



جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



رقم التسجيل:

الرقم التسلسلي :

إدارة التنوع الثقافي و إنعكاساته على الأمن المجتمعي :

دراسة حالة كندا

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص:  
دراسات أمنية و إستراتيجية

إشراف الأستاذ :

د. منصر جمال

إعداد الطالب :

مهند أو سعيد سامي

### لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر	إسماعيل بوقنور
مشرفا	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر	جمال منصر
ممتحنا	8 ماي 1945 قالمة	أستاذ محاضر	توفيق بوستي

السنة الجامعية: 1441-1440هـ / 2019 / 2020م



## شكر وتقدير

أول مشكور هو الله عز وجل، ثم والداي علي كل مجهوداتهم منذ ولادتي إلى هذه

اللحظة، أنتم كل شيء أحبكم في الله أشد الحب.

يسرني أن أوجه شكري لكل من نصحتني أو أرشدني أو وجهتني أو ساهم معي في إعداد

هذا البحث بإصالي للمراجع والمصادر المطلوبة في أي مرحلة من مراحلها، وأشكر علي

وجه الخصوص استاذي الفاضل الدكتور (منصر جمال) وأعضاء الهيئة المناقشة علي

مساندتي وإرشادي بالنصح والتصحيح وعلي اختيار العنوان والموضوع، كما أن شكري

موجه لإدارة كلية العلوم السياسية بجامعة (08 ماي 1945).

# الإهداء

الى من تعاهداني بالتربية في الصغر وكانا لي نبراسا يضيء فكري

بالنصح

والتوجيه الى أمي وأبي حفظهما الله .

الى أعمّر الناس الى قلبي وأقربهم الى نفسي إخوتي وأخواتي

حفظهم الله.

الى كل الأقارب والأصدقاء والزملاء والأحبة.

الى من كان السند والعمود لي من أجل تخطي صعاب الحياة.

## ملخص المذكرة

### بالعربية

نحن نعيش في عالم سريع التغير يتميز بالتنوع في السياق الثقافي للمجتمع البشري، أين تختلف المظاهر الثقافية من مجموعة إلى أخرى، وفقاً لنظام فطري من الاختلافات التي تحدد الميول البشرية والأخلاقية والسلوكية، خاصة في أوقات العولمة حيث كان التواصل الثقافي أكثر ترابطاً وتعقيداً، لطالما كان يُنظر إلى التنوع الثقافي في دولة ما على أنه سبب لعدم الاستقرار المجتمعي وانعدام الأمن المجتمعي، ومع ذلك قد يتأثر عدم الاستقرار المجتمعي داخل الدولة بمجالات أخرى مختلفة مثل: السياسة الاقتصاد الثقافة ...، وفي مواجهة مثل هذه المشكلة يعتبر البعد المجتمعي للأمن البشري أفضل عدسة لتجميع وتحليل ومعالجة هذا النوع من المشكلات، حيث يهدف بشكل أساسي إلى خلق توازن حقيقي وبناء منطقتي الاندماج الوطني للمواطنين في إطار مجتمع تعددي وعادل.

قدمت الدول عدة مناهج لإدارة التنوع الثقافي تهدف لتحقيق التماسك الاجتماعي، وتدعم التنوع في إطار الإنسجام الاجتماعي والعدالة والمساواة السياسية، وتسمح لجميع أفراد المجتمع بالمشاركة الكاملة في الفضاء السياسي، والنتيجة هي مجتمع مدني أكثر تماسكاً وإن كان تعددياً، مثل المناهج الإدماجية والتعددية الثقافية والتفاعل الثقافي لإدارة التنوع الثقافي، ومن أجل تقديم أكثر الأساليب نجاحاً في إدارة التنوع الثقافي من الضروري دراسة حالة لأكثر البلدان نجاحاً في هذا المجال وهي الدولة الكندية المعروفة باسم المدينة الفاضلة للتنوع الثقافي.

**الكلمات المفتاحية : التنوع الثقافي \_ الأمن المجتمعي \_ منهج التعددية**

**الثقافي \_ منهج التفاعلية الثقافية \_ إدارة التنوع الثقافي \_ المجتمع التعددي .**

## ملخص المذكرة

---

### بالفرنسية

Nous vivons dans un monde en mutation rapide où la diversité caractérise le contexte culturel de la société humaine et où les manifestations culturelles varient d'un groupe à l'autre, selon un système inné de différences qui encadrent les tendances humaines, morales et comportementales. La communication culturelle est plus interconnectée et plus complexe, en particulier à l'heure de la mondialisation. La diversité culturelle a toujours été considérée dans une nation comme la cause de l'instabilité et de l'insécurité sociales, mais l'instabilité sociale peut être affectée non seulement par des groupes internes à la nation, mais aussi par différents groupes de cette nation ou en dehors de ses frontières théoriques, ainsi que par différents domaines tels que l'économie de la culture, la politique..., pour faire face à ce type de problème, comme il vise principalement à créer un réel équilibre et à construire une logique d'intégration nationale des citoyens dans le cadre d'une société pluraliste et juste, en termes de reflet de la crise de la diversité culturelle, les états ont présenté plusieurs approches visant à gérer la diversité culturelle avec la cohésion sociale. Le soutien à la diversité se fait dans un cadre de justice sociale et d'égalité politique, et lorsque tous les membres de la société sont autorisés à participer pleinement à l'espace public, il en résulte une communauté civique plus cohésive, bien que plurielle. Comme les approches assimilationnistes, multiculturalistes et interculturalistes de la gestion de la diversité culturelle, mais pour présenter les approches les plus réussies en matière de gestion de la diversité culturelle, il est nécessaire d'étudier le cas des pays les plus performants dans ce domaine, à savoir l'état canadien connu comme l'utopie de la diversité culturelle

**Mots clés: diversité culturelle - sécurité sociétal - approche multiculturelle - approche interculturelle - gestion de la diversité culturelle - société pluraliste.**

### بالإنجليزية

We live in a rapidly changing world where diversity characterizes cultural context of human society, and where cultural manifestations vary from one group to another, according to an innate system of differences that frame human, moral and behavioral tendencies. Especially in times of globalization where cultural communication is more interconnected and more complex . Cultural diversity has always been seen in a nation as cause of societal instability and societal insecurity , however, societal instability may be affected not only by within-nation but also by that nation different groups in that nation or outside the notional border of that nation , and also by different domains such as culture economy politics ... , in facing such problem the societal dimension of human security is considered the best lens for compiling , analyzing and treating this type of problem , as it mainly aims at creating a real balance and build a logic of national integration of citizens within the framework of a pluralist and just society ,in terms of reflection of cultural diversity crisis , states have presented several approaches , aimed at the management of cultural diversity with social cohesion support for diversity occurs within a framework of social justice and political equality, and when all members of society are permitted to fully participate in the public space, the result is a more cohesive, albeit plural, civic community. Such as assimilationist , multiculturalist and interculturalist approaches to the management of cultural diversity , but in order to present the most successful approaches in managing cultural diversity, it is necessary to study a case for the most successful countries in this field, which is the canadian state known as the utopia of cultural diversity.

**Key words: cultural diversity - societal security - multicultural approach – intercultural approach - cultural diversity management - pluralistic society.**

A decorative border composed of stylized floral and scrollwork elements, arranged in a rectangular frame around the central text. The design is symmetrical and intricate, featuring various motifs such as leaves, flowers, and scrolls.

# خطة البحث



## مقدمة

### الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

المبحث الأول: التنوع الثقافي في عالم معولم

المطلب الأول: الثقافة: في التباسات المفهوم

الفرع الأول: التأصيل اللغوي للثقافة

الفرع الثاني: تعريف الثقافة

الفرع الثالث: الثقافة الهوية الثقافية

الفرع الرابع: الثقافة وإشكالية الوحدة والتنوع

المطلب الثاني: مفهوم التنوع الثقافي

الفرع الأول: مفهوم التنوع

الفرع الثاني: الجذور المزدوجة للتنوع الثقافي

الفرع الثالث: التنوع الثقافي كمفهوم حمائي

الفرع الرابع: التنوع الثقافي كقيمة مجتمعية

الفرع الخامس: من حالة التنوع الثقافي إلى ظاهرة التعدد المجتمعي الثقافي

المطلب الثالث: التنوع الثقافي في زمن العولمة

الفرع الأول: في مفهوم العولمة

الفرع الثاني: تداعيات العولمة على التنوع الثقافي

الفرع الثالث: التنوع الثقافي وقضية وحدة الثقافة العالمية ( بين التقارب الثقافي

والاختلاف الثقافي)

الفرع الرابع: التنوع الثقافي والهجرة في زمن العولمة

المبحث الثاني: الأمن المجتمعي

## خطة البحث

المطلب الأول: مفهوم الأمن المجتمعي

الفرع الأول: الأمن لغة

الفرع الثاني: الأمن إصطلاحاً

الفرع الثالث: تعريف الأمن المجتمعي

المطلب الثاني: نظريات الأمن المجتمعي

الفرع الأول: مدرسة باريس للدراسات الأمنية

الفرع الثاني: مدرسة أبريسويث للدراسات الأمنية النقدية

الفرع الثالث: مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية

المطلب الثالث: علاقة الأمن المجتمعي بصور الأمن الأخرى

الفرع الأول: علاقة الأمن المجتمعي بالأمن الإنساني

الفرع الثاني: علاقة الأمن المجتمعي بالأمن الإقتصادي

الفرع الثالث: علاقة الأمن المجتمعي بالأمن السياسي

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي: مقارنة علائقية

المبحث الأول: المعضلة الأمنية وأزمة بناء الدولة في المجتمعات

المتنوعة ثقافياً

المطلب الأول: المعضلة الأمنية المجتمعية والتهديدات الجديدة للأمن

المجتمع

الفرع الأول: مفهوم المعضلة الأمنية المجتمعية

الفرع الثاني: تعريف المعضلة الأمنية

الفرع الثالث: التحول من المعضلة الأمنية الدولالية إلى المجتمعية

## خطة البحث

الفرع الرابع: المعضلة الأمنية المجتمعية كعدسة لتحديد التهديدات

المطلب الثاني: الدولة الأمة وإشكالية التنوع الثقافي

الفرع الأول: الدولة الأمة وعلاقتها بمحيطها الاجتماعي

الفرع الثاني: الدولة الأمة والتميز المجتمعي والثقافي

المطلب الثالث: التهديدات الاقتصادية والبيئية كمصادر تهديد للأمن

المجتمعي في زمن التنوع الثقافي

الفرع الأول: التنوع الثقافي وأزمة الهوية والانتماء داخل المجتمعات (التهديدات

الثقافية)

الفرع الثاني: التنوع الثقافي والأزمات البيئية والاقتصادية

المبحث الثاني: تحقيق الأمن المجتمعي من خلال إدارة التنوع الثقافي

المطلب الأول: مفهوم إدارة التنوع الثقافي

الفرع الأول: تعريف إدارة التنوع الثقافي

الفرع الثاني: المجالات الأساسية لإدارة التنوع الثقافي

الفرع الثالث: دور المنظمات الدولية في إدارة التنوع الثقافي

الفرع الرابع: معضلة إدارة التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات المتعددة

المطلب الثاني: مقاربات إدارة التنوع الثقافي

الفرع الأول: تصنيفات نماذج الإدارة التنوع

الفرع الثاني: النموذج الإستعابي

الفرع الثالث: نموذج التعدد الثقافي

الفرع الرابع: نموذج التفاعل الثقافي

المطلب الثالث: آليات إدارة التنوع في المجتمعات التعددية

## خطة البحث

الفرع الأول: آليات نموذج التعدد الثقافي لإدارة التنوع في المجتمعات المتعددة.

الفرع الثاني: آليات إدارة التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات التعددية "لكيمكا"

### الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية

المبحث الأول: واقع التنوع الثقافي في المجتمع الكندي ومناهج إدارته

المطلب الأول: التركيبة التعددية المعقدة للمجتمع الكندي

الفرع الأول: بطاقة الهوية الكندية

الفرع الثاني: عامل الهجرة في كندا وتأثيره على التركيبة المجتمعية

الفرع الثالث: الإثنيات الظاهرة وتحديات التنوع الثقافي

المطلب الثاني: مناهج إدارة التنوع الثقافي في كندا

الفرع الأول: التعددية الثقافية والمنهج الفيدرالي لإدارة التنوع الثقافي

الفرع الثاني: التفاعلية الثقافية والمنهج الكيبكي لإدارة التنوع الثقافي

المبحث الثاني: دراسة مقارنة بين المنهجين الكندي والكيبكي

المطلب الأول: مقارنة بين النموذجين التعددية الثقافية والتفاعلية الثقافية

الفرع الأول: ممارسة سياسة التعددية الثقافية وحدودها

الفرع الثاني: ممارسة سياسة التفاعلية الثقافية وحدودها

الفرع الثالث: أوجه التشابه والإختلاف بين النموذجين الكندي والكيبكي

المطلب الثاني: تقويم النموذجين التفاعل الثقافي الكيبكي والتعدد الثقافي

الكندي

## خطة البحث

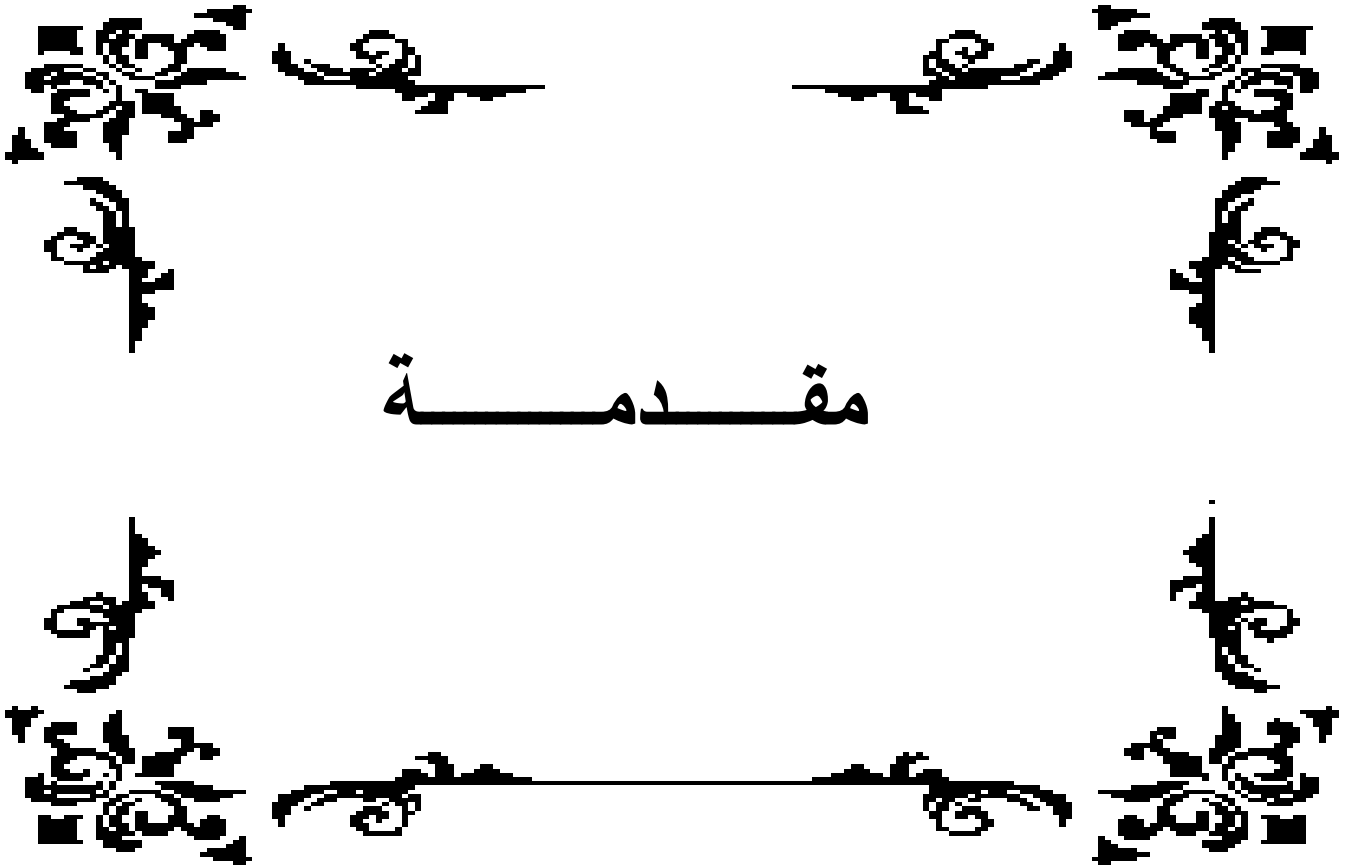
---

الفرع الأول: ممارسة سياسة التعددية الثقافية وحدودها

الفرع الثاني: ممارسة سياسة التفاعلية الثقافية وحدودها

الفرع الثالث: أوجه التشابه والإختلاف بين النموذجين الكندي والكيبيكي

خاتمة



# مقدمة

### أولاً: تمهيد

إننا نعيش في عالم ديناميكي دائم التطور والتغير خاصة في ما يتعلق بالحضارة الإنسانية، ومع ظهور العولمة عايشة العقود الأخيرة تقسيماً دولياً جديداً وتعقيد غير مسبوق في التاريخ للمجتمعات البشرية، أين عرفت تطورات سواء في بنيتها الاجتماعية الثقافية أو الاقتصادية، أسفرت عمليات العولمة في خلق عالم أكثر ترابطاً زاد من تواصل هذه المجتمعات وفرق في ثقافتهم ما أدى لإنعاش ظاهرة التنوع العرقي والثقافي في معظم الدول، مما دعى الدراسات الحديثة في شتى المجالات المعرفية للإهتمام بموضوع التنوع الثقافي وإستمرار التساؤل فيه خاصة ما يتعلق بقضية الإختلاف والإنسجام في هذا التنوع، كما مست هذه القضية الحكومات والدول، وكذلك الإدارات الدولية والمحلية التي تبحث عن أمن وإستقرار المجتمعات البشرية.

وبالنظر في السياسات الاجتماعية كالتربية والتعليم، الصحة، النقل، القضاء، البيئة، الإقتصاد بكل فروعها، لا يكاد يوجد ميدان خال من ضرورة التغير بصورة أو بأخرى، نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية والتطورات الجذرية في وسائل الاتصال والمعلومات ما خلق مجتمعات تعيش نوع من التفاعل بين ثقافتها، وهذا ما أدى لتحريك الهويات الثقافية التي أصبحت تحاول الحفاظ على بقائها في ظل تحديات تهددها من خلال المساس بثقافات الشعوب وخصوصياتهم، ما حمل تهديدات أمنية معقدة ومتشابكة، كشفت بعمق عن عدم ملاءمة المقاربات التقليدية للأمن في تحديد السبل الملائمة لمواجهة تحديات تلك الأنماط من مصادر التهديد، ما فرض ضرورة إعادة النظر في مواضيع الأمن من خلال عدسات أوسع وحدات تحليل أعمق تمكن من تلبية الإحتياجات المتصاعدة لمختلف المجتمعات وللأفراد بصف عامة، دفع هذا الإدراك المتزايد للطبعة المغايرة لتحديات الأمن ظهور عدسات تحليل ونظريات

## مقدمة

يمكنها تحليل مواضيع الأمن الجديدة بطرق أعمق وأكثر إتساع، ومن بين هذه العدسات التحليلية نجد الأمن المجتمعي والأمن الإنساني اللذان يحولان خلق توازن فعلي بين الخصوصية اللغوية، الدينية ، أو الإثنية، وبين الحاجة إلى بناء منطق الاندماج الوطني للمواطنين في مجتمع تعددي وعادل، وإيجاد تصورا بديلا وإطارا جديدا لفهم ودراسة التنوع الثقافي، إلا أن الأمر يختلف من الناحية النظرية إلى العملية، فإذا عدنا إلى جانب الممارسة نجد أن معظم الدول لها نماذج ومقاربات إدارة مختلفة لا تتمشى مع نظرة المنظرين السابقين في التعامل مع إشكال التعدد الثقافي، حيث قد تلجأ لمقاربات إستيعابية أو تركز على هيمنة ثقافة الأغلبية وتهميش وفصل باقي الأقليات الثقافية التي تراها لا تتمشى مع طبيعة أنظمتها، ما يؤدي إلى تصاعد التوترات التي قد تصل لنزعات إثنية أو إبادات جماعية وتصفيات عرقية، لكن بمقابل تلك الدول نجد بعض الدول التي وجدت السبل للإدارة الناجعة للتنوع بطريقة تجعله يحقق الإنسجام والوحدة والأمن المجتمعي وحتى أنه أصبح عامل إزدهار لمجتمعاتها، وأحسن نموذج لذلك هي دولة كندا المتميزة بتنوع الثقافي في مجتمعها والذي أضحي محل دراسة وإهتمام من قبل العديد من الباحثين لأنهم قد كرسوا فكرة الأمن والإستقرار المجتمعي كمبدأ دستوري يمكن التعايش به وله قوة قانونية ملزمة لمن يخالفه للحفاظ على النظام العام الكندي يمكن ردع به معضلات التنوع الثقافي.

### 1. أهمية الدراسة:

#### أ- الأهمية العلمية:

تتجسد الأهمية العلمية للموضوع في معرفة أثر التنوع الثقافي وإنعكاساته على أمن المجتمعات والدول المختلفة، بالإضافة إلى إعطاء صورة واضحة حول التنوع الثقافي في كندا، كما تثري هذه الدراسة المكتبة البحثية بموضوع جديد يرتبط بواقع



## مقدمة

الاحداث داخل النظام الدولي، ويشجع الباحثين في حقل العلاقات الدولية والدراسات الامنية على دراسة مثل هذه المواضيع وتقديم رؤى استشرافية حوله.

### ب - الأهمية العملية:

يبقى اليوم وضع الأقليات الثقافية قضية سياسية مركزية في أجزاء كثيرة من العالم، أين لاتزال الأقليات في جميع أنحاء العالم تقريبا، تصطدم بشأن قضايا مثل الحقوق اللغوية، والحريات الدينية، ومناهج التعليم، والمطالبات المتعلقة بالأراضي، الحكم الذاتي الإقليمي والرموز الوطنية، الأمر الذي كان له أثر رجعي على مستوى الإستقرار والتجانس المجتمعي داخل هذه الدول، وبالإضافة أيضا مكنتنا كندا كنموذج قائم بحد ذاته في تكريس الخبرة لإدارة التنوع الثقافي.

## II. مبررات إختيار الموضوع:

### أ - المبررات الموضوعية

دراسة الموضوع بطريقة أكاديمية ورسم مسار التنوع الثقافي ومدى تكريسه على أرض الواقع في كندا، ونفس الأمر فيما يتعلق بدور الأمن المجتمعي و أهمية الكبيرة، كون الموضوع يتعدى البعد النظري المجرد ، بالإضافة لندرة الدول التي يتوحد مواطنوها حول اللغة والتقاليد والتاريخ والدين وأساليب الحياة، وقلة النماذج الناجحة في موضوع إدارة التنوع الثقافي .

### ب - المبررات الذاتية:

الرغبة والفضول في الدخول مجال البحث حول الدراسات الأمنية والأمن المجتمع ومعرفة تداعيات التنوع الثقافي على المجتمعات والدول، والبحث في أساليب معالجة هذه المعضلة، بالإضافة لحيوية الموضوع حيث يعطي أفاق واسعة للباحث ويمنحه المزيد من زوايا الرؤيا والتحليل.

### III. أهداف الدراسة:

وصف ظاهرة التنوع الثقافي كحقيقة تعيشها مختلف المجتمعات في العالم وتفسير أنها مبدأ يجب الاعتراف به وحمايته فأشكال ظاهرة التنوع الثقافي ليس كونها ظاهرة في حد ذاتها لكن كيفية النظر إليها وطريقة التعامل معها، فالإشكال الذي تواجهه هذه الظاهرة يكمن في النظرة العالمية لها أين يجب التركيز على أهميتها وحمايتها لتحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي ، ومن هنا يتوجه البحث عن نموذج إدارة يمكنه خلق نوع من التوازن والاستقرار إنطلاقاً من مبدأ التنوع والذي يتجسد على أرض الواقع في النموذج الكندي .

### IV. مجال الدراسة:

أ- **المجال المعرفي:** لا يمكن إدراج هذا الموضوع داخل مجال معرفي واحد نظراً أنه دراسة تتعدى للتخصصات والمجالات المعرفية عديدة، ويمكن دراسته في الأنثروبولوجيا، العلوم الإجتماعية، الحقوق، العلاقات الدولية، العلوم السياسية، وأخيراً الدراسات الأمنية، الإدارة العامة، وإدارة الموارد البشرية وغيرها.

ب- **المجال المكاني:** لا يمكن حصر موضوع التنوع الثقافي في مجال مكاني واحد لأن التنوع خاصية إنسانية عامة لا تكاد أي دولة أن تخلو منه لكن فيما يخص دراسة الحالة سنركز في المجال المكاني على كندا كونها الدولة الرائدة في إدارة التعددية المجتمعية والتنوع الثقافي .

ج- **المجال الزمني:** التنوع الثقافي ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية الأولى، لكن تم حصر الدراسة في موضوعنا من سبعينات القرن الماضي إلى بداية الألفية الجديدة مع بداياتها

### V. إشكالية الدراسة:

## مقدمة

- هل يقود النجاح في إدارة التنوع الثقافي الى تحقيق الامن المجتمعي في المجتمعات والدول متعددة الثقافات ؟

### .VI. الأسئلة الفرعية:

وبناء على الإشكالية الأساسية يمكن الوقوف على عدد من الإشكالات الفرعية التي تتوافق مع الإمتدادات الموضوع وتفرعاته يمكن صياغتها في الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو مفهوم التنوع الثقافي وكيف تؤثر العولمة على مختلف الهويات الثقافية؟
- كيف ينظر الأمن المجتمعي لظاهرة التنوع الثقافي؟ ماهي التهديدات التي تمس بالتنوع الثقافي وتحدث من خلالها عدم إستقرار وحالة من اللأمن المجتمعي؟
- كيف يمكن التعامل مع ظاهرة التنوع الثقافي لإحداث الإستقرار والإنسجام وبالتالي الأمن المجتمعي بصفة عامة، وماهي أهم المقاربات التي تهتم بمعالجة موضوع إدارة التنوع الثقافي؟
- لماذا تعد كندا كدولة رائدة لإدارة التنوع الثقافي، وكيف ساهمت إزدواجية المقاربة في كندا في إحداث هذا الإستقرار داخل المجتمعات الكندية؟

### .VII. الفروض العلمية:

نتبنى الإفتراض القائل انه يمكن تحقيق الأمن المجتمعي في الدول متعددة الثقافات و الحد من تأثير التنوع كعامل محفز لعدم الاستقرار من خلال إتباع مناهج إدارة تنوع تهدف لخلق التماسك الاجتماعي وتكريس مبادئ الإنسجام والعدالة والمساواة ما قد يسمح لجميع أفراد المجتمع بالمشاركة الكاملة وخلق مجتمع مدني أكثر تماسكًا وإن كان تعدديًا .

## مقدمة

ومن خلال الافتراض السابق يمكن إستخلاص إفتراضين فرعيين متعلقان بأي نماذج يمكن إتباعها في سبيل تحقيق إدارة ناجعة للتنوع الثقافي و بذلك الوصول إلى تحقيقي الأمن المجتمعي ، وهما كالتالي :

يمكن تحقيق الأمن المجتمعي من خلال يمكن تحقيق الأمن المجتمعي من خلال إتباع نموذج التعددية الثقافية "multiculturalism" ، والتي تسعى إلى الإعترف بالاختلافات الثقافية ، ومساعدة الأقليات على التعبير عن هوياتهم وممارساتهم المتميزة ، وبناء مفاهيم أكثر ملاءمة للمواطنة وبذلك تحقيق الإستقرار المجتمعي .

كما يمكن تحقيق الأمن المجتمعي من خلال إتباع نموذج التفاعل الثقافي "interculturalisme"، والذي يهدف إلى دمج الأقليات في التيار الرئيسي ، وتقوية الشعور بالدعم المتبادل والتضامن ، وتقوية أواصر المجتمع المشترك وبذلك تحقيق الإنسجام المجتمعي .

### VIII. ثامنا مناهج الدراسة:

من أهم المناهج التي تم الإعتماد عليها في الدراسة هي :

**\_ المنهج التاريخي :** يستخدم هذا المنهج عامل السببية لدراسة علاقة الظواهر الإجتماعية في ما بينها ، كما يهتم بالظواهر المحيطة بالأسباب والنتائج المتفاعلة بهدف توقع الظواهر الإجتماعية و إتجاهاتها ، فرض هذا المنهج نفسه على موضوع الدراسة بسبب حركة ظاهرة التنوع الثقافي وإمتدادها التاريخي ، والدراسات المتعاقبة عليه.

**\_ المنهج الوصفي التحليلي :** كما تم الإعتماد على هذا المنهج لتقديم رؤية تحليلية منطلقا من الفرضيات العامة لتفسير العوامل التي ساهمت في بروز كندا كنموذج

## مقدمة

لإدارة التعددية المجتمعية . وكذا مساعدتنا على إجراء دراسة شاملة للظاهرة وتحليل ظاهرة التنوع في زمن العولمة و توضيح خصائصها .

**\_المنهج القارن :** أين تمت الإستعانة بين نمطين ن المقارنة ، مقارنة عبر تاريخية بين نشأة نموذج الإدارة الكندي الفدرالي و النموذج الكيبكي ، ومقارنة مؤسسية بين الإدارات الكيبكية المختلفة من حيث السياسات و الإستراتيجيات إدارة التنوع .

**\_منهج دراسة الحالة :** والذي يهدف إلى التعمق في دراسة المتغيرات و العمليات و العوامل التي يقوم عليها نموذج إدارة التنوع و تأثيره على الأمن المجتمعي ، ويرتبط المنهج بالموضوع محل الدراسة كون المنهج الرئيسي للموضوع هو دراسة الحالة في التنوع الثقافي في دولة كندا .

### IX. الإطار النظري:

تقرض علينا طبيعة الدراسة الإعتماد على العديد من النظريات نظرا لتعدد وتشابك أبعاد الدراسة :

**\_النظريات التقليدية في الأمن :** أين تم الإستعانة بالمنظور الواقعي والليبرالي و المركسي لتفسير الظاهرة محل الدراسة ، وتقدم وجهة نظر مركزة على مفهوم الدولاتية لمعالجة أزمة التنوع الثقافي داخل الدول .

**\_ النظريات النقدية :** والتي تقدم منظور جديد لمعالجة موضوع التنوع الثقافي من خلال توسيع وتعميق مجال الدراسات الأمنية ليشمل الإنسان كمستوى يجب حمايته من أي تهديد.

**\_نظرية الأمن المجتمعي :** كونها العدسة التحليلية الأساسية في بناء الدراسة ، بالإضافة للإستعانة بمعضلة الأمن المجتمعية و نظرية الأمانة في دراسة الخطابات المتعلقة بموضوع التنوع الثقافي.

### X. أدبيات الدراسة: (الدراسات السابقة)

## مقدمة

ورد في موضوع إدارة التنوع الثقافي مجموعة من الدراسات و الأدبيات نذكر أهمها فيما يلي

– كتاب "المواطنة المتعددة الثقافات : نظرية ليبرالية لحقوق الأقليات" a liberal theory of minority right:Multicultural citizenship " 1995، لويل كيملكا "will kymlicka" الصادر عن دار كلدرون بأكسفورد " clarendon press Oxford" تضمن الكتاب نظرة الكاتب لإدارة التنوع الثقافي من خلال تركيزه على نظرة ليبرالية محاولا خلق إطار نظري جديد لإدارة التنوع الثقافي من منطلقات ليبرالية .

– كتاب "إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر جدلية الإدماج التنوع" 2010، لحسام الدين علي مجيد، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، تضمن الكتاب إشكالية بناء الدولة وازمة التنوع الثقافي، وطريقة الدول في التعامل مع التنوع الثقافي وكيف يمكن لها بناء الدولة الأمة في إطار التعدد المجتمعي.

– كتاب "الدولة والتعدد الثقافي" 2011، لباتريك سافيدان، الصادر عن دار توبقال للنشر، تضمن هذا الكتاب الحديث عن التنوع الثقافي كظاهرة في المجتمعات الإنسانية، وكيف أصبح قضية التعددية الثقافي تؤثر على الدول .

### XI. صعوبات الدراسة:

نظرا للظروف التي مررنا بها وهي جائحة كورونا أمر صعب في الوصول إلى الإستعانة بمكتبة الجامعة من أجل إثراء هذا الموضوع بالمعلومات القيمة والمراجع التي لها صلة به، بالإضافة إلى إتساع الموضوع وصعوبة إيجاد نموذج موحد لإدارة التنوع، وقلة المراجع سواء بالعربية الفرنسية أو الإنجليزية، بالإضافة

## مقدمة

لنقص المراجع فيمل يتعلق مقاربات إدارة التنوع الثقافي وكذلك ندرة الدراسات التي تناولت النموذج الكيبكي لإدارة التنوع .

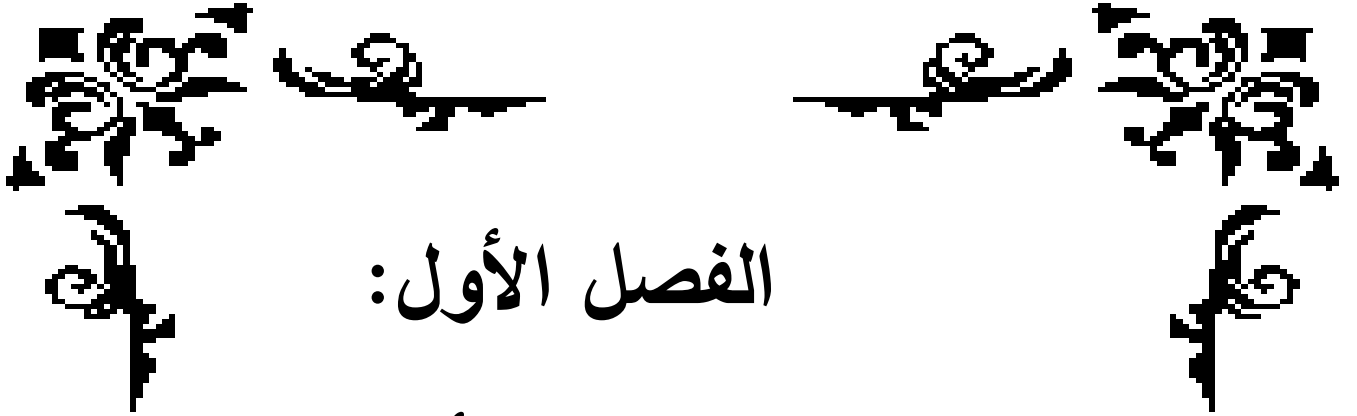
### XII. تفصيل الدراسة:

حسب المنهجية المعتمدة ومن أجل بلوغ الأهداف العلمية والعملية المسطرة من وراء هذه الدراسة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، وذلك على النحو التالي:

خصص الفصل الأول: لدراسة الإطار المفاهيمي للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي، تناولت في المبحث الأول مفهوم الثقافة كمعيار تستغله مختلف الهويات لتحديد الاختلاف بينها وبين الفئات البشرية الأخرى، بالإضافة لمفهوم التنوع وكونه مفهوم حمائي ومبدأ علمي يجب الإعتراف به لمواجهة تهديدات العولمة، وفي المبحث الثاني تم وضع بناء مفاهيمي للأمن المجتمعي وعلاقته بالمجالات الإقتصادية والثقافية والأمن السياسي

الفصل الثاني: خصص لدراسة الإطار النظري للدراسة كعدسة لتحليل حالة اللأمن المجتمعي وإدارة التنوع الثقافي كسبيل لتحقيق الأمن المجتمعي، وتناولنا في المبحث الأول المعضلة الأمنية لتحديد التهديدات المجتمعية التي جاءت كإنعكاس لظاهرة التنوع الثقافي، وفي المبحث الثاني تم التطرق لمقتربات وأليات إدارة التنوع الثقافي وكيف يمكنها تحقيق الإنسجام والأمن المجتمعي.

الفصل الثالث: تضمن دراسة حالة النماذج الكندية لإدارة التنوع الثقافي في المبحث الأول تناولنا التركيبة المجتمعية لكندا ومناهج الإدارة الكندية وفي المبحث الثاني يتناول دراسة مقارنة بيت النموذج الكندي والنموذج الكيبكي لإدارة التنوع.



## الفصل الأول:

# مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي





## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

التنوع الثقافي ظاهرة عالمية ومعطى أساسي للحياة البشرية وعليه لا يمثل خصوصية لمجتمع واحد أو دولة واحدة، شهدت أواخر القرن العشرين الماضي تصاعد لأزمات ذات طبيعة ثقافية هويته أدت إلى خلق التحديات لمختلف مجالات مختلفة بهدف إعادة النظر في إستقرار في واقع الثقافات وتأثيرها على المجتمعات.

فغموض وتعقد مفهوم التنوع الثقافي، خاصة في زمن العولمة وتأثيراتها إزداد تشابك العلاقات بين مختلف الثقافات بعضها ببعض وعلاقة المجموعات الثقافية مع الدول ما إستلزم التطرق لدراسة مفاهيمية للتنوع الثقافي من خلال التركيز على التنوع كظاهرة إجتماعية مرتبطة باستقرار وأمن المجتمع، لذلك لا بد من التطرق لمفهوم الأمن المجتمعي، وشروط تحقيقه، وعليه سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

– المبحث الأول: التنوع الثقافي في عالم معولم

– المبحث الثاني: الأمن المجتمعي

### المبحث الأول: التنوع الثقافي في عالم معولم

إن الظواهر الثقافية ليست محصنة ضد العولمة، وتثير تحولاتها مناقشات محتدمة، لا سيما في بلدان حيث لا يزال مفهوم "الاستثناء الثقافي" قائما وفي كثير من الأحيان، يتم إقتراب العلاقة بين العولمة والثقافات من زاوية "صراع الحضارات" ما يتناقض وواقع التنوع الثقافي، ففكرة "الإختلاف تعني صراع" غير صالحة في جميع الحالات، العلاقة ما بين الإختلاف والصراع حقيقة لا يمكن إنكارها لكن في نفس الوقت للتنوع الثقافي أهمية للإنسانية، كأهمية التنوع البيولوجي للطبيعة، فالإختلاف إن تمت حمايته والإعتراف به يؤدي إلى تنمية المجتمعات الإنسانية ويثريها<sup>1</sup>. سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الثقافة: في التباسات المفهوم
- المطلب الثاني: مفهوم التنوع الثقافي
- المطلب الثالث: التنوع الثقافي في زمن العولمة

### المطلب الأول: الثقافة: في التباسات المفهوم

تعتبر الثقافة جزءا من حياة كل فرد ولا يمكن لنا فهم التنوع الثقافي، دون التطرق ضبط وتعريف مفهوم الثقافة في حد ذاتها، لأنها المكون الأساسي للتنوع الثقافي<sup>2</sup>، وتتضمن مجموعة من القيم المعقدة المادية والمعنوية ( المعارف والمعتقدات والأخلاقيات والقوانين والتقاليد والقدرات) الإنسانية المكتسبة لمجموعة من البشر تميزهم عن المجموعات الأخرى، لكن أهم من ذلك ويتم استخدام الثقافة كأداة قيمية لإبراز الاختلافات بين المجتمعات، لأن التنوع الثقافي هو في الأساس تنوع العنصر الثقافي،

<sup>1</sup> فيليب ديريبان، مرجع سبق ذكره، 35.

<sup>2</sup> فاطمة بلحنافي، "مبادئ القانون الدولي الثقافي"، (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بن أحمد 2 وهران، 2016)، 78.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

حيث يعد التنوع الثقافي قبل أي شيء ظاهرة مرتبطة بالثقافة وقيمتها ولفهم ماهية التنوع الثقافي، لا بد من توضيح معنى الثقافة أولاً<sup>1</sup>.

لذلك سيتم تقسيم هذا المطلب إلى:

- الفرع الأول: التأصيل اللغوي للثقافة
- الفرع الثاني: تعريف الثقافة
- الفرع الثالث: الثقافة وإشكالية الوحدة والتنوع.
- الفرع الرابع: الهوية الثقافية

### الفرع الأول: التأصيل اللغوي للثقافة

#### أ- في اللغة العربية:

في الأصل ترجع كلمة الثقافة للفعل الثلاثي "ثقف" وفي المدلول العربي يشتمل لفظ الثقافة على عدة معان فهي تشير: لتقويم الاعوجاج، والخصام، والجلاد، والإدراك، والظفر، والإدراك، وضبط المعرفة المتلقاة، والتأديب، والتهذيب، والحدق والفهم.

وتحمل كلمة الثقافة دلالتان حسية حقيقية تتلاءم مع أحوال العرب والتي تغلب عليها الغارات والحروب (لتقويم المعوج من الرماح)، ودلالة معنوية مجازية جاءت مع تطور أحوال العرب وغلبة طابع الدنية، تدل على ضبط المعرفة المتلقاة وسرعة التعلم، وبذلك نلاحظ أن لفظ الثقافة في اللغة العربية يمتاز بالشمول أين نجده يتضمن كافة جوانب الحياة التي تخص الجماعة المتنوعة والمختلفة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رابع بوحلبية، "التنوع الثقافي ودوره في إحداث التنمية المستدامة وتقييمها"، مجلة العلوم الإنسانية 51 (2019): 260.

<sup>2</sup> جميلة بن عيادة الشمري، "مفهوم الثقافة في الفكر العربي و الفكر الغربي" (رسالة ماجستير ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 2010)، 5.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

ب- عند الغرب:

أصل الكلمة الإنجليزية ثقافة "culture" متجذرة في الفعل اللاتيني colère أين كانت تدل عن الإقامة والسكن (to inhabit \_ to dwell)، والاعتناء (to care for)، والإينماء (to grow) أي بمعنى "الزراعة"<sup>1</sup>، وهي أيضا متحدرة من كلمة Cultura اللاتينية التي تعني العناية الموكلة للحقل وللماشية<sup>2</sup>.

لكن التفسير اللغوي بالمعنى الذي نعرفه اليوم بدأ يتشكل في الحضارة الرومانية مع الفيلسوف "شيشرون" (Cicero) - في حوالي سنة 51. قبل الميلاد- من خلال مطابقة مفهومي الثقافة مع الطبيعة، يمكن عن طريقها تحويل الشخصية الوحشية الهمجية إلى حالة من المعرفة، كما أكد أن "ثقافة المعرفة" هي صفة شخصية للبشرية، وكان يهدف للإشارة على قدرتهم في تجميع وبناء المعرفة، ليس فقط كمنتج ولكن أيضًا كعنصر تحويلي للعالم<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: تعريف الثقافة

يتميز مفهوم الثقافة بأنه ذو طبيعة تراكمية ومستمرة، فهي ليست وليدة عقد أو عدة عقود بل هي ميراث إجتماعي، لذلك فإن محاولة إعطاء تعريف لهذا المصطلح مسألة صعبة، وفهم المعنى الراهن لمفهوم الثقافة واستعماله يتطلب تعيين أصله وتطوره الدلالي، لأن تطور كلمة ما متعلق بعوامل عدة تساهم في كيفية استعمالها الحاضر<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> R O N A L D S T A D, "E From Distant Object to Close Subject: The Concept of Culture in Political Science ",Political Science Journal 79 (2005):300.

<sup>2</sup> منير السعيداني ، "مفهوم الثقافة في العلوم الإجتماعية" (بيروت : المنظمة العربية للترجمة ،2004)، 17.

<sup>3</sup> Alejandro Fuentes , " CULTURAL DIVERSITY AND INDIGENOUS PEOPLES' LAND CLAIMS. ARGUMENTATIVE DYNAMICS AND JURISPRUDENTIAL APPROACH IN THE AMERICAS

"(Doctora thesis, University of Trento,2011), 13.

<sup>4</sup> Ibid,22.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

تطور مفهوم الثقافة في أوروبا أثناء القرون الوسطى<sup>1</sup>، أين كان يشير في بداية القرن السابع عشر إلى تحسين عملية الزراعة مع نهاية القرن السابع عشر تحرر مفهوم الثقافة أصبحت تستعمل للإشارة على "التكوين والتربية"<sup>2</sup>. وفي القرن الثامن عشر أصبح مصطلح الثقافة يتناول المدلول الأدبي الذي يشير لدراسات تتناول التربية والإبداع، أين إستعملها كتاب تلك الفترة أمثال فرانسيس بيكون والكاتب الفرنسي فولتير لتدل على تحسين المهارات الفردية من خلال التعلم ففي نظر فولتير الثقافة هي "تنمية العقل وغرسه بالفهم وتزينه بالمعرفة"<sup>3</sup>. أما مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين إنتقل مفهوم " culture " الفرنسي إلى "kulture" الألماني واكتسب المصطلح مضمون جماعي قائم على القيم المجسدة في إنتاجات هذا المفهوم، أي أنه أصبح يدل على التقدم الفكري الذي يحصل عليه الفرد أو المجموعات أو الإنسانية بصفة عامة<sup>4</sup>.

أما بالنسبة للمفكرين الإنجليز إنطلق ومن ناحية أخر مركزين أساسا على المسائل السياسية والدينية، أين رأوا أنها تعلم الإنباط والإستقامة وتساهم في ترقية الحياة الإنسانية، وكانت الثقافة كما عرفها جون ديوي تشير لكونها "حصيلة التفاعل بين الإنسان وبيئته"<sup>5</sup>. واكتسب مفهوم الثقافة مزيداً من التعقيد مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بفضل التطور التكنولوجي الرهيب للفترة ولكون الثقافة موضوع يتم تداوله في مختلف المجالات المعرفية. في القرن العشرين أصبح مفهوم الثقافة من المفاهيم المركزية التي تعالجها الأنثروبولوجيا وبالتالي تشمل كل ظواهر حياة الإنسان خارج نطاق الوراثة البيولوجية، وأن الثقافة كما يراها معظم الباحثين هي شيء إنساني خاص ينفرد به الجنس البشري من الاجناس الأخرى، هي تشمل السلوك

<sup>1</sup> منير السعيداني ، "مفهوم الثقافة في العلوم الإجتماعية" ، مرجع سبق ذكره، 15.

<sup>2</sup> نفس المرجع، 18.

<sup>3</sup> نصر محمد عارف، "الحضارة الثقافة المدنية" (الو.م.أ: المعهد العلمي للفكر الإسلامي، 1994)، 19.

<sup>4</sup> نفس المرجع، 20.

<sup>5</sup> نفس المرجع، 21.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

والأشياء المادية التي تصاحب السلوك، وكذلك التراث الذي يشمل اللغة والأفكار والمعتقدات والعادات والرموز والمؤسسات الاجتماعية والأدوات المادية والتقنيات والأعمال الفنية والطقوس والاحتفالات وغيرها من الأشياء الأخرى<sup>1</sup>.

من خلال ملاحظة المفاهيم السابق لمصطلح الثقافة سنكون قادرين على تحديد ثلاث إستخدامات مختلفة لمصطلح الثقافة حليا :

■ **أولاً:** بالمعنى الواسع، تشير الثقافة إلى التراث المادي المتراكم للإنسانية، فالثقافة حسب هذا الإتجاه تفهم على أنها نتاج الأفعال البشرية المتراكمة منذ العصور الأولى للبشرية، ومن هذا المنطلق سيكون من الممكن تحديد وجود ثقافة عالمية، وذلك إلى جانب كون هذه الثقافة العالمية تكون نتيجة لمجموع الثقافات الإقليمية وتحت-الإقليمية، فبهذا المعنى تكون هي مصدر هذا التنوع الثقافي ويصبح توحيدها في ذل ثقافة علمية واحدة أمرا ممكنا<sup>2</sup>.

■ **ثانياً:** حسب الإتجاه الثاني يمكن فهم الثقافة على أنها الموروث غير المادي أو الروحاني للإنسانية وهي بذلك مرادف للإبداع "creativity"، أي هي النتيجة المحتملة لمجموعة الإمكانيات الكامنة لمختلف المجتمعات أو الأفراد، والنقطة المحورية هنا هي الأداة الإبداعية فهي المسؤلة عن إنشاء وتفسير أداء الأعمال الثقافية، ويمكن إعتبار هذا الإستخدام الأكثر شيوعا للمصطلح، وهو يشير بشكل عام إلى: "الفنون والممارسات الفنية، لاسيما الفن الإبداعي أو التعبيري للطبقة العالية، بدلا من الثقافات الشعبية والجماهرية، وبذلك تكون هذه النقطة هي المسؤولة عن التمييز بين من هو مثقف ومن يفتقر للثقافة"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد الله أحمد جلال الدين محمد، "التنوع الثقافي في المجتمع الأمريكي مقارنة أنثربولوجية"، المركز الديمقراطي العربي (2017)، #46487، <https://democraticac.de/?p=46487#>، 2.

<sup>2</sup> Alejandro Fuentes، "Cultural diversity and indigenous peoples' land claims"، ibid، 14.

<sup>3</sup> Alejandro Fuentes، "Cultural diversity and indigenous peoples' land claims"، ibid، 15.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

لكن الإشكال في هذا الإتجاه هو أن المسؤول عن إنتاج ونشر هذه الثقافة يصبح له حق احتكار مبدأ التمييز بين من هو مثقف ومن يفنقر للثقافة .

■ **ثالثاً:** من وجهة النظر الأنثروبولوجي، يمكن تفسير مفهوم الثقافة على أنها طرية حياة كاملة، أي أنها "مجموع الأنشطة والإنتاجات المادية غير المادية (الروحية) لجماعة معينة تميزها عن المجموعات الأخرى المماثلة"، وبهذا المعنى ينظر للثقافة على أنها منظومة قيمية قائمة بذاتها "هي مجموعة محددة من الممارسات والعادات والتفاهات والقيم التي تميز مجموعة عن الأخرى، وهي التي توفر المحتوى والمعنى لحياة أعضائها سواء كان بشكل فردي أو جماعي وتصبح بذلك قائمة كمنظومة قيمية"<sup>1</sup>

إن مفهوم الثقافة وتنوع محتواه وتباين دلالاته أدت إلى غموض المصطلح والتباسه، وعبر عالم الاجتماع الفرنسي إدغار موران وصف الثقافة بأنها كلمة فخ وهذا يعني أن من أبرز خاصيات مفهوم الثقافة صعوبة الوقوف على تعريف لها يكون محل إجماع واتفاق<sup>2</sup>، ولم يتفق علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والإثنولوجيا على تعريف واحد، وعبر ستيفان غودمان عن ذلك بقوله: "إن سألنا ألف شخص عن معنى الثقافة فالأغلب أننا سنحصل منهم على أكثر من ألف تعريف، نظراً لإختلاف وتباين خبراتهم الخاصة"<sup>3</sup>. كما نجد صالح دياب هندي في كتابه دراسات في الثقافة الإسلامية أشار إلى أن أسباب الإختلاف في تعريف الثقافة هي إختلاف إهتمام وتخصص صاحب التعريف، وإختلاف المدارس والإتجاهات الثقافية في العالم حول تعريف الثقافة ومن تعاريف الثقافة المتداولة ما يلي: "إن الثقافة موضوعة في معناها الإثنولوجي

<sup>1</sup> Alejandro Fuentes، "Cultural diversity and indigenous peoples' land claims"،ibid، 16.

<sup>2</sup> منجي الزيد ، "إشكالية التنوع الوحدة و التنوع في الثقافة"، إطلع عليه بتاريخ 2020/06/06 ، <https://tafahom.mara.gov.om/storage/al-tafahom/ar/2020/067/pdf/28.pdf>

<sup>3</sup> مطبوعة الفرد والثقافة (مطبوعة موجهة للسنة أولى علوم إجتماعية ل.م.د، جامعة 08 ماي 1945،2014-2015، 5.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

الأكثر إتساعاً، هي هذا الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع<sup>1</sup>.

تعريف الثقافة بمفهومها الاجتماعي "هي ما تشمله من معتقدات وأفكار وقيم وأعراف وتقاليد ورموز وأحكام مسبقة ومحددات عاطفية، التي تحكم سلوك الإنسان وتطبع تعامله مع غيره، وطرق تعبيره المختلف،" تعريف (جونسون) أنها المخزون المتراكم من الرموز والأفكار والمنتجات المادية المرتبطة بالنظم الاجتماعية سواء في المجتمع ككل أو مع الأسرة أو مع البناء الاجتماعي أو السكان أو البيئة، وهي من المكونات الأساسية للبناء الاجتماعي<sup>2</sup>.

تعريف ميد يقول: «إن الثقافة تعني ذلك الكل المركب من السلوك المتوارث» وتقول أيضاً: «أما اصطلاح ثقافة فهو يعني أشكالاً من السلوك الموروث»<sup>3</sup>. ويعرفها كلايد كلوكهون بأنها مجموعة طرائق الحياة لدى شعب معين، أي الميراث الاجتماعي الذي يحصل عليه الفرد من مجموعته التي يعيش فيها، أو الجزء الذي خلقه الإنسان في محيطه وهي التي تحدد الأساليب الحياتية، أو هي طريقة في التفكير والشعور والمعتقدات، إنها معلومات الجماعة البشرية مخزونة في ذاكرة أفرادها أو في الكتب أو في المواد والأدوات<sup>4</sup>

فرق عالم الاجتماع الفرنسي جان مارتينون (Jean pierre Martinon) بين

نوعين من التعاريف:

<sup>1</sup> صالح دياب هندي، "دراسات في الثقافة الإسلامية" (دمشق، سوريا، 1985)، 14.

<sup>2</sup> Edward burnett Tylor، "primitive culture : researches into the development of mythology"، journal philosophy religion art and custom London 16(1987):85.

<sup>3</sup> عمارة فوزي ، "التنوع الثقافي كمصدر خلاق للإبداع" (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن للتنوع الثقافي ، طرابلس 21-23 ماي، 2015)، 7 .

<sup>4</sup> احمد أبو زيد، "البناء الاجتماعي" ، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1975 ) ، 189.



## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

- نوع جزئي محدود يستعمل لوصف التنظيم الرمزي لأي جماعة، وفعل تناقل ذلك التنظيم، وكذلك مجموع القيم التي تشكل تصور الجماعة لذاتها ولعلاقتها بالجماعات الأخرى وبالعالم الطبيعي. - نوع واسع الانتشار، وهو لا يتناقض مع الأول ويستعمل فيه مصطلح الثقافة لوصف العادات والمعتقدات، واللغة والأفكار، والذوق الجمالي، والمعارف التقنية إضافة إلى وصف تنظيم المحيط العام للإنسان<sup>1</sup>. لكن أغلب التعريفات المتداولة في الخطاب العلمية متأثرة بتعريف إدوارد تايلور والذي مفاده: "ذلك الكل المعقد من المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وجميع القدرات الأخرى التي يستطيع الإنسان أن يكتسبها بوصفه عضواً في المجتمع".

كان تايلور يريد من خلال تعريفه الحرص على أن يكون مفهومه يشمل الوصفية والموضوعية لا المعيارية، حيث كانت الثقافة بالنسبة إلى تايلور، تعبر عن كلية حياة الإنسان الاجتماعية، وتتميز ببعدها الجماعي فهي بنظره مكتسبة ولا تتأتى، من الوراثة البيولوجية. على أنها ولئن كانت مكتسبة فإن أصلها وخاصيتها لا واعييين إلى حد بعيد<sup>2</sup>.

وقد حلل الدكتور عبد الرحمن الزنيدي هذا التعريف إلى وإستنتج انه ينقسم إلى

خمس عناصر هي كالتالي:

- أن قضايا الثقافة ذات بعد إنساني لامادي.
- أن هذه القضايا تمثل صورة لبناء متكامل.
- أنها لا تميز فردية الشخص فهي اجتماعية.

<sup>1</sup>صفاء يحيوي، "العولمة و الإغتراب عند الإنسان المعاصر مقارنة أنثروبولوجية" (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة وهران 2، 2018)، 107.

<sup>2</sup>منير السعيداني، "مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية"، مرجع سبق ذكره، 30.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

- أنها ليست معارف نظرية فلسفة أو فكرة مجردة، ولكنها حياة اجتماعية وواقع فكري وسلوكي.

- أنها بمجموعها مميزة للمجتمع أو الأمة التي تصدر عنها.<sup>1</sup>

كما قدمت منظمة اليونسكو للثقافة تعريف للثقافة من خلال مؤتمراتها الإقليمية التي عقدتها تحضيراً لمؤتمر السياسات الثقافية، المعقود بمدينة مكسيكو سنة 1982<sup>2</sup>، حيث توصلت فيه المنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، إلى تقديم تعريف للثقافة، بمعناها الواسع فأصبحت تعرف على النحو التالي:

"جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة إجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد، المعتقدات والتي تجعل منها كائنات تتميز بالإنسانية، المتمثلة في العقلانية والقدرة على النقد، والإلتزام الأخلاقي وعن طريقها نهتدي إلى القيم ونمارس الخيار وهي وسيلة تعرف الإنسان عن نفسه، والتعرف على ذاته كمشروع غير مكتمل، وإلى إعادة النظر في إنجازاته، والبحث عن توازن مدلولات جديدة، إبداع أعمال يتفوق فيها على نفسه"<sup>3</sup>.

ومن خلال مجمل هذه التعريفات لمفهوم «Culture» يتم الوصول إلى أنه لا يمكن أن ندعي الإمام بجميع التعريفات التي طرحها الفكر الغربي<sup>4</sup>. فقد أحصى كويبر وكلوكهون سنة 1902 ما يزيد عن 164 تعريفا للثقافة ابتداء من كونها سلوكا متعلما، وحتى كونها أفكارا في العقل، أو تشبيدا منطقيا، أو رواية إحصائية، أو مكيئة

<sup>1</sup> عبد الرحمن الزيندي، "المتقف العربي بين العصرانية والإسلام"، (الرياض: دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، 2003)، 13.

<sup>2</sup> فاطمة بلحنافي، مرجع سبق ذكره، 24.

<sup>3</sup> UNESCO, "Diagnosis and methodology to design cultural indicators in the countries Central Americans", Working Document, Subregional Seminar on Cultural Indicators in Central America, San José, Costa Rica, 6-8 September 2005. Mexico.

<sup>4</sup> منير السعيداني، "مفهوم الثقافة في العلوم الإجتماعية"، مرجع سبق ذكره، 30.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

للدفاع عن النفس، أو تجريداً من السلوك، أو ديناً بديلاً من حيث دورها في تحسين الحياة، أو طوباوية تعد بتحقيق الذات وإقامة التفاهم بين الجماعات<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: الثقافة والهوية الثقافية

الثقافة هي ما تجعلنا على وجه التحديد كائنات بشرية وعقلانية، نتمتع بحكم نقدي وشعور بالالتزام الأخلاقي، كما تم التأكيد عليه في إعلان مكسيكو سيتي لليونسكو. ومن خلال الثقافة نعبر عن أنفسنا ونشكل هويتنا، في هذا بمعنى الهويات ليست سوى "ابتكار ثقافي"، وبالتالي فإن الهويات مبنية ثقافياً. ومن خلال الهوية، يمثل الأشخاص ويشكلون "نحن" و "هم" أو مجرد "الآخرين"، ضمن نفس الإطار المجتمعي أو من خلال حدودهم التي تم إنشاؤها ثقافياً. في هذه الحالة، تعتبر الهوية الثقافية في الأساس عملية فصل وتمايز عن الكيانات الثقافية الأخرى التي تعتبر غرباء<sup>2</sup>.

علاوة على ذلك، فإن الهوية الثقافية لها بعد جماعي وفردى.

1. يمثل البعد الجماعي ويميل إلى عكس المدخلات الثقافية المتلقاة من المجموعة الإثنوثقافية التي ينتمي إليها الفرد، ويمثل ما يشترك فيه أعضاء المجموعة ويجعلهم مختلفين عن "الغرباء" أو أعضاء المجموعات الأخرى.

2. يعكس البعد الفردي ما هو فريد في كل فرد، ما يجعل هذا الفرد المحدد إنساناً مختلفاً مقابل أعضاء مجموعة إثنوثقافية أخرى.

فرقة المفكرة جونوفيف فانسونو بين ما يسمى بالهوية الجماعية وبين الهوية الفردية، كالتالي: الهوية الجماعية هي التي بواسطتها يتم التعرّف على الفرد (في مكان وزمان) أي أننا نستطيع التعرف عليه بواسطة "الكتلة الاجتماعية التي ينتمي إليها، أما

<sup>1</sup> Robert E. Goodin, ed., "The oxford handbook of contextual political analysis" (Oxford: oxford university press, 2006), 320.

<sup>2</sup> Alejandro Fuentes, "Cultural diversity and indigenous peoples' land claims", *ibid*, 123.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

والهوية الفردية هي الإحساس الشخصي بما يعرف نفسه على وضعيته الخاصة أي الطريقة التي يتخذها كل فرد ليعرف نفسه بنفسه، كما ترى أن هاتين الصفتين للهوية مرتبطين، وأضافت أن التقسيم العلمي للتخصصات يجعل الدراسات حول الهوية الجماعية من اهتمام السوسيولوجيين والدراسات المتعلقة بالهوية الفردية من انشغال السيكولوجيين، بينما في الواقع، الاهتمام العلمي يكمن في تداخل وتكامل الاثنين معا. وأشارت الكاتبة أيضا، بأن العصر الحالي يشهد صراعات باسم الدفاع عن الهويات، أو كما عبرت عنه بظاهرة "النهوض الثقافي": أي قيام حركات ثقافية مختلفة منها المتشبثة بأصالتها وأخرى متميزة بالتنوع الثقافي وأخرى متطرفة، وحركات هامشية ومعارضة ومنتشدة، وهناك الكثير من هذه الحركات قامت كرد فعل وناهضت لما سمته بـ "الثقافة الشمولية المهيمنة"، فمن خلال هذا الصراع تحاول الدفاع عن نفسها عبر إبراز حقائق هوياتها التي تعمل على اثبات جذورها وتاريخها وترسم حدود لوجودها، مقابل ما يُسمى بصدمة أنواع الثقافات، فهي أي الجماعات الاجتماعية، أمام تجربة قاسية لتأسيس تشكيلات هوياتية، ونظام التمثيلات الأساسية للوجود<sup>1</sup>.

يعبر مفهوم الهوية الثقافية عن ما يسمى بالخصوصية للمجموعة إنسانية أو شعب أو مجتمعات معينة، وبذلك فهي "كل ما من شأنه أن يمنعنا من خلطهم في الفكر أو في تطبيق الموحدين حتى لا نمحي" الحدود "التي تفصل بينهم والتي تتمثل في أوضاعهم اللغوية، والدينية أو أوضاعهم السياسية بمعنى أي معيار يحدد إنتماءهم ويفرقهم عن الآخر، لذا تقاس الثقافات بفضل تنوعها العالمي أي "عالميتها (universalité) وهذه العالمية تفرض، حسبهم، على الثقافات الاجتماعية نوعا من

<sup>1</sup> شريفة بريجة ، "تحديات الهوية الثقافية وسط المجتمعات المتعددة"، إطلع عليه يوم 2020/06/26 ،

<http://e-biblio.univ>

mosta.dz/bitstream/handle/123456789/15249/Vol%204%20N%C2%B02%20%20%2838%29.pdf?sequence=1&isAllowed=y

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

الاتصال عبر الحدود بثقافات أخرى<sup>1</sup>. فالهوية الثقافية هي "حوارية" بطبيعتها ، بمعنى أنها "تتجدد وتثري من خلال الاتصال بتقاليد وقيم الآخرين، ستكون الخيارات لكل فرد لذلك، يمكن اعتبار حماية وتعزيز عدد متنوع من الخيارات الثقافية قيمة مجتمعية إيجابية، من أجل تحفيز وإثراء هوية كل فرد بعبارة أخرى، إذا كانت الهويات ديناميكية ومتعددة الطبقات وليست متجانسة وثابتة، فإن الهوية الثقافية لمجموعة معينة لا تكون أبدًا متجانسة حقًا هذا لأنه لا توجد ثقافة "غير مختلطة" أو "نقية" أو "غير ملوثة" حقًا<sup>2</sup>.

وفي الأخير نستنتج أن مفهوم الهوية الثقافية عرف العديد من التعريفات، نظرا لتداخله مع الثقافة وهذا الأخير في حد ذاته مفهوم له العديد من التأويلات. فمفهوما الثقافة والهوية مرتبطان ومع ذلك لا يمكن خلط أحدهما بالآخر، بحيث يمكن للثقافة أن تتحرك بدون وعي من الهوية وضدها في بعض الأحيان، في حين يُمكن لآليات الهوية أن تعالج الثقافة أو تغييرها<sup>3</sup>.

تعرف الهوية الثقافية بشكل عام تعرف على انها معرفة وإدراك الذات القومية ومكوناتها من قيم وأخلاق وعادات وتقاليد ودين، وهي السمات والخصائص التي يتميز بها شعب ما عن غيره من الشعوب، وترتبط هذه السمات بالسلوكيات العامة لمجموع الأفراد والعلاقات السائدة، والمنتج الفني والثقافي والتي تميز في مجموعها هذه الجماعة أو هذا المجتمع<sup>4</sup>.

وترتبط الهوية الثقافية بمفهوم أكثر إتساعا وهو الهوية الإجتماعية، والتي تعبر عن محصلة التفاعلات المتنوعة بين الفرد ومحيطه الإجتماعي، وهوية الفرد الإجتماعية تتميز بمجموع إنتماءاته في النسيج الإجتماعي، كما تحدد موضعه ضمن

<sup>1</sup> Etienne Balibar : « *Identité culturelle, identité nationale* », journal Quaderni 22 (1994) : 53.

<sup>2</sup> Alejandro Fuentes, "Cultural diversity and indigenous peoples' land claims", *ibid*, 125.

<sup>3</sup> شريفة بريجة ، مرجع سبق ذكره ، 2.

<sup>4</sup> محمد منير حجاب، "الموسوعة الإعلامية"، (دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2003)، 26.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

النسق الإجماعي، وتحدد المجموعة أيضا من خلال الدمج والإقصاء، ومن هذا المنظور تبدو الهوية الثقافية ككيفية تصنيف للتمايز قائمة على الاختلاف الثقافي. وإستنادا لما سبق نجد أن الهوية وجه آخر مكمل لها وهو الإنتماء الذي يعرف بأنه معني موجود داخل كل فرد و علي إختلاف المستويات، وهو الشعور الذي يوجد لديهم منذ الصغر ويقوي من خلال نشأة الفرد فيتكون لديهم هذا الشعور الذي يترجم الأفعال داخل المجتمع، كما يترجم من خلال أفعال تتسم بالولاء لهذه المجتمعات التي ينتمون إليها دون سواه<sup>1</sup>.

### الفرع الرابع : الثقافة وإشكالية الوحدة والتنوع

مفهوم الثقافة نشأ تمييزياً منذ البداية ، فالاستخدام الأول لكلمة ثقافة عند ظهوره في اللاتينية إستخدامً تمييزيً يرمز لرفض الآخر هذا المتوحش أو هذا الغريب الذي لا يمكن وصفه بالمواطن الروماني، ولا يحق له ادعاء الانتساب إلى الثقافة التي أنتجتها الحضارة اللاتينية<sup>2</sup>. وكان مهده الأنثروبولوجي متأثراً في منتصف القرن التاسع عشر بمفهوم نظرية داروين ( التطورية / الارتقائية)، والتي تناولة موضوع أصل الأنواع. وخاصة مبدأ التحرك قُدماً من البسيط الذي تم استخدامه ليعكس تطور الإنسانية. وانطلاقاً من هذا المبدأ تم تقسيم المجتمعات والثقافات على أساس البدائي والمتطور، اكتسب مفهوم الثقافة مزيداً من التعقيد الإشكالي و صارت الثقافة ترتبط بمجتمع معين ذي هوية محددة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> سناء مبروك، "الهوية والإنتماء الإجماعي في شمال سيناء" ( القاهرة :المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، 1991، 218).

<sup>2</sup> صالح ستيتية ، "أسباب الحوار بين الثقافات وأفاقه، في الحوار الثقافي العربي الأوروبي : متطلباته وأفاقه" ( ورقة مقدمة في المؤتمر العربي الأوروبي للحوار بين الثقافات، باريس، 15-16 مارس ، 2002 )، 34.

<sup>3</sup> منجي الزيدي ، " إشكالية الوحدة و التنوع في الثقافة "، مرجع سبق ذكره ، 47.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

إشكالية الوحدة والتنوع في الثقافة تشير في جوهرها إلى خطرين أساسيين: خطر هيمنة الغالب، وخطر استضعاف المغلوب، وما ينتج عنهما من رفض متبادل، ومن صراعات ناجمة عن التنميط الثقافي، وطمس التنوع من ناحية، والانغلاق والتطرف من ناحية أخرى. كل أصولية تنتج أصولية مقابلة، والشطط يقود إلى الصدام.

وهذا ما أدى داخل الفكر الإنساني لبروز اتجاهان متناقضان: اتجاه مغلق استعلائي والذي يتبنى الحديث عن ثقافة عالمية واحدة إنطلاقاً من الهيمنة والأحادية، ويبدأ عن هذا الطرح أصحاب نظرية "الثقافة المهيمنة والثقافة المهيم عليها" واتجاه يدافع عن التنوع والتعدد أين يؤكد أغلبهم أنه لا يمكن الحديث عن ثقافة مفردة. لكن في قلب هذا التناقض نجد اتجاه ثالث يقتنع بأن ما يسمى بالثقافة العالمية إنما هو في الأصل إطار لتداخل الثقافات المحلية على أساس التنوع فهي تتميز بتنظيم التنوع لإحداث التجانس<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مفهوم التنوع الثقافي

إن الأصل في الكون هو التنوع والاختلاف، واختلاف الثقافات الذي نعيشه هو نتاج لآلاف السنوات من تفاعل بين الإنسان والطبيعة التي من حوله<sup>2</sup>.

فإذا عدنا أصل التنوع الثقافي في القرآن الكريم، نجد أن التنوع الثقافي من السنن الإلهية وهو الأصل في البشرية<sup>3</sup>، إذ يعد هذا التعدد واختلاف الثقافات من الأمور التي أقرها ديننا الحنيف وهناك الكثير من الآيات الكريمة في القرآن، كقوله تعالى " (ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف السنتكم واللوانكم أن في ذلك لآيات للعالمين )" <sup>4</sup>، وقوله تعالى "زياءيها الناس انا خلقناكم من نكر وانثى وجعلناكم

<sup>1</sup> روجيه غارودي، "في سبيل حوار الحضارات" (بيروت : عويدات للنشر والطباعة، 1999)، 218.

<sup>2</sup> بلحنا في فاطمة، مرجع سبق ذكره، 21.

<sup>3</sup> عبد الغاني محمد عطا المنان، " أثر التنوع الثقافي على النزاع والسلام في السودان " (رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، 2017)، 9.

<sup>4</sup> سورة الروم الآية، 22.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير "1، وقوله تعالى :  
"ولو شاء ربك لجعل الناس امة واحدة ولا يزالون مختلفين"2. أي حكمة الله سبحانه  
وتعالى جعلت من التنوع وإختلاف الألوان والألسنة من جنس الآخر جوهر الإنسانية3.  
التنوع الثقافي هو حقيقة واقعة وظاهرة منتشرة في جميع أنحاء العالم، وهناك  
مجموعة واسعة ومتباينة من الثقافات المتميزة التي لديها أشكال ومظاهر مختلفة4.  
ومن المسلم به أن المجتمعات مليئة بالتنوع من حيث الجنس، والطبقة الاجتماعية،  
والعرق، واللغة، والقدرات، والدين، والتوجه الجنسي، والاحتياجات، والأيدولوجيا  
السياسية، ووضع المواطنة، والخلفية الثقافية وغيرهم، كما أصبحت الحالة الإنسانية  
نفسها متعددة الثقافات، فعلى سبيل المثال، يتم تعريف أي مجموعة يزيد عدد سكانها  
عن 10 آلاف شخص على أنها مجموعة عرقية، ويتحدث سكان العالم اليوم ما يقرب  
من 5000 إلى 8000 لغة مميزة، وهناك أكثر من 4300 ديانة حول العالم5.

### الفرع الأول: مفهوم التنوع

يتطلب توضيح مفهوم التنوع الثقافي التطرق على الأصل اللغوي للتنوع لمحاولة  
فهم التنوع الثقافي. لفظ (التنوع) مشتق من كلمة (نوع) يقال: تنوع يتنوع تنوع، فهو  
متنوع، ويقال: نوع أساليب العمل، والتنوع هو: حدوث الفروق بين الأشخاص  
والجماعات والعروق بتأثير عوامل مختلفة وأصل (التنوع) من علم الأحياء، لأنه يتصل  
بازدهار الأنواع في الطبيعة، والتنوع في العلوم الاجتماعية والسلوكية يشير إلى

<sup>1</sup> سورة الحجرات الآية ، 13.

<sup>2</sup> سورة هود الآية ، 118.

<sup>3</sup> عبد الغاني محمد عطا المنان، "أثر التنوع الثقافي على النزاع والسلام في السودان"، مرجع سبق ذكره ، 10.

<sup>4</sup> -وليد عبد جبر، "ادارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية العراق أنموذجاً دراسة إجتماعية تحليلية"، مجلة العرب 199(2017):233.

<sup>5</sup> - سايد مطر، "مسائل التعدد والإختلاف في الأنظمة الليبرالية الغربية مدخل إلى دراسة أعمال تشارلز تايلر"،  
(قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات ،2010)،21.



## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

الاختلاف بين الأفراد والجماعات في العمر، والصحة والعرق والخلفية الثقافية، ونوع الجنس، والميول الجنسية والدين والفكر<sup>1</sup>.

يشير مفهوم التنوع إلى التمايز بين الأشياء والمخلوقات لا سيما البشر في الخصائص والصفات والهيات ما ينتج عنه التنوع في السلوك والعادات والتقاليد واسلوب الحياة، لا يعني عدم التشابه بالبشرية تنتمي الي أصل وجزر واحد مشترك فالتشابه موجود ولكنه لا ينفي التنوع حتي داخل الأمة الواحدة<sup>2</sup>.

التنوع بصفة عامة وهو الإختلاف والتباين في القيمة الثقافية والتي تعد من أهم الخصائص التي تميز كل فرد أو مجتمع معين أو دولة فهي مجموعة خلفيات التي تعد من أهم العوامل المتحكمة في طريقة التعايش داخل المجتمع<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: الجذور المزدوجة للتنوع الثقافي

يتطلب أي جهد لفهم معنى ومجال مفهوم التنوع الثقافي العودة إلى أصوله، والتي تستند إلى مصدرين مفاهيميين:

أولاً: مبدأ التنوع الثقافي المشتق من مفهوم "الاستثناء الثقافي". والذي جاء، أثناء مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (GATT) مع الولايات المتحدة، في عام 1993 أين قام المفاوضون الأوروبيون بصياغة مفهوم الاستثناء الثقافي، بهدف منح القطاع الثقافي "معاملة خاصة مقابل قواعد التجارة الحرة"، كان هذا يعني على وجه التحديد استبعاد مجال الثقافة من التحرير العام للتجارة عبر الأطلسي، على أساس أن الثقافة ليست "سلعة"، ولا يمكن وضعها على نفس موطئ

<sup>1</sup> - نسرين شاكر، "واقع إدارة التنوع وأثرها على الثقافة التنظيمية بالجامعات الفلسطينية - محافظات غزة" (رسالة لنيل شهادة ماجستير، الجامعة الإسلامية في غزة، 2017)، 45.

<sup>2</sup> عبد الغاني محمد عطا المنان، "أثر التنوع الثقافي على النزاع والسلام في السودان"، مرجع سبق ذكره، 11.

<sup>3</sup> - سناء مبروك، المرجع سابق ذكره، 21.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

قدم المجالات الأخرى المتمثلة في الخدمات العامة أو المواد الخام أو الإنتاج الصناعي. لكن يكمن السبب الحقيقي لصياغة هذا المفهوم هو لخدمت الحرب التجارية بين أوروبا والولايات المتحدة، كان هدفها هو الحد من إغراق السوق الأوروبية بالمنتجات الثقافية الأمريكية. وبالتالي، في هذا الاستخدام الأول، يعتبر مبدأ الاستثناء الثقافي أساساً مبدأً حمائياً في مجال التجارة الدولية<sup>1</sup>.

ومع مطلع التسعينيات، تم التخلي عن مفهوم الاستثناء الثقافي بصفة تدريجية من قبل الممثلين الأوروبيين والعديد من المفكرين، لصالح مفهوم "التنوع الثقافي"، الذي يتمتع بميزة دلالية كونه أقل سلبية من سابقه كما ظهر استخدام آخر لهذا المفهوم الحمائي والذي أصبح يشير بشكل متزايد لفكرة الحاجة إلى "التنوع" في عرض المنتجات الثقافية لفتح الأسواق أمام صغار المنتجين، أي المنتجين المستقلين والمنتجين الناشئين وغيرهم. وهكذا، وفقاً لمنطق المصدر الأول، فإن مفهوم التنوع الثقافي له نطاق محدود، وهو المجال التجاري؛ إنها تخدم إما أغراض استراتيجية التجارة الحمائية في سياق تحرير التجارة على الساحة الدولية، أو استراتيجية التجارة لتنوع العرض في الأسواق الوطنية<sup>2</sup>.

ثانياً: يعود الأصل الثاني لمبدأ التنوع الثقافي إلى مبدأ "التراث الثقافي"، والذي تم صياغته في الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي المعتمدة في المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو سنة 1972. ويعد مفهوم التراث الثقافي على أنه نظير مبدأ "التنوع البيولوجي" في علم البيئة، والذي ظهر في نفس الوقت. يهدف مبدأ التنوع البيولوجي إلى الاستجابة لخطر الاختفاء الذي يخيم على عدد متزايد من أنواع

<sup>1</sup>Musitelli, « L'invention de la diversité culturelle », *Annuaire français de droit international* 51(2005): 513,

[http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/afdi\\_00663085\\_2005\\_num\\_51\\_1\\_3895](http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/afdi_00663085_2005_num_51_1_3895)

<sup>2</sup>- Danic Parenteau, « **Diversité culturelle et mondialisation** », *Journal Politique et Sociétés*, 26 (2007): 143,

<https://www.erudit.org/fr/revues/ps/2007-v26-n1-ps1859/016443ar/>

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

الحيوانات والنباتات على هذا الكوكب. أي انخفاض في العدد الإجمالي لأنواع الحيوانات أو النباتية ، له آثار مباشرة وضارة على التوازن البيولوجي للأرض . وعلى هذا أساس يجب اتخاذ تدابير لإنقاذ هذه الأنواع المهددة بالانقراض، فالتنوع البيولوجي الغني مفيد للنظام الإيكولوجي الأرضي، وبالتالي " صحة "كوكبنا ترتبط مباشرة بقوة وثراء التنوع البيولوجي<sup>1</sup>.

امتدادًا لهذا المنطق، تم صياغة مفهوم التراث الثقافي بهدف حماية التراث الثقافي الغني للبشرية وبعبارة أخرى لتنوع الثقافات على النطاق العالمي، من خلال تنفيذ تدابير لحماية بعض الثقافات المهددة حاليًا بالانقراض فعلى سبيل المثال، أنه في أفريقيا يوجد أكثر من 200 لغة بها أقل من 500 متحدث، وأنه خلال القرن الحالي، من المتوقع أن تختفي 50% إلى 90% من اللغات المستخدمة حاليًا (3000 إلى 4000 لغة). ولذلك، فإن هذا المفهوم يعكس الحجة الكامنة في صميم مبدأ التنوع البيولوجي: تتطلب "صحة" البشرية الحفاظ على تنوع ثقافي غني ومزدهر. تكمن فالحفاظ على التراث الثقافي الغني هو شيء يعود بالفائدة على البشرية جمعاء وإنه واجب على جميع الثقافات<sup>2</sup>.

في التسعينيات، تم التخلي تدريجياً عن مفهوم التراث الثقافي لصالح مفهوم "التنوع الثقافي" فمصطلح التراث الثقافي يُستخدم للإشارة إلى السلع الثقافية الملموسة فقط، مثل المباني الدينية أو الوثائق الأرشيفية أو الأعمال الفنية، فضلاً عن المنتجات الناتجة عن المعرفة. في عملية الضياع، مثل الحرف اليدوية، وذلك من منظور الحفظ والتنمية. وهكذا، في هذا المعنى الثاني، يبدو أن لمفهوم التنوع الثقافي نطاقاً أوسع بكثير من ذلك المرتبط بأصله الأول، بقدر ما هو، خارج المجال التجاري الوحيد، يهدف إلى نهج عام للحفاظ على ثراء وحيوية تنوع الثقافات على هذا الكوكب ككل،

<sup>1</sup>Danic Parenteau, « Diversité culturelle et mondialisation », ibid,146.

<sup>2</sup> Musitelli, « L'invention de la diversité culturelle »,ibide,515.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

وهي مهمة يجب على جميع شعوب الأرض المساهمة فيها. هذا الأصل المفاهيمي المزدوج لمفهوم التنوع الثقافي لا يخلو من التأثيرات على الطريقة التي يمكننا من خلالها تصور معناها ونطاقها اليوم<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: التنوع الثقافي كمفهوم حمائي

نشأ مصطلح التنوع الثقافي في سياق ثقافي معين أتم بتنامي تعريض الكثير من الثقافات البشرية للتراجع وفي نفس الوقت الذي بدأت فيه ثقافات معينة تنتشر بسرعة على حساب الثقافات المتراجعة، نتيجة لعوامل طبيعية أو قسرية، كما إرتسم كحالة استعدائية ضد تصورات السلطنة وقوانين العرض والطلب وتناقضا مع مقولة "الصناعات الثقافية"<sup>2</sup>، وبدا أن بعضها تفرض هيمنتها على سائر ثقافات العالم على نحو عرض التنوع الثقافي للانحسار وربما في تقدير البعض للزوال<sup>3</sup>.

التنوع الثقافي يفتح على أكثر من مشغل معرفي وحقل فكري من الأنثروبولوجيا إلى الأنتوجرافيا، ومن الدراسات الثقافية إلى العلوم السياسية إلى الدراسات الأمنية، ومن الدراسات القانونية إلى علم الاجتماع وبذلك نتوصل إلى أن التعريف الاصطلاحي للتنوع الثقافي، تباين فيه عدة اتجاهات ويعكس هذا التباين اختلاف نظر كل من منهم حول نطاق التعريف من المعنى الضيق الى المعنى الواسع. فقد عرف بأنه "مجموعة من السمات والخصائص التي يتميز بها شعب معين متكون من مجموعة من الأعراق او الطوائف والقوميات والأديان يرتبط فيما بينه بعدة روابط قانونية واجتماعية داخل الدولة"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Danic Parenteau, « Diversité culturelle et mondialisation », *ibid*, 147.

<sup>2</sup> محسن نبيل ، "الإعلام والاتصال والتنوع الثقافي" (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي للصحافة وعلوم الأخبار، تونس، 4-5 أفريل، 2019)، 65.

<sup>3</sup> وليد عبد جبر، "إدارة التنوع الثقافي وإستدامة التنمية"، مرجع سبق ذكره، 233.

<sup>4</sup> ميثم منفي كاظم ، "الأسس الدستورية للتنوع الثقافي"، مجلة رسالة الحقوق 2(2018): ص 299.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

كما يمكن أن نعرف التنوع الثقافي بأنه "التشابه والتباين في العادات والتقاليد الثقافية بين مجموعة من الأمم والتي تشمل الأفكار الثقافية والقومية والدينية وغيرها من الخصائص"<sup>1</sup>.

وتعرف كل من "دوهرتي وشيلادوراي" التنوع الثقافي بأنه "يعكس المجموعات الفريدة من القيم والمعتقدات والمواقف والتوقعات، بالإضافة إلى اللغة والرموز والعادات والسلوكيات التي يمتلكها الفرد بحكم مشاركة بعض الخصائص المشتركة مع الآخرين". يعرف "كوكس" التنوع الثقافي بأنه "مثل العرق والإثنية والجنسية والدين والنوع والأبعاد الأخرى للاختلاف المستمدة من العضوية في مجموعات متميزة اجتماعيا وثقافيا، أي أنها تشترك بشكل جماعي في معايير وقيم معينة أو التقاليد التي تختلف عن تلك من المجموعات الأخرى"<sup>2</sup>.

ونجدها في موجز استراتيجية التنوع الثقافي، معرفا في سياق أعم : على أنه الاحتمال بالثقافات المختلفة الكثيرة في مجتمعنا، وهكذا، فإن التنوع الثقافي، يعبر عن الاختلافات الديموغرافية والثقافية على حد سواء، وهو بهذا المعنى، فكرة معقدة تتطوي على اختلافات في أنواع كثيرة بما في ذلك الصفات الجسدية (العرق، الجنس، العمر، القدرات الجسدية، والصفات الاجتماعية (التعليم، مستوى الدخل)، والخصائص الثقافية (المعتقدات والقيم والتفضيلات)<sup>3</sup>.

وكتعريف عام سوف نأخذ تعريف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، فيقصد بها عديد الطرق المعبرة عن ثقافات الفئات الاجتماعية

<sup>1</sup> باتريك مافيدان: "الدولة والتعدد الثقافي" (المغرب: دار توبقال للنشر والتوزيع، 2011)، 43.

<sup>2</sup> وفاء الريحان، "مناهج التنوع الثقافي الاستيعاب الثقافي نموذجا"، إطلع عليه يوم 2020/08/15،

[www.acrseg.org/41643](http://www.acrseg.org/41643)

<sup>3</sup> حاتم راشد علي، "تأسيس المدن بحالة التنوع الثقافي دراسة اجتماعية ميدانية مدينة الديوانية"، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية 17(2014):346-347.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

والمجتمعات ويتم تناقل أشكال التعبير عن هذه الثقافات من خلال السلع والخدمات الثقافية داخل المجتمعات وفيما بينها، ولا تنحصر بالضرورة داخل نطاق الحدود الوطنية. ومن الأشكال المبدية للثقافة عبر الزمان والمكان، تتبع خصوصية وتعدد الهويات وأشكال التعبير الثقافي لكافة شعوب المعمورة ومجتمعاتها ولا تقتصر تجليات التنوع الثقافي على تنوع أساليب التعبير عن التراث الثقافي للبشرية وأساليب حمايته وإثرائه ونقله إلى الأجيال المقبلة بل تشمل كذلك تنوع أشكال التعبير الثقافي التي تحملها السلع والخدمات الثقافية في جميع أنحاء العالم وشتى أنماط الإنتاج والنشر والتوزيع والاستهلاك، أي كانت الوسائل والتكنولوجيات المستخدمة<sup>1</sup>. أين أكده منظمة اليونسكو خلال الدورة 31 بباريس في عام 2001 على أن ثروة العالم الحقيقية هي تنوعه ، وتضع التنوع الثقافي في مصاف التراث المشترك للإنسانية<sup>2</sup>.

من خلال ما سبق نخلص إلى أنّ التنوع الثقافي، أن هذا المفهوم، بشكل عام، يتمحور حول: "التأكيد على ايجابية التنوع الثقافي واهمية استمراره"<sup>3</sup>. ويتطلب مفهوم التنوع عنصرين هامين هما القبول والاحترام، ويعني ذلك فهم أن كل شخص فريد، وأنه يجب الاعتراف بهذه الاختلافات الفردية، أي كان شكل هذه الاختلافات ذات الصلة بالأبعاد المختلفة مثل العرق والعمر والوضع والحالة الاجتماعية والاقتصادية والقدرات البدنية والمعتقدات الدينية وما إلى ذلك، وبالتالي هناك حاجة لاستكشاف هذه الاختلافات في بيئة آمنة وإيجابية<sup>4</sup>، مصطلح يشير عموماً إلى الاختلافات القائمة بين المجتمعات الإنسانية في الأنماط الثقافية السائدة فيها، يتجلى هذا التنوع من خلال أصالة تعدد الهويات المميزة للمجموعات المجتمعات التي تتألف منها الإنسانية، فهي

<sup>1</sup> فوزي عمارة ،"التنوع الثقافي كمصدر خلاق للإبداع"، مرجع سبق ذكره ،9.

<sup>2</sup> رايح بو حبيلة ،"التنوع الثقافي ودوره في إحداث التنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره ، 54.

<sup>3</sup> ميثم منفي كاظم، "الأسس الدستورية للتنوع الثقافي"، مرجع سبق ذكره ، 299.

<sup>4</sup> أوفاء الريحان، "مناهج التنوع الثقافي .. الاستيعاب الثقافي نموذجاً"، مرجع سبق ذكره ، 3.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

مصدر للتبادل والإبداع، كما أنه ضروري للجنس البشري مثل ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية<sup>1</sup>. وعبر أونغ سان سو كي "Aung San Suu Kyi" حائز جائزة نوبل للسلام لعام 1991، بالتنوع الثقافي على النحو التالي: "بسبب التنوع الثقافي في العالم، من الضروري أن تتفق الدول والشعوب المختلفة على تلك القيم الإنسانية الأساسية التي ستكون بمثابة عامل موحد"<sup>2</sup>.

### الفرع الرابع: التنوع الثقافي كقيمة مجتمعية

يرتبط التنوع الثقافي ببنية المجتمع الرئيسية فهو يمثل القيم والمعايير الجوهرية، وتتفاوت هذه القيم والمعايير من مجتمع لآخر. فهي تمثل منظومة الأفكار التي تحدد توجه سلوك وتفاعل المجتمعات، فالقيم والمعايير الثقافية تعمل سوية على تشكيل الأسلوب الذي يتصرف به أفراد ثقافة ما إزاء ما يحيط بهم، وتؤكد أنماط السلوك الاجتماعي<sup>3</sup>، وبالتالي أصبح شاغلا رئيسيا من الشواغل الاجتماعية، يرتبط بتنامي تنوع القواعد الاجتماعية المعمول بها داخل المجتمعات و فيما بينها<sup>4</sup>.

و ترى "بريان باري"، أن التنوع الثقافي مفهوم ذو مؤشرات متأصلة في بنية أي مجتمع، ومن خلال ما قدمته: يعتبر التنوع الثقافي حالة اجتماعية موجودة سلفا، وهي مقررة باعتباريات، وخصائص فردية واجتماعية، يتم النظر إليها بحكم موقعها في المجتمع، الذي يتطلب رؤية خاصة تجاهها، وبالتالي، يترتب عليها جملة من المسوغات<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> بلحنافي فاطمة، مرجع سبق ذكره، 21.

<sup>2</sup> Brian Hurn and Barry Tomalin, " Cross-cultural communication theory and practice "(UK:MacMilan publisher,2013), 191.

<sup>3</sup> عبد الله أحمد جلال الدين محمد، "التنوع الثقافي في المجتمع الأمريكي" مقارنة النثروبولوجية"، مرجع سبق ذكره، 5.

<sup>4</sup> ميثم منفي كاظم ، "الأسس الدستورية للتنوع الثقافي"، مرجع سبق ذكره ، 301.

<sup>5</sup> حاتم راشد علي ، "تأسيس المدن بحالة التنوع الثقافي"، مرجع سبق ذكره، 347.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

من هنا، سيكون من المهم أن نأخذ بعين الإعتبار أن مفهوم التنوع الثقافي لا يمكن أن يشير فقط إلى عدة مظاهر ومفاهيم الثقافة التي توجد في جميع المجتمعات تقريبا، ولكن أيضا كقيمة مجتمعية التي يمكنها أن تعمل لا كأداة سياسية توفر الشرعية لجماعات ثقافية في نضالها من أجل نيل الإعترا فال إيجابي لوجودها في المجتمعات التي يعيشون فيها، ولكن أيضا كأداة لتفسير (أو ربما إعادة تفسير) المبادئ والحقوق القانونية الأساسية في المجتمعات المتنوعة ثقافيا

في هذا الصدد، سيكون من الممكن استخدام التنوع الثقافي كأداة قيمة لإعادة التنظيم الإجتماعي

والسياسي والمؤسسي للمجتمع، وقد يتم ذلك من خلال الإدراج في النظم الاجتماعية والسياسية لوجهات النظر الثقافية المختلفة، والتفاهات التي تكون موجودة بالفعل في المجتمع، هذا ماجعله يعد احدى مكونات الامن الاجتماعي للشعوب المختلفة<sup>1</sup>.

وبالتالي فإن التنوع الثقافي عامل مهم، في التعرف على الثقافات الأخرى في المجتمع، من عادات وتقاليد وقيم، ويؤدي إلى الاعتراف بشرعية الثقافات الأخرى، واعتبارها مركب هام وجزء لا يتجزأ من المجتمع، ما يؤدي إلى تحقيق الإحترام المتبادل بين الثقافات داخل المجتمع الواحد و كذا داخل المجتمع الدولي<sup>2</sup>.

### الفرع الخامس: من حالة التنوع الثقافي إلى ظاهرة التعدد المجتمعي الثقافي

لمفهوم التنوع الثقافي علاقة بمفهوم اصطلاحي وهو التعددية (Pluralism)، ويعود أصل التعددية للدلالة إلى "عدّ" وتعني حسب وأحصى، و"عدّد" الشيء وأحصاه وعددت الشيء جعلته ذا عدد" "تعدّدت" صار ذا عدد والعديّة" الحصة والنصيب.

<sup>1</sup>سناء منيغر، "التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي"، مرجع سبق ذكره،7.

<sup>2</sup>فاطمة بلحنافي، مرجع سبق ذكره،27.



## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

ويتضح من المعاني السابقة أن الكلمة تعني عدم التفرد، كما تحمل مضامين نفيسة ممثلة في التفاخر والمعادة، وكذلك تتضمن معنى القدم والاستمرارية حتى يعتد بها.<sup>1</sup> ولا يختلف الأمر في اللغة الإنجليزية حيث تعني كلمة Pluralism أن هناك تعدداً وعدم أحادية في الأصعدة المختلفة.<sup>2</sup>

مصطلح التعددية يصف مجتمع مكون من مجموعات مختلفة (عرقية، دينية... الخ)، ويستعمل المصطلح غالباً في نمط معياري أو مقرر. والتعددي، هو شخص يؤمن بأنه ينبغي مشاطرة السلطة بين المجموعات والمصالح المختلفة في المجتمع، وأن القرارات السياسية ينبغي أن تمثل المساومة المتدفقة تدفقاً حراً، والتوافقيات بين مثل هذه المجموعات وفي جانب تحليلي آخر للمفهوم تأويلاً آخر، وهو أن تنوع القيم والمصالح والآراء والتفضيلات الفعلية، فضلاً عن طريقة دمجها اجتماعياً ومتابعتها من جانب المجموعات.<sup>3</sup>

قد ظهر بالوقت المعاصر مصطلح "المجتمعات المتعددة les sociétés plurielles" ويُقصد بها تلك المجتمعات التي تتعدد فيها اللغة والدين والعرق والثقافة، فهي مجتمعات متنوعة ومتعددة من حيث الأصول والأعراف والعادات واللغات، هذا النوع من المجتمعات يمثل فضاء اجتماعي واحد، تقليدياً يُعرف "بالوطن دولة"<sup>4</sup>.

ويتصل التنوع الثقافي بمفهوم آخر وهو التعدد الثقافي، وكثيراً ما يستخدم الرمز كمترادفين تقريباً سواء في مدلوليهما اللغويين أو الاصطلاحيين، بيد أن هناك اتجاهاً متنامية للتمييز بينهما ولاسيما في الاستخدام العلمي على أسس مختلفة، فأن التنوع يشير إلى الاختلاف بقدر ما يشير إلى التشابه والتطابق بين الأنواع وهذا يعني

<sup>1</sup> المعجم الوسيط " (القاهرة : مجمع اللغة العربية، 1985)، 608.

<sup>2</sup> William Little, "The Shorter Oxford English Dictionary on historical principles" (Oxford : Clarendon Press, 1956), 1528.

<sup>3</sup> حاتم راشد علي ، "تأسيس المدن بحالة التنوع الثقافي"، مرجع سبق ذكره، 348.

<sup>4</sup> شريفة بريجة ، "تحديات الهوية الثقافية داخل المجتمعات المتعددة"، مرجع سبق ذكره، 3.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

أن الاختلاف هنا محدود ولا يستلزم الاصطدام. والشائع في اطلاق وصف الانواع على أفراد أو مفردات هو مراعاة أو ملاحظة اشتراكها في أصل واحد أو انتمائها اليه. وتستخدم كلمة التعددية كمفهوم ترادف التنوع والاختلاف، كذلك يبرز هذا المفهوم كثيرا عند الحديث عن مشكلة الأقليات الثقافية المكونة لبعض المجتمعات، إذ لا تعترف الأكثرية بخصوصية الأقلية. وهذا لابد من الإشارة الي ملاحظة مهمة حول هذا الموضوع أن يقال: أن التنوع هو الحالة القائمة بين المكونات الثقافية، اما التعددية فهي سياسة ادارة التنوع<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: التنوع الثقافي في زمن العولمة

يعيش المجتمع الدولي اليوم تقاربا بين مختلف أعضائه المنتمين إلى ثقافات وحضارات مختلفة، ذلك ظاهرة العولمة حيث قربت من أجزاء المعمورة لكن هذا التقارب لم ينتج التجانس المطلوب، ولا التعايش السلمي المراد، وذلك لأسباب متعددة منها ما يعود من جهة إلى تعارض الأنظمة أيديولوجيا، ومن جهة أخرى إلى تضارب المصالح والاختلاف في التوجهات حسب القيم والثقافة والحضارة، التي تنتمي إليها كل مجموعة، كما تغيرت أشكال الصراع، حيث إنتقلت من السياسة والإقتصاد إلى ميادين أكثر خصوصية لصيقة بشخصية الشعوب، ألا و هي الميادين الثقافية<sup>2</sup>.

لذلك يتوجب علينا من خلال موضوع دراستنا التطرق لمفهوم العولمة وأثارها على التنوع الثقافي، ومحاولة إبراز المخاطر التي يمكن أن تسفر عنها العولمة على المستوى الإجتماعي .

<sup>1</sup>وفاء لطيفي، "التعددية المجتمعية"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية و الإستراتيجية ، إطلع عليه بتاريخ 2020/07/05

<http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/t-02052012.doc>

<sup>2</sup> فاطمة بلخافي ،مرجع سابق ذكره،50.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

### الفرع الأول: في مفهوم العولمة

#### أ- التعريف اللغوي:

العولمة كلمة جديدة في اللغة العربية، وهي مشتقة من الفعل المستحدث عولم يعولم عولمة، ويقال: عولمة على وزن قولية، وكلمة "العولمة"، وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى ومعناها: وضع الشيء على مستوى العالم<sup>1</sup>. إذا فالعولمة تعني جعل النشاطات الإنسانية في نطاق عالمي بمعنى جعل الشيء عالمي<sup>2</sup>.

ولفظة العولمة هي ترجمة لكلمة Mondialisation الفرنسية، بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، وهي بدورها ترجمة للمصطلح الإنجليزي (Globalization) وبعضهم يترجمها بالكونية، وبعضهم يترجمه بالكوكبة، وهذا الاختلاف في الترجمة يعود بالأساس لاختلافات وجهة الباحثين فتجد للاقتصاديين تعريف، وللسياسيين تعريف، وللإجتماعيين تعريف، ويمكن تقسيم هذه التعريفات إلى ثلاثة أنواع: ظاهرة اقتصادية، وهيمنة أمريكية، وثورة تكنولوجية واجتماعية<sup>3</sup>. لكن بصفة عامة يشير لفظ عولمة إلى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل و يعني جعل العالم عالما واحدا<sup>4</sup>.

#### ب- التعريف الإصطلاحي:

استعملت كلمة عولمة Globalization لأول مرة في مقال بمجلة Cerami Spectator سنة 1962 تحت عنوان "The us Eye eate Europe" "عيون أمريكا تعظم أوروبا"، وتظهر الكلمة في الفقرة التالية: بعد توبيخ الفرنسيين على تخوفهم من العولمة

<sup>1</sup> صالح الرقب، "العولمة" (فلسطين: الجامعة الإسلامية، 2002)، ص 30.

<sup>2</sup> يوسف القرضاوي، "المسلمون والعولمة" (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 2000)، ص 63.

<sup>3</sup> السيد يسين، "الوعي التاريخي والثورة الكونية" (مصر: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1996)، ص 19.

<sup>4</sup> محمد عابد الجابري، "قضايا في الفم المعاصر" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 136-137.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

فقد الأمريكيين التفكير القائل بأن العولمة هي في الواقع مفهوم مترنح<sup>1</sup>. ويتفق الباحثين إلى أن نشأة العولمة كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين وشهدة بعد هذه الفترة نمو متسارعا نتيجة للتقدم التكنولوجي للإنسانية. فالعولمة نشأت مع العصر الحديث وتكونت بما أحدثه العلم من تطور في مجال الاتصالات وخصوصاً بعد بروز الإنترنت والتي أتاحت مجال واسع في التبادل المعرفي والمالي، وارتباط نشأة الدولة القومية بالعولمة في العصر الحاضر فيه بعد عن مفهوم العولمة والذي يدعو أساساً إلى نهاية سيادة الدولة والقضاء على الحدود الجغرافية، وتعميم مفهوم النظام الرأسمالي واعتماد الديمقراطية كنظام سياسي عام للدول. ولكن هناك أحداث ظهرت ساعدت على بلورة مفهوم العولمة وتكوينه بهذه الصيغة العالمية فانهار سور برلين، وسقوط الاشتراكية كقوة سياسية وإيديولوجية وتقرد القطب الأبعد بالسيطرة والتقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاج ليشمل الأسواق العالمية أدت إلى تكوين هذا المفهوم<sup>2</sup>.

هو يعني بصفة عامة "عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع تشمل العالم بأسره، فقد استطاعت العولمة أن تفرض نهاية مرحلة من مراحل الحياة الإنسانية لتبدأ مرحلة جديدة لم يعرفها العالم من قبل، إن العولمة في واقعها وحقيقتها ومضمونها ذات طابع حركي ديناميكي وهي ظاهرة متكاملة الجوانب والأبعاد معقدة في الحقيقة والمضمون"<sup>3</sup>

<sup>1</sup>سليمة فيلالي ، 'بناء الهوية الجزائرية في ظل العولمة دراسة على عينة من الطلبة الجامعيين بجامعة باتنة (أطروحة دكتوراه في علم ، الإجتماع ، جامعة محمد خبضر ، بسكرة ، 2014) ، 71.

<sup>2</sup>فاضل الشخي ، 'مفهوم العولمة و نشأتها' ، إطلع عليه بتاريخ 2020/06/25 ،

<http://www.libyanwritersclub.com/arab/?p=1600>

<sup>3</sup>محسن أحمد الخضيرى ، 'مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة الدولة' ( القاهرة: مجموعة النيل العربية طباعة نشر وتوزيع ، 1999 ) ، 16.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

العولمة من المصطلحات الأكثر تداولاً في الحياة اليومية والمجالات الأكاديمية وذلك عبر شتى الميادين المعرفية، كما أنها ظاهرة تتميز بالدينامية واتساع مدى تأثيرها على شتى المجالات من الإقتصاد السياسة و الإعلام ..... وأدى ذلك إلى تعدد تعاريفها حسب آراء كل من صاغها لكن خدمة لموضوع بحثنا سنحاول التركيز على العولمة إنطلاقاً من معايير سياسية واجتماعية كالتالي:

يقول الباحث الاجتماعي "جيمس روزنا" في تعريفه قائلاً: "العولمة هي العلاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الايديولوجيا، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة وعرفها بعضهم بأنها: "الاتجاه المتنامي الذي يصبح به العالم نسبياً كرة اجتماعية بلا حدود ، أي أن الحدود الجغرافية لا يعتبر بها حيث يصبح العالم أكثر اتصالاً مما يجعل الحياة الاجتماعية متداخلة بين الأمم"<sup>1</sup>.

وعرف محمد الجابري بأنها: "العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه، وهو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات ، على بلدان العالم أجمع". فهي بهذا التعريف تكون العولمة دعوة إلى تبني إيديولوجية معينة تعبر عن إرادة الهيمنة الأمريكية على العالم ولعل المفكر الأمريكي "فرانسيس فوكوياما" صاحب كتاب "نهاية التاريخ" يعبر عن هذا الاتجاه فهو يرى أن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الإيديولوجية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وهي الحقبة التي تم فيها هيمنة التكنولوجيا الأمريكية .

يرى عالم الاجتماع الانجليزي أنتوني جينرز (Anthony Giddens) أن العولمة هي عملية تكثيف للعلاقات الاجتماعية عبر العالم على نحو يهيئ لترابط التجمعات

<sup>1</sup> السيد يسين، مرجع سبق ذكره، 195.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

المحلية المتباعدة بحيث تتشكل الأحداث المحلية على مقتضى أحداث تقع على بعد أميال عديدة والعكس بالعكس.

ويرى محمد عابد الجابري إن العولمة التي يجري الحديث عنها الآن هي نظام ذو أبعاد تتجاوز نطاق الاقتصاد لتشمل مجالات السياسية والفكر، وهي تشير إلى محاولة تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه هو الولايات المتحدة على بلدان العالم أجمع<sup>1</sup>.

وهناك من يعرفها بأنها: "زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات". وعرفها إسماعيل صبري تعريفاً شاملاً فقال: "هي التداخل الواضح لأمر الاقتصاد والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون الحاجة إلى إجراءات حكومية"<sup>2</sup>.

وكتعريف عام في موضوع العولمة يمكن أن نعرفها بالشكل التالي: العولمة هي ما يحدث من تبادل تجاري وتدقق لرؤوس الأموال والاستثمارات وانتقال التقنية والمعرفة عبر العالم، مما يؤثر على جميع جوانب الحياة في الجانب السياسي والثقافي والاجتماعي والديني بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي، فهي صياغة إيديولوجية للحضارة الغربية من فكر وثقافة واقتصاد وسياسة للسيطرة على العالم أجمع باستخدام الوسائل الإعلامية، والشركات الرأسمالية الكبرى لتطبيق هذه الحضارة وتعميمها على العالم. بهدف الهيمنة على النسق العالمي.

ويولد أربع عمليات رئيسية :

– الانتشار السريع للمعلومات .

<sup>1</sup>صفاء يحيوي ، " العولمة و الإغتراب عند الإنسان المعاصر مقارنة أنثروبولوجية "، مرجع سبق ذكره ، 106.

<sup>2</sup> السيد يسين، المرجع سابق ذكره، 196.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

- تدوير الحدود بين الدول
  - زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.
  - زيادة التفاعل بين الأقطاب السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>.
- من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص جوهر العولمة ثقافيا يتمثل في عملية اغتصاب ثقافي يستهدف إنسانية الإنسان. وتتنحصر أهداف العولمة في الهيمنة والاختراق الثقافي وطمس الهويات المجتمعية عن طريق القضاء على الخصوصيات التراثية وتوسيع الحدود الثقافية لمحو معالمها فيكون في نهاية المطاف " البقاء للأقوى" و"الأكثر إغراء وإثارة وتميزا " وهذا في ميادين شتا: في العلوم والتكنولوجيا، السينما، الرياضة، الموسيقى، الأكل، اللباس... فيكون وفق آليات هي:
- الانبهار : ينبهر بثقافة الآخر
  - الانصهار والذوبان : يذوب فيها.
  - الاندثار : تلاشي واضمحلال الثقافة المحلية والمجتمعية<sup>2</sup>.
- ونستنتج ان العولمة القادمة إلينا على الرغم من نظرتها الثقافية الشمولية إلا أنها ادت إلى بروز نزعة الاثنيات داخل المجتمعات، أين حاولت إحتوائها ضمن اتجاه أيديولوجي عالمي تحت عباءة حقوق الإنسان للأقليات في المجتمع الواحد<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: تداعيات العولمة على التنوع الثقافي

<sup>1</sup> سعيد الغنيمي، مترجما، "مفاتيح إصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع"، (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، 316.

<sup>2</sup> صفاء يحيوي، " العولمة و الإغتراب عند الإنسان المعاصر مقاربة أنثروبولوجية"، مرجع سبق ذكره، 111.

<sup>3</sup> رؤى لؤي عبد الله، "التنوع الثقافي وبناء هوية جامعة عراقية، مرجع سبق ذكره، 429.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

يتخذ تهديد العولمة شكل خطرين رئيسيين وفقاً لتراثها المفاهيمي المزدوج، أولاً كونه وريث مفهوم الاستثناء الثقافي، يتم التعبير عن هذا التهديد لأنها ترى الثقافة كسلعة بنفس الطريقة مثل مجالات التبادل الأخرى، وبالتالي تخضع لقوانين السوق العالمية منذ أن تم تخفيضها إلى قيمتها السوقية الوحيدة، فسنشهد حتماً انخفاضاً في تنوع الثقافات على الكوكب. فالعولمة، بفضل تسليع الثقافة التي تنشرها على نطاق كوكبي، تؤدي حتماً إلى إضعاف تنوع الثقافات على هذا الكوكب، وضد هذا التهديد، يُفهم مفهوم التنوع الثقافي على أنه وريث مبدأ الاستثناء الثقافي، ثانياً، وفقاً للأصل المفاهيمي الثاني، والذي يعبر عن مفهوم التنوع الثقافي فهو يقوم بمواجهة مخاطر أكبر بكثير، محسوسة في جميع المجتمعات، وتتفاوت نتائجها بشكل كبير، اعتماداً على ما إذا كانت الثقافة التي تمر بهذه العملية تساهم في خلق ثقافة السائدة على المسرح العالمي وثقافة ضعيفة مهيمنة، وهذا يُمارس في نظام عالمي يسوده مبدأ القوة، والعولمة هي تهديد للتنوع كونها تضخم علاقة القوة هذه، وبالتالي تفاقم الوضع غير المستقر للعديد من الثقافات<sup>1</sup>.

إن أي لقاء وأي تعايش بين ثقافتين أو أكثر، يتم تنظيمه دائماً حول مبدأ القوة ويتجلى في قوة الجذب أو قوة التأثير التي تمارسها الثقافات. "القوية المهيمنة" على الثقافات "الأكثر هشاشة" ونادراً ما نجد اللقاءات بين الثقافات ذات الوزن المتساوي التي تغيب فيها مثل هذه المواجهة، ويمكن أن يتخذ هذا التأثير أشكالاً عديدة، اعتماداً على الاختلاف بين الوزن النسبي لكل من الثقافات المعنية، وبالتالي درجة الجذب التي يمارسها بعضها البعض. حيث يمكن أن يؤدي هذا إلى عملية الاستيعاب أو التثاقف، عندما يكون الفرق بين وزن الثقافات ملحوظاً بقوة - كما يتضح على سبيل المثال من الاجتماع بين الثقافات الأوروبية والثقافات الأمريكية الهندية بعد اكتشاف أمريكا؛ إلى

<sup>1</sup> Danic Parenteau, « Concept de la Diversité culturelle et mondialisation », ibid., 139.



## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

علاقة المعاملة بالمثل، عندما تكون هذه العلاقة أكثر توازناً - عندما تكون هذه العلاقة عملياً على قدم المساواة - يفكر المرء في التعايش بين المستعمرين الفرنسيين والسكان الهنود الحمر في غرب كندا حتى بداية القرن العشرين ما يستلزم تعايش بين الثقافات وعمليات التكيف وإعادة التعريف والطفرات داخلها، وهي عمليات تقوم على علاقة القوة الموجودة بينها<sup>1</sup>.

وبالتحديد من خلال مدى التقارب بين الثقافات الذي أحدثته العولمة فهذه بالفعل عملية عالمية وتؤدي إلى زيادة في الطبيعة غير المتكافئة أساساً للتبادلات بين الثقافات، من حيث أنها توفر وضعاً مواتياً بشكل غير عادي إلى انتشار الثقافات القوية على المسرح العالمي من خلال زيادة التبادلات التي تعبر عنها، وهذا، حتماً، على حساب الثقافات الأكثر هشاشة، والتي ترى نفسها بالتالي أكثر ضعفاً<sup>2</sup>. فظاهرة عولمة الثقافة وما تحمله من رواج خليط من المنتجات الثقافية في العالم اليوم، والمروجة عن طريق السمي البصري، هي خطر حقيقي يهدد الهوية الثقافية، ويخلق اصطدام بين الثقافات، وتصبح الثقافة المحلية مهددة من طرف الثقافة المهيمنة<sup>3</sup>.

**الفرع الثالث: التنوع الثقافي وقضية وحدة الثقافة العالمية (بين التقارب الثقافي والاختلاف الثقافي)**

كانت سنة 1989 فارقة في تاريخ الإنسانية الحديث؛ ذلك بأنها شهدت سقوط جدار برلين، وبداية تفكك الاتحاد السوفييتي والمنظومة الشيوعية، وكانت هذه الأحداث مؤذنة بطور جديد في العلاقات الدولية وبروز نظام عالمي جديد، يقوم على مبدأ إزالة الحواجز أمام تدفق رأس المال والاستثمارات الحرة، وبداية عصر جديد عرف بعصر العولمة، وفي سنة 1993 صدر أحد المراجع المؤسس لإيديولوجيا هيمنة الليبرالية

<sup>1</sup>Danic Parenteau, « Concept de la Diversité culturelle et mondialisation », ibid., 140.

<sup>2</sup>Danic Parenteau, « Concept de la Diversité culturelle et mondialisation », ibid., 142.

<sup>3</sup>شريفة بريجة، " تحديات الهوية الثقافية وسط المجتمعات المتعددة"، مرجع سبق ذكره، 4.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

الجديدة، حاملاً لعنوان «صدام الحضارات» لصاحبه «صاموئيل هنتنغتون». ودافع فيه عن أطروحة أساسية، مفادها أن «الثقافة والهويات الثقافية - والتي هي على المستوى العام هويات حضارية - هي التي تشكل أنماط التماسك والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة، ومزاعم الغرب في العالمية تضعه بشكل مستمر في صراع مع الحضارات الأخرى أين يرون أن بقاء الغرب يتوقف على الأمريكيين بتأكيدهم على الهوية الغربية وعلى الغربيين، ويتحدون من أجل تجديدها والحفاظ عليها ضد التحديات القادمة من المجتمعات الأخرى، قسم هذا الخطاب العالم من جديد إلى حضارة ليبرالية غربية متحضرة، وحضارات غير متحضرة مهددة لها<sup>1</sup>.

هذه النزعة الكوكبية المتوحشة أنتجت حركة مقاومة في بقية أنحاء العالم، ذات جانب اجتماعي جسمته حركات مناهضة للعولمة التي ولدت في سياتل، واحتضنت جانبها الثقافي منظمة اليونسكو، التي وضعت أسساً جديدة لحوار الثقافات، تحت شعار «التنوع البشري الخلاق» منذ سنة 1995 والذي دعا إلى استبدال علاقات التبعية والهيمنة بمبدأ الاعتماد المتبادل، واستبدال علاقات الاتباع الثقافي لمنظومة ثقافية مهيمنة كوكبية بعلاقات التفاعل، الذي يقوم على احترام الخصوصيات الثقافية، وتشجيع إبداعاتها التي تسهم في ثراء المشهد الإنساني، والاتجاه نحو حوارية مفتوحة الأفق متكافئة الأطراف<sup>2</sup>.

ثم جاء إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي سنة 2001 ليؤكد على مبدأ أن الثقافة تتخذ «أشكالا متنوعة عبر الزمان والمكان، ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية. والتنوع الثقافي بوصفه مصدر التجديد والإبداع هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية، وبهذا المعنى فإن التنوع الثقافي هو التراث

<sup>1</sup> فاطمة بلحنافي ، مرجع سابق ذكره، 14.

<sup>2</sup> منجي الزيدي ، "إشكالية الوحدة و التنوع"، مرجع سبق ذكره ، 483.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل<sup>1</sup>.

ومن ثم ظهرت فكرة وضع وثيقة دولية جديدة حول التنوع الثقافي، «وثيقة لم تعد ترى بعد اليوم مسألة حماية وتعزيز التنوع الثقافي عقبة يتعين تذليلها من وجهة نظر القانون التجاري الدولي، بل على الأرجح مشكلة ثقافية بحد ذاتها يتوجب معالجتها من وجهة نظر ثقافية»<sup>2</sup>. ولقد عرفت مادتها الرابعة التنوع الثقافي المقصود على النحو التالي: «لا يتجلى التنوع الثقافي فقط من خلال تنوع أساليب التعبير عن التراث الثقافي للبشرية وإثرائه ونقله بواسطة أشكال التعبير الثقافي المتنوعة، بل يتجلى أيضا من خلال تنوع أنماط إبداع أشكال التعبير الفني وإنتاجها ونشرها وتوزيعها والتمتع بها، أي كانت الوسائل والتكنولوجيات المستخدمة في ذلك»<sup>3</sup>.

وفي الأخير نستنتج يمكن أن يكون للعولمة إنعكاسين على الثقافة سواء للتقارب الثقافي أو الاختلاف الثقافي.

(1) **التقارب الثقافي:** تمت مقارنة العولمة بعملية الانتشار الثقافي حيث تتغلغل عناصر من بيئة ما في بيئة أخرى وتحدث تغييرًا كبيرًا، يُنظر إلى أسعار تذاكر السفر المنخفضة ووسائل الإعلام (خاصة المحطات مثل CNN) والإنترنت وفرص أكبر للسفر إلى إحداث درجة معينة من التقارب الثقافي.

كما وصمت العولمة بالإمبريالية الثقافية، والتي تم تعريفها على أنها: "استبدال الثقافة والتقاليد والأبطال الشعبيين والمصنوعات اليدوية ببدايل من أخرى". تشمل

<sup>1</sup> مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي"، إطلع عليه بتاريخ 2020/07/29

<https://www.un.org/ar/events/culturaldiversityday/assets/pdf/CulturalDiversityDeclaration.pdf>

<sup>2</sup> إيفان برينيه، «اتفاقية اليونسكو حول تنوع أشكال التعبير الثقافي»، إطلع عليه يوم 2020/07/15، [http://www.diversite-culturelle.qc.ca/fileadmin/documents/pdf/carrefour-du-droit\\_arabe.pdf](http://www.diversite-culturelle.qc.ca/fileadmin/documents/pdf/carrefour-du-droit_arabe.pdf)

<sup>3</sup> ابرننيه إيفيان، نفس المرجع .

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

الأمثلة نمو امتيازات ماكدونالدز والمنتزهات الترفيهية مثل ديزني لاند غالبًا ما ينظر البعض إلى علامات الثقافة العالمية الناشئة على أنها في الغالب غربية وأمريكية، كما هو الحال في سوق المراهقين للملابس والموسيقى الشعبية والأفلام الغربية. تثير هذه الاتجاهات مخاوف من أن التوحيد الواسع النطاق وتوافر العديد من المنتجات العالمية سيدمر التنوع الثري للثقافات الفردية. في الأعمال التجارية، هناك دليل على "ثقافة إدارة عالمية" مشتركة، مع التركيز على الأسواق العالمية والإنتاج العالمي والاتصالات العالمية التي تنتج ممارسات عمل مشتركة. في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ودول البريكس، يستمر المهنيون الأكثر ثراءً ومن الطبقة المتوسطة في أن يصبحوا أكثر تشابهاً من حيث الدخل ونمط الحياة والخلفية التعليمية، والأهم من ذلك تطلعاتهم<sup>1</sup>.

(2) **الاختلاف الثقافي:** إن بطئ لتغييرات في عملية التقارب الثقافي ووجود المقاومة ودليل على الاختلاف الثقافي الفعلي. حيث غالبًا ما تجبر الثقافات الشركات على تعديل سياساتها وممارساتها التجارية على سبيل المثال، في علاقات العمل وتحفيز القوى العاملة بسبب الاختلافات الثقافية التي لا تزال مهمة وقد تؤدي إلى الحاجة إلى إطلاق منتجات محلية لتلبية المتطلبات والأذواق المحلية. تمت صياغة مصطلح العولمة للتعبير عن "الحاجة إلى التفكير عالميًا، والعمل محليًا" حيث يتم زيادة انتشار العولمة من خلال التنوع الثقافي. ونحن نعيش الآن في عالم أكثر ترابطًا وأقل قومية يشجع الابتكار والتجارة الدولية والنمو الاقتصادي وتبادل الأفكار والتفاعل الاجتماعي والتبادل الثقافي. ونتيجة لذلك تم تعزيز القدرة على إنتاج المنتجات المحلية والوطنية. أصبحت السلع الاستهلاكية أكثر تركيزًا على تفضيلات الأفراد، مما أدى إلى أن طلب المستهلك أقل من أجل التوحيد

<sup>1</sup> Brian Hurn and Barry Tomaline, "Cross cultural communication theory", ibid, 218.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

ولكنه أكثر للتنوع تتعرض الشركات متعددة الجنسيات لضغوط مستمرة للاستجابة للأسواق المحلية والأذواق والتفضيلات المحلية. كما نجد أشهر متبنين هذا الافتراض هو سامويل هانتينغتون يعتقد أن: "الوعي الثقافي يزداد قوة وليس ضعفا وستعمل الأمم معًا بشكل وثيق بسبب جذورها الثقافية المتشابهة، وليس بسبب أي أسباب أيديولوجية" ويحذر من رد الفعل الوشيك ضد الثقافة الغربية من قبل الحضارات الأخرى ويؤكد أن العالم بعد الحرب الباردة لا يزال يعاني من انقساماته، وأهمها كونها ثقافية وليست أيديولوجية أو سياسية أو اقتصادية. كما رأى العالم ينقسم إلى حضارات مختلفة، بما في ذلك الحضارات الغربية والإسلامية والهندوسية والأرثوذكسية وأمريكا اللاتينية والصينية وربما الأفريقية<sup>1</sup>. وبالتالي فإن التغيير الثقافي في العالم الحديث ينطوي على عمليتين متناقضتين نتيجة تأثير العولمة.

### الفرع الرابع: التنوع الثقافي والهجرة في زمن العولمة

يختلف التفسير الاجتماعي للهجرة عن التفسيرات السابقة من حيث أنه تفسير غير حتمي فهو لا يركز على عامل وحيد في تفسير الهجرة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو لا يركز أيضا على عوامل وحدها بل ينظر إلى الهجرة والمهاجرين نظرة متكاملة، فيرى المهاجرين على أنهم حلقة وصل تربط بين مجتمع الإرسال ومجتمع الاستقبال وأن الظروف السائدة في كلا المجتمعين تلقي بآثرها على الهجرة والمهاجر، وتحدد قرار الهجرة واتجاهها ومدتها وعوائدها... الخ، بجانب أنه يعتمد أساسا على الواقع بمعنى أنه فيستخلص ما يتوصل إليه على ما يقوله وعلى ما يفعله المبعوثون، وذلك من خلال أدوات البحث فبعلمي الاجتماع والأنثروبولوجيا والمتمثلة في المقابلة

<sup>1</sup> Brian Hurn and Barry Tomaline, "Cross cultural communication theory", ibid, 120.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

والاستبيان الملاحظة بالمعينة وغير ذلك، ويشير احد الاجتماعيين إلى ذلك عندما يقول انه يحاول أن يفسر لماذا يهاجر من يهاجر من الناس ولماذا لا يهاجر مثلا يقدم على ذلك، ويقول انه يعتمد هنا على سؤال المهاجرين المحتملين لماذا سيهاجرون مستقبلا وبعد فترة وجيزة، بجانب الطريقة التقليدية المتمثلة في سؤال المهاجرين الذين قاموا بالهجرة فعلا لماذا هاجروا؟ ويحاول من خلال ذلك الوصول إلى العوامل المؤثرة في قرار الهجرة بعد مقارنة دوافع الهجرة عند أولئك الذين يبحثون عنها مستقبلا وبين أولئك الذين قاموا بها فعلا، وعموما فان التفسير الاجتماعي يقدم عوامل إجتماعية للهجرة، ومن هذا يمكن من خلال التفسير الاجتماعي إلى التركيز على نظريتين: النظرية الثقافية والنظرية الاجتماع.<sup>1</sup>

### أولا: المدخل الثقافي لتفسير الهجرة

ويعتمد أنصار هذا المدخل على أن الثقافة الخاصة بالمجتمع هي المسؤولة إلى حد كبير عن الميل العام للهجرة داخل الجماعة، رغم أن التفاصيل المطبوعة عن مصدر الهجرة وسرعة أو بطئها قد يتأثر بعوامل اقتصادية ملازمة أو بادية على السطح، فان النسق الأساسي للهجرة هو جزء من شكل المجتمع ونظامه عموما فان ما هو دائم وثابت هو أن انتقال الناس وتحركهم وهجرتهم داخل أو خارج المجتمع إنما يحدث لامتزاج الثقافة والدوافع الاقتصادية ونفس العوامل المؤثرة في حجم السكان بالمنطقة هي نفسها تقريبا محركات الهجرة ويقسمها البعض إلى الخصوصيات الفيزيكية للمنطقة، تأثير النظام الاقتصادي والثقافي.<sup>2</sup>

### ثانيا: نظرية التنظيم الاجتماعي

<sup>1</sup> عياد محمد سمير، "سياسات الاتحاد الأوربي تجاه دول المغرب العربي" (مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006، 54).

<sup>2</sup> مصطفى قلوب، "النظام الدستوري المغربي" (المؤسسة الملكية، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، 96.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

يقدم نظرية التنظيم الاجتماعي للهجرة ويقول فيها أن كل مجتمع إنما يمر بمرحلة من التغيير الاجتماعي يوضحها اختلاف وضع المجتمع ونظامه الاجتماعي في فترتين مختلفتين وذلك بالنسبة إلى التغيرات في كل من أنساقه الثلاثة ويعني أن النسق الثقافي والاجتماعي ونسق الشخصية، وفي هذه العملية تأخذ الهجرة دورها الذي يمكن تخيله كعملية حفظ التوازن الديناميكي للنظام الاجتماعي عند الحد الأدنى من التغيير، وفي نفس الوقت تعطى لأعضائه طرقاً ليتخلصوا من حرمان، والهجرة تؤثر وتتأثر بالنظام الاجتماعي لكل من منطقتي الجذب والطرْد وكذلك القي الثقافية وأهداف المهاجرين ومعاييرهم تتغير أثناء هذه العملية ونسق الهجرة يشتمل على ثلاثة عناصر تتمثل في المنطقة الأصلية الطرد ومجتمع منطقة الجذب ثم المهاجرين، أنفسهم وهذه العناصر تتداخل في عملية ديناميكية<sup>1</sup>.

### ثالثاً: نظرية خصائص المركز الاجتماعي

ويتجلى في ذلك أن السلوك الذي يتخذه المهاجر أي بمعنى الميل نحو الهجرة يختلف اختلافاً واضحاً على أساس المركز الطبقي وهذا حسب توماس 1939 م وقد وجد توماس أن العمر يعتبر أكثر خصائص المركز الاجتماعي تأثيراً في تحديد الميل إلى الهجرة في معظم الدراسات التي تناولت الهجرة في خصائص أكثر تعتبر المهني والواضع التعليمية الحالة أن توماس دراسة تلت التي أوضحت الدراسات الاجتماعية المركز على دوافعها واتجاهها الهجرة حجم يفسر البعض أصبح فقد وهكذا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - مصطفى قلوش، مرجع سابق ذكره، 97.

<sup>2</sup> - مصطفى قلوش، مرجع نفسه، 97.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

### المبحث الثاني: الأمن المجتمعي

يعد الأمن المجتمعي بعدا أساسيا من أبعاد الأمن الإنساني، نظرا إلى أن الحاجة الأمن من أجل استمرار الحياة وديمومتها وقد تعدد صور الأمن الاجتماعي وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت أثارها على حياة الفرد أو الجماعة، وعليه سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب: المطلب الأول يتعلق بمفهوم الأمن المجتمعي، والمطلب الثاني: نظريات الأمن المجتمعي، والمطلب الثالث: علاقة الأمن المجتمعي بمجالات الأمن الأخرى .

### المطلب الأول: مفهوم الأمن المجتمعي

#### الفرع الأول: الأمن لغة

مصدره أمن، والأمان والأمانة بمعنى وقد أمنت فأنا أمن وأمنت غيرى من الأمن، والأمان ضد الخوف وهو بذلك اطمئنان النفس وزوال الخوف ومنه الإيمان والأمانة<sup>1</sup>.

أما عن لفظ إجتماعي في اللغة فهي نسبة إلى الجماعة، وأصله في اللغة من الفعل جمع، والإجتماع في علم الإجتماع وهو علم يبحث في نشؤ الجماعات الإنسانية.

#### الفرع الثاني: إصطلاحا

لم يختلف المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي، فقد عرفه الإمام الجرجاني بأنه: (عدم توقع مكروه في الزمان الآتي)، وعكس الأمن الخوف، وقد عرفه الإمام القرطبي (الذعر ولا يكون إلا في المستقبل)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - الفيروز بادي، القاموس المحيط، 194.

<sup>2</sup> - أسامة السيد عبد السميع، "الأمن الاجتماعي في الإسلام دراسة مقارنة"، (دار الجامعة الجديدة، د/ت)، 19.



## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

### الفرع الثالث: تعريف الأمن المجتمعي.

يرى بعض علماء الاجتماع أن الأمن الاجتماعي هو سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية، وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب والسرقة. ويرى البعض الآخر أن غياب أو تراجع معدلات الجريمة يعبر عن حالة الأمن الاجتماعي، وأن تقشى الجرائم وزيادة عددها يعنى حالة غياب الأمن الاجتماعي، فمعياره منوط بقدرة المؤسسات الحكومية والأهلية في الحد من الجريمة والتصدي لها وأن حماية الأفراد والجماعات من مسؤوليات الدولة من خلال فرض النظام وبسط سيادة القانون من خلال الأجهزة القضائية والتنفيذية، واستخدام القوة إن تطلب الأمر لتحقيق الأمن والشعور بالعدالة التي تعزز الانتماء إلى الدولة بصفقتها الحامي والأمين لممتلكات الناس وحياتهم<sup>1</sup>.

ولهذا فإن مفاهيم الأمن الاجتماعي تدور حول توفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع المحلي بحيث يتفرغ الأفراد للأعمال الاعتيادية التي يقومون بها.

وهناك من يخصص الأمن الاجتماعي فيحصره في مفهوم الأمن الإنساني **Human security** " حيث تراجع الفكر الاستراتيجي بأمن الدول انتقالاً لأمن الناس، والأمن الإنساني يعمل على خدمة الفرد المحتاج، وخدمة الجماعات المفككة أو المنحرفة أو تلك التي تكون ضحية الفوضى.

ومما يشار إليه أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قد أوضح في تقرير التنمية البشرية لعام 1994م أن مكونات الأمن الإنساني أو البشري لا تنفصم، فالمجاعات

<sup>1</sup> - أسامة السيد عبد السميع، المرجع سابق ذكره، 19.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

والتلوث والعنف العرقي وعواقبها يمكن أن تنتشر بسرعة حول العالم، ولذا فقد أنشأت الأمم المتحدة مجلس للأمن الاقتصادي، كما أنشأت مفوضية للأمن الإنساني.

ولذا يعرف الأمن الإنساني بحسب مفوضية الأمن الإنساني commission on Human Security بكونه (حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الطارئة الحرجة والعامّة وبناء قواهم وطموحاتهم)، كما يعنى أيضاً (خلق النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تتيح للناس بقائهم وكرامتهم ومعيشتهم)<sup>1</sup>.

فالأمن الإنساني إذن حالة تتضمن تحقيق الأمان من تهديدات الجوع والمرض والقمع والحماية من الانهيار المفاجئ والسريع من أنماط الحياة اليومية في البيت أو أماكن العمل أو في المجتمعات المحلية .

إرتبطت الهوية المجتمعية بتشكّل المجتمعات تعبر عن بناء متعدد الأوجه والأبعاد يتخطى الإيديولوجية ليلج جوهر الشخصية المجتمعية التي محورها الفرد، ويتبع ذلك بلغة، إثنية، تاريخ، دين، أعراف تشكل في مجملها هوية الذات، التي يبدو شاقا التعبير عنها، ولما كان الغرب بثقافته وإقتصاده السياسي هو الشكل المسيطر في مسيرة العولمة، مقابل ردود فعل ثقافية معاكسة تبناها الغربيين الذين سوف لن يبقوا مجرد متلقين للسياسة الغربية بل سيصبحون القوى الجديدة المحركة للتاريخ وبالتالي ستزيد العولمة من احتمال الصدام الحضاري والإحتقان الإجتماعي بين المجموعات، إذ العالم أخذ في التحول إلى رقعة أصغر، مايرفع درجة الوعي بالخلافات والتهديدات الجديدة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أسامة السيد عبد السمیع، المرجع السابق، 19.

<sup>2</sup> أسامة السيد عبد السمیع، المرجع نفسه، 20.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

لا شك أن للهوية المجتمعية وجوه متعددة بل متناقضة، فالإختلافات العرقية. الدينية واللغوية ليست بحد ذاتها محددات للنزاع بقدر ماهي إنعكاس لظروف وعوامل داخلية وخارجية. والتنوع والهوياتي قابل لأن يكون قوة إنسانية محررة<sup>1</sup>. وهناك العديد من المعطيات التي تجعل من الاستقرار السياسي متغيرا تابعا لقضايا الإنتماء أو الهوية المجتمعية:

1- يتحول الفرد والمجتمعات البشرية بموجب التعبئة الإجتماعية من الوعاء أو المنظومة التقليدية إلى الحديثة. ومع التعرض للإعلام والتكنولوجيا والتغير بأنماط العمل، الإنتاج والمعيشية يتولد لدى الأفراد وعي جديد يتعزز معه تضامنهم وتمسكهم بهوياتهم. ما يفرز تحديا أمنيا جديدا.

2- قيام الدولة بمحاولة احتواء الأقليات قصد فك أو على الأقل زعزعة الإرتباط الوثيق بين الأفراد لتحويله لصالحها، ويكون القمع والإستيعاب القسري وسائلها في ذلك، حيث يبدو أن وهم السيطرة الكاملة لم يعد يوجد ما يبرره. في ظل فشلها في تحقيق الإستقرار. كما سبق في الإتحاد السوفياتي إعتقاد الدمج بالقوة لجمهوريات القوقاز وشرق أوروبا. فالذوبان القسري والإضطهاد هي سياسات ذات تكلفة باهظة وفائدة محدودة .

3- في حال ظروف الأقلية السيئة إجتماعيا وإقتصاديا، فإنها تلجأ إلى مهادنة السلطة المركزية والوضع القائم بشكل عام لتحقيق مكاسب تدرج صعودا تحصيليا لمستوى وتيرة التعبئة الإجتماعية. مع العلم أن وضع الأقلية السياسي ليس إلا إنعكاسا لمركزها الإجتماعي والإقتصادي. ولعل التساؤل الذي يطرح هو: ما مدى سيطرة الأقلية؟ على إعتبار أن علاقات القوة والسيطرة تولد لدى أعضائها الأدنى نفوذا والمسيطرة عليها شعورا بالدونية. الحرمان وعدم الأمان.

<sup>1</sup> أسامة السيد عبد السميع، المرجع السابق، 20.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

مما يبلور روح التضامن بينهم أكثر وربما التمرد. مما يهدد بخلق كيانات سياسية جديدة وإعادة ترتيب التحالفات على المستويات المحلية والإقليمية<sup>1</sup>.

بالموازات مع الدول المتجانسة والتي تكون أكثر إستقرارا بشكل التنافر العرقي. الديني واللغوي عاملا مهددا للوحدة الوطنية وعقبة أمام عملية البناء الوطني خاصة إذا ما سطر المشروع العام أهدافا وقيما تعارض مع قيم باقي المجموعات. وإذا ما حاول فرض تلك القيم فإن تمسك الأقلية بهويتها يزداد قوة وإصرارا. مما يفرز عواقب وخيمة على الأمن والإستقرار الدوليين. وكلما كانت الهوية في خطر تفجر الأمن المجتمعي. فالنزاعات الدولية ليست إلا انتشارا لمستوى الصراع والإحتقان المجتمعي الداخلي.

هذا وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة عاجز الدول في النزاعان الإثنية، سواء كانت مصدرا أو محصلة لها. حيث تظهر عدم القدرة الدولة على التحكم في إقليمها ولجؤها إلى القوة. في المقابل تعمل الجماعات المتناحرة على نشر الفوضى بغرض تحقيق أهدافها وهذا ما يدفعها إلى اللجوء لإستخدام أساليب جديدة للمواجهة مثل الميليشيات شبه عسكرية. والجماعات الإجرامية وغيرها ويظهر ذلك في إستهداف والمدنيين والإبادة الجماعية<sup>2</sup>.

من هذا المنطلق إتجه دافيد بالدوين للإقرار بأن الأمن لم يكن قادرا على التعامل مع حيثيات عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث خرجت الدراسات من هذه الحرب بمفهوم ضيق للأمن الوطني من خلال التركيز على جوانبه العسكرية دون النظر إلى غيرها. من بينها الإستقرار المجتمعي.

<sup>1</sup> - شفيق الغيرا، "الإثنية المسيية: الأدبيات والمفاهيم"، مجلة العلوم الإجتماعية، 03، (1988)، 50.

<sup>2</sup> - غزلاني وداد، "العولمة والإرهاب الدولي بين آلية التفكيك والتركييب"، (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010)، 207.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

هذا الإستقرار الذي يمكن أن تهدده تلك الخلافات بين المجموعات المختلفة أو بينها وبين السلطة السياسية القائمة. كما تتصاعد حدة المجموعات على الموارد الطبيعية إلى التصفية العرقية، التي تستهدف بالأساس المدنيين من النساء والأطفال<sup>1</sup>. حسب مدرسة كوبن هاغن في تصميم إهتمامات الأمن المجتمعي إذا أضيفت له قضايا الهجرة، أحد الشكليات:

• التنافس العمودي: حيث تلجأ الجماعات بفعل المؤثرات اللغوية والثقافية إلى التغيير طريقها نحو وجهات مغايرة.

• أما التنافس الأفقي: فيعكس مشكلات الاندماج واللااندماج، عندما تضطر المجموعات للإمتثال لضغوط الاندماج من عدمه حيث تتسع الهويات أو التضيق.

ومعروف في أدبيات الأقليات، أنها كلما تحسست خطراً تزداد تمسكاً بهويتها، كما أنها تتحين لحظات ضعف وهشاشة الدولة، لتحقيق مطالبها التاريخية في الانفصال أو شكل من الحكم ترتضيه.

وقد ساهمة هذه المتغيرات في تعقيد حقل الدراسات الأمنية، الذي تخلى عن إلتزامه إتجاه النزعة المحافظة وهنا يطرح "ميلر" ثلاث مستويات للتحليل كما يلي:

– مستوى الدولة: التي تكون مهددة في سيادتها وقوتها.

– مستوى المجموعة: تهدد في هويتها.

– المستوى الفردي: يهددون في بقائهم ورفاههم .

كما أن الحديث عن المأزق المجتمعي يعني غياب الأمن المجتمعي، المرتبطة بقدرة المجموعة على الإستمرار والحفاظ على خصوصيتها في ظل الظروف

<sup>1</sup> - عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة"، دفاثر السياسة والقانون، 107:(2011):05.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

التحديات القائمة أو الممكنة، خاصة خلال إحساس المجموعة بالتماسك بمكونات هويتها من لغة ثقافة ودين وغيرها، وعندما تحس المجموعة ما باللائمة إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه "بوزان" بالمعضلة الأمنية المجتمعية، التي تعكس مستوى التحديات التي تستشرفها هذه المجموعة أو تلك تجاه تطورها وفق ظروف مقبولة، ما يعكس حالة التشظي التي تعيشها مختلف شعوب الجنوب، حيث فلسفة الحكم عميقة إتجاه بناء مقاربة أمنية مجتمعية موحدة وموحدة<sup>1</sup>.

ويمكن للمعضلة الأمنية التموّج ضمن ثلاث مستويات للتحليل:

- مستوى بين الدول: (inter-states) حيث الوطن الأم للأقلية القومية يتجاوز الحدود، ضمن نفس القضاء الجغرافي.
- مستوى عبر الدول: (extrat-states) هي شبكة عابرة للحدود، من قبيل ظاهرة اللجوء والهجرة على مستوى العالمي.
- مستوى ضمن الدول: (intra-state) حيث تعيش الدول الهويات والأقليات التنافسية شديدة حول جملة أو بعض القيم المجتمعية، من أهم ما ينتج التنافس العرقي، الذي كثير ما يفجر تطهير وجرائم الإبادة.

ورغم أن الفارق بين المستويات الثلاث ليس للتمييز الحاد الواضح بينهما، لكن الواضح أن جميعها يطرح تحديات مجتمعية سياسية، عسكرية، إقتصادية، وبيئية وخيمة. بحاجة لمقاربة حكم ناجحة وفعالة تقوم على فلسفة إحترام الآخر ظل قبول صريح بالعيش وفق منطق بوتقة الإنصهار التي تذوب فيها كل الهويات وتفقد تميزها

<sup>1</sup> - غزلاني ووداد، المرجع السابق ذكره، 209.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

أما تفوق منطوق المواطن والمواطن، حيث تكون المحصلة الدفع بتلك المشكلات نحو الخارج، فتتحول المشكلة من وطنية إلى عابرة للحدود<sup>1</sup>.

ارتبطت مسألة الهجرة بالوجود الإنساني حيث شهدت حركة الانتقال بحثاً عن ظروف إجتماعية وإقتصادية أفضل، وقد ساهمت التحولات الإجتماعية التي شهدتها البيئة الدولية ثمانينات القرن الماضي تدفق الهجرة لعدة أسباب.

يقول "أولي ويفر" أنها مسألة إجتماعية تصبح رهانا أمنيا محددًا للسلوك بممارسة الفاعلين الإجتماعيين، ومتى ما تم أمنيتها فهي بحاجة للحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الإجتماعية التي لم تكن موضوع أمنة والتي تبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية، فالذي يجعل قضية مشكلة أمن هو إعتبار النخب لها كذلك وفقا لمدرعاتهم مما يسمح لهم بتعبئة الوسائل الضرورية للتكفل بها<sup>2</sup>.

وقد إتجه بوزان وزملائه في مدرسة كوينهاغن إلى جعل الأمنة مرجعية للسياسة العامة للحكومات من خلال التأكيد على الأمن وهو كل ما هو أمني يتم عبر تحويل بعض القضايا السياسية من حيو العمل السياسي العادي، إلى حيز القضايا الحساسة التي تقتضي معالجة خاصة، أو أكثر من ذلك قد يتم المداولة بشأنها ضمن الأطر السياسية الإعتيادية فتتحول الأمنة إلى صورة أكثر تشددا لعملية التسييس<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - عادل زقاغ، المرجع السابق ذكره، 107.

<sup>2</sup> - إيكاترينا ستيبانوفا، "الإتجاهات المستقبلية للتهديدات الأمنية العنيفة في التطورات السياسية والقانون"، 05، (2011): 107.

<sup>3</sup> - زوهير بوعمامة، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الأثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، مجلة المفكر، 05، مارس (2008) : 242.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

### المطلب الثاني: نظريات الأمن المجتمعي

إن الأمن ركيزة أساسية يحتاجها المجتمع، ولا يمكن أن يحقق الفرد أو المجتمع أي أهدافه إلا في ظل حالة من الإستقرار والطمأنينة، وقد شغل البشر منذ وجودهم بالإستقرار المكاني والشعور بالطمأنينة وهو ما إقترن بالحاجة الماسة إلى تحقيق الأمن بكافة جوانبه السياسي والإقتصادي والغذائي والصحي والعائلي والثقافي والفكري وهذا ما يمكن أن نطلق عليه بالأمن الإجتماعي بمفهومه الشامل وعليه سنقسم هذا المطل كما يلي: الفرع الأول: مدرسة باريس للدراسات الأمنية، الفرع الثاني: مدرسة أبريسويث للدراسات الأمنية النقدية، الفرع الثالث: مدرسة كوبنهاغن .

### الفرع الأول: مدرسة باريس للدراسات الأمنية

مع بداية التسعينات من القرن العشرين، كان البناء السياسي للأمن محل إهتمام عدد من باحثي التحليل الممارسات الشرطية والتي يقصد بها أجهزة الرقابة والظبط الإجتماعي، يعتبر تشكيل حقل الأمن الداخلي وأمنته الهجرة إلى أوروبا أكثر الموضوعات تناولاً في الأجندة البحثية المستندة إلى منظورات علم الإجتماع السياسي والنظرية السياسية. قدم هؤلاء الباحثون أجندة تركز على مهنيي الأمن ومعنى ذلك العاملين في مجال الأمن مثل الجنود، والخبراء، والتجار، والمحللين النفسيين...

بحيث تقوم مدرسة باريس بالتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاث طرق، أولاً بدلا من تحليل الأمن كمفهوم حتمي، نقترح مدرسة باريس معالجة الأمن باعتباره تقنية الحكومة، ثانياً بدلا من التحقيق في النوايا الكامنة وراء إستخدام القوة، تركز هذه المقاربة على تأثيرات ألعاب القوة، ثالثاً بدلا من التركيز على أفعال الكلام تؤكد الممارسات والسياقات التي تشجع أو تعيق إنتاج أشكال محددة من الحوكمة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> -فيليب برو، "علم الاجتماع السياسي"، (ترجمة محمد عرب صاصيلا ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، 100.



## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

يعود مصدر المنظور المقترح من قبل مدرسة باريس ليس إلى تغير الموضوع المرشح بقدر ما يعود إلى تغير طبيعة التهديد والطريقة الملائمة لمواجهته لذلك، هم يرون أن عدم اعتماد على رؤية أوسع لتحويلات الصراعات الإجتماعية كان عاملا أساسيا في قيادة الدراسات الإستراتيجية وخبراء الأمن إلى وجهات نظر ثقافية تبسيطية، كما يتجلى ذلك في أدبيات منتصف الثمانيات، يكمن السبب حسب رأيهم في فشل المحللين في فهم تحول طبيعة العنف السياسي من أشد صورته قسوة الحرب إلى أقلها علنية...، هذا الفشل في فهم تحول العنف السياسي المعاصر-التحول من معركة عسكرية إلى المراقبة خلق قلقا وشللا بين القادة الحكوميين في المجتمعات الغربية عند التعامل مع هذه الأشكال من العنف في عالم يهدده الإرهاب، والجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية، والإضطهاد والشغب السياسي، فإن قدرة التقنيات والإستراتيجيات الحكومية على المراقبة وفرض النظام تدفع نفسها إلى مركز التحليل بوصفها برنامج بحثا علميا لدراسات القضايا والمشكلات الأمنية المعاصرة.<sup>1</sup>

أدت الطبيعة الجديدة والمتغيرة للتهديدات إلى إظهار مدى ترابط وإعتماد العديد من المهن المختلفة التي قد تؤدي دورا فعالا من المهام الأمنية قد تشمل هذه المهن الشرطة الحضرية العاملة في المدن، والشرطة الجنائية، وشرطة مكافحة الإرهاب، والجمارك، ومكافحة التجسس، وتكنولوجيا المعلومات، ونظم المراقبة المسافات الطويلة، وكشف أنظمة التجسس، كل هذه المهن كما يؤكد "ديديه بيجو" تتقاسم المنطق أو الخبرة والممارسة ذاتها كما تتلاقى في وظيفة واحدة تحت عنوان الأمن.<sup>2</sup>

بالنسبة لأنصار مدرسة باريس، يعد مهنيو إدارة إنعدام الأمن العامل الأساسي في الإنتاج الحقيقية الأمنية حيث يؤدي إلى بروز وتعزيز شبكات المهنيين للأجهزة الأمنية

<sup>1</sup> - فيليب برو، المرجع سابق ذكره، 107.

<sup>2</sup> - فيليب برو، المرجع سابق ذكره، 107.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

إلى محاولتهم إحتكار الحقيقة حول الخطر عبر إستعمال القوة والمعرفة، التهديد أو الخطر، إذن هو ما يعتبره هذه الأجهزة الأمنية كذلك أو بوجه آخر ما ترصده تقنيات الحماية وما عليه يطالب هؤلاء كما يصرح "بيجو" من خلال سلطة الإحصاءات أن تكون لهم القدرة على تحديد طبيعة وألويات التهديدات، لتحديد ما يشكل بالضبط قضية أمنية هذه السلطة النابعة من قدراتهم التكنولوجية الروتينية لجمع وتصنيف البيانات تسمح لهؤلاء المهنيين بإنشاء حقل من الأمن الذي يعترفون فيه لأنفسهم كمتخصصين مؤهلين، في حين يجدون أنفسهم أنفسهم في منافسة مع كل الآخرين لاحتكار المعرفة الشرعية لما يشكل القلق الشرعي، الأمن في مدرسة باريس نمط من أنماطا لحوكمة يختزل في ممارسة الشرطة عبر تقنيات المراقبة. تعمل الشرطة عبر شبكات تجسد روابط بين مختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية. وفي عالم معولم أصبحت أنشطة الشرطة أكثر اتساعا، هذه الأنشطة، ولاسيما تلك المخصصة للمراقبة والحماية العامة، تتم على مساحة تتجاوز الحدود الوطنية، كما تتجاوز أيضا في طابعها بعض أنشطة الشرطة التقليدية وتصل إلى الأنشطة الخارجية حول فقد فرض الحادي من سبتمبر خطابا مختلفا وجديدا الأمن ينادي بضرورة التنسيق ضد المخاطر عبر استراتيجية استباقية تقوم على تكثيف المراقبة المجتمعية على الأشخاص العاديين والمشتبه فيهم على حد سواء. لقد كانت المناقشات حول إدارة الحدود محورا يستقطب بمفاهيم أفضل لممارسات السيطرة، وتحديد ما هو على المحك الآن تحت مصطلح الأمن الذي أصبح يشير أساسا إلى ممارسات المراقبة<sup>1</sup>.

تعتبر فكرة المراقبة أو العين الإلكترونية بحسب دايفيد ليون عند فوكو. الفكرة الأساسية هنا أن السلطة يجب معاصرا لفكرة البانوبتية تتخذ مجتمعنا المعاصر أن

<sup>1</sup> - فيليب برو، المرجع السابق، ص109

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

تكون منظورة وغير ملموسة أشكالاً عديدة إستخبارات الاتصالات و الصور ، والاستخبارات الإلكترونية، واستخبارات الرادار، كلها تعمل تحت علامة اللقوة في العلاقات الدولية الاستخبارات التقنية التي تشكل نظاماً جديداً في الواقع، تمتلك هذه المراقبة التقنية ميزة إضافية على المراقبة الإنسانية، تتمثل دراسات إستراتيجية في قدرتها الظاهرة على توفير المعلومات المفصلة الخالية من القيمة حول هي تعمل بمثابة مصدر تقني موضوع المراقبة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: مدرسة أبريسويث للدراسات الأمنية النقدية

آخر تطورات مشاريع الدراسات الأمنية النقدية يتمثل فيما أصبح يعرف بـ مدرسة أبريستويث كما تشير لبلدة صغيرة تقع على الساحل الغربي من ويلز، وتعتبر معقل أول قسم للسياسة الدولية في العالم كرسي ويدور ويلسون الذي تأسس عام 1919، والتي أصبحت مع بداية التسعينيات معقل المقاربة النقدية للأمن بقيادة علماء "مثل كين بوث" و"ريتشارد واين جونز"<sup>2</sup>.

خلافاً لمدرسة كوبنهاجن، لدى أنصار المدرسة الويلزية تصور إيجابي لمفهوم الأمن، فبالنسبة لهم الأمن يعني الإنعتاق. فحسب وجهة النظر التي طرحها "كين بوث وواين" جونز، محور الدراسات الأمنية لا ينبغي أن يكون الأمانة كما إدعى وايفر، وإنما ينبغي أن يكون إنعتاق الأفراد. يرى أنصار المدرسة أن الدراسات الأمنية النقدية تحاول الوقوف بوعي ذاتي خارج النظام المحلي أو العالمي السائد، حيث تعرض وتناقش، وبعد ذلك تستكشف القوة الكامنة والمحركة لهذا النظام من أجل توفير

<sup>1</sup> - فيليب برو، المرجع نفسه، ص 112

<sup>2</sup> - محسن عبدالحميد أحمد، "صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية وأساليب مواجهتها"، (في ندوة صعوبة تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1997)، ص 47.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

الأفكار التي قد تروج لإنعتاق الناس من الحالات والبنى المستبدة: مثل الفقر، والأمية، 58 والتمييز العنصري والجنسي وغيرها<sup>1</sup>.

تسعى الدراسات الأمنية النقدية لمدرسة أبريستويث بخلفيتها الفلسفية إلى تطوير ما سماه بوث بـ "علم أخلاق عالمي" كبديل للنظرية الأمنية التقليدية التي تتبع من علم كئيب للعلاقات الدولية. وفي هذا السياق يرى واين جونز أن دراسات الأمن النقدية عبارة عن محاولة لتطوير فهم موجه عبر الإنعتاق من أجل تنظيم وممارسة الأمن، ومن ثم، فإن الدراسات الأمنية النقدية حسب هذه الخلفية تعتبر فقط البداية لإعادة التفكير في الأمن من الأسفل إلى الأعلى، من أجل الترويج لإنسانية أكثر إنسانية<sup>2</sup>.

يرى أنصار مدرسة أبريستويث بالدعوة إلى أجندتهم البحثية من خلال عرض طبيعة التناقض التقليدي بين أمن الإنسان والدولة، والتساؤل بعد ذلك حول ما هو الموضوع المرجع الأساس للأمن: هل هو الدولة أو الشعب؟، إن إعادة تعريف الأمن كشرط وجودي للأفراد في أعمال مدرسة أبريستويث ناتج عن إعادة استعمال المفهوم بعيداً عن المفاهيم التقليدية فالأمن حسب هذه الرؤية للنظام والقوة المتداولة في المقاربة الواقعية. يعكس مصلحة أو بقاء دولة أو جماعة معينة، وإنما حاجة الأفراد الوجودية للتأمين من التهديدات والمخاطر التي تتجاوز المصلحة أو البقاء القوميتين. بهذا الشكل يرى أنصار مدرسة أبريستويث أن كل الذين تم استبعادهم من حقل الدراسات الأمنية التقليدية أصبحوا الآن موضوعاته. قاد هذا الفهم مشروعهم النقدي نحو "حقائق الأمن" التي تم حجبها عبر وهكذا قرر التفكير التقليدي الذي هيمن على تخصص العلاقات الدولية. أنصار هذه المدرسة، بتحريكهم الأمن من الدولة إلى

<sup>1</sup> - محسن عبد الحميد أحمد، المرجع السابق.

<sup>2</sup> - محسن عبد دالحميد أحمد، المرجع نفسه.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

الأفراد، أن الموضوع المرجع للأمن سيكون "معدومي الأمن". وحسب "كلاوديا أراذ" وهي استراتيجية غير مباشرة لتحويل الأمن لـ "منفعة" أولئك غير الأمنين<sup>1</sup>. بشكل عام، تعتبر فكرة الأمن كسياسة إنعتاق، واعتبار الفرد كموضوع مرجع للإسهامات الرئيسية لمدرسة أبريستويث في الدراسات الأمنية. إن مفهومة الأمن يجب أن تتم في إطار نظرية سياسية مختلفة عن نظرية الأمن التقليدية التي تقوم على التصور الواقعي للعلاقات الاستراتيجية بين الدول من ذلك، تحاول النظرية النقدية للأمن توسيع مفهومة الأمن السيادية. بدلا من السيادة الوطنية، من حصرها، وتستكشف الإنسانية المشتركة بدلا من الأمننة.<sup>2</sup>

### الفرع الثالث: مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية

منذ تاريخ إنشائه في عام 1985 حتى إغلاقه سنة 2004، كان معهدا في دراسة شؤون الأمن نظرياً رائداً كوبنهاجن لأبحاث السلام منبراً والسلام وفق خلفية فكرية نقدية. إستضاف المعهد خلال فترة عمله مجموعة متنوعة من الباحثين: أمثال "باري بيوزان"، "أولي وايفر"، "ياب دي وبير"، "كيلستروب ومورتن" "وايلد ليميتز"، "واجبيري جان"، "ولينى هانسين"، الذين غطت أعمالهم طيفاً واسعاً من القضايا الأمنية. جاء الدور الأهم والأكثر تأثيراً عقب انضمام "باري بيوزان" إلى المعهد في عام 1988 كمدير أحد المشروعات تلاه البحثية للمعهد، وهو السمات غير العسكرية للأمن الأوربي. ذلك التحاق "أولي وايفر" بالمدرسة واشترائه مع بوزان في تأليف سلسلة من البحوث النظرية من خلال هذه اللقاءات طور هؤلاء المنظرّون برنامجاً بحثياً في الدراسات الأمنية بديلاً للمفاهيم والأطر الفكرية السائدة في الدراسات الاستراتيجية التي هيمنت على طريقة مفهومة الأمن قدم هؤلاء مقاربتين نظريتين لمفهومة

<sup>1</sup> - محسن عبد الحميد أحمد، المرجع سابق ذكره، 48.

<sup>2</sup> - محسن عبد الحميد أحمد، المرجع نفسه، 50.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

وإعادة مفهومة الأمن والظواهر المتصلة. الأولى كانت نتاجًا جماعيًا للمشروع المطور داخل المعهد تحت إشراف بوزان، وهو ما يعرف بـ "الأمن المجتمعي"، فيما كانت الثانية متمثلة في الفكرة التي قدمها أولي وايفر حول الفعل التواصلي للأمن أو ما أصبح يعرف بـ "نظرية الأمانة".<sup>1</sup>

### أ) الأمن المجتمعي:

كرد فعل على الأجندة البحثية الصاعدة للمدرسة، تزايدت الأصوات المنادية بضرورة تجاوز الأشكال المادية للتهديدات، وفك الارتباط التقليدي والتعسفي بين مفهوم الأمن والدولة، وضرورة اعتبار الأشكال الأخرى من الفواعل الأمنية غير الدولة، إنتقد البعض التناقض الكبير في مركزة الأمن غير المبررة في الدول السيادية؛ ففي بعض الأحيان قد لا تكون الدولة هي حامي المواطنين بالمعنى الهوبزي، بل قد تكون، على عكس ذلك، هي مصدر التهديد. فكما يقول "واين جونز" «الدولة ذات السيادة... هي أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن، وهي جزء من حلها». ونظرا للسياق التاريخي الذي ظهرت فيه المشكلة بدلا المقاربة، تزامنا مع اندلاع موجات العنف والإبادة الجماعية بين الجماعات الإثنية في كل من الجمهوريات السوفيتية السابقة ووسط إفريقيا، بالإضافة إلى تزايد وتيرة الهجرة إلى أوروبا وتساعد حدة المشكلات الاجتماعية الناتجة عنها، كل ذلك أدى بعلماء مدرسة كوبنهاجن إلى وضع المجتمع كموضوع مرجعًا للأمن في مواجهة الدولة التي أصبحت، حسب رأيهم، المصدر الأساسي للتهديد.<sup>2</sup>

أدى تغيير الموضوع المرجع من الدولة إلى المجتمع بشكل مباشر إلى تغيير سمة الأمن من "الأمن القومي" إلى "الأمن المجتمعي"، فيوازن الأمن المصطلح

<sup>1</sup> - حمد النكلاوي، "رؤية تصورية للعلاقة بين مفهوم الأمن والعملية البحثية العلمية"، (في ندوة مناهج البحث في العلوم الأمنية، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1998)، ص736.

<sup>2</sup> - حمد النكلاوي، المرجع سابق ذكره، 367.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

التحليلي الجديد لمدرسة كوبنهاجن يعرف بوزان الأمن المجتمعي بـ أنه الاستمرارية، ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط بمعنى أنه التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات، يعرف بقدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الجوهري في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية، حسب هذا التعريف يصبح كما تصبح ضد للتهديد المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف الهوية بدورها هي القيمة المهددة. وكما يقول بوزان إن الجماعات مؤسسة وعليه، فإن الأمن المجتمعي هو تلك الأوضاع التي تدرك حول الهوية فيها المجتمعات التهديد في عنصر الهوية<sup>1</sup>.

### ب) نظرية الأمانة:

إضافة إلى مفهوم الأمن المجتمعي، تعتبر نظرية الأمانة أي إضفاء الطابع الأمني من بين أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهاجن في الدراسات الأمنية. ظهرت النظرية لأول مرة في أعمال "أولي وايفر" مؤسس النظرية المبكرة التي تطرق فيها إلى تأثير بنية الخطاب على تشكيل الفعل والتي قام بتطويرها لاحقاً أكبر برنامج بحثي في الدراسات الأمنية الأمني، بالاشتراك مع مجموعة الباحثين العاملين بالمعهد مثل "بيارلوميتر"، و"إيليزابيتا ترومر"، ثم بوزان، و"دي وايلد"، وآخرين غيرهم، بالنسبة إلى وايفر، يعتبر تحديد المشكلة الأمنية الخطوة التأسيسية الأولى لحدوث الأمانة يتم تحديد المشكلة الأمنية من طرف الدولة، وبشكل محدد من طرف النخب أو أصحاب السلطة. سيجد هؤلاء أنه في مصلحتهم.

عبر توسيع نطاق القضايا التي يمكن أن تعتبر موضوعاً للتهديد إضفاء الطابع الأمني على بعض المشكلات دون آخر يقول ويفر عندما يحدث التوسيع على طول هذا المحور، من المحتمل الاحتفاظ بنوعية معينة تتميز بها المشكلات الأمنية:

<sup>1</sup> - حمد النكلاوي، المرجع نفسه، 368.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

الاضطرارية أو الاستعجالية، ومن ثم تكريس سلطة الدولة في المطالبة بشرعية استخدام الوسائل الاستثنائية<sup>1</sup>.

بالرغم من الدور المحوري الذي تؤديه النخبة أو السلطة في تعريف المشكلة الأمنية، ومن ثم حدوث الأمانة، فإن هذه الأمانة لا تتم بدون تدخل المجتمع. هذا الدور المحوري الذي يعطيه ويفر للمجتمع نابع من إعتبارين، تبنيه الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي مرجعية اثنين: أولاً من الدولة، ثانياً، تبنيه مفهوماً لغوياً للأمن يقوم على البناء المجتمع بدلا الخطابى للفعل حسب مقاربة بعد بنيوية. يقول ويفر في تعريفه للمفهوم ما هو الأمن؟ بمساعدة نظرية اللغة، فإننا يمكن أن نعتبر الأمن فعلاً خطابياً وحسب هذا الاستعمال، الأمن ليس إشارة تحيل إلى شيء ملموس، الكلام في ذاته هو الفعل<sup>2</sup>.

عليه، الأمن هو القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية تعتبر أمنية قبل التكلم عنها، وهو النتائج السياسية للقوة التعبيرية للفواعل وهكذا يصبح الهدف الأساسي للأمانة هو تشريع استعمال الأمانة. الإجراءات الاستثنائية، فبمجرد ذكر ما هو الموضوع المرجع المعرض للتهديد الوجودي، فإن ادعاءات تأمين هت تعطي السلطة الحق في استعمال الإجراءات الاستثنائية لتأمين بقائه، إن القضية إذن تنتقل من مجال السياسة العادية إلى عالم سياسة الطوارئ، حيث يمكن أن تبرر تجاوز لوائح وتعليمات الوضع العادي الديمقراطي في صنع السياسة<sup>3</sup>.

شكل عام، البناء الخطابى لأي فعل أمن بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن، التهديدات الوجودية لبقاء نوع يحتاج إلى بناء ثلاث لبنات ضرورية: الموضوع المرجع التي تتطلب تدابير استثنائية لحماية الموضوع المرجع المهدد(3) (والذي يبرر ويضفي

<sup>1</sup> - حمد النكلاوي، المرجع سابق ذكره، 368.

<sup>2</sup> - حمد النكلاوي، المرجع نفسه، 368.

<sup>3</sup> - حمد النكلاوي، المرجع سابق ذكره، 368.



## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية. وهكذا، تسعى الفواعل من خلال فعل الأمن لرفع قضية من عالم السياسة الدنيا " **Politics Low** "تحدها القواعد الديمقراطية وإجراءات صنع القرار إلى عالم السياسة العليا " **Politics High** "تتميز بالاضطرارية، والأولوية الملحة عبر قضايا الحياة والموت<sup>1</sup>.

إن التحدي العظيم الذي تواجهه المقاربات النقدية للأمن في أوربا هو تطوير بناء معرفي يستوعب التنوع الفكري الموجود في المدارس الثلاث. وهذا يخاطر بإمكانية تطوير المقاربة من خليط غير متناسق من المعارف التي تتيحها كل مدرسة، الأمر الذي قد يؤدي إلى عرقلة تطوير الأطر النظرية الخاصة بهذه المدارس بشكل منفرد. يكمن التحدي الحقيقي الآخر في ابتكار منطق توليفي أو خيط ناظم يوجه من خلاله أنصار المقاربات هذا الكم الهائل والمتشعب من الأفكار، والتصورات، من تأسيس والمفاهيم، والمنهجيات، والقناعات السياسية. لذلك، بدلا المقاربات على لقاءات الأشخاص يجب أن تؤسس على التقاء الأفكار والمعارف والتصورات المشتركة.

### المطلب الثالث: علاقة الأمن المجتمعي بصور الأمن الأخرى

هذا المبحث عد لأغراض تحليلية في إطار ما يسمى بالأمن المجتمعي وفي ذلك أوجدنا أن له صلة وثيقة وتداخل كبير مع أبعاد الأمن الأخرى فلو عدنا بالنظر إلى واقع الحياة لوجدنا أن أغلب القضايا أو المسائل الأمنية تتعلق بالمجتمع.

وعليه سنحاول تقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع:

- الفرع الأول: علاقة الأمن المجتمعي بالأمن الإنساني
- الفرع الثاني: علاقة الأمن المجتمعي بالأمن الإقتصادي
- الفرع الثالث: علاقة الأمن المجتمعي بالأمن السياسي

<sup>1</sup> - حمد النكلاوي، المرجع نفسه، 368.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

الفرع الأول: علاقة الأمن المجتمعي بالأمن الإنساني

يظهر الأمن الشخصي كأهم بعد ضامن للحماية المادية للفرد؛ لإرتباطه الوطيد بأحد أهم الحقوق الإنسانية وهو "الحق في الحياة"، مثلما تم التنصيص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، والمادة 17 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966.

ونظرا إلى أن الإنسان كائن إجتماعي فهو بالفطرة التي لا يستطيع أن يعيش إلا في كنف جماعة معينة، فغريزته تدعه إلى أن يسعى لتحصيل رزقه، وتحقيق مصلحته، ورفع مستوى معيشتة ليضمن إستمرار وجوده ولكنه يعجز أن يشبع بمفرده كل حاجاته فلا بد له أن يستفيد من مجهودات غيره، فقد خلق الله تعالى الناس ليتعارفوا ويتعاونوا فيما بينهم وهذه طبيعة البشر منذ فجر التاريخ<sup>1</sup>.

فمهما إمتلك الإنسان من وسائل القوة والعيش، لا يستطيع أن يعيش منفردا، وقد ضرب العلامة بن خلدون في مقدمته مثلا: "...ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلا فلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ وكل واحدة من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وألات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخوري..."<sup>2</sup>، وهو بذلك يريد القول أن الإحتكاك بين بني البشر أمر لا بد منه حتى في الحصول على قوت يوم واحد من الطعام الوضيع.

وبناء على ما تقدم فإن هناك قوة تدفع الإنسان إلى التعامل مع غيره، فيدخل في علاقات شتى ابتداء بعلاقته مع أفراد أسرته مع زوجته وأولاد وأقارب، إلى علاقاته مع أفراد المجتمع، ولذلك قيل أن الإنسان مدني بطبعه لا يألف إلا العيش في كنف

<sup>1</sup> -عمار بوضياف، "مدخل للعلوم القانونية"، (دار الهدى، الجزائر، طبعة الثانية، 2014)، 11.

<sup>2</sup> -عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، "مقدمة بن خلدون"، (دار الجيل، دون تاريخ)، 46.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

الجماعة معينة، وهذا هو حال البشرية مهما تغير الزمان والمكان، ولو تركت الناس تصريف شؤونهم بأيديهم وفق ما أرادوا، بعيدا عن كل قيد أو نظام، لتداخلت الأهواء، ولكثر النزاع وأصبحت الغلبة للأقوى لأن كل إنسان يريد أن تسير الحياة وفق نظريته الخاصة، وبالكيفية التي يفضلها، وبسحب ما يحقق له الصالح الخاص. إذن لا بد حتى تسيير الحياة بشكل عادي، ويستقيم أمر المجتمع وتستقر المعاملات بين أفرادها أن يحكم الجماعة نظام واحد يخضع له الجميع، يوازن ويوفق بين المصلحة العامة والخاصة، يكون الهدف منه ترشيد سلوك الأفراد وضبط علاقتهم على مستوى الأسرة<sup>1</sup>.

من هذا المنطلق، يمكن تعريف الأمن الشخصي بأنه حالة من التمكين الحقيقي لجميع الأفراد من المحافظة على حياتهم في ظل بيئة خالية من جميع أشكال العنف، سواء كان جماعي موجه من قبل أفراد الجماعات الدولية، أو ذاتي موجه من ذات الإنسان نفسها، من خلال هذا التعريف، يظهر أن المهدد المباشر والرئيسي للأمن الشخصي يتجسد في ما يسمى بـ "العنف"، الذي يقصد به حسب منظمة الصحة العالمية "الإستعمال المتعمد للقوة الفيزيائية المادية أو القدرة، سواء بالتهديد أو الإستعمال المادي الحقيقي ضد الذات، أو ضد شخص آخر، أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث أو احتمال حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان"، ودائما ما يشكل العنف جزءا كبيرا من معاناة الناس، إذ يفقد أكثر من مليون شخص حياتهم كل عام بسببه، كما يعاني عدد أكبر من ذلك بكثير من إصابات مميتة نتيجة له، سواء كان عنفا موجهها للذات أو عنفا بين الأشخاص أو عنفا جماعي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> -عمار بوضياف، المرجع سابق ذكره، 11.

<sup>2</sup> -اسماعيل الشطي، "الفساد والحكم الصالح في البلد العربية"، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د/س)، 11.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

### أ- العنف الموجه من الدولة إلى الأفراد:

تستمد قضايا الأمن المجتمعي أهميتها من حقيقة أن الوحدات المجتمعية والأمم التي تكون متطابقة في كثير من الأحيان، كما أن حدود الدول والأمم ليست متماهية بالضرورة، ما يثير احتمالات عدة لوقوع صدمات عنيفة؛ فعندما تقف الدولة عاجزة عن تمثيل مصالح كل فصائلها المجتمعية سيكون عليها أن تواجه الجماعات المستبعدة التي ترى في ذلك تهديدا لهويتها، خاصة إذا ما اعتبرت أن مطالب هذه الجماعات المستبعدة بزيادة أمنها المجتمعي، سببا للإنعدام الأمن بالنسبة إليها وبالتالي تظهر بوضوح التهديدات الماسة بالسالمة المادية للأفراد، عندما تكون هناك مجموعات تتميز بالخصوصية أو الانفصالية عن هوية الدولة، ويكون هناك محاولة من هذه الأخيرة لتوسيع دوائر، هويتها لتشمل تلك المجموعات، فتبدأ بالمحصلة "المنافسة الرأسية" من قبل الدولة، التي تلجأ إلى تبني استراتيجيات قائمة على سياسة الصهر والإندماج، والتي عادة ما تكون مصحوبة بمخاطر وتكلفة بشرية باهضة في أسوأ الحالات أذ خاصة وأن ت محاولات إنشاء دولة "نقية" عرقيا أو دينيا من خلال عملية الصهر القسري إلى وقوع اعتداءات إبادية فظيعة<sup>1</sup>. وفي الغالب ما يشكل هذا جزءا مألوفاً من المشهد السياسي للكثير من الدول، خاصة منها الدول الفاشلة والضعيفة المفتقدة للكفاءة، والتي تنتشر فيها مختلف أنواع الجرائم التي تتضرر من آثارها الدول المجاورة. وقد خلصت لجنة كارنيجي لمنع النزاعات المسلحة، إلى أن المحاولات الكثيرة التي بذلت في القرن العشرين لقمع الإختلافات الإثنية أو الثقافية أو الدينية قد أدت إلى سفك العديد من الدماء، في الوقت الذي ساعد فيه استيعاب التنوع داخل الأشكال الدستورية المناسبة، على الحيلولة دون وقوع المزيد من النزاعات والضحايا. كما خلصت البحوث التي أجراها مكتب منع الأزمات والتعافي منها التابع

<sup>1</sup> -إسماعيل الشطي، المرجع السابق ذكره، 102.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى وجود عالقة طردية بين احتمال حدوث النزاعات وعدم المساواة بين الفئات، في حين رصد مشروع الأقليات المعرضة للخطر في جامعة ميريلاند، مجموعة مؤشرات للتمييز السياسي والإقصاء الثقافي والإقتصادي والإضطهاد في 891 أقلية في جميع أنحاء العالم، ووجد ارتباطا كبيرا بين التعرض للحرمان من الحقوق و حدوث النزاع، كما خلصت دراسات عديدة إلى وجود عالقة بين التحولات السياسية وتساعد حالات النزاعات، أو وجود سبب رمزي محدد ذو ارتباط بإهانة هوية مجتمع محلي ما؛ مثل حرمان الأقليات من استخدام لغتهم الأم.

### ب- العنف الناتج عن المعضلة الأمنية المجتمعية:

يستمد الخطر الرئيسي للأمن المجتمعي من ما يعرف بـ "معضلة الأمن المجتمعي"، والتي تتجسد في واقع مفاده أن "أمن مجموعة واحدة هو فترة انعدام أمن الآخرين"، وبالتالي فكل فريق يعتقد أن رفايته مشروطة بوجود عيوب في المجتمعات الأخرى والعكس، فإن رفاه الفئات الأخرى يمثل مساوئ للمجموعة نفسها والتي يقتصر الوضع على ما هو عليه، بل تؤمن كل مجموعة بتفوق ثقافتها وقيمها وترفض الآخرين كافة، ك على هذا الإعتقاد بفرض إيديولوجيتها على المجموع ما تعمل بناءات الأخرى، وقد تلجأ من أجل تحقيق ذلك إلى استعمال العنف المادي المنبه للعديد من الصراعات. بسبب هذه المعضلة الأمنية المجتمعية، وجد أن الصراعات التي تنشأ من قضايا الأمن المجتمعي يمكن أن تتخذ أشكال عنيفة على نحو استثنائي، فعلى أرض الواقع يمكن أن تتكثف هذه المعضلة الأمنية للحد الذي يصبح معه الهدف من الصراع هو القضاء على الوجود المجتمعي للطرف الآخر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - إسماعيل الشطي، المرجع سابق ذكره، 102.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

وقد لوحظ هذا الأمر فعليا في العديد من الصراعات الطائفية؛ التي كثيرا ما تجل جماعية، إلا أن تستهدفان بشكل رئيسي إستبعاد مجموعة عرقية من منطقة التطهير العرقي والإبادة المحددة بجميع الوسائل المتاحة، وفي مقدمتها: القتل، التشريد، التهريب، تهجير السكان... وفي جميع هذه الحالات يتعرضون للقتل، يختفي تماما التمييز بين المقاتلين وغيرهم من المدنيين العزل، ذي و التصفية على أساس انتماءاتهم الإجتماعية والهوياتية. والأخطر من ذلك يصبح الأطفال والنساء والشباب هم الأهداف المفضلة لهذا النوع من العنف، باعتبارهم يمثلون بذور استمرار الأجيال والمجتمعات، وهو ما يؤكد بأن الفرد هو المحاصر الأساسي بمهّدات الأمن المجتمعي، التي دائما ما تترك آثارا عميقة تمس سلامته وأمنه بالدرجة الأولى<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: علاقة الأمن المجتمعي بالأمن الإقتصادي

يشكل الأمن الإقتصادي بعدا أساسيا وضروريا لتحقيق الأمن الإنساني بمفهومه الشامل والمتكامل، كما يعتبر شرطا أساسيا للتحرر من الحاجة التي تشكل إلى جانب التحرر من الخوف عماد الأمن بمنظوره الجديد القائم أساسا على البعد الإنساني، بيد أن تحقيقه يتطلب أكثر من مجرد تأمين دخل ثابت للفرد؛ سواء عن طريق عمل منتج ومدفوع الأجر، أو عبر شبكة عامة وآمنة. وفي الحقيقة تمتد المعاناة الإقتصادية لتطال جوانب متعلقة بحياة الأفراد الإجتماعية الصحية، السياسية وحتى المجتمعية<sup>2</sup>؛ إذ تحجم الفئات المهمشة ماديا واجتماعيا والتي تعيش دون التمتع بحرية العمل والإختيار والمفتقرة إلى المأوى والغذاء والتعليم والرعاية الصحية، عن خوض غمار معترك الحياة السياسية، إما لإحساسهم العميق وإيمانهم بأنهم لا يملكون القدرة في التأثير على القرارات الهامة التي تؤثر في حياتهم، أو لأن هذه الفئات التي

<sup>1</sup> - إسماعيل الشطي، المرجع نفسه ذكره، 103.

<sup>2</sup> - جانوس سيمونيدس، "الحقوق الثقافية نوعية مهمة من حقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، 9،(2011):811.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

تجد غالبا الوقت الإلزامي للنشاط السياسي والمشاركة في تنظيمات المجتمع المدني، بل تقضي وقتها لإشباع حاجاتها الأساسية، فتحرم تبعا لذلك من مباشرة وممارسة حقوقها المدنية والسياسية بشكل منتظم وفعال، ولهذا يعتبر انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والسياسية والإجتماعية أحد المظاهر الخفية للأمن الإقتصادي زيادة على ذلك، يجتاح الناس الغير آمنون اقتصاديا وخاصة الفقراء منهم، حالة من الخوف المستمر من المستقبل على ضوء فقدانهم الأمل في الحياة، بحكم معاناتهم المتعلقة بالسكن وسوء الخدمات الصحية والتعليمية و تفشي، وأيضا إنعدام ثقتهم بأنفسهم، مما يترتب عنه نتائج خطيرة على المستوى المجتمعي؛ كإنتشار الإساءة والإحباط والخيبة وروح الإحتقار نتيجة للإحساس العميق بالظلم والتهميش والإقصاء، الأمر الذي يولد ضغوطات على مستوى العلاقات الإنسانية داخل المجتمع بالأمن الإقتصادي الواحد، قد تصل إلى حد التسبب في فقدان الفقراء لأصولهم الإجتماعية والسياسية، ما قد يشكل دافعا خطيرا لهم للدخول في دوامة من الصراع الإجتماعي والعنف، في سبيل بحثهم عن سبل العيش وعن الموارد والفرص. في هذا الخصوص يشير أغلب الباحثين إلى أن أعمال الإرهاب والعنف والشغب التي تجتاح العديد من المجتمعات اليوم، ترجع مقوماتها وجذورها الأساسية بالدرجة الأولى إلى عوامل إقتصادية على إختلاف أنواعها: كالفقر، الحرمان، البطالة، إرتفاع الأسعار، وغلاء المعيشة المصاحب لإنخفاض الأجور و تدفع هذه العوامل بالفقراء والمحتاجين المتصلين من قيمهم الأخلاقية والدينية، والمفتقرين للتنشئة الإجتماعية الحصينة، إلى ارتكاب أعمال العنف والممارسات الإرهابية، ثارت الحروب والنزاعات الداخلية، تنفيسا منهم عن غضبهم وسخطهم على المجتمع الذي يرون فيه المسؤول الأول عن معاناتهم، الأمر الذي يشكل خطرا على المجتمع والدولة معا، وتعكيرا في الوقت ذاته لأمن الأفراد وسلامتهم الشخصية وكذلك أمنهم المجتمعي ما

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

إذا ما توافق الأمن الإقتصادي مع حالة من اللامساواة البارزة بين المجاميع والطوائف وإذكاء التوترات والأقاليم، فإنه سيشكل بلا شك عامل محوريا في زعزعة إستقرار العلاقات الإجتماعية<sup>1</sup>.

هذا التحليل أيدته المقاربة الإقتصادية لتفسير النزاعات، التي تمكنت من طرح فهم مشترك بين الإقتصاديين والسياسيين لتفسير النزاعات والحروب الداخلية؛ إذ أرجعتها إلى الحرمان النسبي والظلم المنتجين للعنف الداخلي المتصاعد و القابل لإنتشار على المستويات الإقليمية و إذا كان من الصعب تحريك المجموعات المختلفة للقيام بأفعال عنف ضد الآخر، إنطلاقا من إنعدام الثقة المتبادلة التي يشكل الإختلاف الهوياتي جوهرها، فإن توظيف التفاوتات السياسية والإقتصادية وفقا للمنظور الماركسي، يجعل من تحريك المجموعات الإثنية أمرا ممكن الوقوع، في ظل توافر آليات ومؤسسات تلهمهم وتشحنهم للقتال. وقد استعمل تصور الحرمان النسبي الأول مرة من طرف "تيد روبرت جير" **Gurr Robert Ted**، الذي اعتبر التفاوت المطبق عبر خطوط التجمعات الإثنية والتقسيم الإجتماعي، والشعور بالحرمان النسبي مقارنة بالوضع العامة السائدة، لتحريك كثير من الحروب الداخلية في الوقت الراهن.

من هنا تتضح أهمية العوامل الإقتصادية في تحقيق ودعم الإستقرار المجتمعي أو هدمه، خاصة وأن تحليل التوترات والصراعات الإثنية لا يمكن فصلها عن مسائل التوزيع والإشتراك العادل للموارد أو الثروات بين المجاميع المختلفة داخل المجتمع المتنوع ثقافيا. هذه الحقيقة تبرهن عليها جل عمليات المسح التي طالت المشكلات، والتوترات والصراعات الإثنية الدموية، فالتوتر والصراع الإثني في ماليزيا بين المالويين والصينيين في الستينات، وكذلك الصراع المتأجج بين السنغاليين والتاميل في سريلانكا، والتوتر بين السكان الأصليين والطائفة الهندية في فيجي... جميعها

<sup>1</sup> - جانوس سيمونيدس، المرجع نفسه.



## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

قضايا تؤشر حقيقة مفادها أن القضية ال يمكن عزوها ببساطة إلى عامل الهوية العرقية- الاثنيين، وما هي أكثر ارتباطا بمسائل أخرى كالإقصاء والتمييز والتهميش في الأطر الإجتماعية والثقافية<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: علاقة الأمن المجتمعي بالأمن السياسي.

نجد أن الأمن المجتمعي وكغيره من الأبعاد الأمنية الأخرى، ولو أنه من أشدها ارتباطا بالأمن السياسي، يستند في أساسه إلى وجود أمن سياسي فعال قادر على الإستجابة لمطالب المواطنين، بجعله من حقوق المواطنة أساسا عمليا لبناء دولة منطقية تقوم على حقوق الإنسان، المشاركة لسياسية، التعددية، التداول و المحاسبة الديمقراطية التي تستوجب توافر آليات وميكانيزمات تضمن مراقبة ومحاسبة صانعي القرار على كافة المستويات<sup>2</sup>.

هذا ويصعب تصور وجود أمن سياسي وبالنتيجة إستحالة بلوغ أمن مجتمعي مستقر في ظل غياب منظومة سياسية إجتماعية تكون شرعية، وممثلة لكافة أطياف المجتمع بمشاربه العرقية، الإثنية، اللغوية والدينية... وتحتكم في تنظيمها لعالقة الدولة بمواطنيها إلى مبدأ المساواة في الفرص بين الجميع، و مشاركتهم الحرة في صنع القرارات الماسة بنظام حياتهم، بما يضمن نشوء عالقة صحية تربط المحكومين بالحكام، يكون عمادها التفاعل الإيجابي، المتبادل والبناء، كنقطة إنطلاق محورية نحو تحقيق الصالح العام الذي تتحقق في إطاره مصالح الأفراد والجماعات بشكل أعم و أشم. خاصة في ظل رفض العديد من الدول، الإصرار و تمسك الطوائف والمجاميع الصغيرة على حقوقها المشروعة، في التمثيل والمشاركة في مؤسسات

<sup>1</sup> - جانوس سيمونيدس، المرجع سابق ذكره، 812.

<sup>2</sup> - إليزابيث سكونز، "تحليل المخاطر على حياة البشر"، الكتاب السنوي سيبريا التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي"، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، د/س)، 199.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

الدولة وتقاسم السلطة، وهو ما يعد عامل مهما في إذكاء الصراعات والتوترات في المجتمعات المتنوعة ثقافياً<sup>1</sup>.

على خالف ذلك، فإن توافر شروط تحقيق الأمن السياسي من شأنه أن يثبّت قاعدة صلبة لإنطلاق نحو بناء شروط تحقيق منظور الأمن المجتمعي، على اعتباره يوفر للأفراد و الجماعات مكنهم من السعي بخطى ثابتة وواثقة نحو بلوغ التمكين والإنتماء من منافع الإنتماء الضرورية الثقافي، بدءاً باستغلال مساحة الحرية المكفولة في إطار نظام ديمقراطي حقيقي، مروراً بتوظيف جميع الفواعل الناشطة في المجتمع، ووصول إلى إستغلال هياكل العدالة القائمة على الشفافية من أجل تحقيق متطلبات الهوية الثقافية، ومواجهة كافة أشكال الإضطهاد، الإقصاء، الإستبعاد، السيطرة والإحتواء، والتي عادة ما تمارسها الدول للتضييق على مجال الحرية الثقافية، أو التي ترمي من خلالها لطمس الهوية الثقافية. وبالنتيجة فتح الباب واسعاً أمام الإحترام الحقيقي للتنوع الثقافي بجميع أشكاله، وهو ما تقتضي التعددية الحديثة التي تشكل بجميع مقوماتها الدعامة الأساسية لتعزيز التنوع الثقافي والأمن المجتمعي، لذلك فأى حديث عن إختلاف يتوجب أن يتجه بنا مباشرة إلى عمق الديمقراطية؛ كون النظام الديمقراطي يسلم بإختلاف ويشجع له، ينظمه ويبني عليه، وبالتالي فهو يسلم بالتعددية بصورها المختلفة، أين تنبني عليها موافقات عامة وتوازنات متجددة، وآليات للمشاركة وتداول للسلطة والمنافع. من هنا، يتوجب على الدولة الديمقراطية الحققة، أن تعيد النظر في أجندها، وبرامجها الهادفة لتلبية واستيعاب احتياجات ومطالب المجاميع الإثنية المختلفة، في ترتيبات تقاسم السلطة وهيكلية الحكم، من خلال تجاوز نموذج الهيمنة المركزية في إدارة التنوع الثقافي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - إليزابيث سكونز، المرجع نفسه، 200.

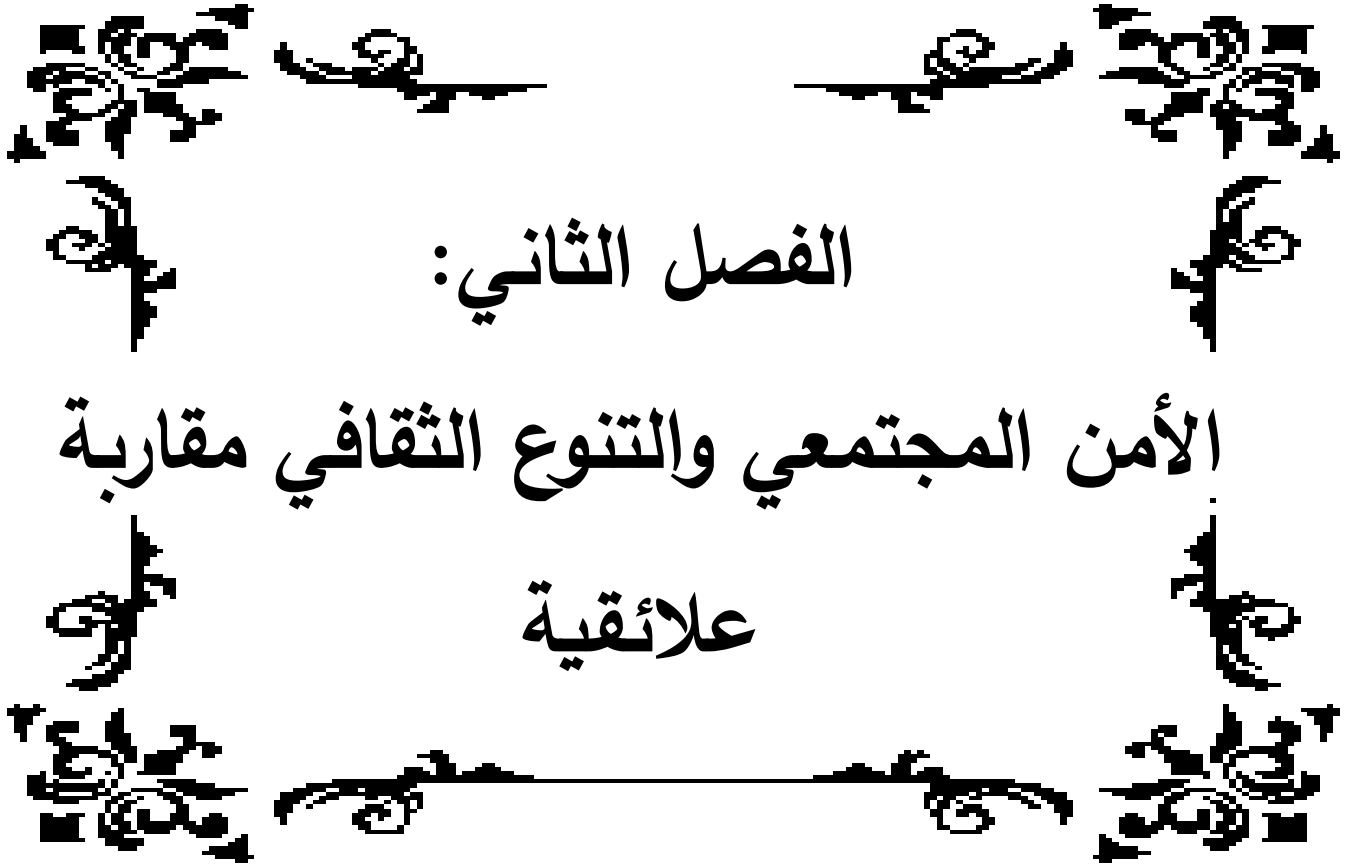
<sup>2</sup> - إليزابيث سكونز، المرجع سابق ذكره، 201.

## الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي

من جانب آخر، فإن احترام التنوع وإختلاف المبني على أسس التعايش في ظل مبادئ الحوار، التسامح واحترام الآخر، من شأنه أن يعمق أسس الديمقراطية في البلدان المتنوعة ثقافياً، بل هو بديل عن كل استبداد مغلف في المفهوم الديمقراطي مجرد تغطية للإنفراد بالسلطة وبالتالي فالحق في الإختلاف الذي يوزع القوى إلى جبهات سياسية ويأخذ خياراتها أحياناً إلى حدود التعارض التام برنامج، يتوقف عند عتبة التي يبرحها أو يتخطاها، وهي التسليم بالنظام الديمقراطي كنقطة إجماع التي يمكن الإنقسام عليه التي تعرض النظام السياسي العالمي للتهديد. وكما تعترف الديمقراطية بالحق في الإختلاف وحرية الرأي والمنافسة، فإنها تفرض على الجميع التمسك بمبادئ وقواعد غير قابلة للإنتهاك، كالدستور والحرية والنظام المدني... لأنها عنوان الإجماع السياسي الذي من دونه لا وجود للسياسة، أو في غيابه تتحول السياسة إلى منافسة تتوسل بالعنف وقواعد الإقصاء والإنكار، ما يعني أن وجود سلبيات ومزالق للتعددية على مستوى التعبير المؤسسي الديمقراطي، الذي يمحي إيماننا العميق بكون عيوب الديمقراطيات صحح بالديمقراطية وليس بإلغائها<sup>1</sup>.

وختاماً لهذا الفصل يتم إستنتاج أن مفهوم التنوع ظهر كمبدأ حمائي لسمة الإختلاف الإنساني، فعمليات العولمة المستمرة هددت هذا الإختلاف من خلال محاولة خلق ثقافة عالمية موحدة، مالا يتماشى مع عامل الإنتماء للهويات الثقافية، ما يخلق تصاعد توترات وأزمات الهوية، وهذا ما نددت إليه المنظمات الدولية بالتنوع الثقافي بنظرها مهم للإنسانية كأهمية التنوع البيولوجي للطبيعة، لذلك قدمت تعريف للتنوع الثقافي يدعو إلى حمايتها ودعم وتكريس هذا المبدأ داخل المجتمعات.

<sup>1</sup> - إليزابيث سكونز، المرجع سابق ذكره، 201.



## الفصل الثاني:

الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة

علائقية

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

عرف حقل الدراسات الأمنية مجموعة من التحولات بعد الحرب الباردة، إنتقلت فيه مضامين الأمن التقليدية، والتي كانت تتخذ من الدولة موضوع مرجعي لها أين كان الإعتقاد السائد أنها المسؤولة عن توفير الحماية للمجتمع ، لتصبح الدولة هي أحد مسببات تهديد أمن شعوبه ومجتمعاتها، أين تحول الموضوع محل التهديد من الدولة إلى المجتمع .وننتج عن هذه النقلة في موضوع الأمن نقاشات حادة النقاشات حول طبيعة الأمن وأصل هذه الحوارات والنقاشات يعود بالدرجة الأولى إلى عجز المقتربات والأطر التحليلية لتفسير وإدراك السلوكيات والظواهر الأمنية التقليدية خلال فترة الحرب الباردة. وانحصر هذا الحوار عموما بين مقاربتين، تدعو إحدهما إلى ضرورة توسيع مفهوم الأمن وبالتالي حقل الدراسات الأمنية ليشمل مسائل تتعلق بالجوانب الاقتصادية، البيئية والديمغرافية، باعتماد المجتمع كموضوع مرجعي (الأمن المجتمعي)<sup>1</sup>. فمع تصاعد ظاهرة الأزمات ذات الطبيعة الهويتية وبالإضافة إلى بروز موضوع التنوع الثقافي، تحولت مصادر التهديدات أين صارت تشمل الدولة كتهديد للأمن المجتمعي وتوسعت مجالاتها لتشمل التهديدات ذات الطبيعة الإقتصادية والثقافية والإجتماعية، خاصة في مايتعلق بموضوع التنوع الثقافي الذي رغم أهميته لإزدهار المجتمعات الإنسانية إلا أنه ينظر إليه كتهديد لكن الواقع يرى أن التنوع الثقافي هو سيف ذو حدين يرتبط كونه تهديد أو وسيلة لإستقرار يعود بالدرجة الأولى لطريقة التعامل وإدارة التعدد الثقافي داخل الدول.

مما يجعل هذا الفصل مقسم إلى مبحثين:

- المبحث الأول: المعضلة الأمنية وأزمة بناء الدولة في المجتمعات المتنوعة ثقافيا
- المبحث الثاني: تحقيق الامن المجتمعي من خلال إدارة التنوع الثقافي.

<sup>1</sup> جمال منصر ، تحولات في مفهوم الأمن : من أمن الوسائل إلى أمن الأهداف (الجزائر : جامعة باجي مختار عنابة)

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

### المبحث الأول: المعضلة الأمنية وأزمة بناء الدولة في المجتمعات المتنوعة ثقافيا

تزايد الصراعات الثقافية على المستوى العالمي أدى إلى خلق نوع من عجز لدى النظريات التقليدية، لتفسير الأحداث، واكتشاف مصادر التهديد وخاصة في ما يتعلق بظاهرة التنوع الثقافي، فالنظريات التقليدية لا طالما إعتبرت التنوع كتهديد، ركزة على إستيعابها في نموذج ثقافي واحد قصد تحقيق أمنها، لكن مع طرح نقاش التوسيع والتعميق في الأمن، تغيرت العدسات التحليلية لتفسير قضية التنوع وأصبحت الدولة تشكل إحدى مصادر التهديد خاصة من منظور الأمن المجتمعي، لكن لم يتوقف الأمر عند الدول فقط ففي ظل توسعت مجالات الأمن ظهرت تهديدات جديدة ذات طبيعة إقتصادية ثقافية بيئية تحمل معها إمكانية تهديد الإستقرار والأمن المجتمع والإنساني، كما حمل تعميق مستو الأمن قضايا جديدة خاصة فيما يتفق بالمجتمعات المتعددة، لذلك ظهرت المعضلة الأمنية المجتمعية التي دورها تسعى لتفسي وتحديد هذه التهديدات لكن من زاوية مختلفة، توسع من منظورها وتقدم تفسيرات جديدة لمعالجة هذه القضايا<sup>1</sup>.

وبذلك سيتم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول: المعضلة الأمنية المجتمعية و التهديدات الجديدة للأمن المجتمعي
- المطلب الثاني: الدولة الأمة و إشكالية التنوع الثقافي
- المطلب الثالث : التهديدات الإقتصادية و البيئية كمصادر تهديد للأمن المجتمعي في زمن التنوع الثقافي

<sup>1</sup> عادل زغاع، "المعضلة الأمنية المجتمعية وصناعة السياسة العامة"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة 1(2011)، 61.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

### المطلب الأول: المعضلة الأمنية المجتمعية والتهديدات الجديدة للأمن المجتمعي

ستتم في هذا المطلب مناقشة وجهة النظر حول ما يشكل تهديد للأمن المجتمعي، من خلال التطرق للمعضلة الأمنية المجتمعية "societal security delemma"، والتعمق في مستوى التحليل ليشمل مختلف فئات المجتمع، والتي يمكن أن تتعدى تأثيرها حدود الدولة الوطنية وتشمل المجتمعات في الدول المجاورة.

كما نجد أن مصادر تحقيق شروط الأمن والإستقرار المجتمعي متعددة وتشمل مجالات عديدة، وهي تعتبر تهديد يمس سلامة التنوع الثقافي واستمراره بالنسبة للأقليات والشعوب الأصلية، خاصة الفئات الضعيفة الأكثر عرضة للضغوط الماسة بهويتها الثقافية. أين سنحاول من خلال نظرية المعضلة الأمنية المجتمعية وضع عدسة تركز على المجتمع لتحليل وتحديد ما يعتبره تهديد لأمنه تماسكه ووحدته. ثم سنحاول معالجة بعض مصادر للتهديدات الجديدة اللا متماثلة، التي تلحق أضرارا غير مباشرة وخفية على سلامة التنوع الثقافي والتجانس المجتمعي<sup>1</sup>.

بناء على ذلك، سنقسم هذا المبحث إلى

- الفرع الأول : مفهوم المعضلة الأمنية المجتمعية
- الفرع الثاني : تعريف المعضلة الأمنية
- الفرع الثالث: التحول من المعضلة الأمنية الدولانية إلى المجتمعية
- الفرع الرابع: المعضلة الأمنية المجتمعية كعدسة لتحديد التهديدات

<sup>1</sup>باتريك سافيدان ، الدولة والتعدد الثقافي (المغرب: دارتوقبال للنشر ،2009)، 78.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

### الفرع الأول : مفهوم المعضلة الأمنية المجتمعية

لا طالما إرتبط مفهوم التنوع الثقافي بفكرة الصراع, و ذلك أنطلاقاً من أن التنوع هو بالدرجة الأولى اختلاف أخلاقي أو بكل بساطة اختلاف المصالح, فحيث يوجد تنوع هناك صراع, ولو بالكمون أعطى ماكس ويبر Weber Max هذا الافتراض تمثيل عندما قارن أنسقة القيم بمختلف الآلهة التي كانت تعبدها المدن الغابرة, فكل إله تختلف طقوسه عن الآلهة الأخرى, ولا تتقمص الآلهة دور بعضها البعض. ويؤشر مذهب التعدد إلى تعدد القيم بحيث يستحيل مصالحة وجهات النظر الأخلاقية التي تتكون من أنسقة مختلفة. ولا يمكن للأحكام النهائية للقيمة أن تطمح لأي شكل من أشكال الشرعية خارج النسق الذي يستوعبها, فهناك, إذن, اختلاف في أنسقة القيم وتنوع في الثقافات. وبما أن المنطق لا يؤسس لهذه الأحكام, فلا يمكن أن تكون هناك علاقة صراع بين مختلف أنسقة القيم, حيث لا يشكل الصراع شكلاً من أشكال العداء البسيطة, ولكنه يأتي أساساً لخلخلة الصيرورة الاجتماعية إذا ما تبينا المقولات التي اقترحها سيميل Siminel, إلى اعتبار أن الصراع يتغذى عبر اختلافات اثن - ثقافية «تكمُن في الطاقات الداخلية التي لا يمكن إرضائها إلا عبر الصراع كصراع<sup>1</sup>.

وبما أنه يتم مناقشة موضوع المعضلة الأمنية, لكن على المستوى المجتمعي, يتوجب تحويل تركيز المفهوم بعيداً عن اهتمامه التقليدي بسيادة الدولة إلى الاهتمام بالهوية بدلاً من ذلك, يمكن لفهم ظاهرة العنف العرقي كشكل من أشكال المعضلة الأمنية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> باتريك سافيدان ، "الدولة والتعدد الثقافي" ، مرجع سبق ذكره ،44.

<sup>2</sup> موقع العلوم السياسية ،"مفهوم المعضلة الأمنية الدولية " تم الإطلاع عليه يوم 2020/08/30،



## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

### الفرع الثاني : تعريف المعضلة الأمنية

تتميز المعضلة الأمنية مثلها مثل الأمن نفسه، بكونها مفهومًا متنازعًا عليه بشكل كبير، ويعود ذلك لتعدد الصياغات التي تظهر في أدبيات العلاقات الدولية. يعود أصل مصطلح المعضلة الأمنية إلى ترجمة "The Security Dilemma" بالإنجليزية، ويعبر عنها بمصطلح المأزق الأمني أو المعضلة الأمنية في اللغة العربية أول من استخدم المعضلة الأمنية هو العالم الأمريكي جون هارتز John hartz لفي كتابه (Idealis internationalism and security dilemma) المنشور سنة 1950، والذي عرفها ب: "أنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسر الإجراءات التي يقوم بها على أنها إجراءات دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا".<sup>1</sup> وأشار المؤرخ البريطاني هربرت بيتر فيلد herbert betefiled إلى المعضلة الأمنية كحالة من الخوف الهويزي مركزا على نسق الفوضى الذي تتولد فيه هذه الظاهرة.<sup>2</sup>

قام العديد من المؤلفين بتقديم تفسيرات مختلفة للمعضلة الأمنية ومن أشهرهم روبرت جرفيس تشارلز فلازريباري بوزان ستيوارت كوفمان، ديفيد لاك ودونالد روتشايلد... ومن ثم أصبح مفهوم المعضلة أو المأزق الأمني الميزة الأساسية للحوار بين التيارين الهجومي والدفاعي للواقعية (OffensiveDéfensive realism)، ورغم كون الواقعية هي مركز إنبثاق المصطلح، إلا أنه ليس مقتصرًا على هذا الفكر الواقعي-، فمثلا ألكسندر وينت Alexander Wendt يستخدمه في كتاباته البنوية، كما نجده ظهر في أدبيات الدراسات

<sup>1</sup> موقع العلوم السياسية ، مرجع سبق ذكره .

<sup>2</sup> الموسوعة السياسية ، " المعضلة الأمنية" ، إطلع عليه يوم 2020/08/30،

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

الأمنية النقدية. وأغلب استعمالاته الحالية تتنوع بتنوع مواضيع الخلافات كالصراعات الإثنية بالنسبة لباري بوزان، من خلال كتابه عن المعضلة الأمنية والصراع الإثني 1993، أو بالنسبة لكوفمان "الإنفجار اليوغسلافي والسياسة الغربية 1996، (Yugoslav breakup and western policy). والذي قدم من خلاله تعريف لقي قبول من قبل معظم العلماء بقوله " هذه هي المعضلة الأمنية: ما يفعله المرء لتعزيز أمنه يؤدي إلى ردود أفعال يمكن في النهاية أن تجعل المرء أقل أمانًا <sup>1</sup>."

ويقصد بمعضلة الأمن أن أي دولة في نظام يتميز بالفوضوية كمرادف لحال الحرب في التصور الواقعي، ويحكمه مبدأ "العون الذاتي" لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى أو أنها تشعر بالتهديد فهي تسعى للحصول على مزيد من القوة و عدوان محتمل والانفلات من تأثير قوة الآخرين، لكن هذا يجعل الطرف الآخر يشعر بمزيد من اللأمن، مما يدفعه للتأهب للأسوأ، وبما أنه يستحيل أن يشعر طرف بالأمن تماما في عالم يتكون من وحدات متنافسة، كما يتعذر للدول الاطمئنان أو الثقة بنوايا الدول الأخرى فإن السعي للقوة يتواصل، وبالتالي فالصراع من أجل القوة هو سيد الموقف <sup>2</sup>.

وتتخذ المعضلة الأمنية شكلان: المعضلة الأمنية الدولية أين نجد الفواعل المهددة هي الدول ، وشكل ثاني المعضلة الأمنية الداخلية والإثنية، أين يرتبط ظهور هذه الأخيرة إلى التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، وإلى إشكال توسيع وتعميق مجال الدراسات الأمنية، وبما أننا في صدد التطرق للمعضلة الأمنية المجتمعية، وأن مستوى تحليلنا من خلال هذه الدراسة يتمثل في المجتمع، بذلك سنركز أساسا على الشكل الثاني <sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Paul roe, "ethnic violence and the societal security dilemma",(London:routledge,2005),5.

<sup>2</sup>موقع العلوم السياسية ،مرجع سبق ذكره .

<sup>3</sup>نفس المرجع.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

### الفرع الثالث: التحول من المعضلة الأمنية الدولالية إلى الا المجتمعية

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة، تغيرات أساسية للحياة الدولية، وكل هذه التغيرات أحدثت تغيير جذري في فواعل النظام الدولي، أين تحول التركيز من الإهتمام بالدولة كموضوع مرجعي للأمن، إلى الأمن المجتمعاتي و الإنساني الذي يجعل المرجع الأساسي الذي يجب حمايته هي الجماعات الإنسانية والكائن البشري بصفة عامة<sup>1</sup>. وقادة هذه التحولات لظهور ظاهرة الدول العاجزة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية،و التي تتبنى مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر، والأهم أين تستخدم استراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها من خلال اللجوء إلى أسلوب الإرهاب بين المجموعات أو الأطراف المتصارعة وذلك عن طريق استهداف المدنيين، الإبادة الجماعية، والاعتصاب ... ويتم ذلك بالاعتماد على أسلحة خفيفة وحروب عصابات لا تراعى فيها القوانين والأعراف الدولية الخاصة بالحرب ومن خلال ما سبق يمكن ملاحظة الصعوبة التي تواجهها مقارنة الأمن بالمنظور، أين لم يعد بالإمكان الاعتماد على المعضلة الأمنية حسب المفهوم الواقعي لتفسير التحديات الراهنة. وباختصار هذا ما أدى لظهور ما يسميه باري بوزان " بالمعضلة الأمنية المجتمعية، والتي قد تتعكس على مستوى التهديدات التي تستشرفها هذه المجموعة تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون مساس بلغتها، ثقافتها، دينها، عاداتها، وهويتها بشكل عام<sup>2</sup>.

### الفرع الرابع: المعضلة الأمنية المجتمعية كعدسة لتحديد التهديدات

مع نهاية الحرب الباردة بدأت تظهر وجهات نظر علمية ونظريات جديدة حول الصراع العرقي والأمن "كانت هذه المنظورات الجديدة موجهة في الغالب نحو شرح العنف العرقي داخل الدول وهذا يمثل بشكل أساسي تحولاً في التركيز التحليلي فيما يتعلق بالأمن" توفر هذه المنظورات الجديدة للأمن على الجانب الآخر نهجاً أكثر شمولية للأمن يتم فيه

<sup>1</sup>جمال منصر ، مرجع سبق ذكره ، 8.

<sup>2</sup>عادل زغاع،" المعضلة الأمنية المجتمعية وصناعة السياسة العامة"،مرجع سبق ذكره،65.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

توسيع تعريف الأمن ليشمل أي خطر حقيقي أو متصور على صيانة أو بناء أو كليهما لهوية جماعية محددة، غالبًا عرقية. ظهرت معضلتان أمنيتان جديدتان في التسعينيات: معضلة الأمن العرقي ومعضلة الأمن المجتمعي<sup>1</sup>.

1. **معضلة الأمن العرقي:** تم تقديم معضلة الأمن العرقي لأول مرة بواسطة باري بوسن Brri R. Posen في مقالته عام 1993 "المعضلة الأمنية والصراع العرقي". هدفت هذه المقالة إلى شرح اندلاع العنف العرقي بين الصرب والكروات في يوغوسلافيا السابقة بالإضافة إلى عدم وجود مثل هذا العنف في حالة روسيا وأوكرانيا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، طبق بوسن "مفهومًا أساسيًا من التقليد الواقعي لنظرية العلاقات الدولية، وهي المعضلة الأمنية، إلى الظروف الخاصة التي تنشأ عندما تجد مجموعات قريبة من الناس نفسها فجأة مسؤولة عن أمنها الخاص." "في مثل هذا الوضع، ووفقًا لبوزن، ينشأ عندما تنشأ إمبراطورية متعددة الأعراق، مثل الاتحاد السوفياتي أو يوغوسلافيا، ينهار نتيجة لذلك تسبب حالة من الفوضى بسبب غياب صاحب السيادة. بمجرد أن تكون في حالة من الفوضى، تفترض نظرية بوسن الواقعية، أن المجموعات العرقية المختلفة في المنطقة سوف يهتمون في المقام الأول بأنفسهم، وبالتالي يجب تقييم ما إذا كان جيرانهم يشكلون تهديدًا أم لا<sup>2</sup> بالنسبة لبوزن، لا تزال هذه التهديدات تسمى القدرة العسكرية ومع ذلك، وفقًا لبوزن، غالبًا ما تعتمد قدرة مجموعة عرقية، وفقًا لتقييم خصومها، على تماسكهم كمجموعة، وقوة هويتهم الجماعية، بدلاً من أصولهم العسكرية الفعلية بالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار القوة العاطفية المستمدة من تماسك المجموعة تهديدًا قويًا ومستقلًا "في عملية تقييم التهديد هذه، يلعب تاريخ كلتا المجموعتين العرقيتين دورًا مهمًا على الرغم من تكييف بوسن

<sup>1</sup>Paul Roe," Misperception and ethnic conflict: Transylvania's societal security dilemma", Review of International Studies,22 (2002),66.

<sup>2</sup>ALEKSANDAR SAZDOVSKI , "Nation-building Under the Societal Security Dilemma:the Case of Macedonia", Journal of Regional Security;10 (2015),55.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

للمعضلة الأمنية في معضلة أمنية عرقية هو مبتكر للغاية، فهو لا يتجاوز المعضلة الأمنية التقليدية لأنه لا يزال يفترض حالة طبيعية من الفوضى، ولا يزال يتحدث عن القدرة العسكرية، وعلى الرغم من أن بوسن يتطرق إلى الأهمية الحيوية لتاريخ المجموعة المشترك، إلا أنه لا يربط التاريخ المشترك إلى الهوية. علاوة على ذلك، لا يفكر بوسن فيما إذا وكيف يمكن تحدي الهويات أو استفزازها بطرق غير عسكرية أو غير عنيفة<sup>1</sup>. يظهر علماء واقعيون آخرون ممن نشروا معضلة الأمن العرقي، مثل ويليام روز أو آلان كولينز، انشغلاً مماثلاً مع التنبؤ باحتمالية اندلاع الصراع العرقي العنيف والقدرة العسكرية<sup>2</sup>.

2. **المعضلة الأمنية المجتمعية:** من ناحية أخرى، تتحول معضلة الأمن المجتمعي في التركيز من المنظور الواقعي إلى نهج أكثر بناءة أين يجادل كل من كينيث بوث بأن "البحث عن استجابة فعالة للنزاعات القائمة على الهوية يتطلب أكثر من الجهود السائدة لمواءمتها مع النهج الحالية للأمن". علاوة على ذلك، يجادلون "أن الفهم العلائقي والتاريخي والديناميكي للهوية أمر بالغ الأهمية ليس فقط للتصالح مع الروابط بين الأمن والهوية (العرقية) ولكن أيضاً لبناء استراتيجيات فعالة للإدارة أو الحل من الصراع". قدم باري بوزان Barry Buzan معضلة الأمن المجتمعي لأول مرة في كتابه "الهوية والهجرة وأجندة الأمن الجديدة في أوروبا". أين صاغ مصطلح الأمن المجتمعي كأحد أبعاد أمن الدولة في دراسته السابقة لناس والدول والخوف<sup>3</sup>. "كان الأمن المجتمعي واحداً من خمسة قطاعات للأمن، والقطاعات الأخرى هي: العسكري والسياسي والاقتصادي والبيئي" في الهوية والهجرة وبرنامج الأمن الجديد في أوروبا، الأمن المجتمعي، على الرغم من بقاءه قطاعاً من أمن الدولة، كموضوع

<sup>1</sup>A.J. Drijvers, "Israel's Societies & The Societal Security Dilemma" (Master International Studies Final Thesis, 2002), 5.

<sup>2</sup> ALI BILGIC, "Towards a new societal security dilemma: comprehensive analysis of actor responsibility in intersocietal conflicts", Review of International Studies 39(2013), 185\_186.

<sup>3</sup> ALEKSANDAR SAZDOVSKI, ibid, 67.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

مرجعي للأمن من قبل أولي ويفر Ole Waever يشير الأمن المجتمعي في هذه الحالة إلى بقاء المجتمع الذي يعتمد على الحفاظ على هويته الخاصة في ظل الظروف المتغيرة للأمن المجتمعي" يتعلق بالاستدامة، في ظل ظروف مقبولة للتطور، لأنماط التقليدية للغة، والترابط الثقافي، والهوية والعادات الدينية والوطنية. ومع ذلك، كانت هناك انتقادات، وأهمها التي وجهها بيل مكسويني Bill MaSweeny ، بقوله أن الهويات ليست ثابتة وثابتة ولكنها سلسلة ونتيجة لعمليات تاريخية و في رد على مكسويني قدم بوزان وويفر إفتراض بأن الهويات مبنية اجتماعيا بالفعل ولكن بمجرد أن تصبح الهوية مترسبة اجتماعيا يمكن أن تصبح موضوع مرجعي للأمن"<sup>1</sup>. "الأخذ الهوية كهدف محتمل للأمن، على المرء فقط أن يفترض أن لها شكلاً يجعل الخطاب الأمني ممكناً (أي أن لها مطالبة بالبقاء بالإضافة إلى صورة واضحة لما يعنيه عدم البقاء) عادة ما يتطلب هذا أن المرجع أصبح مستقرًا نسبيًا في الممارسة الاجتماعية."<sup>2</sup>.

على الرغم من أن بوزان قدم معضلة الأمن المجتمعي، إلا أنه لم يطورها أبدًا في نظرية قابلة للتطبيق، تم تحديد معضلة الأمن المجتمعي أولاً من قبل بول رو Paul Roe الذي عمل على مفهوم الأمن المجتمعي في إطار معضلة الأمن في كتابه "العنف العرقي ومعضلة الأمن المجتمعي."، ويميز رو بين معضلة "أمنية مشددة" "tight security" و"معضلة أمنية منتظمة" "regular security dilemma" و"معضلة أمنية فضفاضة" "loose security dilemma." في معضلة "أمنية مشددة"، يخطئ فاعلان، أو مجتمعان في حالتنا، بمتطلبات أمنية متوافقة، في فهم نوايا الآخر، وبالتالي يقعان في معضلة أمنية على الرغم من حقيقة أن كلا الفاعلين هم من الباحثين عن الأمن يمكن التخفيف من معضلة أمنية مشددة إذا أدرك

<sup>1</sup>ALI BILGIC,ibid,187.

<sup>2</sup> A.J. Drijvers, ibid, 6.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

الجانبان سوء فهمهما تحدث معضلة أمنية منتظمة عندما يكون لدى كلا الفاعلين بالفعل متطلبات أمنية غير متوافقة ولكنهما أيضًا باحثان عن الأمن. أخيرًا، تحدث معضلة أمنية<sup>1</sup> لفضفاضة عندما لا يكون أحد الفاعلين باحثًا عن الأمن بل طالبًا للسلطة ويكونون مهتمين بالأحرى بتوسيع الفاعل الآخر والسيطرة عليه بدلاً من الحصول على الأمن وفقًا لرو، فإن متطلبات الأمن المجتمعي هي أكثر سياقية من نظيراتها في معضلة الأمن التقليدية وتعتمد كليًا على ما هو مهم للحفاظ على هوية معينة<sup>2</sup>.

"من منظور الأقليات، غالبًا ما يرتبط الحفاظ على الهوية بالسيطرة على تلك المؤسسات المسؤولة عن إعادة الإنتاج الثقافي، أو على الأراضي التي ترتبط بها الهوية المجتمعية بالنسبة لمجموعة الأغلبية، يتحقق الأمن المجتمعي عادة من خلال الحفاظ على وضعها المتميز (السياسي) والحفاظ على "الوحدة الوطنية"<sup>3</sup>. ووفقًا لرو، يمكن تصور عملية التفاعل لمعضلة الأمن المجتمعي على أفضل وجه من حيث تصاعد النزعات القومية نظرًا لأن التهديدات التي تتعرض لها متطلبات الأمن المجتمعي غالبًا ما تؤدي إلى تدابير تهدف إلى تعزيز التماسك الداخلي والتي تتطلب غالبًا المقارنة مع الآخرين "تحدث معضلات الأمن المجتمعي عندما تتسبب الإجراءات التي تتخذها المجموعات لتأمين هويتها في حدوث ردود فعل لدى الآخرين، والتي، في النهاية، تجعل جميع الأطراف أقل أمانًا. قد تحاول المجتمعات تقوية هوية المجموعة من خلال المشاريع الثقافية أو الإثنية القومية يثير افتراض السيناريو الأسوأ سلسلة من الإجراءات والتدابير المضادة التي يتم فيها تنفيذ ومقاومة محاولات إنكار إلغاء الحقوق الثقافية"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>ALEKSANDAR SAZDOVSKI, " Nation-building Under the Societal Security Dilemma:the Case of Macedonia", ibid,56.

<sup>2</sup> A.J. Drijvers , "Israel's Societies & The Societal Security Dilemma", ibid, 7.

<sup>3</sup> Ali bilgic , "Towards a new societal security dilemma: comprehensive analysis of actor responsibility in intersocietal conflicts", ibid, 188.

<sup>4</sup> Paul roe , "Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma ", ibid,72.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

يرى رو ان الصراع العنيف ليس بالضرورة نتيجة حتمية للمعضلة أمنية مجتمعية داخل الدولة. " وقد يأتي العنف لاحقًا إذا لم يتمكن أي من الطرفين من تحقيق متطلبات الأمن المجتمعي من خلال الوسائل السياسية والقانونية. " وبالتالي تشكل الوسائل القانونية السياسية علامات ملموسة لإنكار أو تحقيق الأمن المجتمعي، بالإضافة إلى السماح بقياس ما إذا كانت هناك تهديدات متصورة أولاً، وثانياً ما إذا كان يتم تخفيف متطلبات الأمن الاجتماعي وكيف يتم ذلك<sup>1</sup>. ووفقاً لأولي ويفر يتم التخفيف أو مواجهة هذه التهديدات بالمثل، فإذا كان التهديد ثقافي بالدرجة الأولى يتم التصدي لها بنفس الأسلوب، عن طريق تقوية الثقافة المجتمعية، وذلك بهدف تحقيق التجانس والوحدة المجتمعية ما يحقق بدوره الأمن المجتمعي<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني : الدولة الأمة وإشكالية التنوع الثقافي

كان للتغير في الموضوع المرجعي الأول للأمن من الدولة إلى البشر، انعكاسات عديدة متضمنة على مستوى كل من الفهم لمصادر تهديده، وكذا مسألة توضيح الاستراتيجيات لزيادة مستوياته. كما أدى التحول في التركيز من انشغالات واحتياجات ومصالح الدول، إلى حقوق وانشغالات وحاجات الناس أو المواطنين والمجتمعات، إلى فتح المجال واسعاً أمام التفحص النقدي لعلاقات الدولة - المجتمع، وبروز تساؤلات مرتبطة بقدرة الدولة، شرعيتها، ورشادتها أين إنتقلت الغاية من وجود الدولة من تحقيق أمن الفرد والمجتمعات، إلى تحقيق لأنظمتها السياسية مصالحها وأهدافها بالرغم من أن الغاية الأولى والأخيرة لوجود الدولة، هو بالأساس خلق جميع الظروف الموصلة إلى تمكين الأفراد والجماعات من بلوغ الحد الأقصى، أو على الأقل الحد الأدنى من إشباع حاجاتهم<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> A.J. Drijvers, " Israel's Societies & The Societal Security Dilemma", ibid, 9.

<sup>2</sup> Paul roe , " Misperception and ethnic conflict: Transylvania's societal security dilemma", ibid, 68.

<sup>3</sup> أيت بود محمد، " مفهوم الدولة - الأمة بين الفكر السياسي الحديث والسياسة الشرعية "، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، إطلع عليه يوم 2020/08/24،



## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

وبناء على ما سبق سيتم تقسيم المطلب إلى :

- الفرع الأول : الدولة الأمة وعلاقتها بمحيطها الاجتماعي
  - الفرع الثاني : الدولة الأمة والتميز المجتمعي و الثقافي
- الفرع الأول: الدولة الأمة وعلاقتها بمحيطها الاجتماعي**

أصبحت الدول تعمل على تجسيد سياسات بناء الدولة الأمة، من خلال عمليات إستيعابية وإدماجية؛ تعنى بتكوين ثقافة موحدة، أين تشكل فيها عناصر الإستيعاد الثقافي التفاضلي القائم على إنكار التنوع الثقافي الموجود داخل التركيبة البشرية للدولة من منطلقات إثنية، دينية أو لغوية جزء أساسيا منها، والتي ينتج عنها غالبا حالات من الغبن الاجتماعي، التمييز والتفرقة بين المواطنين، الإحساس بالإغتراب، تهميش الفئات الضعيفة وضياع مصالحها، فمحاولات الإستيعاب والإحتواء بطريقة الدمج القسري والفهري سواء من خلال محاولة محو الخصوصيات الثقافية، أو إقحام سياسات جبرية تفرض نمطا من التجهيل وضرب الهوية اللغوية والدينية للجماعات الثقافية، قد تتطور غالبا لتصل لحد استخدام القوة والقمع لضرب حركائها وأنشطتها<sup>1</sup>، أو تفتيت وجودها وخلق الصراعات بينها، اوقد تصل أحيانا هذه المحاولات إلى حد خلق هواجس وأوهام ملفقة باتهامات عدم الولاء للدولة الوطنية، كذريعة لممارسة التمييز ضدهم وسلب كافة حقوقهم، إنسانيتهم وأمنهم. ما يخلق شروط اللا أمن المجتمعي.

### (أ) \_ مفهوم الدولة القومية أو الأمة

لم يتبلور مفهوم الدولة الأمة - Etat - Nation إلا من خلال تطور مفهوم الدولة في حد ذاته ، وإبراز كل الإشكاليات المرتبطة به ، وهكذا فقد شهد مفهوم الدولة في الغرب تطورا من خلال عدة مقاربات ، في علمي الاجتماع والسياسية<sup>2</sup> ، ومصطلح الدولة القومية او الدولة الأمة ،يعني دولة ذات سيادة محدودة إقليمياً - أي دولة - تُحكم باسم مجتمع

<sup>1</sup>مونيغر سناء ، "التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي"، مرجع سبق ذكره، 77.

<sup>2</sup> أيت بود محمد، "مفهوم الدولة - الأمة بين الفكر السياسي الحديث والسياسة الشرعية"، مرجع سبق ذكره ، 56.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

من المواطنين الذين يعرّفون أنفسهم على أنهم أمة. تتبع شرعية حكم الدولة القومية على إقليم وعلى السكان الذين يقطنونه من حق مجموعة قومية أساسية داخل الدولة (والتي قد تشمل جميع مواطنيها أو بعضهم فقط) في تقرير المصير. يرى أعضاء المجموعة الوطنية الأساسية أن الدولة تنتمي إليهم ويعتبرون إقليم الدولة التقريبي لوطنهم. وعليه، فإنهم يطالبون المجموعات الأخرى، داخل وخارج الدولة، بالاعتراف بسيطرتها على الدولة واحترامها. كما قال عالم الاجتماع الأمريكي روجرز بروبيكر في كتابه "القومية"<sup>1</sup>.

ومن هنا نستنتج إن الدولة كتنظيم سياسي ليست هي جوهر الأساس في الدولة القومية، ذلك لأنها مجرد قالب لاحق يجب أن يتكيف مع الواقع الاجتماعي الطبيعي للأمة السابق عليه في الوجود، فالدولة يجب أن تكف نفسها وقت الحاجات الاجتماعية والإنسانية للأمة، وأن تتطابق مع حدودها، بحيث تشكل كياناً واحداً منسجماً في جميع عناصر تكوينه الاجتماعية والسياسية. يستثني من ذلك الحالة التي تأخذ فيها الدولة شكل الإطار التنظيمي للتكوين الأمة، عن طريق دمج كتل كبيرة من البشر في كيان سياسي واحد فتشجع على نمو الإحساس بالمشاركة الوجدانية وخلق الشعور بالوحدة القومية<sup>2</sup>.

(ب) الدولة\_الأمة وإشكال التنوع والتعدد الثقافي :

(ج) نقاش بين النظريات التقليدية وما بعد الحداثة

تعتبر الدولة شكل من أشكال التنظيم السياسي و بدوره التنظيم السياسي هو شكل من أشكال الجماعة الإنسانية، ويتفاعل الوجود الإنساني بعضه لبعض ليس فقط عن طريق التنظيمات لكنه قد يتفاعل عن طريق تدابير جماعية مثل الأسرة والمدينة والثقافات والأديان والمجتمعات والأمم. ومن العسير تعريف الدولة وتحديد علاقاتها مع مختلف أشكال التنظيمات السياسية ووصف طبيعة علاقتها مع الجماعة الإنسانية، وذلك راجع لكون الدولة

<sup>1</sup> Britannica Online Encyclopedia, "Nation-state", last modified 24/08/2020, <https://www.britannica.com/print/article/404238>

<sup>2</sup> Robert, G, Wesson, "State Systems, International Pluralism. Politics, and culture", the Free Press A Division of Macmillan Inc Printing 10(1998),110.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

من التنظيمات ذات التاريخ وكيان متطور ومستمر يجعل النظر اليه كنقطة فوتوغرافية ثابتة أمر مستحيل. مفهوم الدولة في حد ذاته سيحتم بالضرورة التعامل مع مفاهيم معيارية اخري معقدة ومثيرة للجدل مثل مفهوم الشرعية والسيادة، كما يبقى مفهوم الدولة في حد ذاتها مفهوما مختلطا بمفاهيم القومية والسلطة والحكومة والإدارة وما شابهها ما يجعل إشكالية الدولة من بين أكثر الإشكاليات تعقيدا والتباسا<sup>1</sup>.

وما يمكن استنتاجه من اشكالية " مفهوم الدولة" بأن الدولة كائن مجرد لكنه ملموس وموجود اجتماعيا وهو ما شكل شكلا لاهوتيا للممارسة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وان الدولة تقوم على روابط (العلاقات) وليست أشكالا جوهرية خالصة ذهنية او فكرية او روحية الا انها كيان تفاعلي من الكائنات الاجتماعية البشرية تعمل على وضع اطارا مستقلا لها يعبر عنها في ظل سياق فكري ونظري اجتماعي يجعلها فكرة مستقلة بذاتها.

ومن هنا يمكن السعي نحو إشكالية العلاقة بين مفهوم الدولة ومفهوم المجتمع فاستند المفكرين حول تدشين تفكير نظري حول الدولة والسلطة ومحيط الدولة الاجتماعي الثقافي. والإهتمام بصفة خاصة مع جدلية التوحيد والانقسام المتداخلة في النسيج الداخلي ما بين التماسك النسبي والتشظي المتسع نطاقا، كما أن البحث في هذه الجدلية يقود بالضرورة الى التفكير في الدولة والمجتمع نظرا لكونها مسرحا لتلك الجدلية والفاعل الأساسي في انتاج الديناميكية والجهة التي تترد عليها النتائج الايجابية في قليل من الحالات وسلبا في معظمها<sup>2</sup>.

وبشأن الاجابة عن هذه الأسئلة برزت في التنظير السياسي مدرستان رئيسيتان:

<sup>1</sup> عبد العالی دبله ، "الدولة : رؤية سوسولوجية:"(دار الفجر للنشر والتوزيع : 2004)، 37.

<sup>2</sup> علياء جويش ، "العلاقة بين الدولة ومحيطها الاجتماعي في إطار التعددية الثقافية"، المركز الديمقراطي العربي(2016)

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

الأولى، تنطلق من مفهوم اولوية الدولة لذلك اسماها بعض الباحثين (الدولالية) وتقوم هذه المدرسة على بعد أن الدولة في التعبير عن المصلحة العامة وهي بذلك تحقق التوازن والانسجام بين فئاته وطبقاته وهي (الحكم العادل بين المطالب المختلفة لجماعات المصالح، ويؤكد انصار هذه المدرسة أن الدولة هي دائما حاضنة وهي الحامية للمجتمع، وهي التي تصون هويته واستقلاله<sup>1</sup> .

أما المدرسة الثانية فإنها تنطلق من اولوية المجتمع وان الدولة ليست مستقلة أو محايدة، وهي امتداد للثقافات والمصالح والأفكار السائدة في مجتمعها، وانه عندما تتفصل الدولة عن المجتمع التحول الى قوة براغماتية لا تحظى بالشرعية أو القبول ودعم من حجة هذه المدرسة ما اسفرت عنه نتائج العديد من البحوث، مثل أن فشل سياسات التنمية في العديد من الدول يعود الى نمط العلاقة الأبوية بين الدولة والمجتمع أو ان فشلها يعود الى انقسام الدولة ذاتها وما ارتبط بذلك من سقوط الدولة في احدى الاثنيات، بحيث لم تعد حكما، بل طرفا يسعى لتحقيق مصلحة جماعية التثنية على حساب الاخرين<sup>2</sup>.

كما أن التفسير النظري للدولة وعلاقتها بذلك المحيط الاجتماعي متعدد الثقافات يذهب الى اشكالية عدم التجانس حيث ادت السياسات الى العوامل الانقسامية في المجتمع والى وبروز مختلف مظاهر الاحتقان بشتى اشكاله، فالعلاقة بين الدولة والمجتمع هي عبارة عن شبكة من العلاقات المعقدة، فالدولة تتبنى اختبارات وسياسات بهدف ارضاء المواطنين، وهي تتبع سياسات يكون من شأنها تغيير هيكل الفرص السياسية للجماعات، وبعض من في السلطة قد يقومون بممارسات سلطاتهم وسطوتهم بما يحقق مصالح خاصة. ومن ناحية اخرى فان الثقافة السائدة في المجتمع يمثل عنصر دعم أو تعويق لسياساتها. أين تجد نفسها

<sup>1</sup> تيم دان و ميليا كوركي ، "نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع"، ترجمة ديماء الخضرا ، ط1 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة ، 2016 )، 169.

<sup>2</sup> جون جراي، " مابعد الليبرالية : دراسات في الفكر السياسي"، ترجمة احمد محمود (مصر: المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، 2005)، 63.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

محاصرة من خلال التدخلات الخارجية من جهة. وهي محاصرة في الداخل من جهة أخرى بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين وتخليها عن سياسات الرفاهة الاجتماعية وتساعد دور جماعات الضغط من رجال الأعمال والمجتمع المدني وشعور الأقليات العرقية والاثنية والجماعات المتعددة ثقافيا بعدم المساواة وتحقيق الفرص المتكافئة للتعبير عن مطالب هذه الجماعات مما يدخل الدولة في سياق صراعي جديد لذلك ازداد الإدراك بحدود سلطة الدولة بعدم قدرتها على تجاوز حدود وقيود مجتمعية، لذلك برزة فكرة السيادة / السلطة المقيدة للدولة ، وإلى جانب ذلك ظهرت قيود جديدة تفرضها اشكالية التعدد الثقافي واحترام حقوق الانسان وادى ذلك الى اعادة النظر في مفهوم قوة الدولة وانها لا تتبع من قدرتها العسكرية او القمعية، ولكن اساسا من قدرتها على تنفيذ السياسات العامة التي توفر الخدمات الأساسية للمواطنين وقدرتها على توزيع الأدوار مع الجماعات بما يزيد المشاركة وحقق التعاون بينها فالدولة القوية تستند الى مجتمع قوي والمجتمع القوي وحده والقدرة للتخلص من الاختلالات وادارة الاختلافات في مجتمع متعدد ومتنوع هو الذي يفرز دولة قوية<sup>1</sup>.

ووضعت نظريات ما بعد الحداثة اطارا فكريا حول اشكالية التنوع والتعددية الثقافية ودور الدولة في التعامل مع الاشكالية في اطار المنظور الليبرالي اعتمدت الدولة على المساواة بين الأفراد لكنها لم الجديد في كيفية التعامل مع واقع التنوع الثقافي واللغوي والديني، والتعدد العرقي والقومي، في مجتمعات العالم . لكن نشأت اجتهادات نظرية وعملية عديدة في مرحلة ما بعد الحداثة ، وتدور حول قضية "إشكالية التنوع والتعددية الثقافية" مع التركيز على الأعمال التي قدمها أحد أكبر منظري "التعددية الثقافية" وهو المفكر السياسي "ويل كيملكا" حيث فرق بين نوعين من سبل معالجة الإشكالية من خلال سبل المعالجة في المجتمعات الغنية، والغربية منها طرح فرضية قائمة على نوع من التفكيك الداخلي لبنية

<sup>1</sup>علياء جويش ، "العلاقة بين الدولة ومحيطها الاجتماعي في إطار التعددية الثقافية"،مرجع سبق ذكره ،6.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

"الدولة الأمة حيث يرى أن التنوع الثقافي متجذر تاريخياً، مجتمعياً وجغرافياً، مما جعل الجماعات الثقافية ذات موروث تاريخي وثقافي مشترك<sup>1</sup>، وتبعاً لذلك فإن أصالة وجودها التاريخي والثقافي، تؤدي إلى تركيز مطالبها الذاتية على المشاركة في السلطة والتعبير عن ذاتها الثقافية<sup>2</sup>. ووفقاً لمنظور ما بعد الحداثة فإن كون الدولة واحدة والواقع المجتمعي متنوعة ثقافية يطرح تساؤلين أساسيين، هل هو انعكاساً لوحدة الدولة أم جعل الدولة انعكاساً للتنوع الثقافي؟

وللإجابة عن هذان التساؤلين نجد اتجاهين، أنصار الاتجاه الأول يشددون على أهمية تطابق أحادية الدولة مع الأحادية الثقافية للمجتمع، وذلك بغية الحفاظ على استمرارية تماسك الدولة والشمول دون تشظيها ويمثل هذا الإتجاه أغلب النظريات التقليدية في العلاقات الدولية والتي تركز على الدولة كالحدة المرجعية الأساسية وبالتالي هي الحدة التي يجب حمايتها ، بينما دعاة الاتجاه الثاني يؤكدون أهمية تنوع المكونات الثقافية للمجتمع باعتبارها ذات حق جوهري في نيل استقلالها التام.

وبالإضافة للاتجاهين السابقين، يحاول اتجاه فكري ثالث صياغة نظرية معاصرة تسعى للتوفيق بين كلا الاتجاهين من خلال التركيز على فكرة كون وحدة الدولة لا تقتضي أحادية ثقافية للمجتمع وان التنوع الثقافي لا يفضي عادة الى تشظي الدولة. وتعرف هذه النظرية بتسمية (التعددية الثقافية) وهي عموماً من قبيل نظريات ما بعد الحداثة التي تتميز بتركيزها على أهمية الوعي بالذات الجماعية، من منظور أن ذلك هو ما يميز عالم ما بعد الحداثة حيث الإثنيات والنزعات القومية والقبلية، من عالم الحداثة الذي ساد فيه الاهتمام بوحدة الدولة الأمة ووحدة ثقافتها واقتصادها ومؤسساتها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Will Kymlicka, « multicultural citizenship : a liberal theory of minority rights » (united kingdom : oxford university press ,2003),48.

<sup>2</sup> ستيفن ديبلو ، " التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني "، ترجمة: ربيع وهبة (مصر: المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، 2003)، 53.

<sup>3</sup> فتحي التريكي ، " الحداثة وما بعد الحداثة " (دمشق: دار الفكر ، 2003 )، 60.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

### (د) إشكالية بناء الدولة الأمة وازمة التنوع والتعدد الثقافي

تقوم إشكالية بناء الدولة الأمة والمجتمعات المتعددة والمتنوعة على ان أي هوية ثقافية تقوم بوظيفتين جوهريتين :

فمن جهة تكسب اعضائها حس الانتماء المشترك بمعنى التضامن من خلال توليد الاعتقاد بتمائلهم في الأصول والمعتقدات والموروث الثقافي عموما , ومن جهة اخري تعمل الهوية الثقافية على أبعاد كل من لا ينتمي اليها وفصله من تلك الجماعة، وهاتان الوظيفتان يطلق عليها " التباينات الثقافية " على اساس فكرة كون الهوية الثقافية لا تتولد بذاتها وانما تتمخض عادة بفعل التباين والتمايز من الآخر الذي يتوطن عين المكان والزمان بحيث تبرز التباينات في شتي مكونات الثقافة وهي " اللغة والدين والأصل القومي والاثني والموطن الجغرافي. ولذلك تتخذ أشكالا عده لغوية ودينية وعرقية واثنية وقبلية بمعنى انها تنصب التباينات الثقافية ما بين الجماعات في كلا الجانبين الملموس وغير الملموس للهوية الثقافية وفكرة فاعلية تأثير التباينات الثانية في نشوء الدولة عموما كانت فكرة في حال من التطور التدريجي التاريخي اذ إبتدعت بالقبيلة والدين في الدول القديمة وذلك بحكم كونهما الأساس الذي يقوم عليه التنظيم الاجتماعي اذ بالرغم من ظهور الدولة الا أن المركز لم يعمل بدورة على التخلص من هذه التباينات الثقافية<sup>1</sup>.

وفق هذا المنطق فالدولة - الأمة في مسارها التاريخي من خلال تعاملها مع أطرافها، تساهم في بلورة الوعي القومي والانتماء المشترك وكانت غاية المركز الرئيسية من ذلك الإفلات من سلطة الدين ذات التوجه العالمي وولايتها على الأفراد، فمفهوم الدولة - الأمة أو الدولة الحديثة بذاته مفهوم يعود للصراع الذي دار بين السلطتين السياسية والدينية في اوربا (بين مشروع الدولة الدينية العالمية التوجه ومشروع الدولة المدنية ذات التوجه القومي)<sup>2</sup> ،

<sup>1</sup> حسام عبد المجيد ، "أشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر : جدلية الاندماج والتنوع "(مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، 76.

<sup>2</sup> باتريك سافيدا ن ، مرجع سبق ذكره ، 78.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

اسفر هذا الصراع لخلق ترابط ما بين " الدولة - الامة والليبرالية أين شهد الغرب في تلك الفترة اتجاهين رئيسيين:

أولهما إنطلق بإعادة التنظيم شبه الشامل للمجال السياسي وذلك بالانتقال من كتلة مختلطة ومضطربة من الامبراطوريات والممالك والدول - المدن والحاميات والمستعمرات والدخول في نظام " الدولة - الامة" حيث شرعت جميعها في انتهاج سياسات بناء الدولة - الأمة مستهدفة نشر الهوية القومية المشتركة وثقافة ولغة موحدتين داخل اقاليمها ويتمثل ثانيها في الاستبدال شبه الشامل لكل اشكال الحكم غير الليبرالية بأنظمة حكم ديمقراطية ليبرالية ومن الناحية الظاهرية فان هذين الاتجاهين لا يجمعهما جامع الا أن حقيقة الأمر هي ان هناك ترابطا جوهريا ما بين الدولة - الامة والديمقراطية الليبرالية<sup>1</sup>.

ويتجسد هذا الارتباط الفكري في كون الدول - الامم هي الوحدات الملائمة لتطبيق الأطروحات السياسية الليبرالية فقد انتهج الليبراليون حزمة من السياسات لبناء الأمة الواحدة تتمثل في سياسة الهجرة الداخلية والتوطين وسياسة التلاعب بحدود وسلطات الوحدات الفرعية الداخلية فضلا عن سياسة اللغة الرسمية فهذه السياسات تستهدف احداث تغييرات جذرية في البناءين المادي والفكري للأقليات المتباينة ثقافيا عن الأكثرية حيث تبتغي السياسات الأولى والثانية احداث تغييرت في الوجود المادي للأقليات المستهدفة بالشكل الذي يقود الى اضعاف القدرات العادية ولاسيما على صعيد الثقل الديموغرافي والانتشار الاقليمي الامر الذي يوفر الارضية الملائمة للسياسة الثالثة في تحقيق هدفها والمتمثل في " الاستيعاب الثقافي " أي الولوج الى داخل البناء الثقافي واللغوي للأقلية ثم تغييره كليا حتي يتحقق بذلك الاستيعاب الكلي وذلك لإدراك دعاء الليبرالية بأن استمرارية تنوع البناء ثقافيا وتباينه داخليا ستؤدي الى جعله مصدر تهديد إلى حد كبير للبناء السياسي واساسه الفكري معا، ومن ثم فان العمل بتلك الأسس مثل المساواة في فرص العمل والمشارك السياسية والحرية الفردية

<sup>1</sup> علياء جويش، "العلاقة بين الدولة ومحيطها الاجتماعي في إطار التعددية الثقافية"، مرجع سبق ذكره، 11.



## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

تقتضي جميعا وجود مجتمع متماسك ثقافيا ومتضامن اجتماعيا بحيث تتلاشي التباينات الثقافية ويتم تحييدها وابقائها في منأى عن المجال العام للدولة<sup>1</sup>.

كما شهدت " ظاهرة انبعاث الهويات " للعديد من التفسيرات فمنها ما يركز على " البعد السيكولوجي " ومنها ما يشدد على " لبعده السلطوي " واخري تولى الاهتمام " للعولمة" غير ان ابرزها تمثل بإرجاع الظاهرة وتزايد فاعليتها في الأزمنة التي تعيشها " الدولة - الأمة" وتناقضاتها الداخلية حيث يقوم الاعتقاد على فكرة عدم زوال التناقض القائم ما بين "النزعة القومية للدولة" و" النزعة القومية للأقلية " .

قدمت الطروحات النظرية من أمثال (الليبرالية: الماركسية، الليبرالية الديمقراطية والتعددية) اطرا نظرية تحاول تفسير مفهوم الدولة وارتباط الدولة بمحيط المجتمعي وثقافي متنوع فوفقا للليبرالية فقد تفاوتت رؤي انصاره لدور الدولة فبينما اشترك بعض أنصار هذا التقليد من اتباع التقليد المحافظ في الدعوة لتقليل دور الدولة والاختلاف حول قبولها للمساواة بين المواطنين فان الأولى الى انتهاج مبادئ حقوق الانسان في سياستها وفي تعامل مع اقلياتها الثقافية ذلك لان هناك سبلا عديدة تعمل فيها الدولة على تجريد الأقليات من قوتها وعله نحو منظم حتى مع الحفاظ على حقوق الفرد المدنية منها والسياسية وتتجسد تلك السبل في "سياسات بناء الأمة" وهو ما يدل على بقاء " النزعة القومية للأقلية كقوة فعالة ضمن نطاق الديمقراطيات الغربية بجانب تفسير سبب استمرار الانفصال كقضية حية في العديد من الأقاليم<sup>2</sup>.

وبالمقابل يؤمن دعاة التعددية بأن فكرة الاشتراك في ثقافة قومية هو ما يضفي معنى على الحرية الفردية، فالحرية تستلزم تعيين خيارات من بين مجموعة متنوعة منها بحيث لا

<sup>1</sup> Bbhikhu Parekh, "Rethinking Multiculturalism Cultural Diversity and Political Theory") New York: Palgrave Macmillan, 2006),79.

<sup>2</sup>بنجامين عبد الله ، " الهويات الثقافية الجماعية وتعددية الحدود كيف تتباين اتجاهات التدفقات المعرفية في العالم ؟ "السياسة الدولية 154(2010):74.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

تعمل ثقافة المرء على توفير تلك الخيارات فحسب بل تقوم على جعلها ذات معنى بالنسبة الى الفرد ذاته ، ولذلك فان تلقت الثقافة تدريجيا سيؤدي الى التلاشي التدريجي للاستقلال الذاتي الغربي وهو الاحتمال التي ستواجهه الأقليات القومية التي لا تحوز حقوق الاستقلال الذاتي الجماعي وتأسيسا للبناء الفكري فان النزعة الاقليمية للاقليات الناجمة بفعل العام اللغوي نزعه تعمل على دفع الأقلية الى مقاومة " سياسات بناء الامة" ,وان ما يزيد هذه الأقليات فاعلية في ابداء هذه المقاومة وهي طبيعة البناء الفكري للحركات القومية، حيث أن البناء الفردي يساعد على تعبئة قدرات الاقلية وتنظيم المطالب والنشاطات السياسية في مواجهة " عملية بناء الأمة" ,وذلك من خلال فكرة الربط بين الحرية الفردية والانتماء الثقافي وهو ما يساعد الأقليات القومية عموما على الاحتفاظ بخصوصياتها ,وعدم الاندماج في الثقافة المهيمنة بحيث أن هذه الأقليات اضحت تنظر الى ذاتها من زاوية كونها امة داخل الدولة - الأمة الواحدة<sup>1</sup>.

فمن خلال المنذور السابق نستنتج أن " الدولة - الامة" هي التي جعلت الاقليات واعية لذاتها الجماعية وكيانها الثقافي, لان الدولة تتيح عددا محدودا من الخيارات أمام الأقليات, حيث إتخذت نمط من الإستجابات في شكل متسق تمثل في الاحتفاظ بالخصوصية الثقافية وجعلها محورا رئيسيا تدور حوله مطالبها السياسية وغير السياسية، بالإضافة كما نجد أن تباين الأقليات هو نتيجة مباشرة لتباين درجة شعور كل منها بالتهديد, وبذلك تمثلت إستجابتها إما بمطالب عدم الاندماج مطلقا بفعل شدة حساسيتها تجاه المخاطر المترتبة على الاندماج في الثقافة السائدة حيث انه يتنافى مع انماط تصورات الحياة ,وهي استجابة نموذجية تعبر عنها الطوائف الدينية الانعزالية وبين البقاء داخل كيان الدولة ,أو من خلال تجنب الاندماج في الثقافة المهيمنة وذلك من خلال توفير السبل امام

<sup>1</sup>بنجامين عبد الله ، مرجع سبق ذكره ،80.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

الشروع في عملية بناء الأمة، وهو ما تم انتهاجه من الأقليات القومية والاندماج في تلك الثقافة ولكن شريطة تيسير شروط الاندماج وهو ما يجسد موقف المهاجرين والأقليات<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: الدولة الأمة والتميز المجتمعي والثقافي

#### أ) مفهوم الاستبعاد الاجتماعي

يظهر مفهوم "الاستبعاد الاجتماعي" social exclusion في سياقات غالباً ما تكون غامضة ومتناقضة، فرغم استعمالها لأكثر من عشرين عاماً في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة يبقى الجدل حول ما يعنيه هذا المفهوم وكيفية استعماله في السياقات الأدبية والسياسية، وحدد الاتحاد الأوروبي عدة أسماء للاستبعاد الاجتماعي وذلك بسبب تعدد وجوهه ومجالاته، وتتمثل هذه الأسماء في ما يلي: التهميش، الفقر، الاستبعاد السياسي، الاستبعاد القانوني، الاستبعاد تحت الحد الأدنى للحياة، الاستبعاد الثقافي بما فيها العرق والجنس، الحرمان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي<sup>2</sup>.

يستخدم الاستبعاد الاجتماعي للإشارة إلى ثلاث مفاهيم هي: التمييز، والحرمان، وعدم التمكين :

- يقصد بالتمييز العمليات الاجتماعية والمؤسسية والقانونية والثقافية التي تميز بين الناس على أساس صفات غير إرادية مثل الجنس والدين والعرق والإعاقة والمرض واللغة والمواطنة والمكان، وهذا التمييز يمكن أن يعوق الحراك الاجتماعي، ويعرقل الحصول على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية، ويحول دون المشاركة السياسية ودخول سوق العمل.
- يقصد بالحرمان ليس فقط الحرمان المادي الناتج من عدم القدرة على سد الحاجات الأساسية أو إعالة الذات أو الأسرة، بل المساس بالحقوق في الحصول على خدمات

<sup>1</sup> حسام عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، 154.

<sup>2</sup> Silver H, "Reconceptualizing Social Disadvantage: Three Paradigms of Social Exclusion in Social Exclusion Rhetoric, Reality, Responses", Ed by Rodgers G (Geneva: International Institute for Labour Studies Geneva 1995), 19.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

اجتماعية أساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، وعدم الاعتراف بهذا الحق، فالشخص المستبعد يمكن أن يكون محروماً من المعرفة العامة التي تؤمنها المدارس النظامية، و محروماً من المأوى والسكن اللائق، ومن حق الانتماء إلى المجتمع. - يقصد بعدم التمكين مجموعة من عوامل التمييز أو ظروف الحرمان التي يعيشها فرد أو مجموعة، فتحد من قدرته على تحقيق تغيير في ظروفه المعيشية، أو في المجال العام في المجتمع بأسره. وحالة عدم التمكين لا تعود إلى مفهوم عدم الانتماء فحسب، بل تعود إلى فقدان التماسك الاجتماعي في النسيج الاجتماعي لأي مجتمع<sup>1</sup>.

الاستبعاد الاجتماعي هو عملية يمكن أن تشمل الحرمان المنهجي من استحقاقات الموارد والخدمات، وإنكار الحق في المشاركة على قدم المساواة في العلاقات الاجتماعية في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية. يمكن أن تحدث عمليات الإقصاء على مستويات مختلفة - داخل وبين الأسر والقرى والمدن والولايات وعلى الصعيد العالمي.

وتحدد نائلة كبير ثلاثة أنواع من المواقف والممارسات الاجتماعية التي تؤدي إلى

الإقصاء , يمكن أن تكون واعية أو غير واعية، مقصودة أو غير مقصودة، وهي كالتالي:

(أ) **تعبئة التحيز المؤسسي:** يشير هذا إلى وجود "مجموعة سائدة من القيم والمعتقدات والطقوس والإجراءات المؤسسية التي تعمل بشكل منهجي ومتسق لصالح بعض الأشخاص والجماعات على حساب الآخرين" تعمل هذه الآلية بدون قرارات واعية من قبل أولئك الذين يمثلون الوضع الراهن.

<sup>1</sup> لجنة التنمية الاجتماعية، "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية" (لغربي آسيا (الإسكوا) الدورة السابعة ٢٧ 2009، بيروت، البند هـ (أ) من جدول الأعمال المؤقت)، 5.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

- (ب) الإنغلاق الاجتماعي: هذه هي الطريقة التي "تسعى الجماعات الاجتماعية من خلالها إلى تعظيم المكافآت عن طريق تقييد الوصول إلى الموارد والفرص بدائرة محدودة من المؤهلين" وهذا ينطوي على احتكار بعض الفرص على أساس سمات المجموعة، مثل العرق واللغة والأصل الاجتماعي والدين تتسبب مؤسسات الدولة في الإقصاء عندما تعتمد التمييز في قوانينها أو سياساتها أو برامجها. في بعض الحالات، توجد أنظمة اجتماعية تحدد مكانة الناس في المجتمع على أساس الوراثة<sup>1</sup>.
- (ج) الممارسات الجامحة: يشير هذا إلى الفجوات بين القواعد وتنفيذها تديم المؤسسات الإقصاء بشكل غير رسمي عندما يعكس العاملون في القطاع العام الأحكام المسبقة في مجتمعهم من خلال مناصبهم ؛ بهذه الطريقة إضفاء الطابع المؤسسي على نوع من التمييز<sup>2</sup>.

### (ب) الاستبعاد الاجتماعي كسبب للصراع :

هناك روابط وثيقة بين الاستبعاد الاجتماعي والصراع وانعدام الأمن، وتوجد الآن حجج مقنعة بأن بعض أشكال الإقصاء الاجتماعي تولد الظروف التي يمكن أن ينشأ فيها الصراع يمكن أن يتراوح هذا من الاضطرابات المدنية إلى النزاع المسلح العنيف والنشاط الإرهابي قد تلجأ المجموعات المحرومة بشدة ذات الخصائص المشتركة (مثل العرق أو الدين) إلى الصراع العنيف من أجل المطالبة بحقوقهم ومعالجة عدم المساواة لا تكفي الاختلافات الجماعية في حد ذاتها لإحداث الصراع، لكن الإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة الأفقية يوفران أرضًا خصبة للتعبئة العنيفة ومن ثم، فإن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي يمكن أن يساعد في حل النزاعات لأنه يحدد بعض أسباب الصراع. من خلال تحليل سبب معاناة بعض المجتمعات التي تعاني من عدم المساواة و الصراع بينما لا يعاني البعض الآخر من

<sup>1</sup> Silver H , "Reconceptualizing Social Disadvantage: Three Paradigms of Social Exclusion in Social Exclusion Rhetoric, Reality, Responses"; ibide,23.

<sup>2</sup> Kabeer N , "Social Exclusion, Poverty and Discrimination: Towards an Analytical Framework"( Brighton Institute of Development Studies, 2000),68.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

ذلك، أصبح من الواضح أن الصراع يحدث بشكل متكرر عندما يتم الجمع بين التفاوتات الأفقية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لذلك فإن الوعي بالإقصاء وعدم المساواة يمكن أن يكون خطوة أولى أساسية لممارسي التنمية الدولية للمساهمة في منع النزاعات وحلها في الدول الهشة ، كما يمكن أن تكون سبب لعدم الإنسجام داخل الدول القوية<sup>1</sup>.

ينظر علماء السياسة إلى قضية معينة في الدول الهشة أو الفاشلة على أنها عدم وجود "عقد اجتماعي بين الدولة ومجموعات النخبة الحالية والمجتمعات العرقية. وهذا يؤدي إلى التشرذم السياسي، الذي يتفاقم بشكل أكبر بسبب التقارب بين مختلف القضايا الاجتماعية والعرقية والمتعلقة باستغلال الموارد<sup>2</sup>، وأظهرت الأبحاث الحديثة أيضًا أن شمولية "التسويات السياسية ، أي تلك الاتفاقيات التي من خلالها ينظم الفاعلون الرئيسيون - عادة النخب - السلطة السياسية في المجتمع ويتشاركونها ، يمكن أن يكون له تأثير مهم في التخفيف من احتمالية عدم الاستقرار السياسي والصراع العنيف<sup>3</sup>.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن العديد من الدول اليوم عملت على تجسيد سياسات بناء الدولة-الأمة، قائمة على إستيعابية وإدماجية، بغية تعنى بتكوين ثقافة واحدة ما أدى لتشكل عناصر الإستبعاد الإجتماعي و بذلك الأستبعاد الثقافي التفاضلي بدوره، القائم على إنكار التنوع الثقافي الموجود داخل التركيبة البشرية للدولة من منطلقات إثنية، دينية أو لغوية جزء أساسيا منها، والتي ينتج عنها غالبا حالات من العين الإجتماعي، التمييز والفرقة والتهميش بين المواطنين، ما يتناقض مع الكرامة التي تمنحها حقوق المواطنة والديمقراطية، وتؤدي مباشرة إلى اهتزاز معايير الأمن المجتمعي .

<sup>1</sup> Stewart, F, "Major Findings and Conclusions on the Relationship between Horizontal Inequalities and Conflict, in 'Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Violence in Multiethnic Societies'(Palgrave: Macmillan,2008),48.

<sup>2</sup> Douma P , "Poverty, Relative Deprivation and Political Exclusion as Drivers of Violent Conflict in Sub Saharan Africa", Journal on Science and World Affairs, Volume 2, 2(2006):59.

<sup>3</sup> Lindemann S , "Do Inclusive Elite Bargains Matter? A Research Framework for Understanding the Causes of Civil War in Sub-Saharan Africa"(united kingdom : London School of Economics and Political Science,2008),87.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

### ج) صور الإستبعاد الإجتماعي

يتميز مفهوم الثقافة بكونه واسع ويشمل عدة مجالات ، وبما أن مفهوم له يرتبط بالإستبعاد الثقافي التفاضلي ، ما جعله هو الآخر يرتبط بعدة مواضيع وهي كالتالي:

1. **الإستبعاد من طرق العيش** : يعتبر الإستبعاد كأحد أساليب إنكار التنوع الثقافي فهو يمثل الرفض لطريقة عيش الآخرين، وفي هذا الصدد، تقدر الإحصائيات أن كل شخص واحد من بين سبعة في العالم (أي ما يقارب نحو 900 مليون نسمة)؛ يعانون من التمييز الموجه ضدهم، أو يعيشون محرومين بسبب هوياتهم، كما يقدر أن حوالي 518 مليون من هؤلاء ينتمون إلى مجموعات تتعرض للإستبعاد من طريقة العيش، بما في ذلك القيود على التين واللغة والإحتفالات والمظهر الخارجي وتأتي أكثر أشكال هذا الإستبعاد تطرفا من قبل سياسات الدولة، تتجاهل تمن خلالها تاريخ المجموعات الأخرى وثقافتها، فهي تقوم بسن قوانين تنبني على أساس توجه الجماعات المهيمنة وثقافتها وتستهدف الأقليات .وذلك من خلال وضع سياسات تفرض استخدام لغة قومية محددة ، تضع قيود على الحريات الدينية ،أو تمنع ممارسة أعراف الخارجة عن تقاليد الفئة المهيمنة<sup>1</sup> .

1) **إنكار الحق في هوية دينية** : يؤدي وجود أكثر من دين واحد بين أعضاء الجماعة الواحدة، مع انتماء الأغلبية إلى دين معين ،وتشكل الدول المسبب الرئيسي لوقوع هذه الإنتهاكات جنبا إلى جنب مع الجهات الفاعلة من غير الدول، فالدول تمارس هذه الإنتهاكات باسم ادعاءات الحقيقة الدينية أو الأيديولوجية، أو بدافع تعزيز التماسك الوطني، أو بحجة الدفاع عن النظام والقانون، أو حتى بالاقتران مع أجنادات مكافحة الإرهاب...إلخ، و الإنتهاكات المنسوبة للجهات الفاعلة من غير الدول كثيرا ما تحدث

<sup>1</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "تقرير حول الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع"، مرجع سابق، ص30.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

في ظل وجود فراغ قانوني في مجال حماية حقوق الإنسان، أو في مناخ سياسي يسوده الإفلات من العقاب<sup>1</sup>.

وفي ضوء ما سبق يمكن إيجاز لبعض من الانتهاكات العديدة لمطلب الحرية الدينية ، الذي يحتل موقعا مركزيا بين المطالب التي تتنادي بها الحركات السياسية:

- **القيود البيروقراطية والأديان** : تواجه الأقليات الدينية في كثير من الأحيان شروطا بيروقراطية و إجراءات معقدة للغاية، تفرض أعباء تمييزية وقيودا غير مبررة في حقها تستغرق الإستجابة لها في بعض الحالات عقود من الزمن<sup>2</sup>.

- **عدم احترام الإستقلالية الداخلية**: تقوم بعض الدول على التدخل في الشؤون الداخلية للطوائف الدينية رغم ما يشكله ذلك من انتهاك لإستقلاليتها، بغرض إحكام السيطرة عليها سياسيا من خلال اتباع أساليب مختلفة<sup>3</sup>.

- **الحرمان من وضع قانوني ملائم**: ترفض العديد من الدول تيسير إجراءات الحصول على مركز قانوني ملائم للجماعات الدينية بموجب قانون تكوين الجمعيات؛ أين تتخلل شروط الإعتراف في غالب الأحيان إجراءات طويلة ومعقدة للغاية، ما يتسبب في خلق ظروف تؤدي عمدا أو عن غير عمد إلى تثبيط همة بعض الأقليات، أو حتى تقييد حراكها المطلبي وفي بعض الحالات، حرم المنظمات الدينية من مركزها، كما قد تلجأ الإدارة وبشكل تعسفي أيضا، إلى إطلاق أوصاف سلبية مثل جماعة دينية منشقة"، أو "جماعة مارقة"، لصد بعض الجماعات عن الحصول على مركز

<sup>1</sup> مجلس حقوق الإنسان الجمعية العامة، " تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد هايترن ت، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية بما في ذلك الحق في التنمية" ، (الدورة الثانية والعشرين، 2012)، 13-14.

<sup>2</sup> مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة، " تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين هايتئر سيلين ، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية"، (الدورة الثانية والعشرين، البند 3 ديسمبر 2012)، 14-15.

<sup>3</sup> منيغر سناء ، " التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي "، مرجع سبق ذكره، 82 .



## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

الشخصية القانونية، ما يجعلها تعيش أوضاعا تتفاقم فيها حالة من انعدام الأمن القانوني والضعف الهيكلي، ويعرض أيضا أفاق بقائها في الأجل الطويل لخطر فعلي<sup>1</sup>.

- وضع عقبات أمام ممارسة الطقوس والإحتفالات الدينية: تطبق عديد الحكومات سياسات تقييدية في هذا السياق، مما يترك انطبعا بأن السلطات الحكومية توافق بشكل ضمني على ممارسة مثل هذه الأعمال. وكمثال على ذلك منع من إقامة دور العبادة والإجتماعات وعن نشر كتبهم وثقافتهم وإبرازها في وسائل الإعلام، ومن تعليم أبنائهم المعارف الدينية الخاصة بهم، وكذا من بناء مدارسهم الدينية. حيث يعتبر العديد من الأفراد أن أداء الطقوس الدينية هو جزء أساسي من هويتهم الدينية، لذلك تجدهم يتأثرون تأثرا بالغا عندما يلاقون صعوبات في القيام بها<sup>2</sup>.

(2) إنكار التنوع اللغوي تحتل اللغة مكانة أساسية من بين كل العناصر المؤسسة للهويات القومية والإثنية والإجتماعية، فهي تشكل جزءا من ماهية الثقافة، وتمثل موجزا للشعور بانتماء<sup>3</sup>. وهي من أهم الظواهر في حياة المجتمعات، وذلك بسبب الوظائف التي تقوم بها وتمثل أهمها في خلق وحدة التخاطب والضمير الجمعي، كما تعتبر وسيلة التعبير الإجتماعي وشبكة الاتصال الكبرى داخل أي مجتمع، لذلك إرتأى الكثيرون بأنها ضرورية للوجود المجتمعي، ومن بينهم إميل دوركايم ( Emile Durkheim)، والذي يرى أن اللغة تكون موجودة قبل أن يولد الفرد في المجتمع الذي يتكلم بها، كما أنها تظل موجودة بعد أن يموت ذلك الفرد، بينما يتعين عليه هو أن يتعلمها كما تعلمتها من قبل الأجيال السابقة، وكما مستعلمها الأجيال اللاحقة، فهي

<sup>1</sup> مجلس حقوق الإنسان، المرجع نفسه، 15-16.

<sup>2</sup> مجلي حقوق الإنسان، المرجع سابق ذكره، 19-20.

<sup>3</sup> حامد أبو هدر، "الثقة القومية والهوية"، مجلة الجامعة المغربية 8 (2009)، 166.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

حقيقة اجتماعية، أو هي شيء قائم بذاته، ولا يمكن فهمه إلا في علاقته بالحقائق الأخرى التي هي من نفس النوع، أي كجزء من نسق اجتماعي وفي حدود وألغاز وظائفها في المحافظة على ذلك النسق"<sup>1</sup>.

وهو ما عكسته سياسات التجانس اللغوي التي اقترنت في العادة بإنشاء الدول القومية، فقيام الدول بوضع اللغات الوطنية في دستورها (كلغة رسمية)، هو ما يزيد من التهميش الإجتماعي والسياسي لغير متحدثين بها<sup>2</sup>. هذا الوضع الذي يعاني منه على وجه الخصوص السكان الأصليون وأفراد المهاجرين، ما أدى إلى تقييد مقدرتهم على استخدام لغتهم الأم وإلى إقصائهم عن التعليم والحياة السياسية<sup>3</sup>، كما تفرض سياسات التجانس اللغوي نتيجة نزوع الدول نحو الدمج والإستيعاب القسري للتباينات الثقافية ضغوط واضحة نجمة عنها تقهقر مخيف وموت متسارع بمعدلات عالية جد للغات العالم، أين يتنبأ المختصين أن في القرن الواحد العشرين إختفاء نسبة كبيرة من لغات العالم، بحيث سوف لن يحظى سوى 10 بالمئة منها بمستقبل أمن<sup>4</sup>. فمن حوالي 6000 إلى 8000 لغة، رجح إختفاء لغة واحدة من بين هذه اللغات كل أسبوعين<sup>5</sup>.

في ما يلي عرض لبعض من مظاهر إنكار التنوع اللغوي الأكثر شيوعاً على المستوى العالمي:

- فرض قيود على استخدام لغات الأقليات الثقافية في الحياة العامة: في بعض السياقات الوطنية، تفرض عديد الحكومات قيوداً لحظر استخدام لغات الأقليات في المجالات

<sup>1</sup> عبد السلام إبراهيم بغدادي ، "الوحدة الوطنية بمشقة الأقبات في إفريقيا، بيروت" (مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000)، 115.

<sup>2</sup> UNESCO World Report, "Investing in cultural diversity and intercultural dialogue", , p 70.

<sup>3</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق ذكره، 34.

<sup>4</sup> حسام الدين علي مجيد، مرجع سابق، 104.

<sup>5</sup> UNESCO World Report: Investing in cultural diversity and intercultural dialogues. ibid, 69.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

العامّة، فهي تعتبر بأنها تهديد لسلامة الدولة أو وحدتها، ومحاولة من قبلها لتعزيز مطالبها الإقليمية أو الانفصالية، لذا يجب تقييدها وتمتعها بشكل صارم منذ البداية<sup>1</sup>.

- فرض قيود على استخدام لغات الأقليات الثقافية في مجال التعليم: تعتبر القيود المفروضة على لغات الأقليات في مجال التعليم من بين أكثر القيود مساسا بالحرية الثقافية، إذ بإمكانها أن تشكل انتهاكا لالتزام القاضي بحماية هوية الأقليات، وسببا مباشرا في حراكها الاجتماعي والاقتصادي، وحرمانها من حقوق أساسية عدة، على رأسها الحق في التعليم والعمل<sup>2</sup>.

### 3) إنكار العادات والتقاليد :

بالإضافة إلى مشاكل التمييز المباشر والتي تم مناقشته سابقا، قد يتعرض أفراد الجماعات الثقافية أيضا للتمييز غير المباشر أو الهيكلية، والمتعلقة بالقواعد التي تحكم نمط المعيشة والممارسات الثقافية، تتسبب هذه القواعد التي تبدو للوهلة الأولى محايدة لتداعيات السلبية، على حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات.

وفي ما يلي سنطرح بعض الأمثلة، التي تتناول تأثير القواعد المحايدة التي تضعها الدول، كأداة تمييز بين الثقافات.

أولا: الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي وأثره على إعمال الحق في الهوية الثقافية

بعد الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي أحد أسباب ونتائج التمييز في حق الأفراد المنتمين إلى أقليات ثقافية، أين يقع العبء الأكبر من ذلك على مجموعات دينية وعرقية ولغوية معينة، نتيجة سياسات تمييز حكومية مباشرة، وممارسات تمييزية إجتماعية أو الإهمال ما يفرض اللا تكافؤ في الفرص والتمييز في جميع المجالات الثقافية والاجتماعية

<sup>1</sup> الجمعية العامة لمجلس حقوق الإنسان، "تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية"، (الدورة الثانية والعشرون، 31، 2012)، 16-17.

<sup>2</sup> UNESCO World Report, "Investing in cultural diversity and intercultural dialogue", ibid ,102.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

والاقتصادية، وأيضا توزيع الخبرات والثروات الإجتماعية العامة، ليس متشابها بين مختلف المجموعات<sup>1</sup>.

تبرز قضايا الإستبعاد الإقتصادي والاجتماعي على أساس ثقافي في ثلاث مسائل<sup>2</sup>، تؤثر جميعها على مستوى الإستقرار المجتمعي وهي كالتالي:

- الاستبعاد من الحق في العمل بناء على اعتبارات ثقافية  
غلبا ما يواجه أفراد الأقليات التمييز على أساس منطلقات اللون أو الدين أو اللغة، لدى سعيهم للحصول على وظيفة في مجال العمل في القطاعين العام والخاص، هذا ما توضحه بيانات الأقليات المعرضة للخطر، التي تقدر أن أكثر من 300 مليون، شخص ينتمون إلى مجموعات تخضع لقيود تحول دون وصولها المناصب أعلى بالمقارنة مع آخرين في الدولة بسبب هوياتها، وأن ما يقارب 300 مليون شخص ينتمون إلى مجموعات تواجه قبودا في الحصول على وظائف حكومية<sup>3</sup>.

تقدم هذه الإحصاءات حقيقة تشهدنا مختلف المجتمعات خاصة المتعددة ثقافيا؛ فبالرغم من التنوع الكبير الذي تشهده دول اليوم، إلا ان مظاهر التمييز لا زلة مترسخة في طريقة تقسيم فرص العمل بين مختلف عناصر المجتمع، سواء كان ذلك حسب معايير عرقية، إثنية أو ثقافية.

- غياب التشاور والمشاركة في رسم السياسات العامة  
الانعدام التشاور والمشاركة على نحو كامل وفعال، عواقب وخيمة على قدرة الأقليات على المشاركة الكاملة في الحياة الإقتصادية داخل مجتمعاتها، الأمر الذي يتسبب في استمرار استبعادها وتهميشها على جميع الأصعدة، وفي العادة لا يكون للأقليات صوت في

<sup>1</sup> يوسف عزيزي، "التمييز ضد الأقليات في إيران"، مجلة موارد 19 (2012)، 65.

<sup>2</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، "مذكرة الخبرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات غاي ماكدوغال:

الأقليات والمشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية"، (الدورة ثاء 10 أوت 2012)، 5.

<sup>3</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، مرجع سابق ذكره، 25-36.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

الهيئات الحكومية المسؤولة عن السياسات العامة، سواء ما تعلق منها بالحياة الاقتصادية أو المنتمية أو الميزانية الوطنية، مما يؤدي بالنتيجة إلى إهمال قضاياها و عدم مراعاة أوضاعها<sup>1</sup>.

### ثانيا: الإستبعاد السياسي وأثره

يعد الحق في المشاركة السياسية الفعالة حق أساسي من حقوق الإنسان، لما يحمله من حقوق الإنسان للنساء والرجال المنتمين إلى أقليات إثنية، قومية، دينية ولغوية، مثلما أكدت عليه العديد من الصكوك القانونية الدولية الرئيسية؛ فبالمشاركة الفعالة يعبر الشخص عن هويته ويحميها، و تكفل الأقلية بقاءها وكرامتها، وعليه ينبغي المجتمع العادل الذي لا يقصي أحدا من أفرادها<sup>2</sup>.

لكن بالرغم من أن حدود المشاركة السياسية تبدو جلية وواضحة، إلا أن مظاهر الإجحاف في المشاركة السياسية قد تكون واسعة الانتشار أيضا حتى في الديمقراطيات الراسخة؛ أين يمكن التلاعب بالعمليات السياسية أو تقييدها بطرق عديدة لوضع عقبات أمام جماعات عرقية ولغوية ودينية معينة. وفي هذا السياق، تقدر مجموعة بيانات الأقليات المعرضة للخطر أن نحو 250 مليون نسمة ينتمون إلى مجموعات لا تحظى بحقوق متساوية لتنظيم أنفسها، كما أن قرابة 280 مليون ينتمون إلى مجموعات لا تتمتع بالمساواة في حرية التعبير، وأن نحو 83 مليونا ينتمون إلى مجموعات محرومة من حقوق انتخاب متساوية. كما أن ما يزيد عن 800 مليون نسمة ينتمون إلى أكثر من 200 مجموعة معرقة ثقافيا، تواجه العصر أو التمييز السياسي سواء كانت إثنية، لغوية أو دينية<sup>3</sup>.

### (د) الإستبعاد المادي القسري

<sup>1</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، "مذكرة الخبرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات غاي مكدوغال: الأقليات والمشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية"، (الدورة ثاء 10 أوت 2012) 7.

<sup>2</sup> سناء منيغر ، مرجع سبق ذكره ، 98.

<sup>3</sup> برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مرجع سابق ، 34-35.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

إلى جانب سياسات الإستبعاد الثقافي تتبع الدول بعض السياسات التي تركز على استخدام وسائل القوة في سبيل إزالة المشاكل والخلافات الإثنية، مثل سياسة الإبادة الجماعية بأنواعها: الجسدية أو البيولوجية أو الثقافية، أو ممارسة سياسة التطهير الإثني (التهجير والنقل الإجباري) ويكون إنتهاج هذا النوع من السياسات نتيجة مباشرة لتصلب نهجها الأمني وذلك خاصة في التعامل مع المجموعات الثقافية وللقيام بذلك تتبع هذه الدول نوع من التمييز الثقافي، أين تفرض الإنتماء لثقافات معينة وترفض الإنتماء لثقافات لا تتلاءم مع مصالحها أو لا تخدم إتجاهاتها السياسية، و ذلك تحت شعار السلام المدني والأمن الوطني<sup>1</sup>.

نشهد أساليب الإستبعاد تمظهرات مختلفة تتراوح من سياسات إقصائية وأساليب التطهير والإبادة داخل الدول الشمولية والمتخلفة، إلى أساليب المراقبة والإستجواب والمضايقة التي تتبعها الدول المتقدمة التي تنتهج مبادئ الديمقراطية .

**ممارسات التطهير الإثني :** غالبا ما تقع الجماعات الثقافية داخل الدول لسياسية تهدف إلى حرمان المجتمعات من المعتقدات والممارسات الحيوية الضرورية للحفاظ على تنوعها الثقافي والإحساس بأمنها المجتمعي، ويعد التطهير الإثني من الممارسات التي تحتل موقعا مهما في أجندة الدول الإستبدادية ويتخذ التطهير الإثني عدة أشكال كالإبادة الجماعية، الطرد القسري أو التهجير، ضمن المجالات أين المجموعة السائدة هي بالفعل تشكل أغلبية ساحقة. يستخدم مصطلح التطهير العرقي أحيانا كمرادف لجريمة الإبادة وأحيانا أخرى كأحد أنماطها، و عملية التطهير العرقي تكون من طرف الجماعات السائدة داخل الدولة، أين تهدف لازالت باقي الجماعات المختلفة عنها عن طريق وضع سياسات تقضي بإستخدام العنف لتحقيق أهدافها<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سناء منيغر، مرجع سبق ذكره، 105.

<sup>2</sup> زوينة الوليد، " جريمة الإبادة الجماعية في الإجتهد القضائي الدولي للمحكمة الجينائية الدولية لروندا" (مذكرة من أجل نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2013، 1)، 35.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

أولاً: الإبادة الجماعية: نشأ مصطلح الإبادة الجماعية ليحدد شكلاً من أشكال التعامل الموصوف بالقوة والوحشية واللاإنسانية في وسط الأقليات والإثنيات ، وهو أسلوب يتسم بكثير من العنف والدموية. وكان رافيل ليمكين (Rafael Lemkin) هو أول من استعمل هذا المصطلح في دراسة له سنة 1944 المتعلقة باحتلال أوروبا من قبل دول المحور والتي تضمنها كتابه "دور المحور في أوروبا المحتلة" تعريفاً للجريمة الإبادة الجماعية في عام 1944 في كتابه دور المحور في أوروبا المحتلة ، وحسب ما جاء به " لمكين " فإن الإبادة الجماعية هي: توجيه عدد من الأفعال ضد أفراد جماعات معينة لا بصفتهن الشخصية وإنما لإنتماءاتهم لتلك الجماعات بالذات، وذلك بهدف القضاء على تلك الجماعات في إطار خطة مدروسة ومنظمة، ويستوي أن تكون تلك الأفعال أفعال قتل أو أفعال أخرى من إجتماعية وسياسية والقضاء على إقتصاد الجماعة ودينها ولغتها<sup>1</sup>.

وما يجب إبرازه هو أن هذه الجريمة لا تتدرج تحت أساليب الدول الشمولية فقط ،لأن أصل المصطلح يعود إلى ممارسات النازية داخل وخارج حدود إقليمهم.

ثانياً: التهجير القسري وإعادة التوطين الإجباري : كما تلجأ جماعات الأغلبية إلى عملية نقل أو تبادل للسكان بين الأقاليم، داخل الدولة الواحدة، أو فيما بين الدول ،لكن عملية نقل السكان لا تتم دوماً في إطار سلمي توافقي ومنظم، يسمح بإضافة بعض التحسينات على أوضاع الأقليات، سواء من الناحية السياسية أو الإقتصادية، مثلما وقع بين اليونان وتركيا في عشرينات القرن الماضي، حيث يمكن أن تتخذ هذه العمليات شكلاً عنيفاً وعدوانياً<sup>2</sup>.

ويعرف الإخلاء القسري في القانون الدولي الإنساني على أنه "نقل الأفراد والأسر و المجتمعات المحلية، بشكل دائم أو مؤقت و ضد مشيئتهم، من البيوت أو الأراضي التي يشغلونها، دون توفير أشكال مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها من أنواع الحماية، وإتاحة التوصل إليها" وهو ممارسة مرتبطة بالتطهير وإجراء تقوم به الحكومات أو المجموعات

<sup>1</sup>زوية الوليد ، "جريمة الإبادة الجماعية في الإجتهد القضائي الدولي"، مرجع سبق ذكره ، 24.

<sup>2</sup>سواء منيغر،"التنوع الثقافي من منظور الامن المجتمعي"، مرجع سبق ذكره ، 108.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

المتعصبة تجاه مجموعة عرقية أو دينية معينة وأحيانا ضد مجموعات عديدة بهدف إخلاء أراضٍ معينة لنخبة بديلة أو فئة معينة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : التهديدات الإقتصادية و البيئية كمصادر تهديد للأمن المجتمعي في زمن التنوع الثقافي

إن مصادر التهديدات التي تواجه الأمن المجتمعي عديدة، وذلك خاصة عند وضع عدسة التحليل المجتمعية حقيقة أن التنوع الثقافي ضروري وله أهمية كبيرة داخل المجتمعات الإنسانية، لا يمكن إنكارها ، إلا أن حالة التنوع داخل المجتمعات تبقى سيف ذو حدين ، فالى جانب إيجابيات وضرورة هذه الحالة، نجد في نفس الوقت أنها في حد ذاتها تهديد للمجتمع وأمنه ، بالإضافة لذلك نجد التهديدات التي تمس بإستقرار وسلامة التنوع الثقافي واستمراريته بالنسبة للأقليات والشعوب الأصلية، باعتبارها الفئات الضعيفة الأكثر عرضة للضغوط الماسة بهويتها الثقافية فهذه التهديدات هي المسؤولة على تنامي حالة الخوف السائدة من ظاهرة التنوع ، ففي أسوأ حال يمكن أن تصبح تهديد لأمن المجتمع ووحدته ، وقد يتصاعد ذلك ليصبح حالة نزاع وفوضى وغياب تام للأمن<sup>2</sup> .

ومن خلال هذا المطلب ستتم رصد عدد من هذه التهديدات خاصة التي جاءت مع التحولات الجديدة للأمن الدولي وهي التهديدات اللامتماثلة ، على اختلاف أنواعها، وتأثيرها على التنوع الثقافي والأمن المجتمعي .

حيث سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

- الفرع الأول: التنوع الثقافي و أزمة الهوية والإنتماء داخل المجتمعات (التهديدات الثقافية)

- الفرع الثاني: التنوع الثقافي والأزمات البيئية و الإقتصادية

<sup>1</sup>«عمليات الإخلاء القسري» ،إطلع عليه يوم 2020/06/15،

<https://www.ohchr.org/AR/Issues/ForcedEvictions/Pages/Index.aspx>

<sup>2</sup>سامح فوزين، «إدارة التعددية الدينية، الأقباط في مصر نموذجا»، مرجع سابق،14.



## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

قبل التطرق إلى مصادر التهديد ذات الطبيعة الجديدة وتأثيرها على التنوع الثقافي والأمن المجتمعي يجب توضيح مفهوم هذه التهديدات (التهديدات اللاتماثلية) لتحديد مصادر اللإستقرار المجتمعي .

يشير مصطلح التهديدات اللاتماثلية بصفة عامة ومختصرة إلى تلك التهديدات التي تبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية والمتاجرة بالأسلحة والإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية، وما يصحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، والإبادة الجماعية التي تجد لها مكانة مثالية في الدول الفاشلة (Failed States)، ولقد برزت نتيجة التغير المهم في هيكله المخاطر الأمنية من النمط التماثلي (باعتبار تماثل أطرافها إلى النمط اللاتماثلي) (بالنظر إلى لا تناظر طبيعة أطرافها) تزامنا مع التحولات والتغيرات الحاصلة في النظام العالمي<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: التنوع الثقافي وأزمة الهوية والانتماء داخل المجتمعات (التهديدات الثقافية)

لا وجود لمجتمع بدون ثقافة ولا ثقافة بدون مجتمع ، أين تمثل الثقافة جزء من كينونة المجتمع وهو ما يعرف هويته التي من خلالها يمكن أين يفرق و يفصل بين من هو ، ومن هو الآخر وطالما أن ثقافة الفرد هي هويته وبذلك تبقى من أهم التحديات التي تعترض حقوق الإنسان الأمنية ، فتدهور هذه الهوية وتلاشيها وتصدعها هو أكبر خطر يهدد الأمن والاستقرار المجتمعي، ويعرض استقرار الدولة للإنهيار والتلاشي، ويعتبر غياب الحرية والديمقراطية الثقافية هو أهم عامل يقف وراء انبعاث أزمات الهوية بالشكل العنيف الذي

<sup>1</sup>أدمام شهرزاد، "الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة"، مجلة الندوة للدراسات القانونية1(2013)، 31.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

أصبحنا نلاحظه اليوم، من خلال تفشي التمييز المجتمعي، وتصاعد التوترات الدينية والإثنية<sup>1</sup>.

### 1. التمييز المجتمعي "societal discrimination"

سادة في مجتمعنا الحالي فكرة أن الإختلاف يقابله الصراع، أي تطبيع فكرة أن يكون لدى الأشخاص المختلفين صراعات، لكن غالبًا ما يتعلق الأمر بالظلم أكثر من الاختلافات بينهم. إذا حصلت بعض المجموعات على مزايا غير مكتسبة أكثر من غيرها، فالمفتاح لفهم سبب وجود المشاكل الاجتماعية والصدمات الثقافية التي نشهدها اليوم هو استكشاف موضوع التمييز و العدالة و حصول بعض الأشخاص على حساب غيرهم<sup>2</sup>.

وفي حالات كثيرة تجد المجموعات الثقافية نفسها في مواجهة أشكال مغايرة للتمييز، عادة ما تأخذ شكلان يكملهن بعضهما و هما الصورة النمطية "steryotype" و الأحكام المسبقة "prejudice"، لا تكون نتاج سياسات حكومية مباشرة، لكنها تعبير لاختيارات الأفراد في مناخ متأثر كثيرا بدعاوى التطرف وكرهية الأجانب، وتغييب الإستقرار والتجانس المجتمعي<sup>3</sup>.

أ) الصورة النمطية الإثنية "ethnic steryotype" والأحكام المسبقة "prejudice"

تكون عملية التمييز من خلال تكوين صور وانطباعات سواء كانت إيجابية أو سلبية عن جماعة معينة من قبل أفراد جماعة أخرى، دون دليل يبرهن عن صدقية هذه الصورة. ويتم إعتبار هذه الصورة، صفات أصيلة فيها وتشمل أعضاء الجماعة ككل، وتعرف تلك

<sup>1</sup> هايل عبد المولى طشطوش، «حقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والتشريع الوضعي» (الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2007)، 48.

<sup>2</sup> Susan O'Halloran, "WHAT IS SOCIETAL OR INSTITUTIONAL DISCRIMINATION", last modified 19/07/2020,

<http://susanhalloran.com/wp-content/uploads/2016/02/WHAT-IS-SOCIETAL-DISCRIMINATION.pdf>

<sup>3</sup> سامح فوزين، «إدارة التعددية الدينية، الأقباط في مصر نموذجاً»، مرجع سابق، 27.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

الإنطباعات السلبية بتسمية الصور النمطية وغالبا ما تحدث هذه العملية في سياق تعامل الجماعات الإجتماعية وتفاعلها مع بعضها<sup>1</sup>.

قدمت السيدة "ليلي زروقي مقررة الفريق العامل المعني بالإحتجاز التعسفي، تعريفا للتمييز الإثني مفاده أنه انتهاك للحق في عدم التمييز"، وأوضحت في هذا الشأن بأن المشكلة الأساسية المتعلقة بالتمييز الإثني، تكمن في غياب تعريف مانع وجامع له يكون مقبولا على نطاق واسع، في مقابل تعداد شديد للتعريف المعطاة له، مما يصعب من إثبات وقوعه. في هذا الخصوص، تشير السيدة ليلي زروقي إلى وجود تعريفين متباينين للتمييز الإثني؛ الأول ضيق ومقيد، يحصره في النشاط الممارس من قبل موظفي إنفاذ القانون بالإستناد إلى الإثنية حصرا، أما الثاني فهو أوسع نطاقا من سابقه؛ إذ يراعي جميع الأسس الممكنة للتمييز إلى جانب الإثنية والموجهة من قبل فواعل متعدد<sup>2</sup>.

يشكل التمييز الإثني إعتداء على كرامة الإنسان، و ينشر الغضب، الرفض والكراهية للأخر، كما يقلل من شعور بروح المواطنة، و يدفع المجتمعات إلى توسيع شعورهم بالإستبعاد والرفض الموجه ضدهم، ويعمق من درجة اغترابهم عن مجتمعهم . هو الذي قد يولد العنف عادة، سواء كان عنفا موجها ضد أعضاء الأقليات، أو عنفا بين الطوائف المختلفة، لأن هذه القوالب النمطية لا تسهم إطلاقا في خلق بيئة مواتية لإقامة حوار بناء وسلمي بين مختلف المجموعات.

وبذلك فالتمييز يعتبر من صور سوء الإعتراف والذي بدوره يؤدي إلى إفتقار الإحترام المطلوب ، و من الممكن أن يتسبب في إحداث كراهية شديدة للذات، فالإعتراف هي حاجة إنسانية ضرورية لاستمرارية الوجود.

<sup>1</sup> حسام الدين علي مجيد، مرجع سابق، 270.

<sup>2</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، " تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد"، ( السيد هايتز بيقلدته، مجلس السادسة عشرة، البند 03، 15 2010)، 13 - 15.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

ونجد كل من تشارلز تايلور " (Charles Taylor) وويل كيملكا "will kymilcka", يتبنون فكرة أن الإكراه والإضطهاد يتسبب في سوء الإعتراف و الإذلال جماعي، ولكن الذي يتميز به تايلور هو تأكيده كيفية تبلور الهوية ذاتها بفعل سوء الإعتراف بها، بالشكل الذي يجعل من معاناة الأقلية جزء لا يمكن فصله عن هويتها.

وتعرف هذه الظاهرة باسم "التطعيم الإجتماعي"؛ التي تتبلور عندما تطعم محددات هوية الشعوب الأصلية بقوالب سلبية، يتلقونها من محيطهم المباشر، خاصة من قبل أجهزة التلفزيون ووسائل التواصل الإجتماعي.

بهذه الكيفية، يمكن القول أن من بين أخطر التهديدات التي تواجه الجماعات الثقافية وتمس بأمنها المجتمعي، هو خطاب الكراهية والعنصرية والتمييز ضدها، الذي له تأثير مباشر وسلبى على عملية بناء هويتهم، يجعلهم أكثر عرضة إلى الإعتداءات سواء كانت معنوية أو جسدية<sup>1</sup>.

وبذلك نستنتج أن القوالب النمطية والأفكار المسبقة، تمثل الأسباب الجذرية الكامنة وراء مشاعر الخوف والإستياء والكراهية، هي الخطوة الأولى لوقوع أعمال العنف، وانتهاكات حقوق الإنسان المصاحبة لها، طالما أنه لا يمكن إدراك التنوع الفعلي فيما بين أبناء البشر، إلا من خلال تجاوز مفاهيم التجانس اعتبار أوجه الإختلاف "شيئا طبيعيا" في المجتمعات التعددية العصرية<sup>2</sup>.

(ب) الأمنة وخطاب التعصب و خلق شرط رفض الآخر

إن مضمون تصور الأمن يتغير بشكل ديناميكي عبر التفاعل البيذاتي intersubjective بين الأفراد هو بناء اجتماعي يتشكل عبر المعمارية وبشكل ديناميكي<sup>3</sup>. ما يجعله يرتبط بالتصور النمطي وذلك من خلال كيفية تشكله , ما يؤدي لإمكانية إضفاء

<sup>1</sup> حسام الدين علي مجيد، مرجع سابق، 109.

<sup>2</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، مرجع سبق ذكره، 13 - 15.

<sup>3</sup> عادل زقاع، "المعضلة الأمنية المجتمعية"، مرجع سبق ذكره، 111.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

الطابع الأمني، عن طريق عملية خطابية . تنقل هذه التصورات من مجرد تصورات سلبية لا أساس لها، إلى تهديد يمس البقاء (المادي أو المعنوي) فأمننة التصورات النمطية وتحويلها إلى خطابات كراهية، قضايا سياسية وأمنية، تعد من الإستراتيجيات الأكثر تداول من طرف الأحزاب اليمينية، فهي توجج رهاب الأجانب، الأمر الذي يفضي إلى مطالبات بإنشاء مجتمعات ثقافية أحادية واستبعاد "الدخلاء" من سياسات الرفاه، وتشكيل دولة قوية تستطيع حماية الأمة من اقوى الشر" على حد تعبيرهم، كما تحرض هذه الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية أفراد مجتمعا بالسخرية من الأفكار المنشقة وقمعها والإرتياب في نزاهتها وولائها.

تلجأ الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية والتي هي بطبيعتها استيعادية، إلى فرض أيديولوجياتها على الآخرين وتبني الدعم لها، إما من خلال بزرع الإحساس بالخوف من أن قيمها وهويتها الخاصة معرضة للخطر، أو إعتبرت كل من لا ينتمي إلى الجماعة الأساسية بأنه أدنى منزلة، وغير مرغوب فيه، حيث تنتشر الأيديولوجيات الإكراهية روح التعصب والعنصرية التي يمكن أن تدفع إلى أعمال عنف عشوائية. لكن ليس كل الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية عنيفة بشكل علني، فالتهديدات والمضايقات والسياسات الإنتخابية، هي وسائل شائعة أيضا، كما أن المنظمة نفسها قد تستخدم مجموعة من الإستراتيجيات، مثل الدعاية، والسياسات الإنتخابية واستجداء الدعم الخارجي، والمطالبات القسرية بالدعم المحلي، وحملة المغاورة أو الإرهاب، ولا تشكل السياسات الإنتخابية بديلا للإكراه على الدوام لأن أحزاب كثيرة تغرس الشعور بالخوف وانعدام الأمن لكسب الأصوات ولتهديد أعضاء الجماعات الأخرى<sup>1</sup>.

وفي الأخير نستنتج أن الصور النمطية و خاصة السلبية قد تبدو ظاهرة عادية داخل المجتمعات، أين أصبحت في البعض منها مقبولة لكن الواقع يشهد بعكس ذلك، فأمننة هذه

<sup>1</sup> أسناء منيغر، " لتنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي"، مرجع سبق ذكره، 115.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

الصور وتصعيدها، إلى خطابات كراهية، تسبب تداعيات جسيمة على التجانس والوحدة المجتمعية، أين تتحول إلى تهديدات تمس التنوع المجتمع والدولة في حد ذاتها، لكن في كل الأحوال الرد على خطاب التعصب والكراهية، من خلال التنقيف بشأن الاختلافات الثقافية، وتعزيز التنوع، ويمكن القيام بذلك من خلال تطبيق مبادئ بشأن حرية التعبير والمساواة، التي توصي بإطار سياسات عامة للتعددية والمساواة، كتوزيع الموارد بطريقة عادلة، بما في ذلك ترددات البث الإذاعي، بين الخدمة العامة ووسائل الإعلام التجارية والمجتمعية، بحيث تمثل مجتمعة المجموعة الكاملة من الثقافات والطوائف والآراء في المجتمع<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: التنوع الثقافي والأزمات البيئية و الاقتصادية

#### أ- التنوع الثقافي والأزمات الاقتصادية

يرى علماء الاجتماع بأن التنوع داخل الدولة قد يكون له آثار سلبية على المجتمع ويؤدي إلى عدم الاستقرار المجتمعي، لأنه يمكن أن يخلق حواجز أمام التواصل والتبادل، والفصائل والمنافسات، والصراع الداخلي داخل الدولة و للأوضاع الاقتصادية، وتدني مؤشراتها ومستوياتها تأثير كبير على معدلات النمو السياسي، الإجتماعي والثقافي لديها. فالحرمان والتمييز يزيد من إضعاف الجماعات الثقافية المهمشة، الأمر الذي ينعكس سلبا على بيئتهم الداخلية، وينشر ثقافة العنف بين المجموعات المختلفة، ويؤثر مباشرة على حق المواطنين في أمنهم المجتمعي الذي يبقى في جانب كبير منه رهينا للأمن المعيشي والحياتية المرتبط بفكرة تحقيق جودة الحياة للإنسان<sup>2</sup>.

أكدت مخرجات مؤتمر فيينا العالمي المعني بحقوق الإنسان سنة 1993، أن الفقر هو حرمان من الحقوق الأساسية للإنسان وانتهاك لكرامته على حد سواء، هذا الفهم للفقر باعتباره حرمانا من الحقوق الإنسانية الأساسية يسير في خطى مفكرين مؤثرين أمثال أمارتا

<sup>1</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر بحرية الدين و المعتقد "هاينر فيلدز"، (الدورة التاسع عشرة، البند 03-22 ديسمبر 2012)، 9.

<sup>2</sup> مختار شعيب، "الإرهاب صناعة عالمية" (مصر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، 163.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

سين وتوماس بوج، والذين يرون أن ارتفاع معدلات الفقر الذي تعاني منه مختلف الجماعات والأقليات في العالم، هو جزء لا يتجزأ من حلقة التهميش، والإستبعاد الإجتماعي، والتمييز التي تضر بالسكان من الأقليات، وهو أحد أسباب ومظاهر ونتائج مجموعة واسعة من انتهاكات الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية ويلاحظ أن الفئات الأكثر فقرا في أية منطقة في العالم تقريبا، هي أقليات ظلت لفترات طويلة مستهدفة بالتمييز والإقصاء والعنف، والتي جعلتها بصورة عامة أقل قدرة على المشاركة الفعالة في صنع القرارات السياسية، أو الوصول إلى آليات العدالة حين انتهاك حقوقها<sup>1</sup>.

وهذا ما يؤكد أمارتا سين (Amartya Sen) من خلال قوله "من الخطأ اعتبار الفقر مجرد مسألة الإفتقار إلى الموارد المادية، وستترتب عواقب كارثة في هذه الحالة. ففي نهاية المطاف، ما يحرم منه الفقراء هو تحقيق إنسانيتهم لأنهم يحرمون من حرية أن يحققوا ذواتهم كبشر وكمواطنين؛ ويحال دون حصولهم على الخيارات المتاحة لغيرهم ودون ممارستهم لحريرتهم في الإختيار". يرى منظور التنوع الثقافي، أنه يمكن توفير حرية الإختيار من خلال تعزيز استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى حقوق الإنسان، عند التشديد على إعطاء صوت للجماعات المهمشة، وتمكينها بذلك من المساهمة في تحديد المخرج الخاص بها من الفقر، وتحديد مسارات التنمية الخاصة بها، والشيء الذي يفقر إليه في أغلب الأحيان، هو وسائل المبادرة على إيجاد حلول عملية ناجحة، وعدم السقوط في فخ الدوائر المغلقة<sup>2</sup>.

وتخلق الأزمات المالية والإقتصادية ارتفاع محسوس لمعدلات الفقر والبطالة، و تصاعد لمد الأحزاب والحركات والجماعات السياسية المتطرفة، التي تستغل هذه الأزمات كي تقاوم من المسائل المتعلقة بالهوية؛ من خلال التحريض على التمييز ضد جماعات

<sup>1</sup> أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، " التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية" (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004)، 206.

<sup>2</sup> UNESCO World Report: « Investing in cultural diversity and intercultural dialogue», last modified 14/06/2020, <https://fr.slideshare.net/david20/unesco-world-report-investing-in-cultural-diversity-and-intercultural-dialogue>

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

معينة وكرهها، أو بواسطة إحياء القوالب النمطية السلبية البالية، والتحيز العنصري ضد أفراد الأقليات.

واستراتيجية توليد الخوف والإستياء، هو ما مكن أحزاب اليمين المتطرف ذات البرامج العنصرية المحرصة على كره الأجانب، من تحويل مسؤولية الآثار السلبية للأزمات الإقتصادية والإجتماعية، إلى الأقليات والأجانب المهاجرين، بمن فيهم المهاجرون غير الشرعيون واللاجئون، متهمة إياهم بتهديد مستوى معيشة عامة السكان، ومحملة إياهم مسؤولية ارتفاع معدلات البطالة ومديونية الدولة<sup>1</sup>، أين أصبحت الجماعات المستضعفة مستهدفة، وهذا ما تؤكد التقارير الواردة إلى المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بالك من تعصب، والتي تقيد بزيادة جنوح الزعماء السياسيين إلى الدفاع عن برامجهم من منطلقات إثنية، ذلك يمثل تهديدا خطيرا للديمقراطية والوفاق المجتمعي.

في هذا السياق نخلص إلى أنه من منظور الأمن المجتمعي يجب أن يستند القضاء على الفقر إلى الحريات وحقوق الإنسان الأساسية باعتبارها محركات التغيير الإجتماعي، بما في ذلك ما يتعلق بالمؤسسات التي لها دور سيبي في توليد الفقر واستمراره، كما يجب أن يولي اهتماما بالغا لكون الفقر حالة لا تتعلق فقط بالحرمان من الحصول على الخدمات الإجتماعية الأساسية (الإلتحاق بالمدارس، الحصول على رعاية طبية، الإستفادة من مرافق الإسكان، وممارسة الحقوق المدنية والسياسية...)، بل له أبعاد ثقافية لا يؤبه بها في كثير

<sup>1</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب موتوما روتيري"، (الدورة العشرون، البند 09-29 ماي 2012)، 03-04.



## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

من الأحيان، ما يقرض إعادة دراسة تعريف الفقر في حد ذاته، بهدف تنقيح استراتيجيات القضاء عليه التي وضعت في خمسينات القرن العشرين، فضلا عن تأمين مشاركة أفضل للمعنيين بالأمر<sup>1</sup>.

### ب- التنوع الثقافي وأزمة تغير المناخ

يمثل التغير البيئي العالمي و كل القضايا التي تتعلق المشكلة الأمنية الجديدة، و أشد التهديدات لبقاء المجتمعات هي التهديدات البيئية<sup>2</sup> ويؤكد كابلان على قابلية حدوث نزاعات مستقبلية تهدد بقاء المجتمع في كثير من الحالات هي ناجمة عن الندرة البيئية ، و في أغلب الأحيان هي نزاعات داخل الدول نفسها ، فالتغيرات البيئية مثل الكوارث الطبيعية قد تجبر الملايين من الناس إلى النزوح، و يرى أن أسباب النزوح البيئي تتمثل في عوامل مثل التصحر و إزالة الغابات و نقص المياه و ملوحة الأراضي المروية ، واستنزاف التنوع الحيوي<sup>3</sup>.

ونظرا لأن أشكال التعبير والممارسات الثقافية عادة ما تأتي مقترنة بشروط بيئية، فإن أثر التغيرات البيئية لا بد وأن يحمل معه نتائج خطيرة تشكل تهديدا خطيرا لاستمرارية الثقافات والتنوع الثقافي في حد ذاته لاسيما بالنسبة إلى المجتمعات المحلية الضعيفة المعرضة أصلا لضغوطات هائلة، والتي ستلحق التأثيرات التراكمية لتغير المناخ على إمدادات المياه، وأنماط الأمراض، والنظم الزراعية، وقابلية المستوطنات الساحلية للسكنى، تأثيرات مدمرة بالنسبة لها.

فحدوث الاضطرابات البيئية واسعة النطاق قد يمثل تحديا ثقافيا كبيرا، يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على تنوعها الثقافي، طالما أن إضرارها بالمراكز الثقافية والآثار

<sup>1</sup> اسناء منيغر ، "التنوع الثقافي من منظور الأمن المجتمعي"، مرجع سبق ذكره ، 125.

<sup>2</sup> بريان وايت ، "قضايا في السياسة العالمية"، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (دبي: دار نشر بالغراف ماکلان، 2004)، 275.

<sup>3</sup> Stephen Castles ، "Environmental change and forced migration: making sense of the debate"، Refugees Studies Centre ,University of Oxford, Working Paper N°: 70 ,P.3. Accessed:30/06/2020, [http://www3.hants.gov.uk/forced\\_migration.pdf](http://www3.hants.gov.uk/forced_migration.pdf).

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

الأساسية كالمعابد، المتاحف والمدارس ...، وعلى جميع جوانب الحياة، بما فيها الصحة العامة وتنوع الممارسات الثقافية ، ما قد يؤدي إلى حدوث انقطاع في ثقافات بأكملها، ويصبح مصدر محتمل للنزاع وعدم الإستقرار الإجتماعيين، ومن جانب آخر، تؤدي التهديدات البيئية ، إلى نزوح السكان على نطاق واسع الأمر الذي من شأنه إلحاق أضرار شديدة بالإستمرارية والتنوع الثقافيين، فالنزوح الجبري يشكل أمرا مدمرا من الناحية الثقافية، إلى جانب طرحه تحديات جديدة فيما يتعلق بالعيش معا، في ظل الإختلاط الجديد بين جماعات مختلفة من السكان ،خاصة بالنسبة لثقافة أفراد الشعوب الأصلية تظل مرتبطة بالمكان إلى حد كبير للغاية، فمنازلهم تصنع من مواد طبيعية متوافرة محليا، وينطبق الشيء نفسه على قدر كبير من ثقافتهم المادية، كما ترتبط أيضا بالمكان قصصهم وأساطيرهم والصور الموجودة في لغاتهم، بناء على ذلك نلاحظ أن تغير المناخ يؤثر على نقل وتداول التراث الثقافي بين الأجيال، لاسيما في المناطق الريفية في أوساط جماعات الأقليات المعرضة أصلا لضغوط نتيجة العولمة الإقتصادية، والزحف الحضري، وسنوات من التجاهل، أو حتى العداء من جانب أولئك الذين يتولون زمام الحكم والسياسات الثقافية<sup>1</sup>.

لكن كسبيل لمواجهة هذه التهديدات، ثمة إدراك متزايد لارتباط الممارسات الثقافية ارتباطا وثيقا بالسلامة البيئية، وذلك لأن تطور أي ثقافة ينشأ من التفاعل المستمر بين البيئة واحتياجات الإنسان. فمثلا يمكن أن تتأثر الهوية الثقافية والإستقرار المجتمعي تأثرا قويا بالأحوال البيئية، فإن العوامل الثقافية يمكن أن تؤثر في سلوكيات الشعوب الأصلية<sup>2</sup>. فمن خلال مطالبها، أبدت قلقها من إقصائها من المشاركة في السياسات الوطنية وفي إعداد البرامج والمشاريع المتعلقة بتغير المناخ، فما تعاني منه الشعوب الأصلية يرجع بالدرجة الأولى إلى حرمانها من أراضيها ومواردها ومنافع بيئتها الطبيعية، أين وضحت التقارير المتعلقة بتغير المناخ إلى أن استمرار حرمان الشعوب الأصلية من حقوقها في الأراضي

<sup>1</sup> UNESCO World Report: « Investing in cultural diversity and intercultural dialogue», ibid 206-207.

<sup>2</sup> UNESCO World Report: « Investing in cultural diversity and intercultural dialogue», ibid 206-207.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

---

والموارد، هو ما يجعلها أكثر عرضة لسلبيات ومخاطر تغير المناخ. لذلك يتوجب ، إحترام حقوق الشعوب عند وضع السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بتغير المناخ، فهي جزء من إحترام حقها في تقرير مصيرها، الذي بمقتضاه تقرر هذه الشعوب بكل حرية وضعها السياسي وتسعى بحرية لتحقيق تنميتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

### المبحث الثاني: تحقيق الامن المجتمعي من خلال إدارة التنوع الثقافي.

تأسيسا علي ما سبق من إن التنوع هو الأصل في الكون والتعدد هو السائد وبالتالي تنوع وتعدد المجتمع الإنساني في تعبيره عن ذاته سواء كان إجتماعيا واقتصاديا وسياسيا أو سلوكيا وأسلوب حياة وهو ما يعرف بالتنوع الثقافي، فعلى الرغم من الإتفاق بين الكتاب والباحثين وعلماء الاجتماع والسياسة علي أن الصورة المثلى للمجتمعات هي تلك الدول المتجانسة عرقيا وثقافيا، إلا أن الواقع ابعده ما يكون عن هذه الصورة التي رسمها هؤلاء العلماء والباحثين ،لقد كشفت الدراسات أن التنوع وليس التجانس هو القاعدة التي تميز دولة اليوم، إذ أن التعدد هو القاعدة بينما التجانس إستثناء عن هذه القاعدة وذلك انه تبين أن الدول الموجودة اليوم فقط 9% منها دول تتميز بالتجانس بينما تتسم 91% من دول العالم دول بالتنوع العرقي والثقافي ،ومع ذلك فإن هنالك اجماع علي ان هذا التنوع لم يكن بحد ذاته سببا في مشكلة تعانيها هذه الدول غير المتجانسة بل وعلي عكس تماما فإن هذا التنوع أذا ما أحسنت إدارته يكون مصدره قوة للدولة وتطورها ولكن حينما يساء إدارة التنوع يؤدي إلي ضعف الدولة وإلي نشوب صراعات ذات مطالب ثقافية و إقتصادية واجتماعية وسياسية يمكن أن تتحول إلي نزاعات مسلحة تدمر الدولة كما حدث في بعض الدول مثل الصومال، يوغسلافيا، جنوب السودان، سوريا وفي مناطق اخرى في العالم<sup>1</sup>.

فشرط تحقيق الأمن بصفة عامة و الأمن المجتمعي بصفة خاصة ، هو تحقيق التجانس ، ولتحقيق التجانس لابد من الإدارة الناجعة للتنوع الثقافي، فالتنوع و الإختلاف لا يعني الصراع، والإدارة الجيدة للتنوع وحمايته كمعطى إنساني، ستحوله إل مصدر لإزدهار المجتمعات وإستقرارها .

بذلك سنقسم المبحث إلى :

#### ■ المطلب الأول : مفهوم إدارة التنوع الثقافي

<sup>1</sup> - عبد الرحيم الكردي، "البنية السردية للقصة القصيرة"، (مصر: مكتبة الآداب القاهرة، 2005، 13).

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

- المطلب الثاني: مقاربات إدارة التنوع الثقافي
- المطلب الثالث : آليات إدارة التنوع في المجتمعات التعددية

### المطلب الأول : مفهوم إدارة التنوع الثقافي

إن حسن إدارة التنوع الثقافي هو أمر مهم ينبغي أن تتصرف الجهود لمعالجته لأن التنوع والتعددية هي السمة التي تميز دول العالم اليوم ،فقد كشفت الدراسات أن من بين 132 دولة مستقلة في العالم ل توجد سوى 12 دولة تتمتع بالتجانس الثقافي بينما باقي الدول 120 دولة تتميز بالتنوع الثقافي بدرجات متفاوتة، منها تتبع اهمية التنوع الثقافي حتي تنعم هذه المجتمعات بالإنسجام والتوافق والأمن والتطور والرفاهية<sup>1</sup>.

لكن إدارة التنوع ليست بالشيء الجديد في الواقع إن الإمبراطوريات الاستعمارية التاريخية مثل إسبانيا والبرتغال وإنجلترا والدول الحديثة مثل الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا واليابان وألمانيا ، والآن الدول الناشئة حديثاً بجهودها في "التطهير العرقي" ، تمكنت من إدارة التنوع بشكل أكثر فاعلية - ولكن للأغراض من الإقصاء ، على كلا البعدين الفردي والمؤسسي ، وإدارة التنوع هي عملية مستمرة تطلق العنان للمواهب والقدرات المختلفة التي يجلبها السكان المتنوعون إلى منظمة أو مجتمع ، من أجل خلق بيئة صحية وشاملة "آمنة للاختلافات" ، وتمكن الناس من "رفض الرفض" ، يحتفل بالتنوع ، ويزيد من الإمكانيات الكاملة للجميع ، في سياق ثقافي يستفيد منه الجميع. اليوم ، للوصول إلى إمكاناتنا كمنظمات ومجتمع ، يجب أن يتحول هذا الموقف إلى موقف شامل<sup>2</sup>.

وبذلك سيتم تقسيم هذا المطلب إلى :

- الفرع الأول: تعريف إدارة التنوع الثقافي
- الفرع الثاني : المجالات الأساسية لإدارة التنوع الثقافي

<sup>1</sup> - عبد الرحيم الكردي، المرجع نفسه، 13.

<sup>2</sup> Audre Lorde, *Sister Outsider*, cited by Cornel West, *Race Matters* (Boston: Beacon Press, 1993), p. 63.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

- الفرع الثالث : دور المنظمات الدولية
- الفرع الثالث: دور المنظمات الدولية في إدارة التنوع الثقافي

### الفرع الأول: تعريف إدارة التنوع الثقافي

ظهر مفهوم إدارة التنوع في الولايات المتحدة في اواسط ثمانينات القرن العشرين عندما هدد الرئيس رونالد ريجان بتفكيك القوانين والإجراءات التي وضعتها الشركات الامريكية وذلك لضمان المساواة بين العاملين والمستشارين, وعلي أنه يجب النظر الي التنوع في القوة العاملة كميزة تنافسية وليست قيود قانونية وكانت رسالتهم الأساسية هي لا لتعزيز التنوع لأنه امر قانوني بل لأنه في صالح العمل ومنذ ذلك الحين شرع الباحثون في إختبار فرضيات إستفادة العمل من التنوع وادارة التنوع والتي عرفت بإسم دراسة جدوي التنوع ,ثم تطور مفهوم إدارة التنوع واصبح يستخدم في عدة مجالات فظهر بين علماء الأنثروبولوجيا مفهوم إدارة التنوع الثقافي<sup>1</sup>.

وإدارة التنوع الثقافي عملية معقدة لأنها مرتبطة بكل جوانب حياة الفرد والمجتمع الإجتماعية ، الإقتصادية ،السياسية العادات والتقاليد وأشكال التعبير عن الذات يجب ان تتناول كافة هذه الجوانب حتي تكون ذات فعالية وجدوى وذلك لطبيعة الإختلافات والتعدد في الألوان والألسنة من جماعة لأخرى ومن جنس لأخر ولكن يجمع بينها جوهر إنساني واحد تتجلى في مظاهر التنوع ,التعدد ,التباين ,التعايش والإستعلاء<sup>2</sup>.

نتناول هذه المصطلحات:

- التنوع :وصلت الدراسات الاجتماعية إلي أن الأفراد والجماعات يعبرون عن انفسهم بصورة مختلفة وفقاً للتنشئة والبيئة واللغة والعقيدة والعادات والتقاليد من هنا جاءت ضرورة الانتباه لما عرف بالتنوع الثقافي واهمية دوره وحق كل فرد في التعبير عن ذاته والحفاظ عليها والإعتراف بالأخر . وتأتي أهمية التنوع في أهمية التنوع في انه

<sup>1</sup>-كيلى تانيا، "التعايش في ظل الاختلاف"، (سلسلة أوراق ديمقراطية، العدد 02، جوان، 2005، د/ص).

<sup>2</sup>- كيلى تانيا، المرجع نفسه، د/ص

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

ينعكس في شكل حياة الأفراد والجماعات الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية من هنا جاءت مسألة الإعتراف بهذا التنوع وحسن إدارته ليكون مصدر قوة للمجتمع لا عامل هدم وضعف<sup>1</sup>.

- التعدد: التنوع بالضرورة يؤدي إلي التعدد في المواقف و الإختلاف حول قضايا المجتمع السياسية والثقافية والإقتصادية مما يستوجب وضع أطر وسياسات تستوعب وتدير التعدد بحيث يكون هنالك تناغم وإنسجام لا تفرقة وإختلاف<sup>2</sup>.

- التباين: يشير للتنوع الثقافي من زاوية الإختلاف او التشابه او التتابق بين الجماعات بصورة متزامنة ,مع أنه يمكن ملاحظة التباين علي مستوى الافراد داخل الجماعة الواحدة، التباين يشير إلي اتساع الهوية والإختلاف بين الثقافات<sup>3</sup>.

-التعايش: يشير التعايش إلي وجود درجة من الإنسجام والإحترام المتبادل والإطار العام الذي يحفظ للجميع حقوقهم في ممارسة حياتهم والتعبير عن نواتهم من خلال عقد إجتماعي وميثاق أخلاقي يحكم مكونات<sup>4</sup>.

- المجتمع في حركتها ,كذلك وجود مؤسسات دولة ومجتمع تنظم هذا الامر بصورة تحفظ حق الجميع والمساواة والعدالة في الفرص مما يؤدي إلي مستوي من الرقي والحضارة في هذا المجتمع ومصدر قوة وبعد اساسي للتنمية الشاملة والمستدامة هذه المعايير تكون إدارة التنوع الثقافي إدارة فاعلة<sup>5</sup>.

- الإستعلاء: وهو عكس التعايش والتفاعل عندما تحاول جماعة السيطرة علي الأخرى وفرض رؤية أحادية في المجتمع ورفض الآخر والعمل علي إستلابه ثقافيا وحرمانه

<sup>1</sup> - كيلى تانيا، مرجع سابق ، د/ص

<sup>2</sup> -أبو العينين محمد، "إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا" (مجلة الدراسات الافريقية ,معيد البحث الدراسات الافريقية العدد59, 2000, 75).

<sup>3</sup> - أبو العينين محمد، المرجع نفسه، 75

<sup>4</sup> - أبو العينين محمد، المرجع نفسه، 75

<sup>5</sup> - أبو العينين محمد، المرجع نفسه، 78.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

من التعبير عن ثقافته وأسلوبه في الحياة من هنا تكون النتيجة إنقسام وتشردم وتوقع وإنغلاق علي الذات وشعور بالتهميش يمكن ان يتطور الي صراع ونزاع ومن ثم الحروب مما يؤدي الي ضعف وتفكك المجتمع نتيجة لسوء إدارة التنوع الثقافي فيه<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: المجالات الأساسية لإدارة التنوع الثقافي

بما أن الثقافة مرتبطة بالإنسان تنعكس في تفكيره ونظرته للأمور والقضايا وكذلك سلوكه وبالتالي أسلوب حياته وبما أن الأصل في الثقافة التنوع إذن مع هذا التنوع تتنوع وتختلف وجهات النظر الأفراد والجماعات وعاداتهم وتقاليدهم وبالتالي نمط حياتها وكل فرد وجماعة له معتقداته ولغته التي يعبر ها عن ذاته ويعمل جاهدا علي المحافظة عليها وحماية خصوصيته، ومما توصلت له الدراسات وما هو مشاهد في عالمنا اليوم أن التعدد والتنوع الثقافي هو الأصل في اغلب دول العالم مما يتطلب من هذه الدول حكومات ومجتمع حسن إدارة التنوع هذا التنوع والمحافظة عليه وحمايته والعدالة والمساواة في فرص التعبير عن الذات للأفراد ومختلف الجماعات في تناغم وانسجام مما يساهم في إستقرار هذه الدول المجتمعات ويؤدي إلي تطورها والعكس إذا أسيئت إدارة هذا التنوع بوسائل الهيمنة والسيطرة علي الآخر وفرض الرؤية الواحدة يؤدي إلي عدم إستقرار الدولة والمجتمع<sup>2</sup>، وربما حدوث نزاعات تطورت إلي حروب عليه من أجل إدارة حسنة للتنوع وإيجابية يجب اخذ هذه الحالات في الإعتبار وهي:

**المجال الإجتماعي:** في المجتمعات متنوعة الثقافات يجب مراعاة الحقوق الإجتماعية لكل الجماعات الثقافية الحق في التنظيم الإجتماعي للجماعة ومراعاة العادات والتقاليد التي تتسم بها ثقافة الجماعة وحق التعبير عنها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - أبو العنين محمد، مرجع سابق، 79.

<sup>2</sup> - لبادي فوزية، "إشكالية إدارة التنوع الإثني في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2016، 100).

<sup>3</sup> - لبادي فوزية، مرجع سابق.



## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

### المجال السياسي:

تنوع الرؤى السياسية بتنوع الثقافات لابد من مراعاة ذلك في ضمان حرية التعبير والتنظيم وفي تولي الشأن العام دون إقصاء أو ضجر وكذلك التمييز الإيجابي للأقليات، والتعبير عن ذلك في البرامج والمؤسسات السياسية وحق المشاركة في إتخاذ القرار<sup>1</sup>.

### مجال التشريعات والقوانين:

لابد من تشريعات وقوانين تعترف بالتنوع الثقافي وحق الآخر في ان يعبر عن ذاته، كذلك مراعاة حقوق الإنسان الحق في الحياة وفي التعليم وفي الوصول للمعلومات وجميع الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>2</sup>.

### إلتزامات الدولة:

علي الدولة في المجتمعات ذات التنوع الثقافي إلتزامات عليها القيام بها تتمثل في :  
حق الاقليات في حماية هويتهم الثقافية أو الدينية أو اللغوية، وهو يترتب عليه كما في سائر حقوق الإنسان، إلتزامات إيجابية وسلبية، فإحترام الأقليات في الهوية وحمايته وتحقيقه هو من العوامل الأساسية في إدارة التنوع وتحقيق الإستقرار إذ لا يجب منع الاقليات من التعبير عن هويتها من خلال قيود لا مبرر لها او من خلال سياسات الدولة بما فيها سياسات الإستيعاب وفقا للأمم المتحدة فإن هناك أربعة إلتزامات عامة يجب أن تأخذها الدولة علي عاتقها من اجل إحترام حقوق الأقليات:

1. حماية وجود الأقليات من خلال حماية سلامتهم البدنية ومنع الابداء الجماعية
2. حماية وتعزيز الهوية الثقافية والاجتماعية بما في ذلك حق الأفراد في إختيار أي من الجماعات العرقية أو اللغوية أو الدينية يرغبون الانتماء إليها وحق هذه الجماعات في تأكيد هويتهم الجماعية وحمايتها ورفض الإستيعاب القسري
3. ضمان فعالية عدم التمييز والمساواة بما في ذلك وضع حد للتمييز المنهجي أو الهيكلي

<sup>1</sup> - لبادي فوزية، المرجع نفسه.

<sup>2</sup> - لبادي فوزية، المرجع نفسه، 102.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

4. ضمان مشاركة أفراد الاقليات في الحياة العامة ولاسيما فيما يخص القرارات التي تؤثر عليهم<sup>1</sup>.

### الأقليات والشعوب الأصلية:

تعيش الشعوب الأصلية في العديد من الدول وتتمتع هذه الشعوب بحقوق خاصة في القانون الدولي ويمكن لهذه الشعوب أن تعيش بالتوازي مع الآخرين وربما تتداخل في بعض الحالات ويعترف إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية الحق في تقرير المصير والحق في ممارسة وحققها السياسي ومهنتها الإقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية وتشمل حقوقهم الحق

1. تقرير المصير.

2. ملكية الأراضي الجماعية.

3. إستخدام الموارد الطبيعية والأراضي .

4. ممارسة القانون العرفي<sup>2</sup>.

5. الحفاظ على البيئة.

6. حماية المعارف التقليدية والملكية الفكرية والتراث الثقافي.

7. الموافقة الحرة والمستقلة والمستنيرة علي التدابير التي تؤثر عليهم أو اراضيهم ومناطقهم.

أقليات أخرى: ليست الأقليات مجموعات متجانسة داخليا وقد يتم تهميش عدة مجموعات داخل الأقليات بما في ذلك النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات

<sup>1</sup> - لبادي فوزية، مرجع سابق، 104.

<sup>2</sup> هوفنز كلاوس، "كيف ترفع الشكاوى ضد انتهاكات حقوق الإنسان"، (عمان: دليل الأفراد والمنظمات غير الحكومية اليونسكو، 2004)، 76.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

الجنسية والأشخاص الذين يعيشون مع فيروس نقص المناعة المكتسبة وتتعرض هذه الجماعات لأشكال متعددة من التمييز مترسخ ثقافياً<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: دور المنظمات الدولية في إدارة التنوع الثقافي

للأمم المتحدة آليتين خاصتين بالأقليات وتحديد الخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات والمنتدى المعني بقضايا الأقليات، انشئت ولاية الخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات في عام 2005م وينظر الخبير المستقل في الأسباب الجزرية للمظالم والتمييز ويكشف عن القضايا المهمة المتعلقة بالأقليات بقية تقادي الإزدواجية مع الهيئات الأخرى والإستفادة من الأقليات في ولاياتها، يرسل الخبير نداءات عاجلة او رسائل إدعاء كما يقوم بزيارات قطرية بناء علي دعوة من الحكومات بغية التشاور البناء ومراقبة البرامج والسياسات ذات الصلة وإعداد التقارير وعقد الندوات والمشاورات<sup>2</sup>.

في عام 2007م أنشا مجلس حقوق الإنسان من خلال القرار 6/15 المنتدى المعني بقضايا الأقليات ويهدف المنتدى الي توفير منبر لتعزيز الحوار والتعاون بشأن القضايا المتعلقة بالأشخاص المنتمين إلي اقليات قومية أو اثنية أو لغوية ويوجه الخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات أعمال المنتدى وقد يعالج المنتدى في خمس دورات القضايا التالية الاقليات والحق في التعليم، المشاركة السياسية الفعالة، المشاركة الفعالة في الحياة الإقتصادية ضمان حقوق النساء كما تناول في دورته الأخيرة سبل تحديد الممارسات الإيجابية والفرص بغية تنفيذ الإعلان بشأن الأشخاص المنتمين إلي اقليات قومية أو اثنية أو دينية أو لغوية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>-حسام الدين علي مجيد، "إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع"، مرجع سبق ذكره، 109.

<sup>2</sup>- نفس المرجع، 110.

<sup>3</sup>- حسام الدين علي مجيد، مرجع سبق ذكره، 112.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

لا تكتمل آليات حماية حقوق الإنسان دون ذكر "الوكالات الدولية المتخصصة"، فإلى جانب الأليتين السابقتين نجد أن الوكالات الدولية المتخصصة، هي الأخرى تلعب دورا هاما في تطير حقوق الإنسان وإيجاد آليات لحمايتها ومن أبرز هذه المنظمات نجد :  
**منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو):**

نشأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) سنة 1946، وتضم 188 من الدول الأعضاء ، وتهدف منظمة اليونسكو وفقا للمادة 2/1 من ميثاقها التأسيسي إلى "المساهمة في السلام والأمن عن طريق تعزيز التعاون بين الدول من خلال التربية والعلوم للوصول إلى إحترام عالمي أكبر للعدالة وقواعد القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تؤكدتها شعوب العالم بدون تمييز على العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، بموجب ميثاق الأمم المتحدة"<sup>1</sup>.

وتضطلع اليونسكو بعدد من الأنشطة التي تتصدى لقضايا الأقليات في برامجها في مجال التربية والعلم والثقافة والاتصال والإعلام، وبالتالي فقد جاء تشكيلها منسجما مع توجهات ميثاق الأمم المتحدة، الذي أكد على دور الأمم المتحدة في مجال "تشجيع التعاون الدولي في مجالات الثقافة والتربية" كما تعمل اليونسكو على إيجاد الشروط الملائمة لإطلاق حوار بين الحضارات

والثقافات والشعوب على أساس إحترام القيم المشتركة، ووضع رؤى شاملة للتنمية المستدامة تضمن التقيد بحقوق الإنسان ، والتخفيف من حدة الفقر .

تعتبر منظمة اليونسكو من أبرز منظمات الأمم المتحدة التي تلعب دورا نشطا في تعزيز حماية حقوق الإنسان وحمايتها، التي تشملها مجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال، خاصة ما يتعلق بقضايا التنوع الثقافي والتعدد المجتمعي .

<sup>1</sup> هوفنز كلاوس، "كيف ترفع الشكاوى ضد انتهاكات حقوق الإنسان مرجع سبق ذكره، 89.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

ومن أهم البرامج التي تقودها منظمة اليونسكو، هو برنامج إدارة التحولات الإجتماعية (موست)؛ وهو برنامج بحثي من تصميم وإنشاء وإدارة قطاع العلوم الإجتماعية التابع لليونسكو، الذي يعنى بالترويج للبحوث المقارنة في مجال العلوم الإجتماعية وهو يدعم أساسا البحوث المستقلة الواسعة النطاق والطويلة الأجل ويقوم بنقل الإستنتاجات والبيانات ذات الصلة إلى صانعي القرار ويدخل التنوع الإثني والثقافي ضمن موضوعات "موست" البحثية ذات الأولوية، التي تركز على أنماط معقدة من طبيعة التغير الحاصل في المجتمعات المتنوعة الهويات والإثنيات، وقضايا الهوية والإحتياجات البشرية، وقضايا الحكم الديمقراطي والصراع والإتساق، أين تعمل على توفير المعلومات من أجل إدارة المجتمعات المتنوعة الثقافات والإثنيات، إدارة سليمة ديمقراطية. ليؤدي لرسم سياسات تسهم في تحقيق المساواة في حقوق المواطنة بين المجموعات الإثنية، وتجنب النزاعات الإثنية وتسويتها<sup>1</sup>.

### الفرع الرابع: معضلة إدارة التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات المتعددة

التعدّات الثقافية، تشكل رهان وتحدي كبير بالنسبة للسلطات المركزية للدولة، بحكم ما يترتب عن هذه المسألة من مضاعفات وتبعات خطيرة، قد تعصف بالوحدة الترابية للدولة وبأمنها القومي. ومن الثابت، أن المعضلات المرتبطة بقضية إدارة التنوع الثقافي، لا تنشأ من فراغ<sup>2</sup>، وإنما هي محصلة لمجموعة من الحركيات السببية التي تعمل في جانبها الأكبر على انبعاث الحركات المطالبة التي تقودها هذه المجموعات الثقافي مما يسهل لنا هذا إبرازها كما يلي:

- سياسة التهميش والإقصاء التي تمارسها السلطة المركزية ضد المجموعات الثقافية.
- غياب التوزيع العادل للثروة والسلطة والقيم داخل المجتمع
- الحرمان، وإنعدام المساواة وتكافؤ الفرص

<sup>1</sup> \_ دليل الأمم المتحدة بشأن الأقليات، الكتيب رقم 10، 02.

[www.ohchr.org/Documents/Publications/GuideMinoritiesar.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuideMinoritiesar.pdf)

<sup>2</sup> - إبراهيم سعد الدين، "مشكلة الأقليات بالوطن العربي"، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994)، 198.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

غياب الاعتراف بحقوق الأقليات والمجموعات الثقافية، وخاصة الاعتراف بحقوق اللغوية  
إنعدام الحياد السياسي للسلطة في تعاملها مع الأقليات والمجموعات الثقافية المشكلة  
للمجتمع

كما أن فإن فشل النظام السياسي في إدارة التنوع الثقافي، من شأنه أن يفضي إلى  
العديد من الأزمات السياسية، ومن ذلك، أزمة المشروعية، نتيجة عدم اعتراف المناطق التي  
تتواجد فيها الأقليات والمجموعات الثقافية بشرعية السلطة الحاكمة، وهو الأمر الذي يؤدي  
إلى أزمة التغلغل بحكم عدم قدرة الحكومة المركزية على بسط سلطتها وقوانينها في مناطق  
الأقليات الثقافية، أن الممارسة الدولية، أثبتت أنه في حالات انهيار السلطة المركزية، أو  
عجزها الوظيفي في إدارة التنوع الثقافي، تدخل المجموعات الثقافية والعرقية في ما أسماه  
"باري بوزان" "بالمعضلة الأمنية الثقافية والاثنية"، التي عادة ما تكون نتيجة لحالة الفوضى  
وانهيار السلطة المركزية، فضلا عن محدودية الموارد وغياب الثقة..، وتأسيسا على ذلك،  
تقدم كل مجموعة ثقافية على اتخاذ الإجراءات التي تكفل لها البقاء والأمن الوجودي، بيد أن  
المجموعات الثقافية الأخرى تنظر إلى هذه الإجراءات على أساس أنها عدائية وموجهة ضد  
أمنها وبقائها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انزلاق هذه المجموعات إلى مأزق أمني وإلى  
حروب استباقية ثقافية بغية الحفاظ على بقائها<sup>1</sup>.

وهو الأمر الذي يعرض أمن الدولة وثرواتها للخطر، خصوصا وأن التدخلات  
الأجنبية التي يتم تبريرها بحجة حماية حقوق الإنسان والأقليات، تنطوي على أهداف ورهانات  
جيوستراتيجية، وبخاصة السيطرة على الثروة النفطية للمنطقة، ولعل هذا ما أثبتته التدخل  
الأطلسي في ليبيا وفي العراق سنة 2003<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- عثمان الحسن محمد نور، "الهجرة غير الشرعية والجريمة" (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008)، 68.

<sup>2</sup>- عثمان الحسن محمد نور، مرجع سابق.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

### المطلب الثاني : مقاربات إدارة التنوع الثقافي

شهدت العقود الأخيرة نتيجة لتأثير عمليات العولمة، تغيير في المجتمعات بطريقة هيكلية: اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا. وإحدى النتائج الرئيسية لعالم أكثر ترابطًا هي التنوع العرقي والثقافي الذي برز في معظم الدول ، ما أدى بدوره إلى تعقد عمليات التفاعل لكل من العولمة والتوطين، أين وجدة الدول نفسها مسؤولة لذلك عن إدارة هذه الأمور واستيعابها<sup>1</sup>. تعاملت معظم المجتمعات مع التعددية العرقية الثقافية بطرق متنوعة للغاية ، وتوجد اختلافات كثيرة بين القارات والبلدان والمناطق ، وحتى بين المدن في نفس البلد أو المقاطعة ، ومن الواضح أنه لا يوجد ولا يمكن أن يكون هناك نموذج تكامل أو مواءمة صالح لجميع الحالات ، يجب أن يلبي كل نموذج الخصائص المحددة لكل موقع سواء (التاريخية و الديموغرافية والاقتصادية والسياسية والثقافية وما إلى ذلك) وانطلاقًا من ذلك يمكن القول أن نموذجًا واحدًا لإدارة التنوع غير موجود، مما يصعب وجود تصنيف واحد متفق عليه لنماذج إدارة التنوع<sup>2</sup>

### الفرع الأول : تصنيفات نماذج الإدارة التنوع

#### 1. 1\_ يمكن تقسيم نماذج الدمج والتكامل إلى ثلاثة أنواع:

نموذج الاستيعاب أو الإدماج: الذي يستند إلى فكرة أنه يمكن تحقيق المساواة من خلال التبنّي الكامل لقواعد وقيم المجتمع المهيمن ومن خلال تجنب أي اعتبارات للتنوع، كما هو الحال في فرنسا<sup>3</sup>.

نموذج التعددية الثقافية أو التعددية: و يقوم على احترام وحماية التنوع الثقافي في إطار الانتماء المشترك، كما هو الحال في السويد وهولندا والمملكة المتحدة وكندا

<sup>1</sup> Touraine A ,” Can we live together, equal and different?”, European Journal of Social Theory, 2(1998):166.

<sup>2</sup> Yazbeck Haddad, “The October riots in France: A failed immigration policy or the empire strikes back?”, International Migration, 44(2006), 24.

<sup>3</sup> Joppke C, “Immigration and the nation-state: The United States. Germany and Great Britain”, (Oxford: Oxford University Press ,1999),57.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

نموذج الفصل العنصري أو الإقصاء: والذي يمكن تصنيفه على أنه فرع فرعي من التعددية الثقافية ، يتميز بالفصل بين المجتمعات الإثنية الثقافية أو تجزئتها ، ويتميز بشكل خاص بإطاره القانوني التقييد فيما يتعلق بالحصول على المواطنة ، على أساس العرقي ، أو معيار حق الدم كما هو الحال في النمسا وألمانيا وسويسرا.

كما نجد سويسال " Soysal " استخدام مصطلحات مختلفة ليفرق بين البلدان ذات :  
النموذج المؤسسي: الذي يعترف مؤسسياً بأن الصلة بين الدولة والأقليات العرقية مشابهة للعلاقة بين الدولة والجماعات الأخرى التي تم تأسيسها مثل هولندا والسويد .  
نموذج فردي: يرفض إنشاء سياسات تركز على المجموعات ويؤكد بدلاً من ذلك على الأفراد وعمليات دمجهم في سوق العمل على سبيل المثال: بريطانيا العظمى  
نموذج الدولة: الذي يرى أيضاً الأقليات كأفراد ولكنه يتخذ وجهة نظر تتمحور حول الدولة أكثر من النموذج الفردي فيما يتعلق بالتأسيس ، على سبيل المثال: فرنسا<sup>1</sup>.

لكن بصفة عامة نجد هناك منظورين أساسيين لا يتم تحديد أي منهما مع أيديولوجية سياسية واحدة، وكلاهما يمارس بدرجات متفاوتة وفقاً للدول المعينة وهما كالتالي:  
نموذج الاستيعاب: من التقليد الليبرالي الفرنسي ، يقوم على الحاجة إلى احترام القيم والمبادئ القانونية المشتركة التي يشترك فيها الجميع من أجل تعزيز مجتمع متماسك وشامل يستند الاستيعاب إلى فكرة الثقافة الأحادية والاعتماد الكامل (سواء عن طريق الخضوع أو الاستيعاب) لقواعد وقيم المجتمع المهيمن بحيث تصبح مجموعة الأقلية غير قابلة للتمييز ثقافياً عن المجتمع المهيمن.

نموذج التعددية الثقافية: الذي يعود إلى التقاليد الأنجلو سكسونية ، و يمكن العثور عليه في بلدان مثل المملكة المتحدة وهولندا وكندا ، يقوم النموذج على الاعتراف بالتنوع الثقافي

<sup>1</sup> Favell, A , "Philosophies of integration: Immigration and the idea of citizenship in France and. Britain", (London: Macmillan,1998),86.



## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

وحمايته. واعتمادًا على البلد يمكن أن تمارس التعددية الثقافية تركيز أكبر على المساواة المدنية أو على اعتبار منفصل للأقليات أو بتركيز أقل.

كلا المنظورين لهما حدود ، وهما عمليًا يتحdan مع نزعات تعددية أو استيعابية متزايدة اعتمادًا على البلد أو المنطقة فعلى سبيل المثال ، يتحدث غريليو " Grillo " عن تعددية ثقافية "ضعيفة" أو "قوية". في الحالة الأولى ، يتم الاعتراف بالتنوع الثقافي فقط في المجال الخاص ، بينما يغيب ذلك في المجال العام والمؤسسي (العمل، التعليم، إلخ)، أين تسود السياسات التي تشجع استيعاب الأقليات العرقية ، والنتيجة النهائية في هذه الحالة هي أن الاستيعاب في المجال الثقافي يؤدي لشعور أي شخص غير مندمج بأنه أكثر انفصالًا عن المجتمع المهيمن. في حالة التعددية الثقافية "القوية"، هناك اعتراف بالاختلافات العرقية الثقافية والمجتمعات في المجال العام وعلى المستوى المؤسسي ، وفي هذه الحالة يوجد إحساس أقل بالتمييز بين الأقليات والأغلبية والناس يشعرون بالإنتماء مع البلد ومع المجتمع ككل ، ولكن دون التخلي عن انتماءاتهم العرقية والثقافية<sup>1</sup>.

رغم تعدد التصنيفات ولكن يمكن من خلال دراسة التصنيفات السابقة مقاربات الإدماج الاجتماعي والثقافي إستنتاج ثلاثة نماذج سائدة لإدارة التنوع وهم كالتالي : النموذجين الاستيعابي والمتعدد الثقافات ، والنموذج الحوار بين الثقافات للاندماج الاجتماعي والثقافي الذي يوفق بين التنوع الثقافي والتماسك الاجتماعي .

### الفرع الثاني : النموذج الإستيعابي

الاستيعاب أو الاستيعاب الثقافي، هي العملية التي من خلالها تصبح المجموعات الثقافية المختلفة متشابهة أكثر فأكثر. عند اكتمال الاستيعاب الكامل، لا يوجد فرق يمكن تمييزه بين المجموعات المختلفة سابقًا. تحدث حالة الإستيعاب عندما يكون هناك اتصال بين مجموعات عرقية او ثقافية مختلفة ، يخضع فيها سلوك مجموعة الأقلية لتغيير بحيث يتبنى

<sup>1</sup> Dan Rodríguez-García, « Beyond Assimilation and Multiculturalism: A Critical Review of the Debate on Managing Diversity », Journal of International Migration and Integration(2010): 1007, <https://www.researchgate.net/publication/225122650>

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

ثقافة وهوية المجموعة الأخرى ويذوبون تماماً في ثقافة المجموعة السائدة . فهي عملية ذات اتجاه واحد ، هدفها هو جعل أعضاء أقلية عرقية جزءاً من مجتمع الأغلبية. خاصة في مجالات الهوية الذاتية والثقافية تختلف الآراء حول قيمة الاستيعاب يرى البعض الاستيعاب على أنه فرصة لحياة أفضل لأفراد مجموعة الأقلية أي هي الحالة الأكثر رغبة, و بالمقابل ينظر إليه آخرون على أنه خطر على الأغلبية وخيانة للأقلية العرقية أي غير مقبولة تماماً بالنسبة للبعض ، بينما يجدها آخرون<sup>1</sup>.

لكن بعد أحداث الشغب والاشتباكات العنيفة التي حدثت في عدد من الضواحي الفرنسية في عام 2005 ، و الجدل حول الحجاب في فرنسا ، والذي أصبح قضية عامة منذ عام 1989، أصبح النموذج الإستعابي من أكثر النماذج الفاشلة لإدارة التنوع الثقافي ، و تعرض نموذج الاستيعاب الفرنسي للانتقادات مفادها :

- يركز منظور الاستيعاب على الإلغاء التام للتنوع الثقافي خارج النطاق الخاص وهذا يعني عدم الاعتراف بتعقيد التعددية .
- يفشل هذا المنظور أيضاً من حيث أهدافه الظاهرية المتمثلة في التماسك الاجتماعي والإنصاف وخلق فضاء سياسي تشاركي حقيقي ، مما أدى إلى تهميش عميق واستبعاد اجتماعي لقطاعات من السكان<sup>2</sup>.
- تمثل أحداث عام 2005 في ضواحي المدن الفرنسية ، أحد أنواع الاضطرابات المدنية التي حدثت في نقاط مختلفة على مدى العقود والتي لا تتعلق بالتنوع الثقافي في حد ذاته بقدر ما تتعلق بالحرمان الاجتماعي والاستبعاد.، وهذا النموذج يولد العوامل الرئيسية التي تحرض تلك وتتمثل في :

<sup>1</sup> Brubaker R , “ The return of assimilation? Changing perspectives on immigration and its sequels in France, Germany, and the United States” , Ethnic and Racial Studies, 24(2001):548 .

<sup>2</sup> Faas D , “Constructing identities: the ethno-national and nationalistic identities of white and Turkish students in two English secondary schools” , British Journal of Sociology of Education, 29(2008): 37.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

- العزلة الاجتماعية والمكانية المفروضة على السكان ذوي الدخل المنخفض من أصل مهاجر ، مما يؤدي بدوره إلى إبعادهم عن المؤسسات وتعريضهم للوصم وخاضعين لصورة نمطية سلبية (Stigmatization)
- \_ التخفيضات المستمرة في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (على سبيل المثال ، على دمج العمالة أو برامج الإسكان الاجتماعي) ؛ والتمييز العرقي داخل سوق العمل ، و بالتالي نشأ العنف الحضري كرد فعل للإحباط من التهميش الاجتماعي والعرقي وغير الثقافي ، لكنه غرق بالخطأ في التفسيرات الثقافية. ومع ذلك ، رغم السلبيات التي يتضمنها هذا النموذج والانتقادات التي تعرض إليها ، فإن الاستيعاب لا يحدث دائماً بهذه الطريقة بالضرورة .ولا يؤدي في جميع الحالات إلى أعمال عنف وعدم إستقرار مجتمعي ، فمن الجانب النظري نجد إمكانية أن تمتزج المجموعات المختلفة معاً في ثقافة جديدة متجانسة هذا هو جوهر استعارة بوتقة الانصهار "melting pot") والتي غالباً ما تستخدم لوصف الولايات المتحدة)<sup>1</sup>.
- واحدة من ثلاث وجهات نظر حول نظرية الاستيعاب والتي انبثقت عن عمل علماء الاجتماع في البحث الإثنوغرافي مع المهاجرين والأقليات العرقية داخل شيكاغو من امثال ويليام آي توماس ، وفلوريان زانبيكي ، وروبرت بارك ، وإزرا بورغيس ترى أن : الاستيعاب هو عملية خطية تصبح من خلالها مجموعة متشابهة ثقافياً مع مجموعة أخرى بمرور الوقت بأخذ هذه النظرية كعدسة ، يمكن للمرء أن يرى تغييرات في الأجيال داخل عائلات المهاجرين ، حيث يختلف جيل المهاجرين ثقافياً عند الوصول ولكنه يندمج ، إلى حد ما في الثقافة السائدة سينمو أبناء الجيل الأول لهؤلاء المهاجرين ويتم تربيتهم في مجتمع يختلف عن مجتمعهم الأم أين ستكون ثقافة

<sup>1</sup> Faas D , "Constructing identities: the ethno-national and nationalistic identities of white and Turkish students in two English secondary schools" , ibid ,37.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

الأغلبية هي ثقافتهم الأصلية<sup>1</sup>، على الرغم من أنهم قد لا يزالون يلتزمون ببعض القيم والممارسات للثقافة الأصلية لوالديهم أثناء تواجدهم في المنزل وداخل مجتمعهم إذا كان هذا المجتمع يتكون في الغالب من مجموعة مهاجرين متجانسة. من غير المرجح أن يحتفظ أحفاد الجيل الثاني للمهاجرين الأصليين بجوانب من ثقافة أجدادهم ولغتهم، ومن المرجح أن لا يمكن تمييزهم ثقافيًا عن ثقافة الأغلبية. هذا هو شكل الاستيعاب الذي يمكن وصفه بـ "الأمركة" في الولايات المتحدة<sup>2</sup>. إنها نظرية حول كيفية "استيعاب" المهاجرين في مجتمع "بوتقة الانصهار" "melting-pot society"<sup>3</sup>.

### الفرع الثالث: نموذج التعدد الثقافي

تعد التعددية الثقافية من أكثر المفاهيم الفكرية والسياسية إثارة للجدل في الديمقراطيات الغربية المعاصرة لا يحظى المصطلح دائمًا باعتراف عالمي، لا سيما عندما يُنظر إليه على أنه استجابة رسمية للتعامل مع التنوع. يعتمد هذا النهج على النظرية القائلة بأنه من المفيد للمجتمع الحفاظ على أكثر من ثقافة واحدة داخل هيكله. عرّف رافيتش "Ravitch" التعددية الثقافية على أنها: "السياسة العامة لإدارة التنوع الثقافي في مجتمع متعدد الأعراق، تؤكد رسميًا على الاحترام المتبادل والتسامح مع الاختلافات الثقافية داخل الحدود الوطنية"<sup>4</sup>. تختلف وجهات النظر للتعددية الثقافية، ما بين من يرى على أنها تمثل خطر على الاستقرار المجتمعي كونها تؤدي إلى خلق مجتمعات فرعية منغلقة على نفسها وقد تهدد الاستقرار المجتمعي في المستقبل، ومن يؤيده يرى بمأن الثقافة هي حالة ديناميكية وهي في تفاعل

<sup>1</sup> Brubaker R, "The return of assimilation? Changing perspectives on immigration and its sequels in France, Germany, and the United States", ibid, 549.

<sup>2</sup> Stolcker V, "Talking culture: new boundaries, new rhetorics of exclusion in Europe", Current Anthropology, 36(1995):24.

<sup>3</sup> Brubaker R, "The return of assimilation? Changing perspectives on immigration and its sequels in France, Germany, and the United States", ibid, 550.

<sup>4</sup> Stolcker V, "Talking culture: new boundaries, new rhetorics of exclusion in Europe", ibid, 25.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

مستمر مع محيطها ومع الثقافات المجاورة ، فبذلك التعددية الثقافية مع مرور الزمن ستخلق نوع من التلاقح الحضاري ما يؤدي إلى خلق الإنسجام في المجتمعات التعددية .

**الإتجاه الأول :** يُنظر إلى التعددية الثقافية عمومًا على أنها تعني أن المجتمعات الثقافية المختلفة يجب أن تعيش طريقتها في الحياة بطريقة مستقلة بذاتها. وبهذا المعنى ، تتطلب التعددية الثقافية أن تكون جميع الثقافات منفتحة وتنتقد الذات وتفاعلية في علاقاتها مع بعضها البعض لا تعني التعددية العرقية التعددية الثقافية فحسب، بل إنها تعتمد على التعددية الثقافية للحفاظ على حيويتها. ينظر إلى هذا من قبل معارضي التعددية الثقافية على أنه نهج ضيق وخطير بطبيعته على المدى الطويل ، والذي لا يساعد في خلق حس عام بالقيم والأمال والتطلعات التي توحد جميع الناس داخل المجتمع ، ولكنها تنطوي على مخاطر إنشاء شكل من أشكال المجتمع القبلي مع عدم وجود هوية مشتركة ظاهرة. غالبًا ما يؤدي الحفاظ على ثقافتهم الأصلية إلى مزيد من العزلة للمهاجرين والأقليات. إن مقاومتهم لها القدرة على تعزيز العنصرية ، وفي أوقات التوتر ، تسبب عدم الاستقرار الاجتماعي. كما يرى أصحاب هذا الإتجاه أنه يمكن للنموذج التعددي أن يعزز عمليات التأسيس والفصل على حساب المبادئ الأساسية للمساواة والتماسك الاجتماعي و يمكن أن تؤدي التعددية الثقافية إلى عدم المساواة من خلال انتهاك الحقوق الفردية للأفراد داخل مجموعة ثقافية ، وتحديدًا النساء ، اللاتي يميلون إلى التعرض لممارسات تمييزية. كانت الهجمات على منظور التعددية الثقافية في السنوات الأخيرة تهدف بشكل خاص إلى جوهرية الضمنية وإلى خطر أن يؤدي الاعتراف بالتنوع الثقافي والديني واللغوي إلى "البلقنة" أو إلى إنشاء مجتمعات موازية ، مما يحد من التماسك الاجتماعي<sup>1</sup>.

**الإتجاه الثاني :** يمكن تفسير التعددية الثقافية بطريقة مختلفة. يمكن أن يُنظر إليه من وجهة نظر ليبرالية على أنه حق كل ثقافة في العيش جنبًا إلى جنب مع الثقافات المختلفة الأخرى

<sup>1</sup> Kymlicka W , " Immigration, citizenship, multiculturalism: exploring the links", The politics of migration: Managing opportunity, conflict and change 208(2003):195.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

ومتابعة اختلافاتهم في القيم والمعتقدات الثقافية، مع معاملتهم على قدم المساواة من الناحية السياسية. يمكن توسيع هذا الرأي ليشمل الاعتقاد بأن الثقافات تستفيد من التقارب الوثيق مع الثقافات الأخرى. وجهة نظر ثالثة هي أن الثقافات تتغير وتتكيف باستمرار، وبالتالي فإن التعددية الثقافية لا تختلف في هذا الصدد لأنها ديناميكية بطبيعتها ، ومنفتحة على تأثيرات الثقافات الأخرى ونتيجة لذلك ، تتطور باستمرار<sup>1</sup>. يعتقد أصحاب هذا الإتجاه أن هناك قطبان اختزاليان يجب تجنبهما: أولهما هو الذي يهدف لمناهضة التعددية الثقافية وقمع أي علامة على التنوع والتعددية ، وتفسيرها بشكل سلبي على أنها تعني الفصل وانعدام التماسك. والنسبية الثقافية المتطرفة أو التعددية الثقافية غير النقدية ، القائمة على أساس خاطئ لمفهوم الثقافة والذي يؤسس على فكرة "كل ما يحدث داخل ثقافة ما يجب ولا يجب أن يطرح على الغرباء استجوابه" وأبرز مثال للنسبية الثقافية المتطرفة هو وجهة نظر الحزب النازي . لذلك فمن الضروري مواجهة كل المواقف المتطرفة ،و يجب أن ندرك أيضًا أن وجود الاختلافات لا يعني بالضرورة عدم المساواة وأن الانتماءات العرقية الثقافية المتعددة لا تتعارض مع التماسك الاجتماعي<sup>2</sup>.

### الفرع الرابع: نموذج التفاعل الثقافي

يمكن فهم مقارنة التفاعل الثقافي على أنها عملية تفاعلية للعيش معًا في التنوع، بالتركيز على المشاركة المدنية والتبادل الاجتماعي بين جميع أعضاء المجتمع بما يتجاوز مجرد الاعتراف والتعايش، مما يؤدي بدوره إلى تشكيل مجتمع مدني متماسك ومتعدد تتمتع المقاربة التفاعلية بميزة التركيز على عملية التفاوض وحل النزاع ، بدلاً من التركيز على المشكلة فقط والتأكيد على الطبيعة المتغيرة للثقافات والمجتمعات. حيث يقر نموذج التفاعل بأن جميع المجتمعات تتكون من مجموعات مختلفة وأن مجموعات ثقافة الأقليات تستحق أيضًا الحق في اقتراح تغييرات على المجتمع ، بشرط أن يمكن إثبات أن هذه التغييرات في

<sup>1</sup> Silverman M , “ The French republic unveiled” ,Ethnic and Racial Studies, 30(2007),642.

<sup>2</sup> Meer, N., & Modood, T , “The multicultural state we are in: Muslims, “multiculture” and the “civic re-balancing” of British multiculturalism”, Political Studies, 57(2009): 497.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

مصالحة المجموعة الثقافية بشكل عام وأنهم لا تنتهك حقوق أي مجموعة أخرى. هذا يدعو إلى إمكانية النقد المتبادل بين المجموعات والتعلم المتبادل عبر الاختلاف وبالتالي فإن هذا النهج يتجاوز فكرة الاعتراف والحوار المفتوح من حيث أنه يوفر إمكانية التغيير الهيكلي الفعلي في المجتمع<sup>1</sup>.

كل هذا يؤدي إلى الاعتراف بالمواطنة كعنصر ضروري في الاندماج الاجتماعي والسياسي ، ففي سياق تتعايش فيه جميع العمليات العابرة للحدود والعولمة والتوطين ، قد تتطلب فكرة المواطنة نفسها إعادة صياغة من القاعدة إلى القمة، تأخذ بعين الاعتبار كلاً من مفهومها عبر الوطني (الإقليمي ، المحلي) وعبر الوطني (القاري، متعدد الجنسيات، أو في جميع أنحاء العالم) يعيد تعريف المواطنة من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية، وهذا يعني أن المواطنة يجب أن تشمل ، بالمعنى الكامل والحقيقي، جميع الحقوق والالتزامات - الفردية والعالمية وعلى مستوى المجتمع والدولة - التي تحدد المشاركة أو التدخل في الشؤون العامة للعضو للمجتمع. عند النظر في الأبعاد المتعددة للمواطنة، ينبغي فهم دور الحقوق الثقافية ورأس المال الاجتماعي الثقافي على أنهما جوانب أولية، وليست ثانوية، للمواطنة، بالنظر إلى الحقوق الثقافية لهذا الشعب، فضلاً عن رأس المال الاجتماعي والثقافي للجماعات أو المجتمعات التي ينتمون إليها، غالباً ما تؤثر على جوانب أخرى من المواطنة، وعليه فإن بعض حقوق المواطنة وأشكال المشاركة المجتمعية قد تُستمد من مراعاة احتياجات المجتمع الثقافي واهتماماته، و لا ينبغي النظر إلى مبادرات من هذا النوع على أنها شكل من أشكال "التمييز العكسي"، بل يجب اعتبارها إجراءات تعمل في النهاية على تعزيز العدالة الاجتماعية والوئام. بشكل ملحوظ، من المرجح أن يستثمر أعضاء المجتمع

<sup>1</sup> Bauböck, R & Perching, B , "Migrants' citizenship: legal status, rights and political participation" (Amsterdam: Amsterdam University Press ,2007),68-75.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

المندمجون حديثاً أنفسهم في دعم القوانين والمبادئ الديمقراطية للدولة إذا شعروا أن هذه الآليات تحمي مصالحهم ورفاههم ، مما يؤدي في النهاية إلى مجتمع أكثر تماسكاً<sup>1</sup>.

يعترف هذا النموذج بالتراكب أو التعايش بين الانتماءات السياسية المتنوعة والميل نحو "العالمية" الفدرالية، أي ليست مركزية ولكن مع مستويات وسلطات مختلفة، من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني. تمت مناقشة هذه الأهمية المتزايدة لنموذج التشريع "ما بعد الوطني" أو المواطنة "ما بعد الوجودية" على نطاق واسع ، وهناك أيضًا إجماع متزايد على أن إدارة التنوع في الديمقراطيات متعددة الثقافات يجب أن تكون عملية تكيف ثنائي الاتجاه أو توافق متبادل، وهذا يعني أن التغيير مطلوب أيضًا في هيكل مجتمع الأغلبية، فنماذج الدمج الناجحة تدرك أن التكامل لا يتكون من جعل الأفراد غير قابلين للتمييز على جميع المستويات وأن المساواة على المستوى الهيكلي أي حقوق والتزامات المواطنة لا تعني القضاء على الاختلافات التي قد تتعايش في الفضاء العام<sup>2</sup>.

وبخلاف ذلك ، فإن الفكرة القائلة بأن التماسك الاجتماعي والمساواة المدنية يتطلبان تجانسًا ثقافيًا تعد طريقة تفكير خادعة وبعيدة عن الحقيقة ، كما أشار بالفعل ليفي شتراوس (1952) في عمله الأساسي العرق والتاريخ أن هذا لا يعني حقيقة التنوع في ديمقراطية متعددة الثقافات هي الرؤية البسيطة والمتناغمة ، لذلك يتطلب النهج التفاعلي لإدارة التنوع جرعة كبيرة من النضج ، و يجب أن يكون قادرًا على التعامل مع المشكلات والصراعات المختلفة الناتجة عن عملية التكامل ذاتها ، ويجب أن يتم التفاوض في إطار ديمقراطي للمشاركة المدنية ، في غياب الأبوية ودون الحد من القدرة على الاقتراح والإبداع والتغيير بين جميع الفاعلين المشاركين في العملية ، يؤدي السماح للاختلافات بالدخول في "المجال المدني" إلى مساحة موسعة وغير متجانسة، ولكنها في نفس الوقت تؤدي إلى تماسك اجتماعي أكبر بشكل عام ، و إن الأساليب الأكثر فاعلية في التكيف الاجتماعي والثقافي

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> Ibid.



## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

تستلزم أسلوبًا شاملاً للإدارة يصل إلى مستويات مختلفة من الحكومة، فمن الناحية السياسية تظهر هذه النظرة على أنها فيدرالية غير متكافئة و يمكن أن تكون النماذج الفيدرالية مختلفة تمامًا ، بدءًا من نموذج المقاطعات الكندي ونموذج المجتمعات والمناطق البلجيكي ، إلى الولايات (الدول ذات السيادة) ، فالمبدأ الأساسي هو الترويج لنموذج تدخل يقيم على الشمولية والمشاركة والتنسيق والتعاون بين مختلف مستويات الحكومة وكذلك بين الإداريين الحكوميين والخدمات الاجتماعية، ويكتسب المجال المحلي المناطق والمدن والأحياء قدرًا متزايدًا من الأهمية في تطوير استراتيجيات إدارة الهجرة والتنوع، حيث أن هذا هو المكان الذي يحدث فيه معظم العمل الاجتماعي ويتحول، وتتطلب شبكة المؤسسات المحلية (المدارس والجمعيات والشركات ...) صلاحيات وموارد للإدارة، ويجب على الدعم الحكومي أن يدرك أنه على المستوى المحلي<sup>1</sup> ، فإن الحقائق غالبًا ما تكون متنوعة كما هي على المستوى الإقليمي، بمعنى أن مختلف المناطق والبلديات والأحياء قد تحتاج إلى وضع استراتيجيات إدارة تتكيف مع خصائصها الخاصة، علاوة على ذلك رغم أن الإدارة يجب أن تكون ملائمة للسياق ومرنة وقادرة على التكيف باستمرار مع الاحتياجات الجديدة ، يجب أيضًا تنفيذها باستخدام معايير مشتركة وبطريقة منسقة باختصار يجب أن تؤسس استراتيجيات الإدارة الناجحة توازنًا بين التماسك والتنسيق من ناحية، واللامركزية والمرونة من ناحية أخرى.

في المجتمعات الديمقراطية لا يحدث دمج الاختلاف والأسباب الاجتماعية الخاصة في المجال المدني الأكبر إلا عندما يصبح هذا الخيار الأخلاقي الأكبر عدد من الناس في ذلك المجتمع ، في حين أن هذا الواقع وغالبًا ما يؤدي تاريخياً ، إلى التمييز ضد الأقليات أو المجموعات المهمشة على سبيل المثال ، الفصل العنصري و القمع ضد السود الأمريكيين قبل حركة الحقوق المدنية ، هو السبب الذي يجعل المجتمعات تتغير و تتأثر بما يعرف

<sup>1</sup> Soysal, Y, " Limits of citizenship: Migrants and postnational membership in Europe"( Chicago: The University of Chicago Press ,1994),67.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

"بالإصلاح المدني"؛ أي أن هذه الاختلافات أصبحت معترف بها "باعتبارها شرعية من خلال بنائها كتنوعات حول موضوع الإنسانية المشتركة"، وبالتالي يتم الترحيب بأشكال التنوع في وتعود إلى أن يتميز بالتنوع المتزايد في نفس الديناميكية التي تعمل على احتواء ما يمكن اعتباره ممارسات "غير ليبرالية" لمجموعات معينة؛ إذا لم تجد الممارسة صدى عالمياً بين الأعضاء المتنوعين في المجال المدني ، ولن يُسمح لها بالدخول إلى المجال<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: آليات إدارة التنوع في المجتمعات التعددية

من خلال ما سبق يتم ملاحظة أن النماذج الأكثر نجاعة في إدارة التنوع الثقافي تتبع مجموعة من الآليات تركز بصفة عامة على الممارسات الديمقراطية ونموذج الفدرالي في التقسيم، و رغم غياب وجود نموذج موحد، وممارسة موحدة للإدارة، إلا أنه يمكن إستخلاص بعض النقاط التي تشترك فيه النماذج تمكنه من تحقيق مستوى معين من الإستقرار المجتمعي ، وبذلك تحقق الأمن على المستوى المجتمعي ، لكن تبقى قضية التنوع الثقافي محل نقاش مع عدم بروز نموذج وآليات موحدة لتنظيم التنوع الثقافي بطريقة تحقق نوع من التجانس رغم الإختلاف.

وبذلك سنقسم هذا المطلب إلى

- الفرع الأول : آليات نموذج التعدد الثقافي لإدارة التنوع في المجتمعات المتعددة
- الفرع الثاني : آليات إدارة التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات التعددية " لكيلا"

### الفرع الأول : آليات نموذج التعدد الثقافي لإدارة التنوع في المجتمعات المتعددة

يقدم النموذج التعددية الثقافية "multiculturalisme" البناء الديمقراطي على أنه من الآليات الأساسية المشيدة لإدارة ناجعة للتنوع والتعدد المجتمعي الثقافي، فهو الركيزة

<sup>1</sup> Meer, N & Modood, T , " The multicultural state we are in: Muslims, "multiculture" and the "civic re-balancing" of British multiculturalism", Political Studies, 57(2009) : 473-497.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

الأساسية القادرة على التوفيق بين ضرورة الوحدة والتجانس الوطني وواقع التنوع الثقافي، عبر خلق ما عرفته بالمجتمعات الديمقراطية المتعددة الثقافات، أين يتمتع فيه كافة الناس بحقوقهم الفردية والجماعية في ظل ظروف وشروط انتفاع متساوية، بما يضمن إحترام "كرامة الإنتماء الثقافي"، وذلك خاصة داخل الدول المتنوعة الهويات، فهي الأسلوب الأمثل للتعامل مع وضع الأقليات ودور التنوع في الدولة والمجتمع<sup>1</sup>.

وبقوم البناء الديمقراطي على مجموعة من الأساسات الضرورية لتحقيق إدارة ناجحة للتنوع الثقافي، وهي كالتالي:

### أ- الديمقراطية التشاركية والإعتراف بالتنوع الثقافي كشرط لتحقيق المساوات:

إستوجبت حتمية التوسع في مفهوم ومضمون الحقوق الديمقراطية للشعب، مشاركة القوى المجتمعية المختلفة في وضع الدستور فبناء الدستور الديمقراطي يتطلب أن يجد فيه الناس أنفسهم ممثلين كأفراد وجماعات وشعوب، وأن يشعروا من خلاله أنهم يتمتعون بالمساواة، ولا يخضعون للإقصاء والتمييز بسبب العرق أو اللغة أو الدين أو أي سبب آخر، أي يجب أن تكون الدساتير الديمقراطية نتيجة عمليات تشاركية، تضم مجتمعات عرقية واثنية وجماعات دينية وسكان أصليين إلى غير ذلك من طوائف المجتمع. و ذلك لتجنب وقوع قضايا خلافية والتي قد تصبح مصدرا للتوتر، وحتى الصراع بين مختلف الأفراد و الفئات المكونة للمجتمع، خاصة في حالة القضايا الشائكة التي تنطوي على خلافات حول وضع الأقليات ودور التنوع في الدولة والمجتمع<sup>2</sup>.

والسبيل الأمثل لحل بعض هذه القضايا الخلافية هو الإعتراف الرسمي أو الضمني بها، فالجماعات التي عانت من التهميش والقمع غالبا ما تحتاج إلى الإعتراف بما عانتها في

<sup>1</sup> جورج أندرسون، "مقدمة عن الفدرالية كندا"، (منتدى الأنظمة الفدرالية، 2007)، 50.

<sup>2</sup> ياسمين فاروق أبو العينين، "المشاركة وبناء التوافق المجتمعي في عملية وضع الدستور"، (دروس مستفادة من التجارب الدولية مصر مركز العقد الإجتماعي، 2013)، 31.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

الماضي، وبوضعها في ظل النظام السياسي الجديد . كما شدد المختصين في دراسة هذه القضايا على أهمية الحوار في عملية الإعراف الدستوري، معتبرين أن من الخصائص الرئيسية الدستورية الجديدة هي زيادة الإعراف وحماية التنوع، فالدساتير الديمقراطية كما أشير البروفيسور ياش جاي ، يجب أن تتضمن أهداف جديدة واسعة تتمثل في<sup>1</sup> :

- تضع حدا لبعض الصراعات الداخلية.
- أن تقضي على التمييز بين الفئات المختلفة داخل المجتمع.
- تزيد من شعور التلاحم والتضامن بين شعب البلد الواحد بحيث تخلق معنى جديد للمواطنة التي لا تهتمش أي دين، أو عرق، أو أي جماعة على أي أساس كان، فهي تهدف إلى خلق إحساس جماعي ومشارك بالهوية.
- إضافة بعد إنساني للدولة، وجعلها أكثر عرضة للمساءلة وتحمل المسؤولية أمام الشعب.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن مختلف المجموعات باتت تمتلك شعورا قويا بضرورة المساواة، ليس بوصفها حقا أساسيا من حقوق الإنسان ، خاصة فئة المهمشين ثقافيا الذين يحاولون استغلال الشعور، من أجل المطالبة بقلب الأوضاع التي طالما عانت منها الأقليات، والمتمثلة في الخضوع للإستيعاب أو الإستبعاد اللذان طالما انعكسا في مجموعة واسعة من السياسات والمؤسسات؛ بدءا من مدارس ورموز الدولة؛ وصولا إلى السياسات المتعلقة باللغة؛ والهجرة؛ الإعلام والمواطنة تقسيم السلطات.

ومن هنا نرى أن على الدساتير الديمقراطية الإلتزام بالقيم العليا المشتركة التي تجعل هدفا لها التحقيق الفعلي لمجتمع ديمقراطي تعددي، يتمتع فيه كافة الناس بحقوقهم الفردية

<sup>1</sup> Colleen sheppard: «Constitutional recognition of diversity in Canada», Vermont law review,463 (2006 ) ,486

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

والجماعية في ظل شروط انتفاع متساوية، بما يضمن إحترام كرامة الإنسان وكرامة الشعوب ، ويحقق الوحدة في التنوع<sup>1</sup>.

### ب. الاعتراف بالحقوق الجماعية

إن الاعتراف بالحقوق في التنوع على المستوى الفردي وحده غير كافي لضمان الحفاظ على الإستقرار والإنسجام المجتمعي. فالى جانب ما سبق يجب على الدول، الاعتراف بالحقوق الجماعية بهدف حماية جماعات الأقليات من القوى الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للمجتمع الأوسع، في إطار سياس يفترض وجود هوية ثقافية وجماعية مهيمنة . وأهمية الاعتراف بالحقوق الثقافية الجماعية نابع أساسا من أهمية تحقيق "العدالة الثقافية" داخل الدول والمجتمعات المتنوعة ثقافيا<sup>2</sup>.

والتي تهتم بمعالجة مشاكل الإنسجام الإجتماعي الناجمة عن توتر العلاقات الإجتماعية، وتباين انتماءات الأفراد الثقافية، وتناقض مصالحهم واهتماماتهم ، فهذه المشاكل وتشكل عنصرا راسخا في الحياة الإجتماعية في الدول المتنوعة ثقافيا، و دور العدالة فيها يكمن في تقليص آثار هذه المشاكل، ومنعها من التفاقم، حتى لا تهدد وجود المجتمع بأسره، ويتم ذلك استنادا إلى إحترام الفرد، من حيث كونه غاية لا وسيلة، ومن ثم الاعتراف بحقوقه الفردية والجماعية معا<sup>3</sup>.

يمكن التمييز بين ثلاث أشكال من الحقوق الجماعية التي يجب تضمينها، من أجل تكريس حق التنوع الثقافي بالنسبة للأفراد وجماعات الأقليات، وهي كالتالي :

1. **حقوق الاستقلال الذاتي** : ظهرت هذه الحقوق كانعكاس لمطالب الأقلية القومية، وبالتحديد مطلب الإستقلال الذاتي ، و عادة ما نلاحظ هذه الظاهرة في معظم الدول المتعددة القوميات، أين تميل أقلياتها القومية، إلى المطالبة بنوع من الإستقلال

<sup>1</sup> Stephen Tierney, "Accommodating cultural diversity" ( England: Ashgate publishing limited, 2007), 25-26.

<sup>2</sup> Siegfried wissner, «The cultural rights of indigenous peoples: Achievements and continuing challenges», The European journal of international law, 01(2011): 124-126.

<sup>3</sup> Leighton McDonald, «Regrouping in defense of minority rights: Kymlika's multicultural citizenship», Osgood hall law journal 02 (1997): 304.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

السياسي أو السلطان الإقليمي، لكي تضمن بذلك إمكانية التطور الكامل والحر لثقافتها ومصالح المنتمين إليها التنمية الكاملة والحررة لثقافتهم، وتمكين أفرادها من تحقيق مصالحهم. أين تطالب الأقليات شكلا من أشكال تفويض السلطة السياسية ونقله إلى وحدات فرعية، يهيمن عليها أعضاء الأقليات القومية، بحيث تصبح تلك الوحدات الفرعية، المواطن أو الإقليم لها.

يوضح الفريق العامل المعني بالأقليات ، أن ترتيبات الإستقلال الذاتي في المسائل الدينية أو اللغوية، أو المسائل الثقافية بصورة أشمل، قد تكون أفضل طريقة لأداء ، تحقق من خلالها الدولة واجبها في مجال حماية هوية أقلياتها وضمان مشاركتها الفعالة في إطار حقوق المجموعات في تقرير المصير<sup>1</sup>.

فالأهداف الرئيسية للإعلان الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن حقوق الشعوب الأصلية في 2007، هو الإشارة بشكل واضح للمجتمع الدولي، بأن الحكم الذاتي الداخلي

ينبغي الاعتراف به كحق من حقوق السكان الأصليين الجماعية؛ لضرورته في ممارسة الحق في تقرير المصير ، وإنطلاقا من هذا المنظور نتوصل إلى أن النظام الفدرالي يمكن يوفر للأقلية القومية استقلالا ذاتيا موسعا، بحيث تضمن لها حياة القدرة على اتخاذ القرارات في مجالات معينة، دون أن تتمكن الأكثرية من أن تحقق لنفسها الغلبة عدديا في الإقليم الذي تتمركز فيه تلك الأقلية. وحتى إذا لم تستطع الأقلية القومية أن تشكل أكثرية عددية في منطقة ما، فإنه بإمكانها تحقيق الإستقلال الذاتي، من خلال خلق مؤسسات سياسية ضمن نطاق الولايات ( مثل المحميات الهندية في الولايات المتحدة وكندا ) ، أو حتى خارج إطار النظام الفدرالي مثل حالة بورتوريكو في الولايات المتحدة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حسام الدين علي مجيد، مرجع سبق ذكره، 264.

<sup>2</sup> Austin Badger, «Collective V. individual human rights in membership governance for indigenous people», American university International law review 26,( 2011), 49.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

2. حقوق التعددية الإثنية: ويقصد بها تلك الحقوق أو التشريعات التي من شأنها "مساعدة الجماعات الإثنية والأقليات الدينية في التعبير عن خصوصياتها الثقافية الإعتراز بها، حتى لا تعيق الأخيرة نجاحها في المؤسسات الإقتصادية والسياسية للمجتمع السائد"<sup>1</sup>.

3. حقوق التمثيل السياسي الخاص: يرى كيمكا في منظوره أن السبب الكامن وراء الإهتمام المتزايد ، لمطالب حقوق التمثيل السياسي ، هو كون العملية السياسية في العديد من الديمقراطيات الغربية ما ماتزال لحد الآن عملية "غير تمثيلية"، أي لا تشمل كل عناصر المجتمع ومكوناته الفردية والجماعية، مما يؤثر على إستقراره وتجانسه. ولا يمكن اعتبار هذه الحقوق من قبيل الإجراءات المؤقتة، أو أنها مجرد معالجة لنوع من الإضطهاد الذي واجهته الأقليات الإثنية والقومية، ما يجعلها عرضة للزوال مستقبلا، لذلك فإن هذه الحقوق أساسية ودائمة، طالما أن التباينات الثقافية التي تحميها هذه الحقوق، ليست أصلا من قبيل الأمور القابلة للزوال.

ومن منظور كيمكا هذه الحقوق الجماعية ليست إستثناءات ظرفية، إنما هي منافع أصلية يتمتع بها الفرد بحكم انتمائه الثقافي الذي يعد خاصية ثابتة في حياة الفرد نفسه داخل المجتمع. وتشمل فكرة التمثيل السياسي مطلب تنادي بوجود تحفظ نسبة ملائمة من المقاعد في الهيئات الحكومية لأفراد الفئات المحرومة أو المهمشة، وعادة ما يجري تبرير مثل هذه الحقوق كرد على مساوئ النظام في العملية السياسية التي لا تسمح بتمثيل مناسب لأراء ومصالح المجموعات لمحاولة التعويض عن هذه العيوب، لا بد من إعادة بناء عملية التمثيل السياسي بجعل الأحزاب السياسية أكثر سعة وشمولا، من خلال التقليل من القيود التي تمنع الأقليات الإثنية من أن يصبحوا مرشحي أحزاب أو قادة أحزاب ، و تبني شكل

<sup>1</sup> Heinz Klegler: pawel karobwski, «the theory of multiculturalism and cultural diversity in Cambodia», universitat patsdan ( 2004): 22.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

معين من التمثيل النسبي، بحيث يتم بموجبه حجز عدد معين من المقاعد النيابية، لصالح الجماعات المحرومة والمهمشة<sup>1</sup>.

### ج. تكريس المواطنة بناء على الأسس الثقافية

لا تتم الممارسة الصحيحة للديمقراطية داخل المجتمعات المتعددة، إلا من خلال ترسيخ المواطنة الواعية التي تدفع إلى التعايش والإنسجام والاندماج بين مختلف مكونات المجتمع والدولة، بشرط أن لا تلغي الاختلاف والتنوع والتعدد الثقافي في المجتمع الواحد، فالطريق إلى ذلك ينبغي أن يتم عبر الحوار في جو من الحرية والمشاركة والتسامح وضمن سيادة قيم المساواة والعدل والإنصاف.

تشكل المواطنة الأرضية العملية لأهم مقومات البناء الديمقراطي، فإذا كانت الديمقراطية تعني "حكم الشعب للشعب بواسطة الشعب"؛ فالمواطنة بدورها تعني أفراد هذا الشعب من حقوقهم والاستنباط في نفوسهم أهمية الإدراك بواجباتهم تجاه مجتمعهم بشكل يجعل من العلاقة بين مفهومي الديمقراطية والمواطنة علاقة جدلية يصعب معها تصور إحداهما في غياب الأخرى.

فإذا كانت الديمقراطية تسعى لخلق تلك الدولة، التي لا تمارس الإقصاء أو التهميش أو التمييز تجاه مواطن بسبب معتقداته أو أصوله القومية أو العرقية؛ وتسعى فقط صمام أمان يؤطر ويضمن لمواطنيها جميع حقوقهم؛ فالمواطنة بدورها تسعا لخلق مجتمع المواطنة، أين تكون فيه الدول جامعة وحاضنة لكل المواطنين تدافع عنهم، وتعمل على توفير أساسيات معيشتهم وحياتهم

ومجالا حيويًا للتعبير عن خصوصياتهم بوسائل منسجمة، بشكل يضبط الإحساس اتجاه الوطن للاستفادة من هذا التنوع بغية تمتين قاعدة الوحدة الوطنية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حسام الدين علي مجيد، مرجع سابق ذكره، 167.

<sup>2</sup> ديدى ولد السالك، "تكريس قيم المواطنة مدخل لترسيخ الممارسة الديمقراطية"، مركز الدراسات المتوسطة و الدولية، 09 (2012): 5.



## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

وتقتضي تحقيق المواطنة الواعية، الهادفة لتحقيق الممارسة الصحيحة للديمقراطية داخل المجتمعات المتنوعة ما يلي :

### 1. الإنفتاح إزاء الخصوصيات الثقافية

تفترض المواطنة ذهنية منفتحة بعيدة عن التصورات النمطية والأحكام المسبقة ، خاصة في المجتمعات التي تعيش تنوعا ثقافيا، أين قوم الدول على شرعنة التصورات النمطية والأحكام المسبقة بوصفها حتمية اجتماعية أو تعبيرا عن خصوصية محلية، لا يمكن التجاوز عنها، وكل محاولة لإختزال المواطن الإنسان بدينه أو انتمائه أو مذهبه أو إلى تقليصه في بنى شكلية، أيا كانت، وتؤدي إلى ارتكاب تقسيم غير عادل للسلطة وللثروة ، ما يتناقض مع مفهوم المواطنة كما أن التناقض بين ثقافة المواطنة ووجود تنوع ثقافي واسع داخل الدولة، لا ووجد له بين في الواقع، لكن شرط توسيع المجال العام والقضايا المشتركة وتوحيد الأهداف الوطنية، وتحييد الخصوصيات وعدم تسليط الضوء السلبي على الإختلافات الثقافية، لأن تعدد الثقافات يثري التجربة الإنسانية، فالمواطنة طرح يحتوي جميع التنوعات ويتجاوزها في آن واحد من خلال توسيع مجال المشترك العام بين أبناء البلد الواحد<sup>1</sup>.

### 2. ترسيخ المواطنة كآلية لتوليد الهوية المشتركة

لا يكفي الإعتراف بالمواطنة أو مجرد تقنينها لإرساء أساسات الممارسة الصحيحة للمواطنة التي بإستطاعتها تحقيق التجانس والوحدة بين مختلف فئات المجتمع ، خاصة مع تصاعد مظاهر عدم التسامح، وأعمال العنف، والإرهاب، وكراهية الأجانب، النزاعات القومية والعنصرية، والإستبعاد والتهميش، والتمييز ضد الأقليات الوطنية والإثنية والدينية واللغوية، واللاجئين، والعمال المهاجرين ،أي كل الأعمال التي أصبحت تهدد عمليات توطيد دعائم السلام والديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي، وتشكل كلها عقبات في طريق التنمية،

<sup>1</sup>مروة كريدية، "المواطنة في مجتمع متعدد"، تم زيارته يوم 08،2020/06/15،

<http://arabsi.org/attachments/article/1302/%.pdf>

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

زمن خلال ما سبق يبرز لنا أهمية مبدأ "العيش المشترك" الذي بنيت حوله منظمة الأمم المتحدة، وحاولت تكريسه منذ نشأتها، فمعظم المواثيق الدولية والإقليمية المتعلقة بالديمقراطية والحريات الإنسانية وحقوق الإنسان، تشير لضرورة ترسيخ مبادئ العيش المشترك.

أين أكدت اليونسكو أن الألية الأمثل لنشر هذا المبدأ هو التعليم، فمن خلال التقرير الذي وضعته لجنة اليونسكو الدولية الخاصة بالتربية للقرن الحادي والعشرين، والذي صدر في 1995 بعنوان "التربية، ذلك الكنز المكنون"، أكدت المنظمة على "دور التربية في التنمية المستمرة للفرد والمجتمعات... لخدمة تنمية انسانية أكثر انسجاما وعمقا.... وحسر نطاق الفقر والإستبعاد والجهل وقمع الحروب."

فمن منظور اليونسكو أن إعاقة ترسيخ الحقوق والحريات وتوطيئها في الممارسة، تتعلق أيضا

بنوعية البرامج والإستراتيجيات المعتمدة للتحسيس بهذه الحقوق والتربية على قيمها فالتربية على حقوق الإنسان قد شكلت انتقالا نوعيا في تعامل المدرسة مع الثقافة الحقوقية، وبروز مفهوم التربية على المواطنة؛ مما يمكن إعتباره مؤشر على الإنتقال من مرحلة المفاهيم العامة إلى مرحلة المفاهيم ذات الصلة المباشرة بالمجتمع، مادام الحديث عن المواطنة هو حديث عن معادلة الحقوق والواجبات في صورتها التطبيقية. وبالتالي للتربية دور أساسي في مساعدة الأفراد والجماعات للإرتقاء نحو الأفضل في مختلف مجالات العيش المشترك، فهي تركز قيم المواطنة والتسامح ونبذ الدوغماتية والإستبدادية، داخل الدول المجتمعات خاصة منها المتنوعة ثقافيا<sup>1</sup>.

وبالإضافة للألية السابقة نجد أن للإعلام والمنظمات المجتمع المدني، يتمتعان بأدوار محورية في تكريس المواطنة.

<sup>1</sup> أحمد مالكي، "إندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير" (المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 30-31 مارس 2013)، 36.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

1. دور منظمات المجتمع المدني : حسب المنظور البنوي تعد منظمات المجتمع المدني أحد الفواعل الأساسية في البناء والتغيير الإجتماعيين وفي ضمان أعمال الحقوق المقررة في الإتفاقيات والمواثيق العالمية ، حيث يتجاوز هذا الأخير الدور الرعائي إلى الدور التنموي، بمعنى العمل على تغيير الواقع هيكليا وتعظيم القدرات، والدفاع عن حقوق الإنسان، وتمكين القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في التغيير، مما يعطيها الشرعية، ويضع تطويرها في إطار تطوير البنى الإجتماعية للمجتمع الأوسع فدورها التنموي، يرتبط بالتمكين وتعظيم القدرات ، فهو آلية فعالة في رقابة الحكومة ومنع العنف وحماية الحقوق وترقيتها، باعتماد المشاركة الواسعة للناس في الحياة السياسية وترسيخ فكرة المواطنة ومن ثم دعم الإستقرار السياسي والمجتمعي<sup>1</sup>.

2. دور وسائل الإعلام : لم تعد الدول هي القوة الفاعلة الوحيدة في مجال حماية وترقية حقوق الإنسان، فهناك أنواع جديدة من المؤسسات الوطنية التي تلعب دورا هاما في تعزيز الوعي بالمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وضمان تنفيذها ، والمشاركة في صياغة التشريعات ومراقبة تنفيذ القوانين والمعايير على الصعيد الوطني. ومن أهم الآليات الفاعلة ، هي أجهزة الإعلام و التي لها دور وظيفي في بناء المجتمعات وتحقيق التنمية الإنسانية، فهي تلعب دورا رئيسا في تشكيل سياق التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في المجتمعات المتنوعة ثقافيا، حيث تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين النخبة والجماهير .ويتوقف إسهام ودور وسائل الإعلام في عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي على شكل ووظيفة تلك الوسائل في المجتمع

<sup>1</sup> عبد الحليم الزيات، " التنمية السياسية دراسة في الإجتماع السياسي" (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002)، 113.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

وحجم الحريات الممنوحة، وتعدد الآراء والاتجاهات داخل هذه المؤسسات، إلى جانب طبيعة العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية المتأصلة في المجتمع<sup>1</sup>.

### د. الإدماج الديمقراطي العادل للجماعات الثقافية المهمشة

من خلال الدراسة السابقة لمفهوم الإدماج نلاحظ أن الهدف منه هو الحلول أمام مفاهيم التفرقة ونماذج وسياسات وممارسات العزل و الإستيعاب، في مختلف البيئات والعصور التاريخية، و توفير الأساس والظروف والإطار للتعايش الطوعي وعلى قدم المساواة في بيئة تعددية . وعملية الإدماج في خضام البناء الديمقراطي تتوفر على مجموعة من الشروط و هي كالتالي :

### 1. إدماج ديمقراطي قائم على عناصر تمكين الجماعات الثقافية المهمشة

إن الإدماج والتكامل المجتمعي عملية مستمرة من الإدراج الطوعي، وعلى قدم المساواة لجميع الأفراد، وخاصة أولئك المهمشون مثل: المهاجرين والأشخاص المنتمون إلى أقليات إثنية أو غيرها من المجموعات الاجتماعية التي تعاني الحرمان. وعملية الإدماج في البناء الديمقراطي لا تقتصر على الاعتراف و ضمان الإدراج على قدم المساواة في العمليات والعلاقات الاجتماعية فقط ، لكن تتطلب أيضا أن تركز سياسات الإدماج والتكامل على الفرد، وكذلك الجماعة، ويتوجب منع ومكافحة كل أشكال التمييز والتحيز والإستبعاد والعزلة والتهميش للأفراد ومجموعات الأقليات باعتبارها مجتمعات متميزة، على حد سواء، وتنفيذ القوانين الرافضة للتمييز، وإجراء بعض التعديلات في مؤسسات الثقافة السائدة بشكل يجعلها أكثر ملاءمة للاختلافات الثقافية الموجودة. فسياسات التكامل و ينبغي أن تستند على معايير حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك معايير حماية حقوق الأقليات الفردية والجماعية، وخاصة مفاهيم التعددية الثقافية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سعد الدين إبراهيم، " دور وسائل الإعلام العربية في دعم ثقافة المجتمع المدني" ( حلقات نقاشية مركز ابن خلدون

للدراسات الإنمائية : دار الأمين للنشر والتوزيع، سبتمبر 1997 )، 52.

<sup>2</sup> Mitja Žagar , «Diversity management and integration: From ideas to concepts», European yearbook of minority Issues 06(2006) :713.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

فإذا تبيننا الافتراض الذي يرى أن السياسات الديمقراطية الناجحة خاص في المجتمعات المتنوعة , تتطلب دورا فعالا من قبل الدولة التي ينبغي أن تضمن وتعزز وتطور من الظروف الملائمة للإندماج الطوعي والشمولي، الكامل وعلى قدم المساواة للأفراد والمجتمعات المتميزة في جميع مجالات الحياة، بما يحقق أمنها المجتمعي وبشكل أعم أمنها الإنساني<sup>1</sup>.

فيتوجب أن يكون الإندماج وفق لعمليات ديمقراطية مستمرة، تتطلب المشاركة الدائمة والنشطة على قدم المساواة في جميع المجالات، بما في ذلك المهاجرون والأشخاص المنتمون إلى أقليات، في جميع المراحل. و لكي تكون فعالة ومتكاملة تحتاج هذه السياسات إلى التطوير المستمر ما يتطلب تحديثها وتنقيحها بناء على عملية التقييم، مع مراعات التطورات والظروف والمصالح المتغيرة في مجتمع معين، لأن سياسات التكامل الناجحة هي مكونات وشروط رئيسية مسبقة لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات المتنوعة المعاصر<sup>2</sup>.

وفي الأخير نتوصل إلى أن غياب المصالح المشتركة كقيمة مركزية في إدارة التنوع، يؤدي إلى عجز في التماسك الإجتماعي، و الذي بدوره قد يؤدي إلى تصعيد التوترات والأزمات الصراعات وخاصة في الحالات التي تشعر فيها بعض المجتمعات والأفراد بالاستغلال والتمييز ضدهم.

لذلك ينبغي أن تقوم إدارة التنوع على أساس إستراتيجيات وقائية وتدبير وآليات تتجح في منع تصاعده، لإنشاء وتعزيز وتقوية التماسك الإجتماعي في المجتمعات المتنوعة ثقافي، مع الإنتباه إلى إعادة بناء وتطوير الإقتصاد والبنية التحتية وإعادة تأهيل الشبكات والعلاقات المدمرة وتعزيز حقوق الإنسان، والتحول الديمقراطي واستعادة الثقة وخلق الظروف الملائمة للتعيش المجتمعي وصياغة مصالح مشتركة .

### 2. جذب الأقليات الثقافية باتجاه الإندماج المؤسسي

<sup>1</sup>Mitja Žagar, Ibid, 316.

<sup>2</sup> Mitja Žagar, ibid ,320.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

شروط تحقيق الإدماج الديمقراطي العادل للجماعات الثقافية داخل الدولة المتنوعة الثقافات بهدف خلق هوية سياسية جامعة ، لا تتوقف عن المستوى الشخصي فقط ، فالمؤسسات سواء كانت في المجال العام أو الخاص هي الأخرى تعمل على جمع المنتمين إلى شتى الجماعات الإثنية، فهي تعنى بتلاقي الناس مع أعضاء الجماعات الإثنية الأخرى ، ما يعزز من علاقاتهم الإثنية المتبادلة التي ترتبط على نحو وثيق الصلة بحياة هذه الجماعات في وطنها الجديد. حيث لا يجب تصور أن الثقافات هي فواعل ستاتكية جامدة ومنعزلة ، بل هي عكس ذلك وعادة ما تتواجه وتحتك بعضها ببعض بشكل مستمر في المجتمع المتنوع الثقافات، سواء أكان ذلك على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي أم في المجالين العام منهما أو الخاص، ستميل بمرور الوقت إلى صوغ ثقافة ذات مكونات جديدة<sup>1</sup>. لا تجسد هذه الثقافة الجديدة مجرد قاسم مشترك بين تلك الثقافات التقليدية القائمة، بل هي ثقافة متميزة، وذات تكوين مستقل بذاته ومتحرر من مصادر تكوينها إلى حد ما، فما إن تتطور حتى تشكل الأساس الذي تستند إليه مكوناتها في تفاعلها مع بعضها البعض، فتساعد بذلك في خلق حياة أخلاقية مشتركة، تعمل على تكوين بنية من المبادئ المشتركة، تنتهي ربما، إلى تشكيل السياسات والخطاب السياسي<sup>2</sup>.

إذا "الإندماج المؤسسي مع مرور الزمن ، سيفضي إلى خلق مزاج عام بين الجماعات الثقافية التي تعيش على رقعة جغرافية معينة، بحيث يتحول هذا المزاج العام بمرور الزمن من كونه مجموعة من الخصائص التي تنقسمها هذه الجماعات ، إلى ثقافة مشتركة تتعايش بموجبها الجماعات الثقافية، فيتكون لدى أعضائها حس الانتماء إلى وطن مشترك ومؤسسات سياسية مشتركة. ويصبح سبيلا إلى الوحدة والإنسجام بين المكونات الإجتماعية، وذلك من خلال تعزيزه مؤسسيًا، وأشعار الأقلية بالأمان، وتوفير سبل الإدماج السلمي في المجتمع، فتكون تلك الثقافة المشتركة بمثابة حلقة الوصل بين ثقافة الأقلية وثقافة

<sup>1</sup>حسام الدين علي مجيد، مرجع سابق، 262.

<sup>2</sup> نفس المرجع ، 259.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

الأكثرية المهيمنة أي ستختفي تدريجيا وضعية الأكثرية والأقلية، لنكون أمام واقع قائم على أساس الهوية المشتركة، التي تعبر عن جميع مكوناتها، دون فقدان الأخيرة خصوصياتها الثقافية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني : آليات إدارة التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات التعددية " لكيملكا "

قدم "ويل كيملكا" من خلال صياغته لنظرية التعددية الثقافية التي طرحها لإدارة التنوع الثقافي في الدول المتعددة الثقافات على مجموعة من الآليات، والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

#### 1. آلية الديمقراطية التوافقية:

تعد الديمقراطية التوافقية، إحدى الآليات الأساسية لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية والهجينة، وتبنى الديمقراطية التوافقية على قبول التنوع الثقافي والاثني، مع ضمان الحقوق والحريات والفرص بالنسبة للجميع، فضلا عن إيجاد المؤسسات السياسية والاجتماعية لتلك الجماعات، التي تتمتع بمزايا المساواة، دون الحاجة إلى الاستيعاب القهري<sup>2</sup>.

وتتضمن الديمقراطية التوافقية بدورها على مكونات رئيسية ، تتمثل في مايلي :

- مبدأ التمثيل النسبي في الإدارات والوزارات والمؤسسات والانتخابات أساسا.
- حق الفيتو المتبادل للأكثريات والأقليات على حد سواء لمنع احتكار السلطة.
- حكومة ائتلافية موسعة تضم تظم الأحزاب السياسية التي تمثل الأقسام الرئيسية للمجتمع المتعدد الثقافات.
- في الإدارة الذاتية للشؤون الخاصة لكل جماعة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Marjorie Stone , « Immigrants and cultural citizenship: Rights, Responsibilities and indicator», Atlantic Metropolis Centr 06( 2007):118.

<sup>2</sup> فوزية لبادي، " إشكالية إدارة التنوع الإثني في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016 ) ، 65.

<sup>3</sup> شاكر الأنباري، " الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها" (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007)، 8.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

### 2. سياسية الاعتراف العام بالأقليات الثقافية:

تعتبر سياسة الاعتراف العام بالأقليات والمجموعات الثقافية، إحدى الآليات المحورية التي طرحها "كيملكا" لإدارة التنوع الثقافي في المجتمعات التعددية. وتعني الاعتراف بالمكونات الثقافية المختلفة، وكذا توزيع الموارد الاقتصادية والسلطة السياسية، لصالح الأقليات الثقافية، لا الأكثرية المهيمنة، ومن ثم، تغدو سياسة الاعتراف العام، إقراراً من الدولة بوجود الاختلافات والتباينات الثقافية على نحو رسمي<sup>1</sup>. ولذلك، تعبر سياسة الاعتراف العام بالأقليات الثقافية، عن إقرار الحقوق وضمان المشاركة في السلطة والتمثيل السياسي، وكذا التوزيع العادل للثروة والقيم دونما تهميش أو إقصاء .

### 3. العدالة الثقافية والاثنية:

عرف "كيملكا العدالة الثقافية والاثنية، على أنها "غياب علاقات الاضطهاد والإذلال ما بين مختلف الجماعات الثقافية والاثنية. وفي ضوء هذه العدالة، بتحقيق التكامل ما بين إنصافي شتى الجماعات الثقافية والاثنية عن طريق حقوق الأقليات والعمل على حماية الحقوق الفردية ضمن المجتمع السياسي لكل من الأكثرية والأقلية عن طريق حقوق الإنسان"<sup>2</sup>. تطرح العدالة الثقافية قضية التعامل مع الأقليات المجموعات الثقافية المختلفة على قدم المساواة وعلى أساس من الحرية وتكافؤ الفرص دون تهميش أو إقصاء، ولذلك يحظى كل مكون ثقافي بالحقوق والحريات نفسها التي يحوزها أقرانه.

يرى "كيملكا" أن العمل بهذا المنظور النقائي عن العدالة، سيؤدي في نهاية المطاف إلى زوال علاقات الاضطهاد والإذلال، أي زوال وضعية الأكثرية الأقلية لتقوم مقامها الاجتماعية و تباين انتماءات الأفراد الثقافية وتناقض مصالحهم وانتماءاتهم. فنظراً إلى أن هذه المشاكل طبيعية في الأصل، وتشكل عنصراً راسخاً في الحياة الاجتماعية في الدول

<sup>1</sup> حسام الدين علي مجيد، مرجع سابق ذكره، 208 .

<sup>2</sup> Will Kymlicka , " Politics in the Vernacular: Nationalism Multiculturalism and Citizenship"( Oxford : Oxford University Press, 2001),78.



## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

المتعددة الثقافات، فإن دور العدالة هو تقليص آثار هذه المشاكل ومنعها من التفاقم حتى لا تمدد وجود المجتمع بأسره<sup>1</sup>.

### 4. الحياد السياسي للدولة:

إلى جانب الاعتراف العام، للتعامل مع التنوع الثقافي، نجد هناك سبل أخرى ومن أبرزها الحياد السياسي للدولة، الذي يشير إلى ضرورة حياد الحكومات والتعامل بصورة حيادية مع مختلف المكونات الثقافية والاجتماعية<sup>2</sup>.

تستوجب فكرة حيادية الدولة، أن يقف النظام السياسي على مسافة واحدة في تعامله مع المجموعات الثقافية المختلفة، دون الميل إلى أي مكون اجتماعي و يتعين على النظام السياسي أن لا يعتقد أية إيديولوجية لإحدى المكونات الاجتماعية. الأمر الذي يعني التعامل مع الثقافة والدين بصورة حيادية، ومن ثم لا تعبر الدولة عن معتقدات الأكثرية ولا الأقلية سواء كانت تلك المعتقدات دينية أم ثقافية، وفي الوقت ذاته تتعامل الدولة على أساس احترام كل المكونات الثقافية والدينية للمجتمع دون استثناء<sup>3</sup>.

وإن إبعاد هيمنة ثقافة أحد المكونات الاجتماعية على الدولة وتعميمها، يفضي إلى العديد من المزايا، ولعل أبرزها، جعل الدولة كمشارك عام، وبالتالي لا يحق لأي مكون ثقافي احتكاره على حساب المكونات الأخرى<sup>4</sup>.

### 5. آلية الفيدرالية المتعددة الثقافات:

تعتبر الفيدرالية نظام سياسي يقوم على إتحاد مركزي على أساس جغرافي، أو إثني بين مقاطعتين أو إقليمين أو أكثر، والدولة الفيدرالية هي دولة واحدة تتضمن كيانات دستورية

<sup>1</sup> حسام الدين علي مجيد، مرجع سبق ذكره ، 242 .

<sup>2</sup> David Theo Goldberg, "Multiculturalism : A Critical Reader" (Oxford: Basil Blackwell Ltd, 1994),92.

<sup>3</sup> حسام الدين علي مجيد، المرجع السابق، ص20

<sup>4</sup> Michael Walzer, "On Toleration"( London: Yale University Press , 1997), 81.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

متعددة ولكل منها نظامها القانوني الخاص واستقلالها الذاتي وتخضع للدستور الفيدرالي باعتباره المنشئ لها والمنظم لبنائها القانوني والسياسي<sup>1</sup>.

تقدم الفيدرالية إحدى الحلول لإدارة المشكلات المرتبطة بوجود مجموعات ثقافية وإثنية متباينة المصالح والأهداف داخل الدولة الواحدة، فهي تحفظ من جهة وحدة الدولة وكيانها السياسي، ومن جهة أخرى تمنح المقاطعات والأقاليم نصيباً من السلطة والثروة والتمثيل السياسي، كما تضمن الفيدرالية الاحترام التام للتنوع الثقافي والإثني<sup>2</sup>.

من خلال ما سبق نستنتج أن الطروحات التي قدمها "كيملكا"، والتي تتضمن سياسة الاعتراف العام، و الحياد السياسي، والعدالة الثقافية والإثنية، تعبر جميعها عن آليات تهدف بالأساس لحماية الدولة من خطر التفكك و الزوال، وضمان إستقرارها خاصة في ظرف المطالب الانفصالية و الأزمات الهوياتية المتصاعدة.

إنتهينا في هذا الفصل إلى أن التنوع الثقافي ليس ظاهرة التي تهدد الأمن المجتمعي، بل الإشكال يكمن في طريقة النظر والتعامل لظاهرة التنوع الثقافي، وما يهدد الإنسجام المجتمعي هو طريقة إدارة التنوع فالنماذج التاريخية السابقة كانت تدير التنوع من خلال التركيز على فصل أو الإستيعاب القسري للأقليات الثقافية التي تراها مختلفة، وهذا ما ولد أزمة بناء الدولة الأمة، فوظيفة الهوية الثقافية تتصادم مع بناء الأمة التي تحاول ضمها داخل هوية وطنية موحدة، كانت هذه إحدى الأسباب الأساسية لتزايد النزاعات ذات الطبيعة الهوياتية، بالإضافة لهذا التهديد تواجه المجتمعات المتعددة تهديدات البيئية والإقتصادية، أين تتسبب الأزمات البيئية والكوارث الطبيعية لهجرة قسرية للثقافات بحثاً عن الأمان وتسبب الأزمات الإقتصادية إشكال التوزيع غير عادل للثروة وفي كلا الحالتين تعتبر الأقليات الثقافية أكثر الفئات عرضة للمخاطر والتهميش، مما يجعلها تطالب بحقوقها البقاء ما يؤدي

<sup>1</sup> حازم اليوسفي، "الفيدرالية والنظم الاتحادية"، مجلة قضايا، 10، (2005): 8.

<sup>2</sup> تانيا كيلي، "التعايش في ظل الاختلاف"، سلسلة أوراق ديمقراطية، 02، (2005): 5.

## الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي مقارنة علائقية

لتصاعد نزاعات الثقافية، ولهذا إعتمدت الدول نماذج مختلفة لإدارة التنوع سعياً منها لخلق الإنسجام والأمن المجتمعاتي، يكمن الإشكال الأساسي في نماذج الإدارة حول تعددها وتنوع طرق ممارستها فلا نجد نموذج موحد لإدارة تعدد المجتمعات، لكن بالرغم من ذلك يمكن إيجاد نوع من المبادئ المشتركة بين الدول الناجحة في إدارة التنوع وتتمثل هذه النماذج في التعددية الثقافية والتفاعلية الثقافية أين تمكن هذين النموذجين من خلق نوع من الإنسجام والأمن المجتمعي بناءً على أليات ديمقراطية ليبرالية، رسخت فكرة الإختلاف لا يؤدي للصراع وإنطلاقاً من هذه الفكرة خلقت مجتمعات تعيش إنسجام والأمن رغم الإختلاف وحققت شروط الأمن المجتمعي.

الفصل الثالث:

التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في

الحالة الكندية.



## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

عرف الخطاب العام في المجتمع الكندي نموًا واضحًا لمصطلح "التنوع الثقافي" نتيجة "فيفساء" التركيبة المجتمعية الكندية ، أين يعبر مفهوم "التنوع" في الوسط الكندي عن الوعي العام الأساسي بالاختلافات الخيالية أو الحقيقية ، التي تميز الناس والتي تستند إلى سمات سطحية مثل لون البشرة أو سمات أخرى و تتبع هذه الحساسية للاختلافات العرقية جزئيًا من الاعتقاد السائد بأنه منذ أواخر الستينيات غيرت الهجرة النسيج الثقافي لكندا وأن التنوع المتزايد يسبب التوترات والتعديلات في المجتمع ، لكن تعبر كندا من خلال إدارتها للتنوع على بطلان هذا الاعتقاد الشائع ، ويرون أن العديد من الميزات التي يتبناها طرح الاختلاف السائد مبالغ فيها، والإشكال في رأيهم يكمن يكمن في توضيح الحقائق حول التنوع وشرح من أين تأتي الاختلافات العرقية الفريدة للمجتمع الكندي ، من أجل توجيه سياسة مستقبلية ناجحة .

وبذلك سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : واقع التنوع الثقافي في المجتمع الكندي والمناهج الإدارية المتبعة

المبحث الثاني : دراسة مقارنة بين المنهج الكندي والكيبكي

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

### المبحث الأول : واقع التنوع الثقافي في المجتمع الكندي والمناهج الإدارة المتبعة

إن التكوين الديموغرافي لكندا غير متجانس حيث يأتي مواطنوها من العديد من البلدان ومن خلفيات ثقافية عديدة منذ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، كان هناك وعي متزايد بأن المجتمع الكندي أصبح أكثر تنوعاً مع وصول المهاجرين من جميع الخلفيات ، وخاصة من آسيا وأفريقيا ، لأنه في الماضي لم يكن المهاجرون من هذه المناطق موضع ترحيب في كندا ولم يحدث ذلك حتى شوهدت التغييرات في لوائح الهجرة في عام 1967 وضع نظام جديد لمراقبة الهجرة لا يلجأ إلى الأصل العرقي أو القومي يدحض الفكرة القائلة بأن كندا كانت ستظل دائماً متجانسة عرقياً وثقافياً لولا الوافدين الجدد من آسيا وأفريقيا وأنها لن تصمد أمام بيانات التاريخ.

لذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين

المطلب الأول : التركيبة التعددية المعقدة للمجتمع الكندي

المطلب الثاني : مناهج إدارة التنوع الثقافي في كندا

#### المطلب الأول : التركيبة التعددية للمجتمع الكندي

إن كندا هي واحدة من أكثر البلدان تنوعاً في العالم حيث يُظهر إحصائيات كندا عام 2011 أنه من بين 33 مليون نسمة في البلاد ، هناك أكثر من 7.2 مليون مهاجر من الجيل الأول و 5.7 مليون مهاجر من الجيل الثاني ، على التوالي 22% و 14%. ، 4 في المائة من إجمالي السكان. أين شكلت الشعوب الأصلية المختلفة بالإضافة لموجات الهجرة هوية لا تقتصر على تنوع الركيزة الإثنية والثقافية فحسب بل

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

خلقت ما يعرف بالإثنيات الظاهرة قد تكون أداة للإنسجام المجتمعي أو أداة لعدم إستقراره<sup>1</sup>.

وبذلك سيتم تقسيم هذا المطلب إلى

الفرع الأول : بطاقة الهوية الكندية

الفرع الثاني : عامل الهجرة في كندا وتأثيره على التركيبة المجتمعية

الفرع الثالث: الإثنيات الظاهرة وتحديات التنوع الثقافي

### الفرع الأول : بطاقة الهوية الكندية

من الناحية التاريخية، تعتبر كندا مجتمعا استيطانيا، تأسس عبر احتلال أراضي السكان الأصليين، وعبر موجات عديدة من الهجرة. وهي حاليا ثاني أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، تحدها الولايات الأمريكية المتحدة جنوبا، والمحيط الاطلسي شرقا، وآلاسكا (الولايات المتحدة الأمريكية أيضا) من الشمال الغربي، والمحيط الهادي غربا، نشأت الكونفيدرالية الكندية سنة 1867 إثر اتفاق بين حزب المحافظين والحزب الليبرالي، تم على أساسه تقسيم السلطات إلى سلطة فيدرالية وحكومات محلية، وتقاسم وسط البلاد إلى مقاطعتين رئيسيتين :كيبيك ذات الأغلبية الفرنسية، وأونتاريو ذات الأغلبية الإنجليزية. وقد انضمت عدة مقاطعات تدريجيا إلى هذا النظام لتشكل كندا. وتتكون البلاد حاليا من ثلاث عشرة ولاية ومقاطعة، وهي ألبرتا، كولومبيا البريطانية، مانيتوبا، نيو برانزويك، نيوفا وند لاند، نوفا سكوشيا، أونتاريو، جزيرة الأمير إدوارد، كيبك، ساسكاتشوان، يوكون، المقاطعات الشمالية الغربية، نونافوت<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Oliveira Lindsey Quan," ARE THERE SIGNIFICANT DIFFERENCES BETWEEN MULTICULTURALISM AND INTERCULTURALISM?: A STUDY OF THE INTEGRATION OF NEWCOMERS IN TORONTO AND MONTREAL"( A Major Research Paper, in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in the program of Immigration and Settlement Studies, Presented to Ryerson University, Canada, 2016),7.

<sup>2</sup> فاطمة بلحنافي، "مبادئ القانون الدولي الثقافي"، (رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي والعلاقات السياسية الدولية، جامعة محمد بن أحمد وهران 2، 2016)، 26.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

كندا بلد ذو نظام ديمقراطي برلماني، يقوم على الدستورية الملكية، وتعتبر فيه الملكة إليزابيث الثانية، ملكة بريطانيا، رئيسة البلاد ويمثلها حاكم عام. وتقسم فيه السلطة إلى ثلاث مستويات: الحكومة الفيدرالية، والحكومات المحلية، والبلديات. والواقع السياسي والاقتصادي للبلاد متأثر بشكل كبير بجارتها الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم التاريخ المشترك والظروف المتشابهة لقيام الدولتين، فتعتبر كندا متميزة تاريخيا وثقافيا و واقعا فمن الناحية السكانية، ونظرا للظروف المناخية التي تجعل الشمال الكندي صحراء جليدية نادرة السكان، بقيت الكثافة في كندا ضعيفة مقارنة بمساحتها الشاسعة، حيث يوجد بها حوالي 34 مليون ساكن فقط، يتجمعون على طول الشريط الحدودي جنوبا، وعلى السواحل الغربية والجنوبية- الشرقية. كما تميزت البلاد نسبيا بالاستقرار الداخلي، مقارنة بالولايات المتحدة. ففيما عدا الحروب الأولى التي قامت بين الإنجليز والفرنسيين للسيطرة على الأراضي، ثم بعض المناوشات الحدودية مع محاولات انفصال صغيرة بعد تأسيس الدولة، لم تشهد كندا حروبا أهلية ولا احتلال من قبل قوات خارجية و هذه العوامل تعبر عن تميز كندا على باقي الدول كما كانت لها انعكاسات مباشرة في تحديد مسار نشأة الدولة وصياغة مفهومها الخاص للوحدة والهوية الوطنية<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: عامل الهجرة في كندا وتأثيرها على التركيبة المجتمعية

تعرف التركيبة الديموغرافية لكندا حالة لعدم التجانس العرقي فالسكان يأتون من العديد من البلدان ويحملون معهم مجموعة متنوعة من الخلفيات الثقافية الدينية ... ، فبفعل الهجرة تستقبل كندا حوالي 250 ألف مهاجر سنويا حسب إحصائيات سنة 2003<sup>2</sup> ، ذلك ما جعل وصف التنوع الثقافي يطلق على المجتمع الكندي ، فإلى

<sup>1</sup> بلحنافي فاطمة، مرجع سبق ذكره، 26.

<sup>2</sup> Statistics Canada. Ethnic Diversity Survey: Portrait of a Multicultural Society. 2003. p.5-6.

Last modified 12/05/2020

[www.statcan.ca](http://www.statcan.ca)



## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

جانب المجموعتين المؤسستين ذات الأصول الفرنسية والإنجليزية نجد ما سمته اللجنة الملكية ثنائية اللغة وثنائية الثقافة في ستينات القرن الماضي بالقوة الثالثة لتشير للكنديين الذين لم يولدوا من أصل بريطاني أو فرنسي، أين شدة اللجنة في تقريرها النهائي على حقيقة التعددية في المجتمع ورأت أنه يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية : البريطانيين، الفرنسيون، والكنديون الآخرون، وقد تم اعتماد هذه الثلاثية بشكل أساسي كطريقة صحيحة للتعامل مع طبيعة وهيكل تنوع السكان الكنديين<sup>1</sup>.

عرفت سياسات الهجرة الكندية عدة تغيرات على مستوى جنسيات الوافدين ، في الأصل كانت الأغلبية العددية للأشخاص من أصل بريطاني وفرنسي قبل الموجة العظيمة من الأوروبيين الذين هاجروا إلى كندا بين عام 1896 وبداية الحرب العالمية الأولى ، كان السكان الكنديون يتألفون بشكل أساسي من أشخاص من أصل بريطاني أو فرنسي على سبيل المثال ، يشير تعداد 1871 لكندا إلى أن 60 بالمائة في كندا كانوا من أصل بريطاني و 30 في المائة من أصل فرنسي وشكل الأوروبيون من أصول أخرى 7 في المائة فقط من السكان الكنديين في عامي 1871 و 1881.<sup>2</sup> استمر هذا التوزيع الديموغرافي حتى نهاية القرن تقريبًا ، أين بدأت موجة الهجرة إلى كندا التي سبقت الحرب العالمية الأولى في تضخم صفوف الأوروبيين من أصل غير بريطاني أو فرنسي. و من 1896 إلى 1914 جاء أكثر من ثلاثة ملايين مهاجر إلى كندا بعد ذلك بدأت كندا في الترحيب بأشخاص من شرق وجنوب أوروبا (البولنديون والأوكرانيون وغيرهم) و في فترة ما بين الحربين العالميتين جاء مليوناً مهاجر إلى كندا<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Peter S. Li, " LA DIVERSITÉ CULTURELLE AU CANADA La construction sociale des différences raciales " ( Université de la Saskatchewan, Université de la Saskatchewan,2000),5.

<sup>2</sup> , Warren E. KALBACH,« A demographic overview of racial and ethnic groups in Canada » ( Canada, Toronto, Oxford University Press), 18-47.

<sup>3</sup> CANADA, « COMMISSION D'ENQUÊTE SUR L'ÉGALITÉ EN MATIÈRE D'EMPLOI »( *Rapport de la Commission d'enquête sur l'égalité en matière d'emploi*, Ottawa, ministre des Approvisionnements et Services, 1984).

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

1971	1961	1951	1941	1931	1921	
%	%	%	%	%	%	الأصول
44.6	43.8	47.9	49.7	51.9	55.4	بريطانية
28.7	30.4	30.8	30.3	28.2	27.9	فرنسية
23	22.6	18.2	17.1	17.6	14.2	أصول أوروبية أخرى
1.3	0.7	0.5	0.6	0.8	0.8	آسيوية
1.5	1.2	1.2	1.1	1.2	1.3	سكان الأصليين الهنود
0.2	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	أصول إفريقية
0.8	1.2	1.2	0.4	0.1	0.2	أصول أخرى
100	100	100	100	100	100	نسبة مئوية كلية
21568310	18238247	14009429	11506655	10376786	8787949	المجموع

الجدول: 01 السكان الكنديين حسب الأصول الإثنية من 1921 إلى 1971<sup>1</sup>  
 وفقاً لبيانات التعداد في الجدول الأول، يتم ملاحظة ارتفاع النسبة المئوية  
 للسكان الكنديين من أصل أوروبي غير البريطانيين أو الفرنسيين فيما يتعلق بإجمالي  
 عدد سكان كندا من 8.5% عام 1901 إلى 14.2% عام 1921، ثم إلى 17% عام  
 1941.<sup>2</sup>

من عام 1941 إلى عام 1961، استمرت نسبة السكان الكنديين من أصل  
 أوروبي غير البريطانيين والفرنسيين في الزيادة. في عام 1941 كانت تمثل 17.8 في  
 المائة من إجمالي سكان البلاد، وبحلول عام 1961 ارتفعت هذه النسبة إلى 22.6  
 في المائة (الجدول 1)، على العكس من ذلك انخفض عدد السكان من أصل بريطاني  
 ، من الناحية النسبية، من 49.7 في المائة في عام 1941 إلى 43.8 في المائة في  
 عام 1961 وبالتالي زاد التنوع العرقي أيضاً بمقدار زيادة نسبة السكان الكنديين من  
 أصل أوروبي غير بريطاني أو فرنسي وبانخفاض نسبة السكان الكنديين من أصل

<sup>1</sup> Peter S. Li, "LA DIVERSITÉ CULTURELLE AU CANADA La construction sociale des différences raciales" (Université de la Saskatchewan, Université de la Saskatchewan, 2000), 5.

<sup>2</sup> Warren KALBACH, ibid, 24.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

بريطاني. ومع ذلك استمرت التركيبة العرقية للسكان الكنديين في أن تكون في الغالب من الأوروبيين ، ولا تزال تشكل 97 في المائة من إجمالي السكان في عام 1961 و 96 في المائة في عام 1971. تحدثت التعددية الثقافية عن القوة الثالثة ومكانتها في الفسيفساء الكندية ، نظر المؤلفون إلى أنفسهم من زاوية كندا متعددة الثقافات التي تتكون أساسًا من مواطنين من أصل أوروبي ، أي البريطانيين والفرنسيين وغيرهم. من خلال ما سبق يتم إستنتاج أن كندا اعتمدت على أوروبا الغربية رئيسي للهجرة و في العقدين التاليين لنهاية الحرب العالمية الثانية ، حافظت كندا على سياستها المتمثلة في تفضيل الهجرة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ودول أوروبية أخرى<sup>1</sup> .

شهدت سنة 1961 تغيير لسياسة الهجرة أين تراجعت الهجرة ذات الأصول الأوروبية إلى كندا، ومن عام 1968 إلى عام 1988 انخفض عدد المهاجرين الأوروبيين إلى كندا ووصل إلى 38 في المائة من إجمالي السكان ولا شك في أن التغيير في أنظمة الهجرة في الستينيات جعل ذلك ممكناً في كندا لإسقاط شرط الجنسية والترحيب بالمهاجرين من جميع أنحاء العالم، و منذ سبعينيات القرن الماضي أصبح وجود الأقليات الظاهرة في المجتمع الكندي أكثر بروزاً ، على الرغم من أن كندا قد قبلت في السابق موجات قليلة من العمال الشرقيين لتطوير صناعات واسعة وإدارة ضخمة في غرب كندا<sup>2</sup>. تمت المصادقة على مصطلح الأقلية المرئية رسميًا في عام 1984، عندما حددت المفوضة روزالي أبيلا إحدى المجموعات الأربع المحددة في تقرير لجنة التحقيق حول المساواة في العمل، وفقًا للولاية. اللجنة<sup>3</sup>. قانون المساواة في

<sup>1</sup> Peter S. Li, ibid,6.

<sup>2</sup> Peter S Li, « The market value and social value of race »( *Canada*, Toronto, Thompson, 1998) , 113-130.

<sup>3</sup> CANADA, « COMMISSION D'ENQUÊTE SUR L'ÉGALITÉ EN MATIÈRE D'EMPLOI »( *Rapport de la Commission d'enquête sur l'égalité en matière d'emploi*, Ottawa, ministre des Approvisionnements et Services, 1984).

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

العمل، الذي تم تمريره في عام 1986، تضمن صراحة "الأشخاص من عرقهم أولونهم بين الأقليات الظاهرة في كندا" في مجموعات محددة، لصالحها الشركات الخاضعة لتنظيم الفيدرالي أو طلب من شركات التاج الفيدرالي اتخاذ تدابير لتحسين فرص العمل، تتكون هذه الفئة من "الأقلية المرئية" من عشر مجموعات: السود، والباكستانيون الهنديون، والصينيون، والكوريون، واليابانيون، وجنوب شرق آسيا، والفلبينيون، وسكان جزر المحيط الهادئ الأخرى، وغرب آسيا، والعرب، وكذلك الأمريكيون اللاتينيون، باستثناء الأرجنتينيين والتشيليين<sup>1</sup>.

الفترة	أوروبا	و.م.أ.	أمريكا الجنوبية	أنتيل	آسيا	إفريقيا	أستراليا	أوسيان	غير مصرح به	المجموع
1970-1968	387670	114615	24963	58100	112584	22014	18656	0	3622	737124
	52.6	15.5	3.4	7.2	15.3	3	2.5	0	0.5	100
1977-1973	324131	102141	63598	86627	216837	24748	10870	7937	0	854889
	37.9	11.9	7.4	10.1	25.4	5	1.3	0.9	0	100
1982-1978	196546	49407	49407	39362	326596	21946	6438	4502	232	591291
	33.2	8.4	8.4	6.7	40	3.7	1.1	0.8	0	100
1987-1983	124344	36214	36214	39079	226326	24027	2774	3771	38	513013
	24.2	7.1	7.1	7.6	44.1	4.7	0.5	0.7	0	100
1992-1988	237656	33696	56442	59911	545410	70744	4771	8534	0	1051783
	22.6	3.2	11	5.7	51.9	6.7	0.5	0.8	0	100
1995-1993	125509	19433	91061	36599	418016	45255	3476	3791	0	692198
	18.3	2.1	8.7	5.3	60.4	6.5	0.5	0.5	0	100
1995-1968	1396966	355496	311345	314679	175576	226734	46965	28535	3892	4440300
	31.5	8	7	7.1	9	5.1	1.1	0.6	0.1	100
					39.5					

الجدول 2: وصول المهاجرين حسب البلدان من 1967-1995<sup>2</sup>

<sup>1</sup> STATISTIQUE CANADA, « Recensement du Canada, 1991 » ( Origine ethnique : le pays, catalogue 93-315, Ottawa, ministre de l'Industrie, des Sciences et de la Technologie, 1993).71 .

<sup>2</sup> Peter S. Li, " LA DIVERSITÉ CULTURELLE AU CANADA La construction sociale des différences raciales " ( Université de la Saskatchewan, Université de la Saskatchewan, 2000),.6

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

تظهر إحصائيات الهجرة بعد عام 1967 زيادة في نسبة المهاجرين من آسيا وأفريقيا وانخفاض مقابل في النسبة المئوية للمهاجرين من أوروبا (الجدول 2) و في السنوات الخمس التي أعقبت تغيير القاعدة، من عام 1968 إلى عام 1971، استقبلت كندا 737124 مهاجرًا، أكثر من نصفهم بقليل من أوروبا، و 15.5 في المائة من الولايات المتحدة ، و 15 في المائة من آسيا، نما المهاجرون من آسيا بشكل متناسب ، وزاد تمثيلهم من 25.4 في المائة في الفترة 1973 إلى 1977 إلى 40 في المائة بين عامي 1978 و 1982 ، ثم إلى 51.8 في المائة بين عامي 1988 و 1992 وبالمثل، فإن المهاجرين الأفارقة ، الذين شكلوا 5 في المائة فقط من إجمالي التدفق بين عامي 1973 و 1977 ، شكلوا 6.7 في المائة من الإجمالي بين عامي 1988 و 1992، حيث بلغ عدد الأقليات الظاهرة 1.6 مليون في التعداد من عام 1986 ، 2.6 مليون في تعداد عام 1991 و 3.2 مليون في تعداد عام 1996<sup>1</sup>، يبدو واضحًا أن الهجرة بين السبعينيات والتسعينيات وحدها يمكن أن تفسر إلى حد كبير ظهور السكان تتكون من الأقليات الظاهرة. يعني اتجاه الهجرة أيضًا أن معظم الأقليات الظاهرة هم من الجيل الأول من المهاجرين المولودين خارج كندا على عكس معظم الكنديين الأوروبيين الذين ، بسبب سياسة الهجرة مواتية تاريخيًا ، تميل إلى أن تكون مولودة في كندا. ويعني اتجاه الهجرة أيضًا أن معظم الأقليات الظاهرة هم من الجيل الأول من المهاجرين المولودين خارج كندا على عكس معظم الكنديين الأوروبيين الذين ، بسبب سياسة الهجرة مواتية تاريخيًا تميل إلى أن تكون مولودة في كندا وقد نشأ كنتيجة لهذه الأعداد الوافدة ،تغييرات اجتماعية جذرية على مستوى التنوع العرقي

<sup>1</sup> STATISTIQUE CANADA ,( Recensement de 1986, fichier de microdonnées à grande diffusion sur les particuliers : Documentation et Guide de l'utilisateur, 1998).

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

والثقافي واللغوي والديني. فحسب الإحصاءات الرسمية لسنة 2001 ، تتوزع الأصول العرقية والإثنية لسكان على 249 عرق مختلف<sup>1</sup>.

ويضاف هذا التنوع إلى ما تعرفه البلاد أصلاً من تنوع على مستوى السكان الأصليين، حيث يوجد بكندا ما يقارب الستين قومية يمكن تجميعها تحت ثلاث ثقافات رئيسية الإنويت والملونين (Métis) للشعوب الأصلية (American Indian) الهنود الحمر ويمثلون في مجموعهم حوالي المليون ساكن، يتكلمون حوالي 16 لغة مختلفة، وحسب نفس الإحصائيات صرّح ما يقارب 4 مليون ساكن بانتمائهم إلى "الأقليات ومن بين الوافدين في التسعينات"، تصل نسبة المنتمين (visible minorities) الظاهرة للأقليات الظاهرة حوالي 73 % من عدد المهاجرين<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: التركيبة المجتمعية الكندية

أشارت إحصائيات كندا لسنة 2002 أنه وُلد أكثر من 18% من المواطنين الكنديين خارج كندا، كما أفاد حوالي 41 % من سكان كندا بأنهم من أصل بريطاني أو فرنسي نظراً لأن هذين الشعبين المؤسسين لكندا فإنه يوضح كيف خضع الشعب الكندي لتحول دراماتيكي أصبح الشعبين المؤسسين لكندا وأحفادهم هم من الأقلية. على سبيل المثال ، لأول مرة في التاريخ الكندي ، لا يتحدث غالبية الأطفال الملتحقين بالمدرسة الابتدائية في مونتريال الفرنسية ولا الإنجليزية كلغتهم الأم الثانية<sup>3</sup>.

وبالإضافة للتعدد الثقافي داخل المجتمع الكندي هناك ما يطلق عليه بالتركيبات الثقافية الهجينة، فبسبب تلاقح فيما بين المجموعات المختلفة تشكلت فئات هجينة لها أصول مختلفة ومثال ذلك: نجد أطفال لهم آباء من شعبيين مؤسسين وأمّهات من الأقليات أو أطفال من آباء وأمّهات من مختلف الأقليات الثقافية ، و يتم إستنتاج أن

<sup>1</sup> Peter s. li, ibid.9.

<sup>2</sup> Jack Jedwab, "The myth of Canada as a Multinational Federation Canadian Diversity », vol. 2(Spring 2004), 19-22.

<sup>3</sup> Gouvernement du Québec, Ministère de l'Éducation, des loisirs et du sport, Rapport sur la situation du français dans la région de Montréal, 2005.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

الكنديون يأتون من عدة موجات من المهاجرين الذين استقروا في كندا في وقت أو آخر في تاريخها. في النهاية ، يتناسب أحفاد هذه الموجات من المهاجرين إلى حد كبير مع أصول الأجداد<sup>1</sup>. لذلك يمكننا إنشاء ثلاث مجموعات تكشف بشكل خاص عن الواقع الكندي:

- فئة الجيل الأول من المواطنين المولودين في الخارج .
- الجيل الثاني من المواطنين المولودين في كندا وأحد الوالدين على الأقل ولد خارج كندا.
- الجيل الثالث يتكون من مواطنين ولدوا في كندا ومن أباء ذات أصول كندية منهم. تشمل هذه المجموعة أحفاد أول ما يقرب من ربع المواطنين الكنديين ، أو 24 % ، من الجيل الأول. يمثل هذا الواقع ذروة تاريخية منذ بداية القرن العشرين. تمثل المجموعة الاجتماعية من الجيل الثاني 18% من السكان أخيراً ، تمثل المجموعة الاجتماعية من الجيل الثالث ما يقرب من ثلثي سكان كندا (60 %) . يعرض الشكل أدناه توزيع السكان الكنديين حسب فئات الأجيال<sup>2</sup>.

24%	الجيل الأول
18%	الجيل الثاني
58%	الجيل الثالث
100%	المجموع

الجدول 3: تقسيم الأجيال في التركيبة المجتمعية الكندية<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Jean-C. Bernatchez, Multiculturalisme, diversité et discrimination : le cas du Canada( Université du Québec),4.

<sup>2</sup> Ibid,6.

<sup>3</sup> Jean-C. Bernatchez, Multiculturalisme, diversité et discrimination : le cas du Canada( Université du Québec),5.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

أ- الجيل الأول: نصفهم من أصول غير أوروبية فقط ومن المفهوم أن الأصل الأوروبي يعني المواطن مع كلا الوالدين القادمين من أوروبا. في الأساس 64% من المواطنين في مجموعة الجيل الأول لديهم آباء أوروبيون. لذلك لا تزال أوروبا توفر جزءًا مهمًا من الهجرة الكندية الأخيرة حتى لو كانت الهجرة الأوروبية المذكورة آخذة في الانخفاض مقارنة بالأصول الأخرى. وحوالي النصف (46%) من أصول غير أوروبية. من بين هؤلاء ، كان المعيار الصيني هو أكثر مجموعة أسلاف تم الإبلاغ عنها ، يليها الهنود الشرقيون والفلبينيون والفيتناميون. تعكس نسبة الأشخاص الذين يبلغون عن أصول غير أوروبية العدد المتزايد من المهاجرين الذين وصلوا إلى كندا منذ السبعينيات من آسيا وإفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى والجنوبية، استقبلت المقاطعات ذات النسب الأعلى من الجيل الأول أعلى معدل للمهاجرين على مدار الخمسين عامًا الماضية<sup>1</sup>.

ب- الجيل الثاني: ما يقارب 4 من كل 10 أشخاص من أصل أوروبيين، أي النسبة الأكبر (50%) من مجموعة الجيل الثاني في كندا تتكون من مواطنين من أصل أوروبي. وُلدت الغالبية العظمى من الجيل الثاني من الأوروبيين في كندا لأب واحد على الأقل هاجر خلال النصف الأول من القرن العشرين. جاء هؤلاء الآباء المهاجرون من أوروبا الغربية والشرقية والجنوبية ، وغالبًا ما استقروا في مقاطعات البراري وفي المراكز الحضرية في أونتاريو وكولومبيا البريطانية. من بين الجيل الثاني من الأوروبيين ، يتألف ما يقرب من الثلث (32%) من أصل بريطاني أو فرنسي. كان 10% فقط من مواطني الجيل الثاني من أصول غير أوروبية ، وكان السلالة الأكثر شيوعًا هم الصينيون والهند الشرقية. تتكون هذه المجموعة بشكل أساسي من مواطنين كنديين المولد من المهاجرين من آسيا منذ

<sup>1</sup> - ibid ,6



## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

السبعينيات. يختلف حجم الجيل الثاني من السكان عبر كندا كما يختلف التركيب العرقي<sup>1</sup>.

ت- **الجيل الثالث وما فوق:** تتكون هذه المجموعة من المواطنين بشكل أساسي من مجموعات عرقية كانت في كندا لفترة طويلة. تشكل هذه المجموعة ما يقرب من ثلثي (58%) سكان كندا. هؤلاء هم السكان الذين يشار إليهم عادة باسم الكنديين الأصليين ، تم بناء مناطق كندا التي تضم أعلى نسب من مواطني الجيل الثالث في وقت مبكر من التاريخ الكندي ، هذه هي مقاطعات الأطلسي وكيبك<sup>2</sup>. ومن خلال ما سبق يتم إستنتاج أن للهجرة في كندا دور كبير في تعقيب التركيبة الإجتماعية فعلية التلاحح بين مختلف الجنسيات أدى لتشكيل أجيال متنوعة من الكنديين . فمن خلال أمزجة ثقافات أصلية مع ثقافات المهاجرين وشكلت ثقافات فرعية هجينة متجانسة.

### الفرع الثالث: الإثنيات الظاهرة وتحديات التنوع الثقافي

على الرغم من التحولات الديموغرافية، فإن الاختلافات العرقية في المجتمع الكندي تتكرر أيضاً من خلال عدم تكافؤ الفرص والقيم المعيارية الناتجة عن انخفاض السوق والقيم الاجتماعية الممنوحة لأولئك الذين ليسوا من البيض. وبالتالي، فإن سياسات الاختلاف تعززها اقتصادياً ومعيارياً التجارب غير المتكافئة التي يواجهها أعضاء الأقليات الظاهرة في المجتمع الكندي.

قدمت العديد من الدراسات الأخرى أدلة لإظهار أن الأقليات الظاهرة، مثل الآسيويين والسود، تحقق مكاسب اقتصادية أقل في سوق العمل الكندي من الكنديين البيض، وأن فرص الأقليات المختلفة ليست واحدة من هؤلاء الأغلبية 53. تم تحديد العديد من العوامل التي تخلق حواجز في التوظيف والحراك الاجتماعي للكنديين

<sup>1</sup> Jean-C. Bernatchez, ibide, 7.

<sup>2</sup> Jean-C. Bernatchez, ibide, 8.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

البيض من غير الأغلبية وخاصة المهاجرين، تشمل هذه العوامل الصعوبات التي يعيشها العديد من المهاجرين غير البيض في التأكيد الكامل على مؤهلاتهم في كندا ، والتمييز في التوظيف الذي تعاني منه الأقليات العرقية ذات السمات اللغوية والعرقية المميزة<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى التمييز المباشر في التوظيف ، غالبًا ما يواجه الكنديون غير البيض عقبات أخرى في سوق العمل، و تم اقتراح أن المتحدثين الأجانب باللغة السائدة يواجهون تمييزًا في التوظيف والوصول إلى الخدمات بسبب خصوصيات لغتهم ، وأنهم يفتقرون إلى الطلاقة واللهجة وبالمقارنة مع اللغة القياسية للمجموعة المهيمنة ، قد تكون بمثابة أساس لمعاملة غير مواتية، وكتبرير للتمييز العنصري تقدم الدراسات تفسيرات لكيفية النظر إلى الأشخاص غير البيض على أنهم يتمتعون بقيمة سوقية منخفضة؛ في الواقع، هذه الظاهرة هي في الأساس نتيجة تعرض الأقليات العرقية في سوق العمل لتمييز عنصري حقيقي وتعاني من اختلافات في المعاملة على أساس الاختلافات السطحية بالإضافة إلى عدم المساواة في الفرص ، يتم أيضًا إعادة إنتاج الاختلافات العرقية كقيم معيارية في المجتمع الكندي لديها تاريخ طويل في دعم السياسات والممارسات التي تميز ضد الكنديين الذين يعتبرون مختلفين عرقيا بسبب لون بشرتهم أو غيرها من السمات السطحية بمرور الوقت<sup>2</sup>، أصبحت المعاملة المختلفة والسياسات غير المواتية الموجهة ضد الأقليات العرقية هي نفسها خصائص يمكن التعرف عليها لهذه الجماعات ، وبهذه الطريقة فإن الخصائص السطحية للأقليات العرقية لا تنفصل عن السمات الاجتماعية غير المواتية المنسوبة إليهم و توجد أدلة قوية على أن المجتمع الكندي لا يزال يواصل وضع قيمة اجتماعية غير

<sup>1</sup> G. Basran et L. Zong, « Devaluation of Foreign Credentials as Perceived by Non-White Professional Immigrants » (*Canadian Ethnie Studies*,1998), 6-23.

<sup>2</sup> R. Kalin et J. W. Berry, « Interethnic Attitudes in Canada : Ethnocentrism, Consensual Hierarchy and Reciprocity », (*Canadian Journal of Behavioural Science*, vol. 28,1996), 254.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

متكافئة على الأشخاص من أصول مختلفة أين أظهرت العديد من الدراسات أن الكنديين يعتبرون الأقليات غير البيضاء أقل استحقاقاً اجتماعياً وأقل منفعة من الأشخاص المنحدرين من أصل أوروبي ، وتحفظ فكرة "العرق" بمعناها الكامل بالنسبة للكثيرين ممن يرونها وسيلة لفهم تجارب الحياة اليومية.

تم عرض سياسات الاختلاف بشكل جيد في الخطاب العام في أوائل التسعينيات ، عندما قسم الجدل حول المطالبات الدستورية بسيادة كيبيك كندا وأدى إلى الانسحاب من سياسة التعددية الثقافية ، والتي اعتبرها البعض تشهد العديد من استطلاعات الرأي على استمرار درجة الإحجام من جانب بعض الكنديين عن قبول من هم من أصل "غير أبيض" ككنديين جديرين. على سبيل المثال وجدت دراسة استقصائية وطنية بتكليف من مؤسسة التعددية الثقافية والمواطنة الكندية في عام 1991 أن الكنديين ينظرون إلى فكرة "العرق" باعتبارها مهمة من وجهتي نظر رئيسيتين وصنف المستجيبون أنفسهم مستوى الرفاه الذي يتمتع به أفراد من مجموعات عرقية مختلفة تحتل المجموعات العرقية المنحدرة من أصل أوروبي مراتب اجتماعية أعلى من غير البيض وخاصة الآسيويين والسود ، حيث أفادت نسبة كبيرة من المستجيبين أنهم يشعرون بأعلى مستوى من الرفاهية عندما يكونون كذلك معهم يظهر الاستطلاع نفسه أيضاً أن الكنديين يظهرون اتجاهات متضاربة فيما يتعلق بالمساواة ودعم حقوق الأقليات. في نفس الوقت ، 28% من الناس كثير من الناس قلقون أيضاً من أن بلادهم أصبحت مجزأة ، وأنها في طريقها لأن تصبح مجموعة من الأجزاء حيث يسعى كل فرد إلى بدلاً من كيان متماسك يناضل من أجل الصالح العام في كندا يشعر الكثير من الكنديين بالقلق من أن سياسات الهجرة والمواطنة مبالغ فيها عندما يقولون "يجب على الأشخاص الذين يأتون إلى كندا أن يتغيروا ليكونوا مثلنا أكثر".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> T. Scassa, « Language Standards, Ethnicity and Discrimination », (*Canadian Ethnic Studies*, vol. 26, 1994), 105-121.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

كشف استطلاع آخر للرأي أُجري في عام 1993 عن عدم شعبية سياسة التعددية الثقافية في ذلك الوقت أين يعتقد 72% ممن شملهم الاستطلاع أن "الصورة القديمة لكندا تتكون من مجتمعات، حيث تتكون كل مجموعة عرقية و العنصرية تحافظ على هويتها بمساعدة سياسة الحكومة، ويجب أن تقسح المجال لنمط الاستيعاب الثقافي للولايات المتحدة". وجد استطلاع آخر أجرته " Ekos Research Associates" في عام 1994 ، أن معظم المستجيبين وافقوا على وجود عدد كبير جداً من المهاجرين، وخاصة مجموعات الأقليات الظاهرة ، وأن 60 % منهم قالوا ذلك "الكثير من المهاجرين لا يشعرون بأي التزام لقبول قيم وطريقة حياة الكنديين ". تظهر هذه النتائج أن جزءاً من الجمهور الكندي يرى باستمرار الأقليات الظاهرة على أنها المشكلة الرئيسية في الهجرة ويعتقد أن إحجامهم المزعوم عن تكيف قيم وأسلوب حياة الكنديين يؤدي إلى تقويض التماسك الاجتماعي للبلاد على الرغم من عدم وجود دليل على أن المهاجرين غير البيض يضعفون وحدة وتماسك كندا ، فإنه غالباً ما يُقترح أن الكثير من التنوع العرقي والثقافي سيؤدي إلى تفكك المجتمع الكندي غالباً ما يتم التعبير عن المخاوف بشأن الاختلافات العرقية في شكل مناقشات حول التكلفة العالية والقدرة المحدودة للبلاد على دمج المهاجرين من خلفيات ثقافية متنوعة والنتيجة الطبيعية لهذه الحجة هي أنه ما لم يتم زيادة الجهود والقدرة على تخفيف الاختلافات في المجتمع الكندي ، فإن الضغوط والتوترات الاجتماعية ستنشأ إذا حاول المرء دمج الناس من ثقافات مختلفة لذلك سيكون من المبرر والضروري التحكم في معدل الهجرة التي تساهم في التنوع العرقي والثقافي ، لأن هذا بدوره يساهم في الفوضى الاجتماعية. بمرور الوقت ، تظهر حلقة مفرغة في الخطاب العام حول الاختلافات العرقية: يُنظر إلى التنوع العرقي وسياسة التعددية الثقافية كمصدر للانقسام ؛ يظهر الرأي العام حول التنوع العرقي بوضوح أن الاختلافات الثقافية تؤدي إلى تضارب القيم وأساليب الحياة ؛

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

بدورها ، يجب أن تأخذ السياسات في الاعتبار الحاجة إلى إدارة التنوع لمنع المزيد من التجزئة والمزيد من الخلاف بهذه الطريقة ، تكون إدارة التنوع مرادفًا للدفاع عن التماسك الاجتماعي<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مناهج إدارة التنوع الثقافي في كندا

في مواجهة التنوع المتزايد لسكانها، تبنت المجتمعات الغربية مناهج مختلفة لتعزيز اندماج المهاجرين وأحفادهم وفي بعض الأحيان تختلف هذه الأساليب داخل البلد كما هو الحال في كندا أين طبقت الحكومة الفيدرالية سياسة التعددية الثقافية هناك منذ عام 1971، بينما اختارت كيبيك بدلاً من ذلك التعددية الثقافية التي ، دون أن تكون سياسة رسمية ، تنعكس في برامج معينة وتحتل مكاناً مهماً في المناقشات العامة حول الإدارة التنوع العرقي والثقافي.

وبذلك سنقسم هذا المطلب إلى فرعين

الفرع الأول :التعددية الثقافية والمنهج الفيدرالي لإدارة التنوع الثقافي

الفرع الثاني : التفاعلية الثقافية والمنهج الكيبيكي لإدارة التنوع الثقافي

### الفرع الأول: التعددية الثقافية والمنهج الفيدرالي لإدارة التنوع الثقافي

أ- نشأة التعددية الثقافية كسياسة رسمية على المستوى الاتحادي يتفق المحللون عموماً على أن السياسة الفيدرالية حول التعددية الثقافية تطورت على ثلاث مراحل:

- مرحلة التكوين (ما قبل سنة 1971)، ثم مرحلة التدريب (من سنة 1971 إلى سنة 1981)، أخيراً مرحلة المأسسة (من سنة 1982 من سنة إلى سنة 2000)<sup>2</sup>.

1- مرحلة التكوين ما قبل سنة 1971

<sup>1</sup> Peter. S. Li, « The Market Value and Social Value of Race », (Toronto, Thompson, 1998), 113-130.

<sup>2</sup> Laurence Brosseau, « le multiculturalisme canadien », (bibliothèque du parlement, ottawa, canada, 2018), 3.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

يمكن وصف عصر ما قبل عام 1971 هو التحول التدريجي نحو قبول التنوع العرقي باعتباره جانباً شرعياً لا ينفصل عن المجتمع الكندي أين كانت تميل جهود بناء الأمة رمزياً وثقافياً إلى محاكاة المجتمع البريطاني في كندا، و من الناحية الثقافية ، انعكس ذلك في المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، تم تعريف جميع الكنديين على أنهم رعايا بريطانيون حتى صدور قانون المواطنة الكندية في عام 1947 ، وتميل الرموز الثقافية المختلفة إلى إضفاء الشرعية على الأسس البريطانية لكندا الناطقة بالإنجليزية من حيث الجوهر لم تعترف السلطات المركزية بقيمة عدم التجانس الثقافي ، معتقدة أن الاختلافات العرقية والإثنية تتعارض مع المصالح الوطنية وتقوض سلامة كندا وطبيعتها ، ولقد تطلب الأمر وصول أعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية إلى السلطات المركزية لمراجعة دور وحالة المجموعات العرقية الأخرى في الديناميكيات المتغيرة للمجتمع الكندي، ثم تم وقوع العديد من الأحداث في الثمانينيات أمام التخلي عن سياسة الاستيعاب الرسمية ، وبالتالي ظهور التعددية الثقافية و كان هذا التطور نتيجة للتأكيد المتزايد على هوية السكان الأصليين ، وقوة قومية كيبيك ، والاستياء المتزايد لبعض الأقليات العرقية غير الراضية عن مكانه<sup>1</sup>.

- 2\_مرحلة التدريب (1971 إلى 1981) في عام 1989 ، نشرت اللجنة الملكية ثنائية اللغة وثنائية الثقافة الكتاب الرابع من تقريرها ، والذي يتناول مساهمة المجموعات الإثنية بخلاف السكان الأصليين والفرنسيين ، أين أوصت اللجنة بأن الحكومة يجب تهدف إلى اندماج (وليس استيعاب) لهذه المجموعات العرقية في المجتمع الكندي من خلال الاعتراف بجميع الحقوق الممنوحة للمواطنين

<sup>1</sup> Abu-Laban, Yasmineen. « The Politics of Race and Ethnicity: Multiculturalism as a contested Arena» ,(Citizenship Studies, vol. 6, n° 4, 2002), 459 - 482.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

وتعزيز المشاركة العادلة في مؤسسات الدولة. وقد أدت هذه التوصيات إلى تقديم

عام 1971 لسياسة التعددية الثقافية والتي كانت أهدافها كما يلي:

- مساعدة المجموعات الثقافية في الحفاظ على هويتها وتأكيداتها: مساعدة المجموعات الثقافية على التغلب على العقبات التي تعيق مشاركتها الكاملة في المجتمع الكندي، وبالتالي دعت سياسة التعددية الثقافية إلى المشاركة الكاملة والعدالة للأقليات العرقية في المؤسسات المركزية، دون حرمانهم من حق الإنتماء إلى بعض عناصر، لتعزيز التبادل المثمر بين جميع المجموعات الثقافية ومساعدة المهاجرين على تعلم واحدة من اللغتين على الأقل<sup>1</sup>.

إعتمد تحقيق هذه الأهداف على التمويل الحكومي و في العقد الأول من تنفيذ السياسة تم تخصيص ما يقرب من 200 مليون دولار لمبادرات خاصة لتعزيز الحفاظ على اللغات والثقافات و تمت الموافقة على إنشاء مديرية التعددية الثقافية في أمانة الدولة في عام 1972 لتسهيل تنفيذ السياسات والبرامج المتعددة الثقافات. وتهدف الأنشطة التي رعتها المديرية إلى مساعدة الأقليات العرقية في عدة مجالات من حقوق الإنسان، ومكافحة التمييز العنصري، والمواطنة، والهجرة، والتنوع الثقافي. بعد ذلك تم إنشاء وزارة الدولة للثقافة الموسيقية في عام 1973 لضمان تنفيذ مبادرات متعددة الثقافات في الوزارات. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع آليات اتصال رسمية بين الحكومة والمجموعات العرقية لضمان المشاركة في صنع القرار مثل المجلس الكندي للدراسات متعددة الثقافات في عام 1973، والذي أصبح فيما بعد المجلس الإثنو-ثقافي، ووفقاً لمصممي سياسة التعددية الثقافية لعام 1971، كانت العقبات التي تعترض التكيف الاجتماعي والنجاح الاقتصادي في الأساس ثقافية ولغوية و تطلبت الزيادة الملحوظة في عدد مهاجري الأقليات الواضحة الجدد، الذين كانت اهتماماتهم الأساسية الحصول

<sup>1</sup>, Abu-Laban, Yasmeeen Ibid,4.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

على وظيفة ، وإسكان وشهادة مدرسية ، ومكافحة التمييز تغيير المسا رآين أصبح تحقيق المساواة عن طريق إزالة الحواجز التي أوجدها التمييز العنصري الهدف الرئيسي للبرامج متعددة الثقافات. ولذلك وُضعت سياسات وبرامج للعلاقات بين الأعراق لتحديد وتحديد ومكافحة التمييز العنصري على المستويين الشخصي والمؤسسي. وقد شُجعت بشكل خاص على اتخاذ تدابير لتعزيز المشاركة الكاملة للأقليات الثقافية في حياة المجتمع الكندي<sup>1</sup>.

### 3\_مرحلة المؤسسة (من سنة 1982 إلى 2000):

خلال الثمانينيات، أصبحت سياسة التعددية الثقافية مؤسسية تدريجياً، وتزامنت تغييراته مع فترة صعبة في مجال العلاقات العرقية في كندا، أين أحدثت الهجرة تحولاً عميقاً في التركيب الديموغرافي للمدن الكبيرة في فترة زمنية قصيرة للغاية، كما شهدت كندا ظهور أفراد وجماعات يروجون لأفكار عنصرية ركزت الحكومة في البداية على الإصلاحات اللازمة لمساعدة المؤسسات الكندية على التكيف مع وجود مجموعات مهاجرين جديدة، كما نفذت برامج مناهضة للتمييز تهدف إلى المساعدة في كسر الحواجز الاجتماعية والثقافية بين الأقليات والأغلبية في كندا<sup>2</sup>.

جعل اعتماد الميثاق الكندي للحقوق والحريات في عام 1982 بروز إمكانية الحكم والتي لها أهمية حاسمة في وضع التعددية الثقافية ضمن الإطار الأكبر للمجتمع الكندي لأنه يسمح للمحاكم بمراعاة الواقع الكندي متعدد الثقافات على أعلى مستويات صنع القرار فمن منظور توجيه تفسير المحاكم عندما يتعين عليها السماح بالحقوق الفردية ومتعددة الثقافات (الجماعية غالباً)، على سبيل المثال في القضايا المعارضة حرية التعبير وحظر دعاية القذف والكراهية ذات الدلالات العنصرية. وفقاً للميثاق لا

<sup>1</sup> Bélanger, Alain, et Éric Caron Malenfant. «Diversité ethnoculturelle au Canada perspectives pour », Tendances sociales canadiennes 18 (2017), 21.

<sup>2</sup> Burnet, Jean. «Myths and Multiculturalism », (Canadian Journal of Education, vol. 4, 1979), 43 – 58..



## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

يمتد مبدأ حرية التعبير إلى حرية التعبير المطلقة<sup>1</sup>. بالإضافة إلى ذلك يشجع الميثاق القضاء على مظاهر التمييز من خلال ضمان المساواة والعدالة للجميع أمام القانون بغض النظر عن العرق أو الأصل العرقي. وتنص المادة 15 على مايلي:

- تنطبق القوانين على الجميع على قدم المساواة ، ولكل شخص الحق في نفس الحماية ونفس الفائدة بغض النظر عن أي تمييز بما في ذلك التمييز على أساس العرق أو الأصل القومي أو الإثني ، اللون أو الجنس أو الدين أو العرق أو الإعاقة العقلية أو الجسدية .

- بالإضافة إلى ذلك ينص القسم الفرعي من المادة 15 على الحق في المساواة في المزايا، دون إنكار الحاجة إلى إتخاذ التدابير الخاصة لمساعدة الفئات المحرومة وفي سنة 1985 تم إنشاء اللجنة الدائمة لمجلس العموم حول التعددية الثقافية، وفي عام 1987 نشرت اللجنة تقريراً متعمقاً يدعو إلى تنفيذ سياسة جديدة للتعددية الثقافية وإنشاء وزارة للتعددية الثقافية ، كانت السياسة التعددية الثقافية الجديدة ذات الأهداف والتوجهات الواضحة حيز التنفيذ في عام 1988 مع إقرار البرلمان الكندي لقانون التعددية الثقافية الكندي ( la loit multicultrel canadienne-LMC). كانت كندا أول دولة في العالم تصدر قانوناً وطنياً في هذا المجال.

وبموجب قانون التعددية الثقافية الكندي تكون الحكومة مسؤولة أمام كل من البرلمان والجمهور عن تطبيقها من خلال تقديم التقارير السنوية وإنشاء أمانة للتعددية الثقافية على قدم وساق لمساعدة الحكومة على تقديم خدمات أفضل للمؤسسات الاتحادية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ibid, Abu-Laban, Yasmeen, 6.

<sup>2</sup> Abu-Laban, Yasmeen, et Daiva Stasiulis. « Ethnic Pluralism Under Siege: Popular and Partisan Opposition to Multiculturalism » , (Analyse de politiques, vol. 18, n° 4, 1992), 365 – 386.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

أقر البرلمان في سنة 1991 التشريع الذي أنشأ قسمًا رسميًا للتعددية الثقافية والمواطنة يهدف للترويج بين الكنديين وبين المؤسسات الكندية لتقدير وقبول مبادئ المساواة العرقية والتعددية الثقافية وكذلك تطبيقها، ومساعدة الكنديين في الحفاظ على ثقافتهم ولغتهم وهويتهم العرقية الثقافية وتقييمها ومشاركتها تعزيز المشاركة الكاملة في حياة المجتمع الكندي للأفراد والجماعات من الأقليات العرقية والثقافية في كندا، في حين ركزت سياسات التعددية الثقافية المبكرة على الحفاظ على الثقافات والمشاركة بين الثقافات من خلال الترويج للصحف والمهرجانات العرقية، أكدت النسخة "المجددة" لسياسة التعددية الثقافية على التفاهم بين الثقافات، والتكامل الاجتماعي والاقتصادي من خلال الإصلاح المؤسسي ، والتعزيز الاجتماعي الذي يهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص وإزالة الحواجز التمييزية. في عام 1997 أعلنت الحكومة الفيدرالية عن وضع سياسة جديدة تؤكد على ثلاثة أهداف: العدالة الاجتماعية (بناء مجتمع عادل ومنصف) المشاركة المدنية (حتى يتمكن الكنديون من يمكن لجميع الأصول أن تساعد في تشكيل مجتمعاتنا وبلدنا) والهوية (تعزيز مجتمع يعترف بالتنوع الثقافي ويحترمه ويعكسه بحيث يشعر الناس من جميع مناحي الحياة بالانتماء إلى كندا)<sup>1</sup>.

لم تتغير أهداف السياسة الحكومية لإدارة التنوع ، و منذ وضع قانون التعددية

الثقافية "سنة 1971 في كندا ، تسعى الحكومة الكندية لتحقيق الأهداف التالية :

\_ توفر الحكومة الكندية دعمها لكل الثقافات الكندية، وتسعى قدر المستطاع

لدعم نمو الجماعات الثقافية الراجعة في البقاء والإزدهار، والراجعة في إثراء الحياة الكندية والتي أظهرت حاجتها لمثل هذا الدعم.

- تساعد الحكومة أفراد كل الجماعات الثقافية على تخطي العقبات الثقافية حتى

يستطيعوا المشاركة بفعالية في الحياة الكندية.

<sup>1</sup> Bélanger, Alain, et Éric Caron Malenfant. «Diversité ethnoculturelle au Canada perspectives pour 2017», (Tendances sociales canadiennes, hiver 2005), 20.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

- تدعم الحكومة اللقاءات والحوارات المثمرة بين مختلف الجماعات الثقافية الكندية بما يخدم المصلحة الوطنية.
- تشجع الحكومة المهاجرين على تعلم إحدى اللغتين الرسميتين في كندا، لمساعدتهم كي يصبحوا أفرادا كاملي العضوية في المجتمع الكندي.
- سعت الحكومة الكندية من خلال هذه الأهداف الأربعة لحماية ثقافة الأقليات ،  
وتسهيل المشاركة الكاملة للجميع<sup>1</sup>.

### ج\_ التعددية الثقافية كنموذج لإدارة التنوع

لما تم الإعلان عن السياسة الفيدرالية للتعددية الثقافية لأول مرة في عام 1971 وصفت بأنها سياسة مستتيرة تهدف إلى تمكين الناس من العيش في الثقافة التي يختارونها و كان من المفترض أن تكمل سياسة ثنائية اللغة من حيث أنه حتى لو ظلت الإنجليزية والفرنسية من الناحية اللغوية هما اللغتين الرسميتين الوحيدتين في كندا، فإن جميع الثقافات ستعامل على قدم المساواة ، وكان إطلاق سياسة التعددية الثقافية لموازنة قومية "الكيبك"، ولإرضاء القومية الأنجلوساكسونية، وباقي الثقافات الغير أوروبية . وهكذا طوال السبعينيات شجعت مديرية التعددية الثقافية العديد من البرامج التي تهدف إلى مساعدة المجموعات العرقية على الحفاظ على تقاليدهم وعاداتهم وفولكلورهم وتقاليدهم من أجل تعزيز الصورة المتعددة الثقافات للمجتمع الكندي<sup>2</sup>، بعبارة أخرى نظرة إلى كون المقاطعات المؤسسة للدولة والموزعة بين مكونات المجتمع الكندي قد بقيت محتفظة بهوياتها الثقافية في المرحلة التالية على بناء الدولة، ما دفع بالمركز إلى بناء الهوية الكندية على أساس تنوع هذه المكونات وتصوراتها عن الدولة، وليس على أساس صهرها وإدماجها في هوية المركز ذاته،

<sup>1</sup> Chambre des communes du Canada, 1971, p.8545

<sup>2</sup> Peter S LI. « The multiculturalism debate », deuxième édition, (Toronto, Oxford University Press, 1999), , 147-176.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

بحيث أصبح نموذج بناء الدولة هذا يعرف بنموذج التعددية الثقافية الفسيفسائية، أما الأسس التي تقوم عليها هذه السياسة<sup>1</sup>، فيمكن إرجاعها إلى عدة مبادئ رئيسية و هي كالتالي:

المبدأ الأول هو مبدأ التعايش ما بين الثقافات المتباينة للجماعات المتميزة من بعضها البعض، ففي المجتمع الفسيفسائي يكون الفرد منتمية إلى الدولة والمجتمع الأكبر بصورة غير مباشرة، وذلك فقط من خلال عضوية الفرد المسبقة في جماعته الثقافية<sup>2</sup>.

والمبدأ الثاني هو مبدأ المساواة ما بين المكونات الثقافية للمجتمع، بحيث يقضي ذلك باحترام شتى الجماعات المكونة للمجتمع ثقافات بعضها البعض، حتى يتاح للأقليات إمكان التعبير عن ثقافتها وممارستها من دون أن تعاني الحرمان من جزاء التعصب والتمييز العرقي.

مبدأ الحفاظ على التباينات الثقافية وإيجاد حدود للحرية الثقافية، ويقتضي استمرارية هذا النوع من المجتمع وجود إجماع على المثل والقيم والمعتقدات الأساسية<sup>3</sup>. وبحلول الثمانينيات مع تصاعد حركات التنوع العرقي، أصبحت فكرة استخدام سياسة التعددية الثقافية كوسيلة للحفاظ على الثقافة أقل جاذبية للعديد من أفراد الأقليات المرئية، الذين كانوا أكثر اهتمامًا بالقضايا ففي جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة الخاصة التابعة لمجلس العموم حول مشاركة الأقليات المرئية في المجتمع الكندي في عام 1983 أكد العديد من الشهود الذين يمثلون المنظمات الوطنية للأقليات العرقية على مدى التمييز العنصري في المجتمع الكندي والحاجة إلى

<sup>1</sup> حسام الدين علي مجيد، "التعددية الثقافية ومستقبل الدولة-الأمة الكندية، المستقبل العربي، د/ع(2014)، 89.

<https://www.researchgate.net/publication/304133120>

<sup>2</sup> Christian Joppke and Steven Lukes, "Introduction: Multicultural Questions (Oxford: Oxford University Christian Res, 2002), 8.

<sup>3</sup> حسام الدين علي مجيد، مرجع سبق ذكره، 90.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

إحداث تغييرات مؤسسية وتشريعية لمكافحة العنصرية أين لاحظت اللجنة في تقريرها المقدم إلى مجلس النواب أن هناك حاجة ملحة لتغيير السياسة لإدماج الأقليات الظاهرة في المؤسسات العامة الرئيسية ووصفت اللجنة المجتمع الكندي بأنه مجتمع "متعدد الثقافات ومتعدد الأعراق" وأوصت بأن تتخذ مديرية التعددية الثقافية مبادرات أخرى لتعزيز العلاقات بين الأعراق، على الرغم من التحفظات التي أعربت عنها بعض المجموعات الإثنية المعنية أكثر بالحفاظ على الثقافات<sup>1</sup>.

وبذلك فالأسباب الجوهرية التي أدت بكندا إلى إقرار هذه السياسة، هو تنامي النزوع الانفصالي عن الدولة لدى مقاطعة كيبيك. كذلك ظهور بوادر ما يعرف في كندا بتسمية والقوة الثالثة (Third Force)، وهو تعبير عن ازدياد قوة المهاجرين والجماعات الإثنية، وسعيها إلى نيل الاعتراف بإسهاماتها الثقافية، وبروز الاعتقاد لدى أوساط غير الأنغلوفون وغير الفرانكوفون عموماً بأنهم سيحظون بمنزلة المواطنة من الدرجة الثانية، إذا ما تم الاعتراف رسمياً بأن كندا دولة ثنائية الثقافة<sup>2</sup>.

أدى نمو الأقليات الظاهرة إلى تضخيم النقد الموجه إلى السياسة الفيدرالية للتعددية الثقافية التي كانت تركز بشكل كبير على الحفاظ على الثقافات وليس بشكل كافٍ على تعزيز المساواة الاجتماعية، حيث ذكرت اللجنة الدائمة لمجلس العموم حول التعددية الثقافية أنه ليس من المبرر دائماً افتراض أن التوجه الثقافي لسياسة التعددية الثقافية قد تم التعبير عنه من قبل المجتمعات العرقية الثقافية القائم من أصل أوروبي<sup>3</sup>، لكن وصف اللجنة للاختلافات بين التوجه الثقافي والتوجه نحو المساواة يشير إلى أن الجماعات العرقية الثقافية الأوروبية لم تتوقع نفس الشيء من سياسة التعددية الثقافية كأقليات مرئية، فمع تزايد شريحة السكان المكونة من أقليات ظاهرة تزايد القلق

<sup>1</sup> Canada Chambre des communes, 1984, 55.

<sup>2</sup> جوزيف ياكوب، "ما بعد الأقليات: بديل عن تكاثر الدول"، ترجمة حسين عمر (بيروت: المركز الثقافي العربي 2004)، 267.

<sup>3</sup> Canada, Chambre des communes, 1987, 22-24.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

بشأن العنصرية والتمييز ، والصراع الواضح بين التوجه الثقافي والتوجه المتكافئ لسياسة التعددية الثقافية أصبح أكثر حدة، وخلق التنوع العرقي في المجتمع الكندي في الثمانينيات واقعا ديموغرافيا وسياسيا جديدا دعا إلى تغيير في سياسة التعددية الثقافية. ومن التغييرات التي قدمها وزير الدولة للتعددية الثقافية في الثمانينيات في جدول أعمال التعددية الثقافية أنه من الواضح لم يتم التركيز بشكل أكبر على دور هذه السياسة كوسيلة لتعزيز المساواة والوئام في المجتمع الكندي وسيكون من الخطأ الافتراض أن الأساس الديموغرافي للتنوع العرقي وحده كان سيكون كافياً لتحويل سياسة التعددية الثقافية بشكل أكبر في اتجاه المساواة الاجتماعية. و يجب أن نتذكر أنه في بداية الثمانينيات ، سعت الحكومة الفيدرالية إلى إعادة دستور المملكة المتحدة ، وفي نفس الوقت ، للحصول على موافقة المقاطعات وجماعات الضغط لترسيخ ميثاق الحقوق والحريات في الدستور يتطلب نجاح إقرار وعي الجمهور بالقيم الاجتماعية للمساواة والعدالة والحرية ودعمها ، وهكذا أكدت سياسة الحكومة الفيدرالية في الثمانينيات على قدر أكبر من المساواة الاجتماعية التي تزامنت مع الأولوية السياسية لإقرار الدستور ليس هناك شك في أن المناقشات العامة حول الميثاق وترسيخه في نهاية المطاف في الدستور قد جعلت الكنديين على دراية بقضية المساواة الاجتماعية ، ومع ذلك أدى فشل اتفاقية بحيرة الميث في عام 1990 والرفض اللاحق لاتفاقية شارلوت تاون إلى زعزعة ثقة الجمهور في الحكومة ، مما أضعف دعمها لسياسة التعددية الثقافية فالمخاوف السياسية المتعلقة بإضفاء الطابع الوطني على الدستور وظهور الأقليات الظاهرة كواقع ديموغرافي يمكن أن تفسر الأهمية الأكبر التي توليها السياسة للمساواة والقضاء على العنصرية في الثمانينيات ، قد تفسر سياسة التغيير

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

الدستوري وضعف الدعم العام للحكومة سبب التراجع الواضح في سياسة التعددية الثقافية في التسعينيات<sup>1</sup>.

لذلك حاولت الحكومة إعادة صياغة المثل الأعلى للتعددية، اين تسعى إلى خلق وحدة الأمة من خلال جعل التنوع (العرقى) جوهر الهوية الكندية والاستجابة لكل من المطالب التي أعرب عنها الممثلون السياسيون في كيبيك وممثلو المجموعات العرقية الأخرى. ومع ذلك، فإن هذا التسوية لم يرضي أحدهما أو الآخر، أو حتى الكنديين من أصل بريطاني، فأسلوب التكامل وتمثيل الأمة كان موضع نقد، خاصة الذي كان موجه للسياسة الكندية التعددية. بحسب تعبير رئيس الوزراء الكندي الأسبق بيير ترودو "Pierre Trudeau"، إن التركيز على أولوية الحقوق الفردية، لا الحقوق الجماعية، سواء من حيث حق كل فرد في الانتماء أو عدم الانتماء بمحض إرادته إلى أية جماعة ثقافية<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني : التفاعلية الثقافية المنهج الكيبيكي لإدارة التنوع الثقافي

لإدارة التنوع الثقافي في كندا خاصة فريدة تجعلها تبرز عن باقي الدول، وتتمثل في إزدواجية التطبيق التعددية الثقافية بين الحكومة الفيدرالية وحكومة مقاطعة كيبيك الفرنكوفونية، فمنذ نشأة الدولة إثر صراع على الأرض بين الفرنسيين والإنجليز، ورغم الاتفاق الذي أسفر عن إنشاء الكونفدرالية الكندية، بقيت المقاطعة الفرنسية ذات نزعة نحو طلب الاستقلال بسبب الاختلاف الثقافي والنزاع حول الهوية الثقافية، وشعور الكنديين من أصل فرنسي بالخوف من الذوبان بسبب إحاطة الثقافة الأنجلو-سكسونية، أدت لتوترات عديدة تراوحت بين دعوات الانفصال ومحاولات انتزاع مكاسب تضمن الحماية لمقومات الثقافة الفرنكوفونية في كندا، ومنذ تبني التعددية الثقافية في كندا، اعتبرت كيبيك هذا النموذج مهددا لهويتها الثقافية، ورفضت تطبيقه

<sup>1</sup> PETER S.LI, ibid, 12.

<sup>2</sup> حسام الدين علي مجيد، مرجع سبق ذكره، 13.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

واختارت بدلا منه نموذجا آخر خاصا بها طبقته على مستوى المقاطعة أطلق عليه اسم "التفاعل الثقافي"<sup>1</sup>.

في عامي 2006 و2007، كانت مقاطعة كيبيك مسرحًا لسلسلة من الخلافات التي ساعدت على التشكيك في وجود المهاجرين في الإقليم وقدرتهم على "الاندماج في المجتمع المضيف". ولذلك تم إنشاء سنة 2007 اللجنة الاستشارية حول ممارسات الإقامة المتعلقة بالاختلافات الثقافية، والمعروفة باسم لجنة بوشار-تايلور "Commission Bouchard-Taylor" (CBT)<sup>2</sup>، لفحص حالة الوضع مع تفويضها بتقديم تقرير، ومن خلال عمل هذه اللجنة سمع جزء كبير من سكان كيبيك لأول مرة عن سياسات معينة تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الثقافات "التفاعل الثقافي"، وتم ذكر الكلمة بشكل متقطع فقط في وسائل الإعلام المكتوبة خلال عمل هذه اللجنة التي يرأسها جيرار بوشار "Gérard Bouchard" وتشارلز تايلور "Charles Taylor"، بدأت مراقبة التفاعل الثقافية أو الترويج لها باعتبارها نموذج إدارة التنوع الأنسب لمجتمع كيبيك من خلال الاعتماد على ظهور الإجماع، خاصة على النقيض من التعددية الثقافية "الكندية"<sup>3</sup>.

على عكس التعددية الثقافية، لا "تستفيد" التفاعلية الثقافية من التعريف المؤسسي في الوقت الحالي، وبيانها ينبع مباشرة من عواقب الستينيات في كيبيك

---

<sup>1</sup> محمد بن جماعة، "التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد"، (ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول للأمن الفكري حول مفاهيم وتحديات، جامعة الملك سعود، 23 ماي، 2009)، 33.

<sup>2</sup> Rocher, F. et Micheline Labelle, « L'Interculturalisme comme Modèle d'Aménagement de la Diversité : Compréhension et Incompréhension dans l'Espace Public Québécois », ( Montréal, Québec Amérique), 179-203.

<sup>3</sup> Jorge Frozzini, « l'interculturalisme et la commission Bouchard Tylor », in L'interculturel au Québec ,ed bob W. white (Montréal : Presses de l'Université de Montréal, 2014),45.



## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

وسياق أزمة الترتيبات التيسيرية المعقولة ، هناك خاصيتان تميزانه عن التعددية الثقافية<sup>1</sup>:

(1) ارتباطه بالمعاملة المتساوية بين الأقليات والأغلبية ، دون وجود "هم" و "نحن" مع ارتباط خاص بالمعاملة بالمثل<sup>2</sup>.

(2) البعد اللغوي. تشمل العناصر الأخرى ، التحول من نموذج التنوع (في التعددية الثقافية) إلى نموذج التفاعلية (في التفاعل الثقافي) وحقيقة أن التعددية الثقافية في كيبك تهدف في المقام الأول لأمة كيبك من الناحية التخطيطية يمكن تمثيل التفاعلية على النحو التالي: أغلبية وأقليات تتفاعل مع بعضها البعض. وهذا السياق هو الذي يعطي معنى لمسألة التفاعل الثقافي ، كنموذج أو بردايم<sup>3</sup> .

حددت لجنة بوشار تيلور لنفسها التفويض لإقتراح توليفة بين الجمهورية والتعددية الثقافية أو بين الجمهورية الفرنسية والتعددية الثقافية الكندية<sup>4</sup> ، لذلك كان من الضروري الانفصال عن النموذجين ، ورفض أبرز سماتها: الاستيعاب الجمهوري وتقييم التنوع بميل مجتمعي ، يعتبر غير تكاملي بشكل كافٍ ، و قد يعني النجاح في هذه المهمة إنشاء نموذج جديد للاعتراف ؛ فشل وكان نموذجًا تجسيدا محليًا ومعادلاً للنموذجين.

يمكن إبراز سبع نقاط رئيسية تميز التفاعلية الثقافية عن النماذج الأخرى للتعامل مع التنوع وللنموذج التفاعلي بعدان الأول مجتمعي يشير إلى النطاق الاجتماعي الكبير أي الإشكالية العامة للعلاقات بين الثقافات وتكامل المجتمع ، البعد

<sup>1</sup> Eva segoura, « L'INTERCULTURALISME QUÉBÉCOIS, ALTERNATIVE AU MULTICULTURALISME CANADIEN ? VOIE QUÉBÉCOISE OU VOIX QUÉBÉCOISE », revue Humanisme et Entreprise 305(2011) : 7372,

<https://www.cairn.info/revue-humanisme-et-entreprise-2011-5-page-81.htm>

<sup>2</sup>.-Gerard A. Gagnon, « La Diversité et la Place du Québec au Sein de la Fédération Canadienne » (Montréal, Québec Amérique , 2010), 247-262.

<sup>3</sup> ibid

<sup>4</sup> Jorge Frozzini, « L'interculturalisme selon gérard bouchard » , in L'interculturel au Quebec ,ed bob W. white (Montréal : Presses de l'Université de Montréal, 2014),93.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

الأخر هو البعد الثقافي والذي يشير إلى النطاق الاجتماعي الصغير، أي العلاقات المجتمعية والحياة اليومية للمؤسسات (المدرسة، المستشفيات، أماكن العمل، إلخ) ومع ذلك سينصب الاهتمام بشكل رئيسي على البعد الأول مع إعطاء الأولوية لتحديد مبادئ وأسس النموذج<sup>1</sup>.

(1) ازدواجية الأغلبية / الأقليات : كنموذج عالمي لتكامل المجتمع تشكل التداخل الثقافي بشكل أساسي في نموذج الازدواجية. وهو إحدى السمات المتأصلة في هذا النموذج، وتعني الازدواجية باختصار هو ان تعترف التعددية الثقافية بمكانة الأغلبية الثقافية (شرعيتها ، الحق في إدامة تقاليدها، قيمها، تراثها، حق التعبئة لضمان تطورها) أثناء الإشراف عليها لتقليل مخاطر التجاوزات التي تتعرض لها جميع الأغليات فيما يتعلق بأقلياتها ، كما يعلمنا التاريخ القديم والحديث.

(2) ديناميكية التفاعلات: السمة الثانية التي يجب نذكرها من حيث أصالة التعددية الثقافية هي أنه أثناء الدعوة إلى احترام التنوع، يشجع النموذج التفاعلات والتبادلات والتقارب والمبادرات بين المجتمعات، فهي تفضل مسار المفاوضات والتعدلات المتبادلة، ولكن مع الامتثال الصارم للقيم الأساسية للمجتمع المضيف المنصوص عليها في القوانين أو النصوص الدستورية مع الأخذ في الاعتبار أيضًا ما يسمى بالقيم المشتركة التي تشكل جزءًا من ثقافة عامة مشتركة. لذا فإن روح التوفيق والتوازن والمعاملة بالمثل تحكم ديناميكية التفاعلات التي تكمن في قلب التعددية الثقافية.<sup>2</sup>

(3) ممارسات المواءمة: مسؤولية مدنية، كما يستدعي النموذج ثقافة حقيقية من التفاعلات والتعدلات المتبادلة كشرط للتكامل هذا هو السبب في أن التفاعلية

<sup>1</sup> Gérard Bouchard, « QU'EST-CE QUE L'INTERCULTURALISME? »( Canada : Québec, Université du Québec à Chicoutimi,2011),12.

<sup>2</sup> Gérard Bouchard, Ibid , 18.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

الثقافية تمتد إلى جميع المواطنين المسؤولة عن العلاقات بين الثقافات في الحياة اليومية، وخاصة إدارة حالات عدم التوافق التي تنشأ لا محالة داخل المؤسسات أو داخل المجتمع الأمر متروك لكل مواطن موضوع في وضع متعدد الثقافات للمساهمة في التعديلات، في التسوية المتبادلة. من الواضح أن المحاكم تحتفظ بوظيفتها التي لا غنى عنها، ولكن فقط كملاذ أخير، عندما تفشل إجراءات المواطنين في حل الخلافات، ويترتب على ذلك أيضًا أنه بعيدًا عن سياسات الدولة، فإن التداخل الثقافي يشجع المبادرات الإبداعية للأفراد والجماعات على المستوى الاجتماعي الصغير. بشكل عام، يمكننا تحديد أربعة مسارات للعمل تتوافق مع العديد من فئات الجهات الفاعلة: (أ) النظام القانوني، (ب) الدولة وتشعباتها، (ج) المؤسسات والمنظمات المدنية، (د) الأفراد والمجموعات في بيئات معيشتهم وعملهم<sup>1</sup>.

4) الاندماج والهوية: تدعو التعددية الثقافية إلى نوع معين من التعددية الشاملة تمثل الصفة الثالثة التي تميزه، أين تشعر ثقافة الأغلبية التي تشعر بالتهديد من قبل الأقليات بالحاجة إما إلى استيعابهم (الذي يندرج بالخروج من الازدواجية) أو دمجهم (هذا هو الحزب الأخير الذي تبنته كيبيك حتى الآن). إنها تخشى غريزيًا أي شيء هو التفتت أو التهميش، ويصدق هذا بشكل أكبر عندما تكون ثقافة الأغلبية نفسها أقلية هشة على المستوى القاري، كما هو الحال مع منظمة كيبيك الفرنكوفونية، هذا أمر حتمي يشترط كل التفكير في مقاربة الواقع العرقي الثقافي في كيبيك. إنه يوضح الأهمية التي يجب أن تعلق على اندماج الأقليات والمهاجرين من أجل تعزيز الأغلبية الفرنكوفونية وتأمين مستقبلها، تميل التدابير التي تتعارض مع التنوع (مثل تلك المقترحة حاليًا في ظل العلمانية الجمهورية)

<sup>1</sup> Bouchard, G. « Qu'est ce que l'interculturalisme? », *McGill Law Journal*, 56 (2011), 395.  
<https://doi.org/10.7202/1002371ar>

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

إلى زيادة خطر التهميش والتجزئة - وهما صفتان مرتبطتان بدقة بالتعددية الثقافية وتحفزان رفضه الفكرة الأساسية في هذه النقطة هي أنه بما أن الفرنكوفونية في كيبك تواجه حاليًا موقفًا صعبًا ، يجب عليها تجنب الخوض في الانقسامات الدائمة داخلها بدلاً من ذلك يجب أن تسعى إلى تكوين حلفاء تشتد الحاجة إليهم بين المهاجرين والأقليات الثقافية. يجب أن يتضمن أي بحث عن نموذج عام هذه البيانات الأساسية<sup>1</sup>.

(5) أسبقية العناصر الخاصة لثقافة الأكثرية: الإدماج الثقافي هو موقع الخاصية الخامسة التي تستحق التعليق عليها فإثناء السعي إلى التعبير العادل بين الاستمرارية والتنوع ، تدعونا التفاعلية الثقافية إلى التعرف على عناصر معينة من الأسبقية المخصصة (أو السياقية) في ثقافة الأغلبية - أقول "مخصصة" لأنه لا توجد مسألة إضفاء الطابع الرسمي أو ترسيخ هذا الحكم كقاعدة عامة للقانون، من شأنها أن تؤدي إلى خلق فئتين من المواطنين، تختلف التفاعلية الثقافية عن بعض الأنظمة الجمهورية التي، بشكل مباشر أو غير مباشر، بحجة الشمولية تعطي الأولوية بشكل منهجي لما يعرف ثقافة الأغلبية أو المؤسسة. فهذا الحكم الذي ينشئ تسلسلاً هرمياً رسمياً يفتح الباب أمام إساءة استخدام السلطة، لذلك يشترط تحديد طبيعته ومداهها بعناية (أدناه) ، أين يمكن لمبدأ الأسبقية المخصصة تجنب التجاوزات العرقية مع منح مزايا أو حماية لثقافة الأغلبية.

(6) ثقافة مشتركة: السمة السادسة للتعددية الثقافية والتي تنبثق عن سابقاتها ، هي الفكرة القائلة بأن عناصر من ثقافة مشتركة (أو ثقافة وطنية) تبرز إلى النور فيما وراء التنوع الثقافي الإثني والثقافي وبالتالي يتشكل انتماءً وهوية معينة

<sup>1</sup> Bouchard, G. « Qu'est ce que l'interculturalisme? » ,Ibid, 398.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

تضاف إلى الانتماء والهويات الأساسية وتطعمها بطريقة ما، هذه نتيجة منطقية ومتوقعة لكل من هدف الإدماج وديناميكيات التفاعلات التي تقع في قلب التفاعلية الثقافية. وبمرور الوقت تتغير ثقافات الأغلبية والأقلية بدرجات متفاوتة كما، ففي هذه اللعبة المستمرة للتبادلات أو المعاملات غير الرسمية على نطاق يومي، أن يكون تأثير ثقافة الأغلبية متناسبًا مع وزنها الديموغرافي والاجتماعي، مما يمنحها ميزة بحكم الواقع لضمان استمراريتها. ومن ناحية أخرى فإن أفق ثقافة مشتركة في التكوين "عموم كيبك" بحق، يضمن للأقليات الثقافية والوافدين الجدد ضمان المواطنة الكاملة ويحميهم من الإقصاء يوفر هذا الأفق أيضًا لأفراد الأقليات الثقافية طريقة للخروج مما قد يرون أنه حبس في أحياء عرقية. بعبارة أخرى يمكن القول أن تطور ثقافة كيبك هو بالفعل نتيجة لثلاثة خيوط تتشابك بطريقة دقيقة للغاية ومعقدة للغاية، بسبب وزنها الاجتماعي وديناميتهم: ثقافة الأغلبية المؤسسة، ثقافة المهاجرين والأقليات، تلك التي تنتج عن تفاعلات وخليط الواحد والآخر<sup>1</sup>.

(7) السعي وراء التوازنات والوساطة: في الأساس، تعد التفاعلية الثقافية بمثابة بحث عن توازنات ووساطة بين المبادئ والقيم والتوقعات المتنافسة غالبًا وبهذا المعنى، فهي محاولة دائمة للتعبير عن الأغلبية والأقليات، والاستمرارية والتنوع، والهوية والحقوق، والتذكير بالماضي ورؤى المستقبل. إنه يدعو، على جميع مستويات الحياة الجماعية، إلى ابتكار طرق جديدة للتعايش داخل الاختلافات وخارجها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Gérard Bouchard, « QU'EST-CE QUE L'INTERCULTURALISME? »( Canada : Québec, Université du Québec à Chicoutimi,2011),34.

<sup>2</sup> Ibid 36

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

### المبحث الثاني : دراسة مقارنة بين المنهج الكندي والكيبك

تعد إدارة التنوع والاندماج قضية بارزة في كندا ، حيث يولد حُمس السكان (1/5) في الخارج، تبنت الحكومة الكندية سياسة رسمية للتعددية الثقافية كوسيلة لإدارة تنوعها المتزايد، معلنة أن جميع ثقافات الأقليات متساوية ، بالمقابل اختارت كيبك إدارة تنوعها بشكل مختلف واعتماد سياسة غير رسمية للتعددية الثقافية في محاولة للحفاظ على ثقافة الأقليات ولغتها، ما يؤدي لتقديم بعض الأسئلة المثيرة للاهتمام حول اندماج الأقليات في كل من النموذجين، كما تطرح إشكال طريقة تطبيق النموذجين والسياسات النجمة عنهما، لذلك سيتم التطرق لدراسة مقارنة بين السياسية للتعددية الثقافية الفيدرالية والتفاعلية الثقافية في كيبك، والإيجابيات والانتقادات الموجهة لكل منها.

بذلك سنقسم هذا المبحث إلى :

المطلب الأول: مقارنة بين النموذجين التعددية الثقافية والتفاعلية الثقافية

المطلب الثاني: تقييم النموذجين التفاعل الثقافي الكيبكي والتعدد الثقافي الكندي

### المطلب الأول: مقارنة بين النموذجين التعددية الثقافية والتفاعلية الثقافية

تمكنت الدولة الكندية من الحفاظ على علاقة متناغمة إلى حد ما مع مئات الجماعات العرقية والأقليات التي تعيش داخل حدودها، اين تمكنت من تجنب أي اشتباكات كبيرة بين الفئات الثقافية المتنوعة المشكلة لمجمعاتها، وبين هذه المجموعات والسكان المولودين في البلاد باستثناء مجموعات المهاجرين الانفصاليين التي تأسست منذ فترة طويلة في كيبك، ولكن نتيجة لطبيعة كندا التعددية تم إنشاء توازن بين هذه المجتمعات المتنوعة ثقافيًا، ولكن على مستوى السياسة بشأن إدارة التنوع، لوحظ وجود ازدواجية بين السياسة غير الرسمية للتفاعلية الثقافية والسياسة الفدرالية التعددية الثقافية في كندا .

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

وبذلك تم تقسيم هذا المطلب إلى :

الفرع الأول: ممارسة سياسة التعددية الثقافية وحدودها

الفرع الثاني: ممارسة سياسة التفاعلية الثقافية وحدودها

الفرع الثالث: أوجه التشابه والإختلاف بين النموذجين الكندي والكيبكي

الفرع الأول: ممارسة سياسة التعددية الثقافية وحدودها

كانت كندا أول دولة غربية تتبنى التعددية الثقافية كسياسة رسمية في عام 1988، وما زالت الدولة الوحيدة التي ينص دستورها على التعددية الثقافية، وهي واحدة من أنجح الدول متعددة الثقافات حيث من المرجح أن يصبح المهاجرون في كندا مواطنين، وأن يصوتوا ويترشحوا وينتخبوا لمنصب من المهاجرين في أي ديمقراطية غربية أخرى، ويتمتع أطفال المهاجرين بنتائج تعليمية أفضل من نظرائهم في الديمقراطيات الغربية الأخرى؛ ومن المرجح أن يقول الكنديون إن الهجرة مفيدة ويقل احتمال أن يكون لديهم آراء متحيزة تجاه المسلمين، في حين أن هذه العوامل ليست المقاييس الوحيدة لنجاح التعددية الثقافية إلا أنها لها تأثير كبير على دمج واندماج المهاجرين الجدد والراسخين في جميع أنحاء البلاد<sup>1</sup>.

تم الإعلان عن التبنى الرسمي للتعددية الثقافية في أكتوبر من عام 1971 من قبل ترودو "Pierre Elliott Trudeau" في بيانه أمام مجلس العموم أين شدد على أنه "لا يمكن أن تكون هناك سياسة ثقافية للكنديين من أصل بريطاني وفرنسي وأخرى للشعوب الأصلية وثالثة لجميع الآخرين لأنه على الرغم من وجود لغتين رسميتين ، إلا أنه لا توجد ثقافة رسمية"<sup>2</sup> ، نص خطابه الشهير على أن لكل مواطن الحق والحرية في الحفاظ على ثقافته مشددًا على المساواة والديمقراطية والتنوع<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>Oliveira Lindsey Quan," ARE THERE SIGNIFICANT DIFFERENCES BETWEEN MULTICULTURALISM AND INTERCULTURALISM?,ibid,21.

<sup>3</sup> Oliveira Lindsey Quan," ARE THERE SIGNIFICANT DIFFERENCES BETWEEN MULTICULTURALISM AND INTERCULTURALISM?,ibid,24.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

ومع ذلك فإن التعددية الثقافية كسياسة والتعددية الثقافية كممارسة قد لا تكون دائماً نفس الشيء ففي حين تم تأسيس التعددية الثقافية الكندية كجهد لإدارة التنوع في البلاد والحد من التمييز بين الأقليات ، إلا أن هذا التمييز لم يتم التغلب عليه بعد كما يتضح من المناقشات السياسية والعامة للانتخابات الفيدرالية لعام 2015، والتي خلالها القضايا المتعلقة بالتنوع والدين ولعب سكن الأقليات دوراً مهماً، وفي الفترة التي سبقت الانتخابات تم تمرير قانون عدم التسامح مع الممارسات الثقافية البربرية ليصبح قانوناً مع تصويت المحافظين والليبراليين الحاكمين لصالحه وعارضه الديمقراطيون الجدد وحزب الخضر، واقترح القانون إدخال تغييرات على قانون الهجرة وحماية اللاجئين وقانون الزواج المدني والقانون الجنائي من خلال منع هجرة أولئك الذين يمارسون تعدد الزوجات وتجريم زواج الأطفال والزواج القسري، وكلها أمور غير قانونية بالفعل في كندا، كما يحد قانون 1991 من الدفاع عن الاستفزاز بحيث لا ينطبق على جرائم الشرف والعديد من حالات القتل الزوجي<sup>1</sup>، وتشمل الأهداف المعلنة للقانون "تحسين الحماية والدعم للنساء المستضعفات، ولا سيما المهاجرات من النساء والفتيات". يشير خطاب هذا التشريع إلى أن النساء والفتيات المهاجرات أكثر عرضة للخطر من أولئك المولودات في كندا ، بسبب "ممارساتهن الثقافية البربرية" ظاهرياً. قدم هذا الهدف المحدد للأقليات العرقية والدينية في كندا من قبل المحافظين خلال فترة الانتخابات ، مما زاد من استقطاب الناخبين. بشر مؤيدو القانون بالحكومة باعتبارها نصيراً للقيم الكندية ، بينما أكد منتقدها أن القانون كان جهداً موقوتاً لإشعال التوترات وتقسيم الكنديين لتحقيق مكاسب سياسية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ashley Csanady, "'Barbaric Cultural Practices' bill to criminalize forced marriage, tackle 'honour killings' passes final vote", *The Globe and Mail* (June 17, 2015), accessed mai 14, 2020, <http://news.nationalpost.com/news/canada/canadian-politics/barbaric-cultural-practices-bill-to-criminalize-forced-marriage-tackle-honour-killings-set-for-final-vote>.

<sup>2</sup> Oliveira Lindsey Quan, "ARE THERE SIGNIFICANT DIFFERENCES BETWEEN MULTICULTURALISM AND INTERCULTURALISM?", *ibid*, 35.



## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

بعد هذا النقاش تحول تركيز البلاد إلى محنة اللاجئين السوريين بعد ظهور صور لطفل غارق ملقى على شاطئ تركي في سبتمبر 2015 جذبت هذه الصور الانتباه الدولي ، وطالب العديد من الكنديين الحكومة ببذل المزيد لمساعدة هؤلاء اللاجئين ، تصاعدت الانتقادات بعد أن تم الكشف عن رفض الحكومة الكندية لطلب عائلة كردي للحصول على اللجوء ، مما دفع الأسرة إلى الفرار وتبع ذلك نقاش إضافي من ناحية التزام كندا تجاه اللاجئين ، ومن ناحية أخرى الالتزام بالأمن القومي. و يبدو أن المخاوف من أن المعالجة العاجلة لطلبات اللجوء ستسمح للإرهابيين الإسلاميين بدخول البلاد تتخلل جميع المناقشات العامة حول مسؤولية كندا تجاه كل من اللاجئين ومواطنيها<sup>1</sup>.

ومع ذلك كان النقاش الأكثر إثارة للانقسام في الانتخابات يتعلق بحق امرأة مسلمة في ارتداء نقابها خلال حفل الجنسية ، التي طعنت في حظر النقاب الذي تم فرضه عام 2011 ، وفازت بتحديدها في عام 2014 ، خسرت الحكومة عدة استئنافات وفي منتصف سبتمبر 2015 أين رفضت المحكمة الفيدرالية استئنافاً قدمته حكومة رئيس الوزراء آنذاك ستيفن هاربر التي حاولت منع المرأة من أداء قسمها بالنقاب ، اعتبر حكم المحكمة الأول محاولة المنع "غير قانونية"<sup>2</sup>. كان الرأي العام منقسماً بشدة حول هذه القضية ، في حين أظهر استطلاع أمرت به الحكومة أن 82٪ من المستطلعين وافقوا على حظر النقاب في مراسم المواطنة، بينما عارض 18٪ الحظر . خلال هذا الوقت كانت قضية المهاجرين عادت الثقافة إلى الظهور، حيث اقترح

<sup>1</sup> Aileen Donnelly, "Alan Kurdi's father blames Canada for death of his family as PM suggests he will expedite refugee applications", *National Post*, (September 10, 2015), accessed mai 10, 2020, <http://news.nationalpost.com/news/canada/alan-kurdis-father-blames-canada-for-death-of-his-family-as-pm-suggests-he-will-expedite-refugeeapplications>.

<sup>2</sup> Ishaan Tharoor, "How a Muslim veil is dominating Canada's election race", *The Washington Post*( june 5,2017), accessed mail 11, 2020, <https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2015/10/05/how-a-muslimveil-is-dominating-canadas-election-race/>.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

المحافظون إنشاء خط ساخن هاتفي حيث يمكن للمواطنين الإبلاغ عن الشكوك حول "الممارسات الثقافية البربرية" التي يرتكبها الجيران<sup>1</sup>.

في النهاية هُزم المحافظون وفاز خطاب الليبراليين الشامل بممثليهم بحكومة أغلبية، والتعددية الثقافية التي تعزز المساواة والتسامح والحماية من التمييز في حين لا يوجد بحث حالي يربط على وجه التحديد التعددية الثقافية بهذه التصورات ، فإن هذا القسم يهدف إلى تسليط الضوء على أن العديد من الآراء التي ظهرت في كيبيك قبل وأثناء لجنة بوشار - تايلور من اقتراح ميثاق القيم في كيبيك ، هي ليست فريدة من نوعها في كيبيك ، ولكنها موجودة أيضًا في بقية أنحاء كندا<sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: ممارسة سياسة التفاعلية الثقافية وحدودها

يبدو أن التفاعلية الثقافية تقدم البديل عن التعددية الثقافية، أين اختلفت سياسات الهجرة والاندماج في كيبيك عن تلك الموجودة في باقي أنحاء كندا منذ عدة عقود حتى الآن ، على الرغم من أن التفاعلية الثقافية لم يتم تبنيها رسميًا من قبل حكومة كيبيك . ظهرت هاتان السياستان المتميزتان لبناء الأمة من جهود لإدارة مجموعات سكانية متنوعة بشكل متزايد، بينما نص القانون الكندي متعدد الثقافات على عدم وجود ثقافة وطنية رسمية في كندا ، بذلت كيبيك جهودًا عديدة لتأكيد الثقافة والهوية الفرنسية الوطنية، أين تسلط أولويات كيبيك فيما يتعلق بقبول واندماج الوافدين الجدد في المقاطعة الضوء على الاهتمامات العامة التي لدى العديد من سكان كيبيك حول مستقبل ثقافة كيبيك وتؤكد النقاط الأعلى المخصصة للمتقدمين الناطقين

<sup>1</sup> Dean Beeby, "Poll ordered by Harper found strong support for niqab ban at citizenship ceremonies", *CBC News* (September 24, 2015), accessed mai, 2020,

<http://www.cbc.ca/news/politics/canada-election-2015-niqab-pollpco-1.3241895>

<sup>2</sup> Oliveira Lindsey Quan, "ARE THERE SIGNIFICANT DIFFERENCES BETWEEN MULTICULTURALISM AND INTERCULTURALISM?", *ibid*, 34.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

بالفرنسية على أهمية بقاء اللغة الفرنسية، فبينما يؤكد التركيز على ثقافة كيبيك باعتبارها محور التقارب لثقافات الأقليات على أن دولة كيبيك تظل دولة مؤسسية<sup>1</sup>. يتفق معظم العلماء على أن الأسس الرسمية لسياسة كيبيك الحالية بين الثقافات قد وُضعت في 1981 طرق عديدة لتكون من مواطني كيبيك خطة عمل المجتمعات الثقافية، يذكر التقرير "أنه بدلاً من "بوتقة الانصهار" للولايات المتحدة أو "الفسيفساء الكندية" التي روجت لها الحكومة الفيدرالية، فإن نموذج كيبيك المفضل يتضمن تقارب التقاليد الثقافية الأخرى حول التقاليد الفرنسية"<sup>2</sup>. 113 وهذا لا يعني أن المهاجرين كان من المفترض استيعاب الثقافة الفرنسية، بدلاً من ذلك تم تشجيع المهاجرين على النظر إلى ثقافة كيبيك، وخاصة اللغة الفرنسية على أنها مكان التقاء ثقافة مشتركة بين جميع المواطنين أصبح هذا التبادل مفهومًا في كيبيك باعتباره العقد الأخلاقي للمقاطعة<sup>3</sup>. ظهر مفهوم العقد الأخلاقي وهو عقد بين المهاجرين ومجتمع كيبيك الأوسع استنادًا إلى ثقافة فرنسية مشتركة لأول مرة في وثيقة عام 1990 دعونا نبني كيبيك معًا: بيان سياسة على الهجرة والاندماج حددت الوثيقة ثلاثة عناصر تحدد مجتمع كيبيك:

1. مجتمع تكون فيه الفرنسية لغة مشتركة في الحياة العامة.
2. مجتمع ديمقراطي يتوقع ويشجع الجميع على المشاركة والمساهمة.
3. مجتمع تعددي منفتح على المساهمات الخارجية، ضمن القيود التي يفرضها احترام القيم الديمقراطية الأساسية وضرورة التبادل بين المجتمعات<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Oliveira Lindsey Quan, "ARE THERE SIGNIFICANT DIFFERENCES BETWEEN MULTICULTURALISM AND INTERCULTURALISM?", ibid, 36.

<sup>2</sup> Rocher François, « Le concept d'interculturalisme en contexte québécois: Généalogie d'un néologisme », Centre de recherche sur l'immigration, l'ethnicité et la citoyenneté, Rapport présenté à la Commission de consultation sur les pratiques d'accommodement reliées aux différences culturelles, December 2007, 8-9.

<sup>3</sup> Gérard Bouchard, < Interculturalism: A View from Quebec >, Translated by Howard Scott. (Toronto: University of Toronto Press, 2015), 29.

<sup>4</sup> Gérard Bouchard, < Interculturalism: A View from Quebec >, ibid, 30.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

استمرت مثل التفاعلية الثقافية في كيبك لأكثر من عشرين عامًا على الرغم من أنها كانت دائمًا غير محددة بدقة وتفتقر إلى إطار تكامل قوي، ، ففي الأدب المتعلق بالتفاعلية الثقافية، ولا سيما في كيبك لا يزال محدودًا نسبيًا للعلماء من المقاطعة نفسها، وعدد قليل داخل كندا الذين يدرسون علاقتها مع التعددية الثقافية. ومع ذلك وبالنظر إلى هذا المجتمع الصغير فقد أثار الموضوع بعض الجدل مع حجج قوية على طرفي الطيف، يرى المؤيدون بالفشل المفترض للمثل العليا للتعددية الثقافية في كيبك، مدعين أن الاحتفال المتساوي بجميع الثقافات لا يتوافق مع التاريخ واللغة المتميزين في كيبك، ويقدم التعددية الثقافية كبديل مثالي لإدارة التنوع المتزايد في المقاطعة، لكن بالمقابل يزعم النقاد أن التفاعلية الثقافية تُخضع ثقافات الأقليات داخل الأغلبية الفرنكوفونية، مما يقوض كل من الاندماج الناجح للمهاجرين ومجتمع كيبك ككل من خلال التجزئة<sup>1</sup>.

يصف جيرار بوشار الباحث في كيبك والرئيس المشارك للجنة بوشار-تايلور، التعددية الثقافية بأنها نموذج قائم على البحث عن التوازن الذي يحاول إيجاد أرضية مشتركة بين الاستيعاب والتجزئة، وتشمل المكونات المهمة للثقافة غير الثقافية في كيبك الترويج للغة الفرنسية كلغة رئيسية للحياة المدنية، والتركيز على ثلاث هويات متشابهة: ثقافة الأغلبية الفرنكوفونية، وثقافات الأقليات العرقية، والثقافة المشتركة بين الاثنين، والتي تتغير باستمرار ومنفتحة على خارج المساهمات. يعرفها المتشككون في التعددية الثقافية على أنها نهج يضع ثقافة الأغلبية الفرنكوفونية كمحور مركزي من المتوقع أن تلتقي فيه ثقافات الأقليات الأخرى<sup>2</sup>. ومع ذلك ، فإنهم يعرفونها أيضًا على أنها عملية موازنة للحفاظ على الارتباط بالثقافة والتاريخ الفرنسيين في كيبك، ولاحترام

<sup>1</sup>Oliveira Lindsey Quan, "ARE THERE SIGNIFICANT DIFFERENCES BETWEEN MULTICULTURALISM AND INTERCULTURALISM?", ibid,30.

<sup>2</sup> Gérard Bouchard, « QU'EST-CE QUE L'INTERCULTURALISME? » ibid,33.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

حقوق وممارسات المهاجرين والأقليات. في كيبيك ككل، تعيش الغالبية العظمى من هؤلاء المهاجرين في مونتريال. بينما تمثل منطقة العاصمة في مونتريال ما يقرب من نصف إجمالي سكان كيبيك ، تشكل الأقليات الظاهرة 16 بالمائة من سكان مونتريال ، مقارنةً بنسبة 1.6 بالمائة من باقي سكان كيبيك مجتمعين<sup>1</sup>.

ربما كان المؤيد الأكثر هيمنة لسياسة التداخل الثقافي والأكثر استشهاداً هو جيرار بوشار، أين خلاص تقرير لجنته النهائي تشارلز تيلور ، إلى أن سكان كيبيك من السياسيين والمواطنين العاديين يؤيدون بأغلبية ساحقة التعددية الثقافية على التعددية الثقافية والاستيعاب وأكدوا على أهمية التكامل على أساس القيم الأساسية لمجتمع كيبيك<sup>2</sup>. يتوسع أحدث أعماله " التفاعلية الثقافية: وجهة نظر من كيبيك " في هذا التقرير وبعض أعماله السابقة ، بحجة أن التعددية الثقافية هي أفضل تجهيزاً لإدارة التنوع المتزايد في كيبيك ، وكذلك كندا. يعتقد بوشار التفاعلية الثقافية ويرفض بالتأكيد التعددية الثقافية ، التي يعتبرها رؤية قدمها رئيس الوزراء بيير ترودو والتي قوضت فكرة وجود دولتين داخل دولة واحدة (الإنجليزية والفرنكوفونية) ، التي فرضتها كندا الناطقة بالإنجليزية على كيبيك الناطقة بالفرنسية. يعتقد بوشار أن التعددية الثقافية قد قللت من قيمة تاريخ كيبيك الفرنكوفوني من خلال عدم تمييزها عن العديد من المجموعات العرقية الأخرى على المستوى الفيدرالي تناضل مع علاقة الأغلبية والأقلية مع بقية كندا<sup>3</sup>.

بشكل عام هناك تحليل محدود للغاية لتأثيرات التفاعلية الثقافية على الأقليات بين مؤيدي السياسة، والذي يميل إلى التركيز على احتياجات الأغلبية الفرنكوفونية، والحفاظ على ثقافة ولغة كيبيك. وفي هذا الصدد يعتبر تعدد الثقافات في كيبيك

<sup>1</sup> Malenfant, Eric Caron, André Lebel and Laurent Martel, *Projections of the Diversity of the Canadian Population, 2006-2031*. Statistics Canada. Catalogue no. 91-551-X. March 2010.

<sup>2</sup> Bouchard, Interculturalism, ibid, 4.

<sup>3</sup> ibid

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

منفعياً تماماً حيث قد يأتي سكن الأغلبية على حساب الأقلية، ويميل منتقدو السياسة إلى التركيز على هذا التحذير من الضرر المحتمل للأقلية من خلال تلبية احتياجات الأغلبية ، فبغض النظر عن وضع الأقلية في كيبيك في كندا على نطاق أوسع وأحد الأمثلة الأكثر فاعلية لهذه الحجة هي التي عبر عنها كيث بانтинг "Keith Banting" أين درس الاندماج الاجتماعي والشعور بالانتماء الذي تعيشه الأقليات العرقية في كيبيك ، مقارنة ببقية كندا ككل ، ويتساءل عما إذا كانت الأقلية القومية في كيبيك تقدم الحواجز أمام اندماج الأقليات أين يجادل المؤلفون بأن اندماج المهاجرين أكثر تعقيداً في كيبيك ، حيث تقدم الحكومات الإقليمية والفدرالية للمهاجرين أدوات بناء الدولة المتنافسة ، فمن ناحية تسعى الحكومة الكندية إلى جلب هؤلاء المهاجرين إلى المجتمع السياسي الكندي الشامل ، و من ناحية أخرى ، تعطي حكومة كيبيك الأولوية لأمة كيبيك<sup>1</sup>.

كما تجادل ميشيل لابليل وفرانسوا روشيه " Michelle Labelle and François Rocher" بالمثل بأن سياسة كيبيك لتفاعلية الثقافية لا تعيد إنتاج الشعور بالانتماء بين مجموعات الأقليات، ويرجع ذلك أساساً إلى الحواجز اللغوية والتوترات السياسية، ويشير المؤلفان إلى الجدل الأخير حول الترتيبات التيسيرية المعقولة في مكان العمل والمؤسسات العامة، حول المدى الذي ينبغي أن يتم فيه استيعاب ممارسات الأقليات والمهاجرين الثقافية، مما يزيد من إبعاد المجموعات المهمشة بالفعل<sup>2</sup>. تؤكد لابليل وروشيه أن العوائق التي تواجه مجتمعات الأقليات هذه تقدم عقبات رئيسية أمام تعزيز الشعور بالانتماء علاوة على ذلك، فإن السياسات الحالية والخطاب المستخدم لوصف التنوع العرقي والثقافي وحمايته يعمل فقط على تعزيز الفضاء العام في فئات إدارية

<sup>1</sup> Banting, Keith and Stuart Soroka. "Minority Nationalism and Immigrant Integration in Canada", *Nations and Nationalism* 18 no.1 (2012): 176.

<sup>2</sup> Michelle Labelle and François Rocher, "Immigration, Integration and Citizenship Policies in Canada and Quebec: Tug of War Between Competing Societal Projects", in *Immigration and Self-government of Minority Nations*, ed. Ricard Zapata-Barrero, *Diversitas* vol.3 (2009): 76.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

معينة. وفقاً للمؤلفين، فإن تصنيف الأقليات تحت عناوين مجموعات محددة مثل " المجتمعات الثقافية " و " الأقليات الظاهرة " كان له تأثير غير مقصود وسلبي يتمثل في عزل المجتمع وفصله، وتعميق الانقسامات العرقية والثقافية ، والعمل ضد رؤية شاملة. لكيبيك، ومع ذلك، لا يقترح المؤلفون بديلاً لهذا التصنيف أو كيفية معالجة الانقسامات المتزايدة بين السكان دون التمييز بين السكان أنفسهم. وبالتالي ازدادت التوترات بين هاتين المجموعتين، الأقلية المرئية والأقلية غير المرئية في العقد الماضي ، أو على الأقل أصبحت أكثر شعبية من قبل وسائل الإعلام<sup>1</sup> .

### الفرع الثالث : أوجه التشابه و الإختلاف بين النموذجين الكندي والكيبيكي

أوجه التشابه مع التفاعل الثقافي: إن كل الحكومات المحلية في المقاطعات الكندية، إضافة لبعض البلديات، اعتمدت بعض السياسات الخاصة لتطبيق التعددية المعتمدة فيدرالياً، للمساهمة من جهتها في تقوية التزام المواطنين تجاه التعددية ، وبما أن نموذج التفاعلية كان بمثابة رد فع للتعددية الثقافية ، لذلك نجد أمثال ليمان الذين يؤكدون أن " التفاعل الثقافي "يمثل النسخة الكيبكية" للتعدد الثقافي "الكندي<sup>2</sup>.

ويمكن إبراز أوجه التشابه بين النموذجين في ما يلي:

- الاعتراف بالطبيعة التعددية للمجتمع الكندي والمجتمع الكيبكي.
- رفض سياسة إذابة الثقافات لصالح ثقافة وطنية واحدة.
- الاعتراف بوجود تنوع لغوي.
- الاعتراف بأن المساواة تتطلب أكثر من أن تكون مساواة شكلية
- أولية القضايا الاجتماعية على القضايا الثقافية.

<sup>1</sup> Oliveira Lindsey Quan," ARE THERE SIGNIFICANT DIFFERENCES BETWEEN MULTICULTURALISM AND INTERCULTURALISM?,ibid,45.

<sup>2</sup> Leman, M, « Le multiculturalisme canadien »(Ottawa, Bibliothèque du Parlement, Division des affaires publiques et sociales ,1999).

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

- الاعتراف بالوجود السوسولوجي لمختلف مكونات المجتمع<sup>1</sup>.  
أوجه الاختلاف مع التفاعل الثقافي:  
تكمّن أوجه الاختلاف بين النموذجين في خمس نقاط أساسية:
- تعتبر "التعددية الثقافية" أن التنوع يمثل "خاصية متجذرة" في المجتمع الكندي .  
أما التفاعل الثقافي "فيعتبر أن مقاطعة كيبيك تمثل "مجتمعا تعدديا"، يولي أهمية للتنوع الثقافي، ويضع التقارب الثقافي في قلب سياسته الثقافية، أي احترام التنوع والتعدد، وبعث ديناميكية للتقريب بين الأغلبية والأقليات الثقافية، ودعم التبادل الثقافي.
- هدف "التعددية الثقافية" لتسهيل المشاركة الكاملة لجميع الكنديين في الحياة الكندية من خلال دعم قدرات الأقليات العرقية والثقافية في المشاركة في عمليات القرار الوطني المشاركة المدنية، ومن خلال مساعدة المؤسسات العامة على إزاحة العقبات أمام تكريس مبدأ التعددية في برامجها و سياساتها العامة، ومن خلال تشجيع مشاركة الأقليات وكافة مكونات المجتمع في حوار بناء وفي تبني خطوات مدعومة لمقاومة العنصرية والكرهية، والفهم المتبادل بين مختلف المكونات الثقافية للمجتمع، أما "التفاعل الثقافي" فيهدف لإزالة أي شكل من أشكال التمييز المباشرة أو المنهجية، تجاه المواطنين من مختلف الأصول العرقية والثقافية.
- تسعى "التعددية الثقافية" للتأكيد على القيم الأساسية المتمثلة في الحقوق والحريات الشخصية، والمساواة الفردية .ومن جهته، يحدد "التفاعل الثقافي" إطارا مدنيا مشتركا، يعتبر كيبيك مجتمعا ديموقراطيا، ويتوقع من المواطنين أن يشاركوا في الحياة الديموقراطية.

<sup>1</sup>محمد بن جماعة، "التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد، مرجع سبق ذكره، 53.



## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

- تشير " التعددية الثقافية " لوجود لغتين رسميتين، وتسعى لضمان تعليم إحداهما على الأقل لكل المواطنين. أما " التفاعل الثقافي " فيعرف كيبك على المجتمع الفرنكوفوني، من خلال التأكيد على الفرنسية كلغة الخطاب المشتركة ولغة المواطنة، ودعوة كل مكونات المجتمع إلى الانخراط في هذا المشروع الجماعي، وهذا يعني إعطاء مكانة مركزية للغة الفرنسية وللثقافة الفرنسية.
- تعتبر الثقافات حسب " التعددية الثقافية " محاذية بعضها لبعض، مشكّلة بذلك فسيفساء لا تقتضي بالضرورة التفاعل في ما بينها. أما " التفاعل الثقافي " فيقوم على دعم الحوار والتبادل بين مختلف الثقافات ومحاولة كسب ثقة جميع مكونات المجتمع للانخراط في مشروع مشترك لدعم الثقافة الفرنكوفونية مع الحفاظ على المقومات الثقافية الأخرى<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني : تقويم النموذجين التفاعلي الكيبكي والتعدد

#### الثقافي الكندي

من خلال ما سبق يتم ملاحظة أن النموذج الكندي لاقى نجاح وقبول واسعين إلا أنه لا يخلو من الإنتقادات الموجهة إليه لكن هذه الأخيرة ناتجة عن عدم الفهم الصحيح للنموذج، أما النموذج الكيبكي ينطلق من إطار نظري لا تنطبق مع ممارساته وأهدافه فهو يدعو إلى التعايش لكنه مبني على أساس هيمنة ثقافة على حساب باقي الأقليات، لذلك سيتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول : تقويم لنموذج التعددية الثقافية الكندي

الفرع الثاني : تقويم لنموذج التفاعلي الكيبكي

الفرع الأول: تقويم لنموذج التعددية الثقافية الكندي

أ\_ الإيجابيات النموذج الإدارة التعددية الثقافية الكندي

<sup>1</sup>محمد بن جماعة، "التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد، مرجع سبق ذكره، 56.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

### 1\_ نموذج ناجح وموسع

بالنسبة لكيملكا تعد التعددية الثقافية نموذجًا ناجحًا بمستقبل مشرق. في الواقع، إنه ناجح للغاية لدرجة أنه أصبح ضحية لنجاحه ، بعد أن غير طريقة تفكير الناس في المجتمع بعمق لدرجة أن مصطلح "التعددية الثقافية" لم يعد مطلوبًا على أن التعددية الثقافية حققت بعض النجاح المتواضع في الحد من عدم التسامح في المجتمع الكندي. ووفقًا لشاندرا، فإن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات جعلت كندا واحدة من أقل البلدان عنصرية في العالم، ومكانًا يُعامل فيه المهاجرون بكرامة ويمكنهم فيه الحفاظ على ثقافتهم العرقية مع التعددية الثقافية، يُضمن للمهاجرين من خلفيات ثقافية غير تقليدية مكانة متساوية مع الكنديين "نوي الأصول القديمة" جزء من الهوية الكندية<sup>1</sup>.

تم دمج التعددية الثقافية كجزء أساسي من شخصية كندا و ينظر الآن إلى التنوع والترحيب بالمهاجرين على أنها جوانب مهمة في كندا حيث يمكن للتعددية الثقافية أن تخدم غرضًا وطنيًا من خلال تقديمها على أنها كندي فريد ، كالمساهمة في تحسين العالم لذلك من الأمن افتراض أن التعددية الثقافية لن يتم استبدالها بممارسات الاستيعاب<sup>2</sup>.

الحقوق الفردية والجماعية، والهوية الجماعية كما تدعو التعددية الثقافية "الزيادة التنوع والحفاظ على الوحدة من خلال الموازنة بين الحقوق والمسؤوليات في المواطنة والحقوق الفردية والجماعية في دستورها" في الواقع كندا تركز المفرط على الحقوق الفردية يقلل من جودة الأفراد ككائنات اجتماعية وأخلاقية، علاوة على ذلك وجدت التعددية الثقافية توازنًا بين احترام الاختلاف والحقوق والقيم العالمية، تفوق التعددية

<sup>1</sup> Will Kymlicka, "Federalism, Nationalism, and Multiculturalism", dans D. Karmis et W. Norman, Theories of Federalism: a Reader, New York City, Palgrave MacMillan(2010),25.

<sup>2</sup> Miriam Chiasson, " A Clarification of Terms: Canadian Multiculturalism and Quebec Interculturalism"( McGill University ,August ,2012),7.

[http://www.mcgill.ca/files/humanrights/Centaur\\_Project\\_Description.pdf](http://www.mcgill.ca/files/humanrights/Centaur_Project_Description.pdf)

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

الثقافية حاليًا التفاعلية الثقافية باعتبارها توجهًا سياسيًا قادرًا على إدراك أن الحياة الاجتماعية تتكون من أفراد وجماعات، وأن كلاهما بحاجة إلى توفيرهما في التوزيع الرسمي وغير الرسمي للسلطات"، وعلى الرغم من تركيزها على التنوع والحفاظ على الثقافة، فإن التعددية الثقافية تفسح المجال لهوية جماعية، هوية ذات صفة مدنية بحتة، والتي هي جانب إيجابي للمجتمع الكندي في الواقع، تركز التعددية الثقافية المعاصرة بشكل متزايد على الهوية المدنية دون إهمال اهتمامها التقليدي بالاختلاف الثقافي، لذلك بالنسبة لهؤلاء المؤلفين، فإن التعددية الثقافية تحقق التوازن الأفضل بين الحقوق الفردية وحقوق المجموعات والهوية الجماعية<sup>1</sup>.

### ب\_ إنتقادات النموذج الإدارة التعددية الثقافية الكندي

منذ نشأتها تم انتقاد هذه السياسة والاشتباه في آثارها الضارة الكبيرة، تم انتقاد التعددية الثقافية في البداية لترويجها للثقافات المجمدة وتشجيع أفراد الأقليات العرقية على البقاء محبوسين في عالم ثقافي مغلق ومتخلف وغير مكترث بقيم المجتمع المحيط، وأُتهمت "الدراسات العرقية" بتأكيد هذه النظرة المتجسدة للثقافات التي لا تتوافق مع واقع الهجرة، ولا سيما أن المهاجرين الجدد يتطلعون إلى الاندماج الاجتماعي أكثر من التخلّص من إحياء ذكرى الثقافة الشعبية، كما أن التعددية الثقافية سيكون لها الأثر النهائي المتمثل في تهميش المهاجرين من خلال إعادتهم باستمرار إلى ثقافة "وطنهم"<sup>2</sup>.

حيث رفضت جميع الحكومات المنتخبة في كيبيك رفضًا قاطعًا التعددية الثقافية الفيدرالية، حيث كان من المفهوم أن التعددية الثقافية تهدف إلى تقويض كيبيك وتطلعاتها القومية، وفقًا للمنتقدين فإن التعددية الثقافية تحرم كيبيك من فرصة تكوين

<sup>1</sup> Miriam Chiasson ,Ibid,8.

<sup>2</sup> Hélène Bertheleu, «LA POLITIQUE CANADIENNE DU MULTICULTURALISME : CITOYENNETE, ACCOMMODEMENTS INSTITUTIONNELS ET EQUITE », revu de Sociétés contemporaines 43(2001) : 1150,

<https://www.cairn.info/revue-societes-contemporaines-2001-3-page-31.htm>

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

نفسها كنقطة تجمع رئيسية للهوية لسكانها<sup>1</sup>، وتتعامل التعددية الثقافية مع كيبك على أنها مجرد مجموعة ثقافية أخرى في الفسيفساء الثقافية الكندية بدلاً من كونها مجتمعاً متميزاً وأمة ، وهو الأمر الذي ينزع الشرعية عن سياسات بناء الدولة في كيبك<sup>2</sup> .  
وبذلك فالنقد الرئيسي الذي وُجِه ضد التعددية الثقافية الكندية ينبع من قوميين بالكيبك الذين يلومونها على "رؤيتها الفردية وغير القومية للبلد في الكون الأنجلو كندي الرمزي، و بهذا المعنى، يُنظر إلى التفاعلية الثقافية على أنها رد فعل على هذا الفشل<sup>3</sup> .

تعد التفاعلية الثقافية بمثابة نقد لمفهوم التعددية الثقافية للفسيفساء الثقافية، فالتعددية الثقافية ليست عملية استيعابية ولكنها ليست نسبية ثقافية مفرطة ومجزأة كما يُنظر إلى التعددية الثقافية. على أنها "تقليد للديمقراطية، وتسعى التعددية الثقافية إلى تحقيق التوازن بين الوحدة ، من خلال نقاط مرجعية الهوية المشتركة ، والاعتراف بالثقافات المختلفة<sup>4</sup> .

ويُنظر إلى التعددية الثقافية على أنها غير كافية للاستجابة لمخاوف كيبك اللغوية والهوية بسبب مكانتها الأقلية في أمريكا الشمالية، أين يهتم مجتمع كيبك بحماية اللغة الفرنسية. لذلك فإن الاندماج اللغوي للمهاجرين هو أمر أساس، فمن الضروري تطوير شكل من أشكال التعددية يعترف بأن الأغلبية الفرنكوفونية هي نفسها أقلية محفوفة بالمخاطر تحتاج إلى الحماية من أجل ضمان بقائها وتطورها في بيئة أمريكا الشمالية وفي السياق العولمة. لذلك شجعت حكومة كيبك الهجرة لأن معدل المواليد المتناقص في الأجيال الأخيرة قد قلل من الوزن الديموغرافي لكيبك في كندا،

<sup>1</sup> Gagnon, A, "Plaidoyer pour l'Interculturalisme », (Montréal, Québec Amérique, 2000), 16.

<sup>2</sup> Miriam Chiasson ,Ibid,9.

<sup>3</sup> Eva segura,ibid,40.

<sup>4</sup> Gagnon ibid , 15.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

ودعم الهجرة سيضمن الحفاظ على الوزن الديموغرافي لكيبك في كندا المزيد من الموارد والاستقلالية للتركيز على البقاء الثقافي في كيبك<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق نستنتج أن التعددية الثقافية الكندية واجهت تحديات من قبل النقاد، سواء داخل كندا أو خارجها ، وتساعد النقد للتعددية الثقافية في العقدين الماضيين حيث بدأت العديد من الدول الأوروبية مثل ألمانيا والمملكة المتحدة في الابتعاد عن الخطاب متعدد الثقافات يدعي بعض القادة أن التعددية الثقافية ليست أداة اندماج فعالة للمهاجرين لأنها لا تعزز الهوية السائدة التي يشعر المهاجرون بأنهم ينتمون إليها. يخدم غرضًا سياسيًا من خلال إدانة الماضي متعدد الثقافات، يمكن للقادة بعد ذلك تقديم اقتراحاتهم الخاصة على أنها مبتكرة، ليصبحوا أبطال القضية. تشارلز تيلور لديه حكمًا بالمثل، هذا الخطاب المناهض للثقافة في أوروبا يسيء فهم ديناميكيات المجتمعات العرقية في الغرب بشكل أساسي، وأن استراتيجية " الحب القاسي " لن تشجعهم على الرغبة في الاندماج ، ولن تشجع السكان الأوسع على القبول منهم<sup>2</sup>.

و العديد من منتقدي التعددية الثقافية هم أيضًا مؤيدون لهذه السياسة، لكنهم يرغبون في نسخة محسنة أو تدابير مختلفة للتنفيذ لتقليل الحواجز التي تحول دون التمييز وتعزيز الهوية الكندية. وفي الوقت نفسه، يعتقد العديد من النقاد الآخرين أن مبادئ السياسة تتعارض بشكل أساسي مع حقائق مجتمعهم، وهذا الاعتقاد هو الذي دفع العديد من العلماء وصناع القرار إلى البحث عن بديل للتعددية الثقافية<sup>3</sup>.

الفرع الثاني : إيجابيات والنقادات الموجهة للنموذج التفاعلي الكيبكي

<sup>1</sup> A Miriam Chiasson ,Ibid,10.

<sup>2</sup> Charles Taylor, "Interculturalism or Multiculturalism?", in *Philosophy and Social Criticism* ,no.4-5 (2012), 414.

<sup>3</sup> A Miriam Chiasson ,Ibid,31.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

كأي عمل من طبيعة إنسانية يشمل منهج التفاعل الثقافي على إجابيات، لكن في نفس الوقت مجموعة من الإنتقادات، والتي يمكن إبرازها من خلال مايلي :

### أ \_ إجابيات التفاعلية الثقافية

1\_ من حيث الترتيب المتبادل الترتيب المتبادل: تتمثل إحدى نقاط القوة في تداخل الثقافات في أنها تقوم على عقد اجتماعي متبادل. تتمسك التعددية الثقافية بعقد أخلاقي بين المهاجرين والمجتمع المضيف، يقوم على ثقافة عامة مجتمعية ووفقاً لـ غانيون Gagnon فإن العناصر الرئيسية للعقد الاجتماعي هي استخدام الفرنسية كلغة مجتمعية، والديمقراطية، والانفتاح على التنوع في حدود القيم الديمقراطية الأساسية لذلك، يتوقع أعضاء المجتمع المضيف أن يساهم أعضاء المجتمعات الثقافية في تنمية النسيج الاجتماعي والثقافة العامة المشتركة بمشاركتهم<sup>1</sup>.

2\_ أقل تجزئة ويكرس المزيد من الوحدة الوطنية: ترفض التعددية الثقافية الفسيفساء الثقافية متعددة الثقافات، وتركز أكثر على التعددية الثقافية القائمة على المشاركة والتمثيل السياسيين. يجادل بوشار بأن التعددية الثقافية تفضل التعددية القائمة على التكامل، وبالتالي تحد من خاصية التجزئة للتعددية الثقافية. يتم دمج الأقليات في المجتمع لتقوية الفرنكوفونية وضمان مستقبلها تسعى التعددية الثقافية إلى إيجاد التوازن الصحيح بين الثقافة العامة والمشاركة، والهويات الفردية، نجح إطار العمل بين الثقافات في إيجاد توازن بين الوحدة والاختلاف الثقافي، إن التعددية الثقافية ليست عملية استيعابية، ولكنها ليست نسبية ثقافية ومجزأة بشكل مفرط<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Gagnon, A, ibid , 11-14.

<sup>2</sup> Ibid , 15 .

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

علاوة على ذلك، تقوم التفاعلية الثقافية على تطوير ثقافة مجتمعية وهوية وطنية ومشروع اجتماعي ثقافي مشترك، يمكن لأعضاء المجتمعات الثقافية أن يكونوا مواطنين كاملي الأهلية من خلال المساهمة في التفاعل، ويصر بوشار على أن اللغة الرسمية والإطار القانوني والإقليم لا يكفيان لخلق أمة متماسكة. عنصر رمزي مطلوب للمساعدة في تعزيز الهوية والانتماء، هذه الهوية الوطنية هي أساس مشاركة المواطنين والعدالة الاجتماعية. في عملية التفاعل الثقافي، ستظهر ثقافة وطنية وتتغير ثقافات الأغلبية والأقلية في هذه العملية. في هذا البناء، "سيكون تأثير ثقافة الأغلبية متناسبًا مع وزنها الديموغرافي والاجتماعي، مما يمنحها ميزة في ضمان استمراريتها، لذلك تعد التفاعلية الثقافية أقل جماعية من التعددية الثقافية وهي "أكثر التزامًا بإحساس أقوى للكل، من حيث أشياء مثل التماسك المجتمعي والمواطنة الوطنية"<sup>1</sup>

علاوة على ذلك فإن التفاعلية الثقافية تشجع اللقاءات الثقافية والتبادل والتفاهم. بالنسبة لبوشارد، فإن التداخل الثقافي يربط "الثقافات من خلال جذورها بقدر ما تربطها من خلال اللقاء". التفاعل هو أفضل وسيلة لمواجهة القلق مع الشعوب الأخرى<sup>2</sup>.

### 3\_ يعالج مخاوف الغالبية: مدح آخر للتفاعلية هو أنها تهتم باحتياجات ثقافة الأغلبية.

تعترف التعددية الثقافية بالثقافة الرسمية، وتحمي ثقافة الأغلبية في هذه العملية، مع احترام قيمة التنوع الثقافي بالنسبة لبوشار، أين تأخذ التفاعلية الثقافية في الاعتبار سياق ثقافة الأغلبية ورغبتها المشروعة في الاستمرارية ومع ذلك، فإن إطار العمل متعدد الثقافات مصمم لمنع تجاوزات ثقافة الأغلبية على الأقليات يعتقد بوشار أنه "طالما تم تقييد طبيعة ومدى الأسبقية المخصصة (لثقافة الأغلبية) بعناية، فإنه يمكن تجنب تجاوزات الإثنية مع إعطاء بعض المزايا (أو الحماية اللازمة) لثقافة الأغلبية" بمعنى الأقليات

<sup>1</sup> Miriam Chiasson, ibid, 17.

<sup>2</sup> Ibid, 15.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

تستوعب الأغلبية التعددية الثقافية مختلفة من حيث أنها لا تعترف بثقافة الأغلبية في كندا . إحدى الطرق التي تحمي بها التعددية الثقافية مصالح الأغلبية هي أن التعددية الثقافية تنتقد بسهولة أكبر الممارسات الثقافية غير الليبرالية ، وبالتالي تحمي قيم الأغلبية بشكل أفضل<sup>1</sup>.

**4\_ كونه منهج إدارة غير رسمي:** بالنسبة لغنيون تتمثل إحدى نقاط القوة في التعددية الثقافية، على عكس التعددية الثقافية، في أنها ليست مكرسة في دولة تشريعية ثابتة على هذا النحو، لا يزال من الممكن أن تتطور مع المناقشات الجارية والتغيرات في المجتمع<sup>2</sup>.

### ب\_ الإنتقادات الموجهة للتفاعل الثقافي

يقدم الحوار الثقافي نفسه كبديل للنهج الكندي متعدد الثقافات، لذلك لم يلقى إجماع حول تبنيه كنهج سياسي لإدارة التنوع الثقافي في كندا ، كما تعرض هذا الإتجاه لإنتقادات عديدة تتدرج تحت مواقف مختلفة فيما يتعلق بالأغراض المجتمعية المستهدفة وطبيعة العلاقة بين المواطنين والدولة<sup>3</sup> ، و يمكن تقسيمها إلى أربع تيارات :

النقد الأحادي: الحفاظ على الوحدة من خلال القومية التكاملية

النقد التعددي: الغموض المرجعي للتعددية الثقافية

النقد التفاضلي: الهيمنة الأوروبية

النقد التفاعلي: الحور الثقافي ليس يفتقد لعنصر التفاعل بين الثقافات

وانطلاقاً من هذه العناوين سيتم توضيح وجهات النظر المختلفة التي يتبناها

أولئك الذين ينتقدون التماور الثقافي .

<sup>1</sup> Ibid ,16.

<sup>2</sup> Gagnon, A,ibid, 45.

<sup>3</sup> François Rocher, « L'interculturalisme québécois dans le contexte du multiculturalisme canadien » Étude IRPP 49,( Montréal : Institut de recherche en politiques publiques,2014),20.



## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

1\_النقد الأحادي: الحفاظ على الوحدة من خلال القومية التكاملية يرى الدعاة الذين يشتركون في هذا التيار، أن مع تصاعد ظاهرة تنوع المجتمعات بسبب العولمة وتدفقات الهجرة ، أصبح الوافدين الجدد إلى كيبك هم من بلدان غير غربية ، ما ينشر مخاوف حول الوحدة الثقافية للهوية الوطنية، أين يتم إثارة القضايا المتعلقة بوجود الأقليات المرئية والعرقية الثقافية، ما يصعب اعتبار مفهوم التنوع عنصرًا مجتمعيًا إيجابيًا. وذلك ما يدعمه عالم الاجتماع جاك بوشمين بقوله: "على عكس النظام السائد في الطبيعة حيث يكون التنوع ضروريًا كشرط أساسي لإعادة إنتاج الحياة نفسها، يعمل الوجود الاجتماعي في الاتجاه المعاكس لذلك يجب تقليل التنوع من أجل إعادة المجتمع إلى الحياة حيث يكون تنظيم العلاقات المتضاربة ممكنًا تحت رعاية مشروع سياسي أخلاقي"<sup>1</sup>.

لذا فإن أنصار التيار الأحادي يفضلون مقارنة أخرى، والتي تتضمن التمسك "بالقومية التكاملية" المستوحاة من الجمهوريين أين يتم تعريف الأمة وفقًا لوحدها الثقافية ، ونتيجة لمسار تاريخي قامت به مجموعة الأغلبية. فبالنسبة للمؤرخ تشارلز فيليب كورتوا على سبيل المثال "إن هذا النموذج يعني ضمناً أن المهاجرين من جميع الأصول العرقية يمكن أن يصبحوا أعضاء في الأمة ، بشرط أن يلتزموا بقيم الديمقراطية الجمهورية وأن يدمجوا الثقافة الوطنية."<sup>2</sup> .

لا يعتمد منتقدو الحوار بين الثقافي الذين يقعون ضمن هذه الرؤية الأحادية على تعريف مدني صارم للأمة، أي من حيث الحقوق الفردية المنصوص عليها في المواثيق والمشاركة السياسية. بدلا من ذلك ، فإنهم يصرون على حقيقة أن المجتمع الوطني يجب أن يتم تفصيله وبنائه حول ثقافة ومؤسسات وقيم "ورثة التاريخ" ، من

<sup>1</sup> Bourque, G. et J. Duchastel, « L'identité fragmentée : nation et citoyenneté dans les débats constitutionnels canadiens » (Montréal, 1999),35..

<sup>2</sup> Gagnon, N., « De l'interculturalisme », *Recherches sociographiques*, vol. 49, 3(2008) : 523.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

هذه وجهة النظر ، تتجاهل الحوار ما بين ثقافي احتياجات المجتمع المضيف وتركز بشكل كبير على الحقوق الفردية ؛ هذا هو السبب في أن دعاة التعددية الثقافية (أيضًا) يلجأون بسهولة إلى الوساطة القانونية (حماية حقوق الأقليات وفقًا للعرق أو الأصل القومي أو العرقي أو اللون أو الدين) لتسوية الصراعات ومع ذلك فإن القانون يفرغ الواقع الاجتماعي من جوهره بقدر ما يخلق مساحة مجردة تشير إلى المبادئ القانونية بدلاً من مجتمع المعنى ، مما يهدد بمحو الوجود التاريخي للأغلبية<sup>1</sup>. في هذا السياق إن الوضع المتساوي للمواطنين هو مصدر مشاكل لا سيما عندما يتم تفسيره من قبل المحاكم ، والتي تعتبر غير حساسة للحقوق الجماعية بالتالي هؤلاء الذين ينتقصون من التعددية الثقافية لا يعارضون سياسات الهجرة أو الاندماج ؛ بدلاً من ذلك ، فإنهم يرغبون في التوفيق بين التعددية الحوار ما بين ثقافي ، التي يُنظر إليها على أنها ظواهر اجتماعية ، مع الضرورة السياسية لدمج المهاجرين في دولة كيبك ، التي تدعمها مجموعة الأغلبية الفرانكفونية.

**2\_النقد التعددي:** الغموض المرجعي للتعددية الثقافية انتقد الموالين لهذا الإتجاه السياسات القائمة على الحوار ما بين الثقافي من خلال التأكيد على حقيقة أن الأخيرة تتجاهل المشاريع السياسية الكامنة وراء عملية البناء الوطني (بناء الأمة) في كندا وكذلك في كيبك . على الرغم من أنهم يؤيدون أهداف السياسات المتعلقة بإدارة التنوع ، فإن أولئك الذين يعبرون عن هذه الانتقادات يضعون أنفسهم وفقًا لتفضيلاتهم وانتماءاتهم السياسية الخاصة للتساؤل و التنديد بالتحاور الثقافي في كيبك بطريقتين: أين يلوم البعض التعددية الثقافية لاستخدام

<sup>1</sup> Bock-Côté, M., « Le multiculturalisme en débat : retour sur une tentation thérapeutique », *Bulletin d'histoire politique*, vol. 18, 3(2010), 227.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

الأغلبية والأقليات ، والبعض الآخر لعدم مراعاة القيود التي تفرضها الدولة الكندية وأهدافها لبناء الأمة<sup>1</sup>.

في الحالة الأولى، ينتقد المتبنين لهذا الطرح النوايا الكامنة وراء الحوار مابين الثقافات. فمنذ أن تعهدت حكومة كيبيك بتميز نهجها عن نهج الحكومة الفيدرالية ، فقد تعرضت لانتقادات بسبب إنشاء فئات اجتماعية تعارض ، بطريقة غير محددة الأغلبية والأقليات.

وبالتالي، فإن التعددية الثقافية ستعزز الانضمام إلى مجتمع كيبيك المحدد وفقاً لمصالح مجموعة الأغلبية وإهمال وجود مجموعة من المعايير السياسية ، ولا سيما حقيقة أن كيبيك جزء من النظام السياسي الكندي. بذلك ستكون التعددية الثقافية على طرفي نقيض مع الهويات المتعددة و (المعاد التفاوض عليها) ، وظواهر التهجين ، والتعددية الثقافية، وغياب العضوية في عصر يتسم بالعولمة. من وجهة النظر هذه يتم انتقاد ثنائية الثقافة والمواطنة ليس لأنه يقوم على الاعتراف بمبادئ التعددية ، ولكن لأن مراعاة التنوع المقترح بعد ذلك سيتم تحقيقه في إطار حددتها المجموعة الثقافية المهيمنة. وهكذا كانت الشخصية القومية المتأصلة في نهج كيبيك موضوعاً للعديد من الإدانات حيث ارتبطت بشكل من أشكال الإثنية، وحتى القبلية<sup>2</sup>.

في الحالة الثانية، يقدم النقد التعددي قراءة مختلفة من خلال تأثير المرأة. أين يلوم الباحثون الحوار ما بين ثقافي لأنها تركت حقيقة لا يمكن نشرها إلا في إطار مؤسسي وقانوني حيث يحتل مفهوم التعددية الثقافية موقعاً مهيماً، وبالتالي فإن الرهان ليس ثقافياً فقط (أي تعزيز الاعتراف والتقارب)، ولكنه سياسي أيضاً بشكل بارز وبالتالي ستتجاهل سياسة كيبيك الشروط التي تسمح بتحقيقها الكامل ، لا سيما من

<sup>1</sup> François Rocher, « L'interculturalisme québécois dans le contexte du multiculturalisme canadien », *ibid*, 22.

<sup>2</sup> Juteau D, « The Citizen Makes an Entrée: Redefining the National Community in Quebec », *Citizenship Studies*, vol. 6, no 4(2002): 441.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

حيث اللغة والمشاركة المدنية، مع تجاهل النزاعات المرجعية ذات الصلة. حتى لو كان الحوار ما بين ثقافي في كيبك نفس الأغراض المعيارية مثل التعددية الثقافية الكندية ، فإن الصراع "يتعلق بالولاء المتوقع من المواطنين ، وتحديد الدولة التي يتم فيها التقارب وحيث يتم الحوار بين الثقافات. لذلك يُفترض أن هذا الصراع المرجعي يمكن أن يكون ضارًا بالتكامل ، طالما أنه بالنسبة للفرنسية بشكل خاص معارضة تعزيز ثنائية اللغة. في السياق السياسي- المؤسسي الحالي، لا يمكن أن تكون التعددية الثقافية في كيبك كسياسة رسمية أكثر من كونها رمزًا للسياسة الكندية<sup>1</sup>.

باختصار يشير هذا التيار النقدي إلى وجود علاقات قوة متشابكة مع المشاريع السياسية، سواء كانت على المستوى الاتحادي أو الإقليمي أو البلدي. ففي حالة الأولى نستكر وجود تأكيد صريح للإطار الذي يجب أن تحدث فيه العلاقات بين الثقافات، وترى أن الغرض من تحديد الأولويات والهويات هو إجبار الولاء لثقافة معينة. وفي الحالة الثانية ، تؤكد من خلال تأثير المرأة ، حدود سياسة كيبك التي لا يمكن فصلها عن المبادئ والممارسات التي تتبناها الدولة الكندية<sup>2</sup>.

**3\_ النقد التفاضلي: الهيمنة الأوروبية:** يبنى هذا الإتجاه النقدي افتراضاته الذي من الدراسات ما بعد الاستعمار، وأفكار منظري التعددية الراديكالية. يسعى مؤيدو هذا الموقف إلى التخلص من علاقات القوة التي تشارك في عمليات الإقصاء الاجتماعي والعنصرية وإعادة إنتاج حالة الجماعات المهيمنة. وهكذا الاعتراف باستمرار الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين السكان الذين يعانون من العنصرية وأولئك المنحدرين من أصل أوروبي. كما يرون أن نهج الحوار بين الثقافات يتجاهل معالجة العوامل الهيكلية للإقصاء التي تنشأ من تجزئة سوق

<sup>1</sup> Khouri, N, « La panique devant le multiculturalisme », *Cité libre*, vol. 24, 2(1996), 16.

<sup>2</sup> Labelle M ., « Les fondements théoriques de l'interculturalisme », rapport présenté à la Direction de la gestion de la diversité et de l'intégration sociale, ministère de l'Immigration et des Communautés culturelles, 2011, gouvernement du Québec ,11.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

العمل وإعادة إنتاج التفاوتات، للتركيز فقط على الأبعاد الثقافية والهوية في المجتمع.

وفقاً لمؤيدي النقد التفاضلي، تم تصميم الخطابات والسياسات بين الثقافات وتنفيذها لإضفاء الشرعية على هيمنة السكان الأوروبيين و يظهر استعدادهم لقبول الأقليات العرقية بشرط ألا يشكوا في سلطات المجموعة المهيمنة وكذلك قدرتها على تحديد شروط الاندماج داخل المجتمع السياسي وتحديد معايير الانتماء الوطني والحقوق المرتبطة بالمواطنة. علاوة على ذلك في سياق كيبك لا يمكن للحوار ما بين الثقافات أن تهدف إلى أي شيء سوى استيعاب المهاجرين ومجموعات الأقليات بهدف الحفاظ على هوية وثقافة الأغلبية تحت غطاء فضائل الانفتاح والتسامح.<sup>1</sup>

وبالتالي حسب المتبنين لهذا الطرح يجب إعادة النظر في معايير المواطنة، وظروف وجود الأقليات العرقية وطرق مشاركتها في صياغة تعريف المجتمع السياسي على أسس جديدة تقوم على المساواة الجذرية بين الفاعلين فهذه المساواة الصارمة وغياب التسلسل الهرمي بين المجموعات وعلاقة عدم الهيمنة التي تتطلبها القبول غير المشروط للقيم الاجتماعية والثقافية، تقدم إمكانية تشكيل المجموعات في مساحات متميزة لضمان تحقيقها وتنميتها. يعني قبول واحترام قيم وممارسات المجموعات التي يمكن اعتبارها أقطاباً منفصلة المعايير الاجتماعية والثقافية والمؤسسية السائدة ومن الواضح أن المضي قدماً بخلاف ذلك سيؤدي إلى إعادة إنتاج العنف الجوهري للعلاقات القائمة على التمييز بين الأغلبية والأقلية، وهو تمييز يسمح بالتعبير عن الآخر فقط ضمن إطار تم إنشاؤه وفقاً لسياقات الهيمنة التي تحملها المجموعة

<sup>1</sup> François Rocher, « L'interculturalisme québécois dans le contexte du multiculturalisme canadien », ibid ,23 .

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

المهيمنة. أي لن تأخذ التعددية الثقافية معناها الكامل إلا في حالة الغياب التام لعلاقات القوة داخل المجتمع<sup>1</sup>.

4\_ **النقد التفاعلي:** الحور الثقافي ليس يفتقد لعنصر التفاعل بين الثقافات يدرك مؤيدو هذا النقد التفاعلي خصوصية النموذج الذي تقترحه كيبك، لكنهم ينتقدونه من خلال التأكيد على أنه قد خفف واستغل التوجه بين الثقافات باعتباره تقليدًا للفكر. فبدلاً من التركيز على قضية الهجرة والنظر إلى ديناميكيات المجموعة وعلاقات القوة في سياق تعددي فالهجرة من وجهة نظرهم ليست مشكلة في حد ذاتها، بل هي واقع يمر عبر جميع المجتمعات الحديثة التي بنيت على موجات من الهجرة كما يركزون على التفاعلات بين المجتمع المضيف (المكون بالفعل من تنوع اجتماعي ثقافي كبير) والأشخاص من الهجرة السابقة أو الحديثة وبالتالي فإن العلاقات الاجتماعية في إطار التنوع العرقي والثقافي هي الموضوع الرئيسي لتفكيرهم وليس عملية الهجرة رغم كون الأول ينبع بوضوح من الثاني . ولهذا السبب يفصل التفاعليون بين التعددية الثقافية والهجرة ، حيث تستمر القضايا بين الثقافات لفترة طويلة بعد وصول المهاجرين<sup>2</sup>.

لا ينتقد المتفاعلون استغلال المهاجرين فحسب، بل ينتقدون أيضاً أفكار منهج الحوار بين الثقافات ويلاحظون وجود المصطلحات التي غالباً ما ترتبط بتقليد الفكر متعدد الثقافات ("الحوار"، "التفاهم"، "التقارب"، "الاتصال") في الخطابات حول التعددية الثقافية كسياسة عامة، لكنهم ينتقدون غياب تحليل مواقف التفاعل (بمعنى "تداخل الثقافات")، أي يركزون على الجانب المفاهيمي مع إهمال الموضوع الأساسي الذي يبنى عليه الطرح والذي هو التفاعل ما بين الثقافات هذا يعني أن مؤيدي النهج

<sup>1</sup> -saleé D., « Penser l'aménagement de la diversité ethnoculturelle au Québec : mythes, limites et possibles de l'interculturalisme », *Politique et Sociétés*, vol. 29, 1(2010) : 180.

<sup>2</sup> François Rocher, « L'interculturalisme québécois dans le contexte du multiculturalisme canadien », *ibid* , 25.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

التفاعلي ينتقدون نموذج كيبك باعتبارها سياسة عامة لأن الأخير لا يتوافق مع نهج متعدد الثقافات بالمعنى الشامل للمصطلح، حيث لا يمكن لأحد الدخول في حوار مع البعض الآخر دون أن يرى نفسه أولاً كحامل للثقافة. ووفقاً لمؤيدي التفاعل ، فإن هذا الجانب هو الذي يميز بين التعددية الثقافية والتعددية<sup>1</sup>.

وبالتالي، فإن النهج الحقيقي بين الثقافات يتطلب تحليلاً دقيقاً للرموز التي يمكن أن تكون مصدرًا للصراع أو سوء التفاهم بين الأشخاص من أصول مختلفة. بالنسبة للمتفاعلين، فإن منطق التوافق ليس حلاً، لأنه قبل كل شيء آلية قانونية ولا يتناسب مع رؤية سياسية علنوية، وهي رؤية تتطلب توثيق التعايش في الأماكن العامة، ولكن أيضاً أشكال تفاعل أكثر حميمية من وجهة نظر تفاعلية ، ينبع الاهتمام بالحوار بين الثقافات من حقيقة أن هذا النهج يسمح بالتقارب بين الرؤى المختلفة للعالم، لكن لن تكون نتيجة هذا الترابط شركة أو اندماجاً بل تحولاً متبادلاً يمر عبر سوء الفهم، وفي ظروف معينة إلى الصراع<sup>2</sup>.

وفيما يتعلق بمنهج للإدارة في كيبك يبدو أن التفاعلية الثقافية تعرض نفسها لثلاث مآزق تمنعها من اكتساب استقلاليتها عن التعددية الثقافية وعن كندا. يتعلق الأول بالقضايا القومية، التي تم التقليل من شأنها في أفضل الأحوال، والتي تم تجاهلها لتجنب المشكلة ليس قديماً<sup>3</sup>، ومن الواضح أنه لم يتم "هضمه"؛ والثاني مرتبط بحقيقة أن كيبك يُنظر إليها دائماً فيما يتعلق بكندا (وهو أمر مفهوم - حتى لو كان فقط لكل ما يتعلق بالسياسة الفيدرالية، وحتى سياسة المقاطعات - ولكنه يحافظ على توتر معين)، وإلى حد أقل بكثير مقارنة بفرنسا (هذا هو معنى البحث عن توليفة بين

<sup>1</sup> Emongo, L., et B. W. White, « *L'interculturel au Québec : rencontres historiques et enjeux politiques* » (Montréal : Les Presses de l'Université de Montréal, 2014) , 226

<sup>2</sup> Rocher F et M. Labelle, 2007. « *Le concept d'interculturalisme en contexte québécois : généalogie d'un néologisme*, rapport présenté à la Commission de consultation sur les pratiques d'accommodement reliées aux différences culturelles », (Canada : Université d'Ottawa, 2007), p50.

<sup>3</sup> Will Kymlicka, « *La Citoyenneté Multiculturelle : une Théorie Libérale du Droit des Minorité* » (clarendon press Oxford , 1995), 65.

## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

التعددية الثقافية والجمهورية سواء فشلت أم لا فعلمية بناء التفاعلية الثقافية من جانب التعددية الثقافية: من خلال تصور التعددية الثقافية ضد التفاعلية الثقافية ، فهي تمنع المرء من التفكير فيها خارج هذه السياسة. ولهذا السبب يمكن اعتبار سياسات الاعتراف في كندا وكيبك كأدوات للبناء الوطني<sup>1</sup>.

وفي الأخير نستخلص من خلال دراسة انتقادات التعددية الثقافية في كيبك التي تم التطرق إليها، تُظهر أن هذا النهج لا توافق في الآراء فيه حتى الإنتقادات فالأحاديين يرون من الضروري الحفاظ على الوحدة والتماسك الاجتماعي، عن طريق إختزال التنوع تدريجياً من أجل تعزيز إنشاء مساحات اجتماعية وسياسية تتطلب العيش المشترك، وتحدد معالمها التمسك بالقيم المشتركة والتعبير عن الهويات الفريدة والتي تتم في الأماكن الخاصة بالمقابل يسعى التعدديون من جانبهم ، إلى تحديد الشروط اللازمة لتمكين الأفراد والمجتمعات من إقامة علاقات اجتماعية متناغمة على الرغم من اختلاف أنظمة القيم والمعتقدات والسلوك في إطار مجتمع ديمقراطي ليبرالي يفرض قيوداً معينة. إن العقبة الرئيسية التي يشير إليها التعدديون عندما ينتقدون نموذج كيبك تتعلق بالمجتمع المعياري الذي يجب تنفيذ هذه العلاقات من خلاله و من جانب النقد الذي وصفناه بصفات تفاضلية على إعادة إنتاج علاقات القوة والهيمنة الموجود في الديمقراطيات الليبرالية والاضطهاد الرمزي والمادي الذي تمارسه المجموعة المهيمنة ويذهبون إلى أبعد من ذلك لصالح الحفاظ على خصائص مجموعات الأقليات وأخيراً بالنسبة لمؤيدي النقد التفاعلي تعتبر العلاقات بين المواطنين جزءاً من موقف الاستماع والتعلم المتبادل وبهذا المعنى فإن السياسة التي تدعي أنها تحقق الحوار بين الثقافات يمكن أن تكون مجرد تناقض لفظي ، لأن شروط التفاعلات تحددها السلطات العامة مسبقاً في مثل هذا السياق لا يمكن أن يكون هناك تبادل على أساس عدم

<sup>1</sup> Eva Segura, ibid , 6.



## الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية.

وجود تسلسل هرمي بين المتحاورين ، مما يسبب مشاكل لأولئك الذين يلتزمون بنهج متعدد الثقافات باختصار يمكن لتتبؤ بأنه إذا قررت حكومة كيبك أن تتبنى رسمياً ما يسمى بالسياسة بين الثقافات والتي ستتجاوز بالتالي البيانات العامة التي تعمل حالياً كمبادئ توجيهية فسيكون موضوع رفض معين وفقاً ل التيارات السابقة<sup>1</sup>.

بالتالي توضح أن كندا هي دولة مبنية على أساس التنوع، نظراً إلى كونها دولة استيطانية نشأت من خلال عملية الهجرة، بالإضافة لكون دستورها يتضمن فكرة الاعتراف بالخاصية المجتمعية التعددية لكندا وإحترام هذا المبدأ ومحاولة تأسيس هوية وطنية موحدة، تميل هذه الدراسة باتجاه نموذج الفيدرالي الكندي لإدارة التعددية، رغم الإنتقادات الموجهة لهذا النموذج ، خاصة المتعلقة بكونها يكرس فكرة ثقافات الفرعية المطالبة بالإنفصال، فالواقع أبرز خلاف ذلك من خلال إندماج فئات ثقافية مختلفة مكونة نوع من الثقافات الجديدة، والتي ترى إنتمائها هو للدولة الكندية وليس لثقافتها الأصلية حيث لا تطالب بالإنفصال بل الإندماج داخل المجتمع الكندي مع الاعتراف بثقافتها ، أما فيما يخص نموذج التفاعل الكيبكي يمكن ملاحظة تناقض بين أساسه النظري أهدافه وممارسته، فهو مبني على أساس إزدواجية الأغلبية والأقلية الثقافية والتركيز على عامل التفاعل بينها لخلق الإنسجام المجتمعي، لكنه في الواقع نموذج إستيعابي يسعى لهيمنة الثقافة واللغة الفرنسية على جميع إقليم كيبك على حساب باقي الثقافات المشكلة في مجتمعها.

<sup>1</sup>François Rocher, « L'interculturalisme québécois dans le contexte du multiculturalisme canadien » ,ibid , 27.

الذاتمة:

## خاتمة

إن معالجة إشكال هشاشة التنوع الثقافي على الساحة الدولية أمر صعب في غياب إعادة نظر لأليات التعامل مع الظاهرة في الواقع ، فالتنوع الثقافي للكوكب مهدد بالزوال نتيجة تأثير عمليات العولمة التي أرست شكل من قانون الغاب في العالم، أصبحت فيه الثقافات القوية تؤثر وتستهدف ثقافات أخرى أكثر هشاشة، ما أدى لخلق اضطرابات عميقة في النظام الجيو-سياسي العالمي، تحولت من تهديد الدول إلى إستهداف المجتمعات، الأفراد والجانب القيمي للإنسانية بصفة عامة، وتتخذ أشكال جديدة من قبل التهميش، الإستبعاد الثقافي، الإنكار الهوياتي، خطاب الكراهية ، وقد تصل إلى الإستبعاد المادي القسري كجرائم التهجير الإبادية، كما إتسعت مجالتها وأصبحت تشمل الثقافة، الإقتصاد والبيئة، وفي مثل هذه الظروف أصبحت الجماعات الثقافية ، تشعر بالتهديد لتلاشي خصوصيتها وتقبيدها من خلا إنكارها لحريتها في العيش في سلام ، ما يؤدي لإضعاف وحدة المجتمعات وإستقرارها .

في وسط هذه التحديات التي تعيشها الهويات الثقافية، يتوجب وضع طرق وأساليب تركز على ضرورة تكريس الحق في التنوع تقويته وحمايته من خلال خلق عدالة إجتماعية، العمل على تقارب الثقافات مع نشر فكرة التعايش والتفتح على الآخر، وضمان إستمرار التمتع الفعلي بالحقوق الجماعية خاصة المتعلقة بالأقليات، لإقامة توازن بين بقاء الذات وإحترام الآخر.

تلعب المنظمات الدولية دور محوري في مواجهة الأزمات الهوياتية، لكنها تبقى مقيدة في نطاق التدعيم والنداء لتكريس مبادئ التنوع الثقافي، ففي الواقع النجاح في معالجة هذا الإشكال يعود على مسؤولية الدول في المزوجة بين التنوع والحدة أي العمل على خلق تجانس داخل المجتمعات المتعددة بهدف تحقيق إنسجام وتماسك مجتمعي يدي لإضفاء الإستقرار والأمن، في سبيل تحقيق ذلك قدمت الدول نماذج متعدد للتعامل مع أزمة التنوع الثقافي، لكن باءت معظمها بالفشل خاصة التي إتبع

## خاتمة

المنهج الإستيعابي التي تركز على فرض هوية منفردة ونشر ثقافة واحدة منية على أساس الولاء للدولة، لكن التاريخ أبرز فشل هذه المناهج وإستحالة خلق ثقافة واحدة مبنية على فكرة الإنتماء القومي أو النقاء العرقي، فهذا ما يتعارض وخصائص الثقافة الديناميكية والتي في عملية تطور تحول مستمر، وفي مقابل النماذج السابق نجد نجحت في التوفيق بين التنوع الثقافي والتماسك الاجتماعي من خلال إتباع مناهج تنبني على فكرة الإندماج و التكيف ثنائي الاتجاه والتعايش المتبادل، أين عملت على إعادة صياغة المواطنة من القاعدة إلى القمة كعنصر مركزي في عمليات التأسيس، وإعادة تصور أبعاد المواطنة لتشمل جميع الحقوق والالتزامات الفردية والعالمية وعلى مستوى المجتمع والدولة التي تحدد المشاركة في الشؤون العامة لأحد أعضاء المجتمع. ومن بين الدول الناجعة في إدارة التنوع الثقافي، تعد كندا الدولة الرائدة في التعامل مع إشكال التعددية المجتمعية، ويعود ذلك لأصل التركيبة المجتمعية ونشأتها كدولة، فمن الأول بنية كندا من خلال عمليات الهجرة لكن ما يجعلها تنفرد في مجال إدارة التنوع هو تكريسها الفعلي لمبدأ التنوع داخل دستورها وفي الواقع من خلال سياسات تسعى للتكريس الفعلي للإنسجام ، ومجتمع متقبل لفكرة التنوع ، قدمت كندت نموذجين منفصلين لإدارة التنوع، فأولهما هو نموذج التفاعل الثقافي الذي رغم غيابه للأساسات الرسمية من طرف الحكومة الكندية، إلا أنه يلقي القبول ويمارس على مستوى مقاطعة الكيبك، يركز النموذج التفاعلي على فكرة الحوار والتفاعل بين الثقافات للإرساء الإنسجام، لكن ما يلاحظ هو تناقض أفكاره فإلى جانب فكرة التحوار يدعم فكرة الهيمنة، ففي سياق الكيبك يعترف النموذج بالأقليات الثقافية لكنه يدعم الثقافة الفرنسية ويركز على إرساء لغتها ومبادئها مما ينتج قبول الثقافة المهيمنة وتهميش الثقافات الفرعية، كما يمكن إرجاع أحد أسباب الإنسجام المجتمعي في إقليم كيبك إلى خصائص التركيبة المجتمعية إرتفاع نسبة السكان ذات الأصول الفرنسية

## خاتمة

في مقابل السكان ذات ثقافات أخرى، بالإضافة لتراجع نسبة المهاجرين في الإقليم، في مقابل المنهج السابق نجد نموذج التعددية الثقافية المكرس على المستوى الفدرالي كسياسة رسمية من طرف الحكومة الكندية، رغم الإنتقادات التي واجهها إلا أن التعددية لقت نجاحا واسعا على أرض الواقع ، كما أن أغلب الإنتقادات له كانت ناتجة عن الفهم الخاطئ لمبادئه، خاصة في ما يتعلق بمبدأ المساواة التامة بين مختلف الثقافات و التي كان يتصور أنها ستؤدي لخلق مجتمعات فرعية تنطوي بذاتها وتسعى مع مرور الزمن إلى الانفصال، لكن عندما يحدث دعم التنوع في إطار المساواة الاجتماعية والسياسية ، يصبح التفاعل عبر الاختلافات الثقافية متطوراً كقيمة مجتمعية ، ومن المرجح أن يؤدي إلى تماسك اجتماعي أكبر بشكل عام بدلاً من نتائج الفصل والاستبعاد.

ومن خلال ما سبق يتم إستخلاص بعض النقاط التي يمكن من خلالها تحقيق إدارة ناجحة

للتنوع الثقافي و بذلك تحقيق الأمن المجتمعي وهي كالتالي :

\_ دعم فكرة أن التنوع لا يعني الصراع

\_ سياسة الإعتراف العام بالأقليات الثقافية

\_ آلية الديمقراطية التوافقية

\_ الحياد السياسي للدولة

\_ تكريس المواطنة بناء على الأسس الثقافية

\_ العدالة الثقافية الإثنية

\_ دعم فكرة التعايش السلمي

\_ الإدماج الديمقراطي قائم على عناصر تمكين الجماعات الثقافية المهمشة

A decorative border composed of stylized floral and scrollwork motifs, arranged in a rectangular frame around the central text. The motifs are black and white, with intricate details resembling leaves and flowers.

## قائمة المراجع

## قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. - بوضياف عمار، "مدخل للعلوم القانونية"، (دار الهدى، الجزائر، طبعة الثانية، 2014).
2. إبراهيم أبو الحسن عبد الموجو، "التنمية وحقوق الإنسان نظرة اجتماعية" (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2004).
3. ابراهيم بغدادي عبد السلام، "الوحدة الوطنية بمشقة الأقباط في إفريقيا" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
4. إبراهيم سعد الدين، "دور وسائل الإعلام العربية في دعم ثقافة المجتمع المدني" (حلقات نقاشية مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية: دار الأمين للنشر والتوزيع، سبتمبر 1997).
5. أبو زيد احمد، "البناء الاجتماعي"، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975).
6. الأنباري شاكراً، "الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها" (بغداد: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2007).
7. بغدادي عبد السلام ابراهيم، "الوحدة الوطنية بمشقة الأقباط في إفريقيا، بيروت" (مركز دراسات الوحدة العربية، 2000).
8. بن خلدون عبد الرحمان بن محمد، "مقدمة بن خلدون"، (دار الجيل، دون تاريخ).
9. جراي جون، "مابعد الليبرالية: دراسات في الفكر السياسي"، ترجمة احمد محمود (مصر: المجلس الأعلى للثقافة القاهرة، 2005).
10. الحسن محمد نور عثمان، "الهجرة غير الشرعية والجريمة" (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008).
11. الخضيرى محسن أحمد، "مقدمة في فكر و اقتصاد وإدارة الدولة" (القاهرة: مجموعة النيل العربية طباعة نشر و توزيع، 1999).

## قائمة المراجع

12. دان تيم و كوركي ميليا ، "نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع"، ترجمة ديما الخضرا ، ط1 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة ، 2016 ) .
13. ديريبان فيليب ، " التفكير في تنوع العالم " (المغرب : دار توبقال للنشر ، 2011).
14. الرقب صالح ، " العولمة" ( فلسطين : الجامعة الاسلامية ، 2002 ) .
15. الزبيدي عبد الرحمن ، "المثقف العربي بين العصرية والإسلام" ، (الرياض: دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع السعودية، 2013).
16. سعد الدين إبراهيم ، " مشكلة الأقليات بالوطن العربي" ، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994).
17. شعيب مختار ، " الإرهاب صناعة عالمية " (مصر :نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004).
18. صالح دياب هندي، " دراسات في الثقافة الإسلامية" (دمشق: سوريا، 14، 1985).
19. طشطوش هايل عبد المولى ، «حقوق الإنسان بين الفكر الإسلامي والتشريع الوضعي» (الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2007).
20. عابد الجابري محمد ، " قضايا في الفهم المعاصر " ( بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998).
21. عارف نصر محمد ، "الحضارة الثقافية المدنية" (الو.م.أ: المعهد العلمي للفكر الإسلامي ، 1994).
22. عبد الحليم الزيات، " التنمية السياسية دراسة في الإجتماع السياسي" ( مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002).
23. عبد العالی دبله ، "الدولة : رؤية سوسيولوجية:" (دار الفجر للنشر والتوزيع : 2004).
24. عبد المجيد حسام ، "أشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر : جدلية الاندماج والتنوع" (مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).



## قائمة المراجع

25. الغنيمي سعيد ، مترجما،"مفاتيح إصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة و المجتمع "، (لبنان:المنظمة العربية للترجمة،2010).
26. فاروق أبو العينين ياسمين ، " المشاركة وبناء التوافق المجتمعي في عملية وضع الدستور"، (دروس مستفادة من التجارب الدولية مصر مركز العقد الإجتماعي، 2013).
27. فتحي التريكي ، " الحداثة وما بعد الحداثة "(دمشق: دار الفكر ، 2003).
28. القرضاوي يوسف ، " المسلمون والعولمة" (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية ، 2000).
29. قلوب مصطفى " ،" النظام الدستوري المغربي" ( المؤسسة الملكية، شركة بابل للطباعة والنشر و التوزيع، 1999).
30. كلاوس هوفنز ، " كيف ترفع الشكاوى ضد انتهاكات حقوق الإنسان "، ( عمان: دليل الأفراد والمنظمات غير الحكومية ،اليونسكو 2004 ).
31. مختار شعيب ، " الإرهاب صناعة عالمية " (مصر :نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، 2004).
32. المعجم الوسيط "(القاهرة : مجمع اللغة العربية ، 1985).
33. منير حجاب محمد ، "الموسوعة الإعلامية"، (دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ، 2003م).
34. هندي صالح دياب ، " دراسات في الثقافة الإسلامية" ( دمشق، سوريا، 1985).
35. وايت بريان ، " قضايا في السياسة العالمية"، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (دبي: دار نشر بالغراف ماکملان، 2004 ).
36. ياكوب جوزيف، "ما بعد الأقليات: بديل عن تكاثر الدول"، ترجمة حسين عمر (بيروت: المركز الثقافي العربي 2004).

## قائمة المراجع

37. يسين السيد ، " الوعي التاريخي والثورة الكونية " (مصر: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1996).

### ثانيا: المقالات

1. أبو العينين محمد، "إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا" (مجلة الدراسات الإفريقية، معيد البحث الدراسات الإفريقية 59(2000).
2. أبو هدره حامد ، "الثقة القومية والهوية"، مجلة الجامعة المغربية 8(2009).
3. أدمام شهرزاد، "الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة"، مجلة الندوة للدراسات القانونية 1(2013)، 31.
4. بنجامين عبد الله ، "الهويات الثقافية الجماعية وتعددية الحدود كيف تتباين اتجاهات التدفقات المعرفية في العالم؟" السياسة الدولية 154(2010).
5. بوحليبة رابح ،"التنوع الثقافي ودوره في إحداث التنمية المستدامة وتقييمها"، مجلة العلوم الإنسانية 51 (2019).
6. بوعمامة زوهير ، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، مجلة المفكر، 05، مارس (2008).
7. حسام الدين علي مجيد، "التعددية الثقافية ومستقبل الدولة- الأمة الكندية، المستقبل العربي، 45(2014).
8. الخضيرى محسن أحمد ، "مقدمة في فكر و اقتصاد وإدارة الدولة"، (مجموعة النيل العربية، القاهرة، بت)،.
9. راشد علي حاتم ،"تأسيس المدن بحالة التنوع الثقافي دراسة اجتماعية ميدانية مدينة الديوانية" ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية 17(2014).
10. زقاغ عادل ، "المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة"، دفاثر السياسة والقانون، 05،(2011).

## قائمة المراجع

11. ستيبانوفا إيكاترينا ، "الاتجاهات المستقبلية للتهديدات الأمنية العنيفة في التطورات السياسية والقانون"، 05، (2011).
12. سيمونيدس جانوس ، "الحقوق الثقافية نوعية مهمة من حقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، 9، (2011).
13. الشطي اسماعيل ، "الفساد والحكم الصالح في البلد العربية"، ( مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د/س).
14. عبد جبر وليد ،"ادارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية العراق أنموذجاً دراسة إجتماعية تحليلية"،مجلة العرب 199(2017).
15. عبد جبر وليد ،"ادارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية العراق أنموذجاً دراسة إجتماعية تحليلية"،مجلة العرب 199(2017).
16. عزيزي يوسف ، "والتمييز ضد الأقليات في إيران"، مجلة موارد 19 (2012).
17. الغبرا شفيق ، " الإثنية المسيسة: الأدبيات والمفاهيم"، مجلة العلوم الإجتماعية، 03، (1988).
18. لسعيداني منير ا، "مفهوم الثقافة في العلوم الإجتماعية" (بيروت : المنظمة العربية للترجمة، 2004).
19. مطبوعة الفرد و الثقافة" (مطبوعة موجهة للسنة أولى علوم إجتماعية ل.م.د،جامعة 08 ماي 2014، 1945-2015)، 5.
20. منفي كاظم ميثم ، "الأسس الدستورية للتنوع الثقافي"،مجلة رسالة الحقوق2(2018).
21. ولد السالك ديدي ، "تكريس قيم المواطنة مدخل لترسيخ الممارسة الديمقراطية"، مركز الدراسات المتوسطة و الدولية، 09 (2012).

## قائمة المراجع

### ثالثا: المقالات بدورية إلكترونية

1. جويش علياء ، "العلاقة بين الدولة ومحيطها الإجتماعي في إطار التعددية الثقافية"، المركز الديمقراطي العربي(2016) .

<https://democraticac.de/?p=26696>

2. أيت بود محمد، " مفهوم الدولة - الأمة بين الفكر السياسي الحديث والسياسة الشرعية"،مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي ،إطلع عليه يوم 2020/08/24،  
<http://www.ssrcaw.org>

3. لطيفي وفاء، " التعددية المجتمعية"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية ، إطلع عليه بتاريخ 2020/07/05،

<http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/t-02052012.doc>

4. محمد عبد الله أحمد جلال الدين ،"لتنوع الثقافي في المجتمع الأمريكي مقارنة أنثربولوجية"،المركز الديمقراطي العربي(2017):2،

<https://democraticac.de/?p=46487#>

### رابعا: الأطروحات

1. بلحنافي فاطمة، "مبادئ القانون الدولي الثقافي"،(أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بن أحمد2، وهران، الجزائر،23،2016).

2. بن عيادة الشمري جميلة ، "مفهوم الثقافة في الفكر العربي و الفكر الغربي" (رسالة ماجستير ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، 2010).

3. شاكر نسرين ، "واقع إدارة التنوع وأثرها على الثقافة التنظيمية بالجامعات الفلسطينية

محافظات غزة" (رسالة لنيل شهادة ماجستير ، الجامعة الإسلامية في غزة، 2017)،

4. عطا المنان عبد الغاني محمد ، " أثرالتنوع الثقافي على النزاع والسلام في السودان " (رسالة ماجستير ، جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، 2017).

## قائمة المراجع

5. عياد محمد سمير، "سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي" (مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006).
6. غزلاني وداد، "العولمة والإرهاب الدولي بين آلية التفكيك والتركيب"، (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010).
7. فيلالي سليمة، 'بناء الهوية الجزائرية في ظل العولمة دراسة على عينة من الطلبة الجامعيين بجامعة باتنة' (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014).
8. لبادي فوزية، 'إشكالية إدارة التنوع الإثني في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة'، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2016).
9. يحيوي صفاء، "العولمة والإغتراب عند الإنسان المعاصر مقاربة أنثروبولوجية" (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة وهران 2، 2018).

### خامسا: الملتقيات

1. اسماعيل الشطي، "الفساد والحكم الصالح في البلد العربية"، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د/س).
2. برنييه إيفان، «اتفاقية اليونسكو حول تنوع أشكال التعبير الثقافي وثيقة ثقافية»، (على ملتقى طرق القانون والسياسة) في لجنة التنمية الاجتماعية، "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية" (لغربي آسيا (الإسكوا) الدورة السابعة ٢٧ 2009، بيروت، البند هـ (أ) من جدول الأعمال المؤقت).
3. بن جماعة محمد، "التعددية الثقافية ومفهوم الهوية المتعددة الأبعاد"، (ورقة مقدمة للملتقى الوطني الأول للأمن الفكري حول مفاهيم وتحديات، جامعة الملك سعود، 23 ماي، 2009).

## قائمة المراجع

4. حمد النكلاوي، "رؤية تصورية للعلاقة بين مفهوم الأمن والعملية البحثية العلمية"، ( في ندوة مناهج البحث في العلوم الأمنية، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1998 ).
5. ستيتية صالح، أسباب الحوار بين الثقافات وآفاقه، في الحوار الثقافي العربي الأوروبي : متطلباته وآفاقه، ( وقائع المؤتمر العربي الأوروبي للحوار بين الثقافات، باريس ، 15-16 جويلية، 2004).
6. عمارة فوزي ، "التنوع الثقافي كمصدر خلاق للإبداع"(ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن للتنوع الثقافي ، طرابلس 21-23 ماي، 2015).
7. مالكي احمد ، " إندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير " ( المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الإجتماعية و الإنسانية ، قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 30-31 مارس 2013).
8. مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة، " تقرير المقرر الخاص المعني بحرية الدين هاير سيلين ، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية"، ( الدورة الثانية والعشرين، البند 3 ديسمبر 2012 ).
9. محسن عبدالحميد أحمد، " صعوبات تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية في الدول العربية وأساليب مواجهتها"، ( في ندوة صعوبة تنفيذ البحوث الميدانية في المجالات الأمنية، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1997 ) .
10. محسن نبيل ، "الإعلام و الإتصال و التنوع الثقافي " (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي للصحافة وعلوم الأخبار ، تونس ، 4-5 أفريل ، 2019).

### سادسا: المواقع الإلكترونية

1. إيفان برينيه ، «اتفاقية اليونسكو حول تنوع أشكال التعبير الثقافي" ، إطلع عليه يوم 2020/07/15،

## قائمة المراجع

[http://www.diversite-culturelle.qc.ca/fileadmin/documents/pdf/carrefour-du-droit\\_arabe.pdf](http://www.diversite-culturelle.qc.ca/fileadmin/documents/pdf/carrefour-du-droit_arabe.pdf)

2. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، " الإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي "، إطلع عليه بتاريخ 2020/07/29،

[https://www.un.org/ar/events/culturaldiversity\\_day/assets/pdf/CulturalDiversity\\_Declaration.pdf](https://www.un.org/ar/events/culturaldiversity_day/assets/pdf/CulturalDiversity_Declaration.pdf)

3. فاضل الشخي، "مفهوم العولمة و نشأتها"، إطلع عليه بتاريخ 2020/06/25،

<http://www.li1byanwritersclub.com/arab/?p=1600>

4. وفاء الريحان ، "مناهج التنوع الثقافي الاستيعاب الثقافي نموذجًا " ، إطلع عليه يوم 2020/08/15 ، [www.acrseg.org/41643](http://www.acrseg.org/41643)

5. شريفة بريحة، "تحديات الهوية الثقافية وسط المجتمعات المتعددة"، إطلع عليه يوم 2020/06/26 <http://e-biblio.univ>

6. منجي الزيد ، "إشكالية التنوع الوحدة و التنوع في الثقافة"، إطلع عليه بتاريخ 2020/06/06 <https://tafahom.mara.gov.om/storage/al-tafahom/ar/2020/067/pdf/28.pdf>،

7. موقع العلوم السياسية ، "مفهوم المعضلة الأمنية الدولية " تم الإطلاع عليه يوم 2020/08/30 [https://www.elsiyasa-online.com/2019/06/blog-post\\_86.html](https://www.elsiyasa-online.com/2019/06/blog-post_86.html)

8. عمليات الإخلاء القسري "، إطلع عليه يوم 2020/06/15، <https://www.ohchr.org/AR/Issues/ForcedEvictions/Pages/Index.aspx>

9. - دليل الأمم المتحدة بشأن الأقليات ، الكتيب رقم 10 ، 02 [www.ohchr.org/Documents/Publications/GuideMinoritiesar.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/Publications/GuideMinoritiesar.pdf)

10. مروة كريدية، "المواطنة في مجتمع متعدد" ، تم زيارته يوم 2020،08/06/15 ، <http://arabsi.org/attachments/article/1302/%.pdf>

المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً: الكتب باللغة الأجنبية

1. William Little,"The Shorter Oxford English Dictionary on historical principles "(Oxford : Clarendon Press, ,1956).
2. Brian Hurn and Barry Tomalin, " Cross-cultural communication theory and practice "(UK:MacMilan publisher,2013.

## قائمة المراجع

---

3. Paul roe, “ethnic violence and the societal security dilemma”,(London:routledge,2005).
4. A.J. Drijvers, “ Israel’s Societies & The Societal SecurityDilemma” (Master International Studies Final Thesis ,2002).
5. Will Kymlicka, « multicultural citizenship : a liberal theory of minority rhigts”(united kingdom : oxford university press ,2003).
6. Bbhikhu Parekh, "Rethinking Multiculturalism Cultural Diversity and Political Theory") New York: Palgrave Macmillan, 2006).
7. Silver H , “Reconceptualizing Social Disadvantage: Three Paradigms of Social Exclusion in Social Exclutio Rhetoric, Reality, Responses”, Ed by Rodgers G(Geneva: International Institute for Labour Studies Geneva1995).
8. Kabeer N , “Social Exclusion, Poverty and Discrimination: Towards an Analytical Framework”( Brighton Institute of Development Studies, 2000).
9. Stewart, F, “Major Findings and Conclusions on the Relationship between Horizontal Inequalities and Conflict, in 'Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Violence in Multiethnic Societies”(Palgrave: Macmillan,2008).
10. Lindemann S , “Do Inclusive Elite Bargains Matter? A Research Framework for Understanding the Causes of Civil War in Sub Saharan Africa”(united kingdom : London School of Economics and Political Science,2008).
11. Kabeer N , “Social Exclusion, Poverty and Discrimination: Towards an Analytical Framework”( Brighton Institute of Development Studies, 2000).
12. Stewart, F, “Major Findings and Conclusions on the Relationship between Horizontal Inequalities and Conflict, in 'Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Violence in Multiethnic Societies”(Palgrave: Macmillan,2008).
13. Silver H , “Reconceptualizing Social Disadvantage: Three Paradigms of Social Exclusion in Social Exclutio Rhetoric, Reality, Responses”, Ed by Rodgers G(Geneva: International Institute for Labour Studies Geneva1995).
14. Joppke C, “Immigration and the nation-state: The United States. Germany and Great Britain”, (Oxford: Oxford University Press ,1999).



## قائمة المراجع

15. Favell, A , “Philosophies of integration: Immigration and the idea of citizenship in France and. Britain” ,( London: Macmillan,1998).
16. Soysal, Y, “ Limits of citizenship: Migrants and postnational membership in Europe”( Chicago: TheUniversity of Chicago Press ,1994).
17. Stephen Tierney,"Accommodating cultural diversity"( England: Ashgate publishing limited, 2007).
18. Will Kymlicka , “ Politics in the Vernacular: Nationalism Multiculturalism and Citizenship”( Oxford : Oxford University Press, 2001).
19. Michael Walzer, “On Toleration”( London: Yale University Press , 1997).
20. Peter S Li, « The market value and social value of race »( *Canada*, Toronto, Thompson, 1998).
21. G. Basran et L. Zong, « Devaluation of Foreign Credentials as Perceived by Non-White Professional Immigrants » ( *Canadian Ethnie Studies*,1998).
22. R. Kalin et J. W. Berry, « Interethnic Attitudes in Canada : Ethnocentrism, Consensual Hierarchy and Reciprocity », ( *Canadian Journal of Behavioural Science*, vol. 28,1996).
23. T. Scassa, « Language Standards, Ethnicity and Discrimination », ( *Canadian Ethnie Studies*, , 1994).
24. Peter. S. Li, « The Market Value and Social Value of Race », (Toronto, Thompson, 1998).
25. Laurence brosseau, « le multiculturalisme canadien », ( bibliothèque du parlement, ottawa, canda,2018),3.
26. Miriam Chiasson, “ A Clarification of Terms: Canadian Multiculturalism and Quebec Interculturalism”( McGill University ,August ,2012).
27. [http://www.mcgill.ca/files/humanrights/Centaur\\_Project\\_Description.pdf](http://www.mcgill.ca/files/humanrights/Centaur_Project_Description.pdf)
28. Will Kymlicka, , « *La Citoyenneté Multiculturelle : une Théorie Libérale du Droit des Minorité* »( clarendon press Oxford ,1995).
29. Bauböck, R & Perching, B , “Migrants’ citizenship: legal status, rights and political participation” (Amsterdam: Amsterdam University Press ,2007).
30. Warren E. KALBACH,« A demographic overview of racial and ethnic groups in Canada » ( *Canada*, Toronto, Oxford University Press).
31. - Peter S LI. « The multiculturalism debate » (Toronto, Oxford University Press, 1999).

## قائمة المراجع

32. Jorge Frozzini, « l'interculturalisme et la commision Bouchard Tylor », in L'interculturel au Quebeque ,ed bob W. white (Montréal : Presses de l'Université de Montréal, 2014).
33. - Leman, M, « Le multiculturalisme canadien »(Ottawa, Bibliothèque du Parlement, Division des affaires publiques et sociales ,1999).

### ثانيا: المقالات باللغة الأجنبية

1. Colleen sheppard: «Constitutional regognition of diversity in Canada», Vermont law review,463 (2006 ).
2. Austin Badger, «Collective V. individual human rights in membership governance for indigenou people», American university International law review 26,( 2011), 49.
3. Etienne Balibar : « Identité culturelle, identité nationale »,journal Quaderni 22 (1994).
4. Robert E. Goodin ,ed,»The oxford handbook of contextual political analysis”(Oxford: oxford university press , 2006).
5. Edward burnett Tylor,» primitive culture : researches into the devlopment of mythology”,journal philosophy religion art and custom London 16(1987) .
6. -R O N A L D S T A D,» E From Distant Object to Close Subject: The Concept of Culture in Political Science ",Political Science Journal 79 (2005).
7. Paul Roe,» Misperception and ethnic conflict: Transylvania's societal security dilemma”, Review of International Studies,22 (2002).
8. ALEKSANDAR SAZDOVSKI , “Nation-building Under theSocietal Security Dilemma:the Case of Macedonia”, *Journal of Regional Security*;10 (2015).
9. ALI BILGIC , “Towards a new societal security dilemma: comprehensive analysis of actor responsibility in intersocietal conflicts”, Review of International Studies 39(2013).
- 10.Robert, G, Wesson, "State Systems, International Pluralism. Politics, and culure", the Free Press A Division of Macmiltanco Inc Printing 10(1998),110.
- 11.Douma P , “Poverty, Relative Deprivation and Political Exclusion as Drivers of Violent Conflict in Sub Saharan Africa”, Journal on Science and World Affairs,2(2006)

12. Touraine A ,” Can we live together, equal and different?”, European Journal of Social Theory, 2(1998).
13. Yazbeck Haddad, “The October riots in France: A failed immigration policy or the empire strikes back?”, International Migration, 44(2006).
14. Brubaker R , “ The return of assimilation? Changing perspectives on immigration and its sequels in France, Germany, and the United States” , Ethnic and Racial Studies, 24(2001).
15. Faas D , “Constructing identities: the ethno-national and nationalistic identities of white and Turkish students in two English secondary schools” , British Journal of Sociology of Education, 29(2008).
16. Kymlicka W , “ Immigration, citizenship, multiculturalism: exploring the links”, The politics of migration: Managing opportunity, conflict and change , Oxford 208(2003).
17. Silverman M , “ The French republic unveiled” ,Ethnic and Racial Studies, 30(2007).
18. Meer, N., & Modood, T , “The multicultural state we are in: Muslims, “multiculture” and the “civic re-balancing” of British multiculturalism”, Political Studies, 57(2009).
19. Siegfried wissner, «The cultural rights of indigenous peoples: Achievements and continuing challenges», The European journal of international law, 01(2011).
20. Leighton McDonald, «Regrouping in defense of minority rights: Kymlika's multicultural citizenship», Osgood hall law journal 02 (1997).
21. Heinz kleger: pawel karobwski, «the theory of multiculturalism and cultural diversity in Cambodia», universitat patsdan ( 2004).
22. Mitja Žagar , «Diversity management and integration: From ideas to concepts», European yearbook of minority Issues 06(2006) .
23. Peter S. Li," LA DIVERSITÉ CULTURELLE AU CANADA La construction sociale des différences raciales "( Université de la Saskatchewan, Université de la Saskatchewan,2000).
24. Jack Jedwab, “The myth of Canada as a Multinational Federation Canadian Diversity », 2(2004).
25. Bélanger, Alain, et Éric Caron Malenfant. «Diversité ethnoculturelle au Canada perspectives pour », Tendances sociales canadiennes 18 (2017).
26. Burnet, Jean. «Myths and Multiculturalism », (Canadian Journal of Education, vol. 4,1979).

27. Abu-Laban, Yasmineen, et Daiva Stasiulis. « Ethnic Pluralism Under Siege: Popular and Partisan Opposition to Multiculturalism » Analyse de politiques 18 (1992).
28. Rocher, F. et Micheline Labelle, « L'Interculturalisme comme Modèle d'Aménagement de la Diversité : Compréhension et Incompréhension dans l'Espace Public Québécois », ( Montréal, Québec Amérique).
29. Eva segoura, « L'INTERCULTURALISME QUÉBÉCOIS, ALTERNATIVE AU MULTICULTURALISME CANADIEN ? VOIE QUÉBÉCOISE OU VOIX QUÉBÉCOISE », revue Humanisme et Entreprise 305(2011) .
30. Gérard Bouchard, « QU'EST-CE QUE L'INTERCULTURALISME? »( Canada : Québec, Université du Québec à Chicoutimi,2011).
- 31.-Rocher François, « Le concept d'interculturalisme en contexte québécois: Généalogie d'un néologisme », Centre de recherche sur l'immigration, l'ethnicité et la citoyenneté, Rapport présenté à la Commission de consultation sur les pratiques d'accommodement reliées aux différences culturelles, December 2007.
32. Gérard Bouchard, “ Interculturalism: A View from Quebec”, Translated by Howard Scott. (Toronto:University of Toronto Press, 2015).
33. Malenfant, Eric Caron, André Lebel and Laurent Martel, Projections of the Diversity of the Canadian Population, 2006-2031. Statistics Canada. Catalogue no. 91-551-X. March 2010.
34. Banting, Keith and Stuart Soroka. “Minority Nationalism and Immigrant Integration in Canada”, Nations and Nationalism 18 (2012).
35. Michelle Labelle and François Rocher, “Immigration, Integration and Citizenship Policies in Canada and Quebec: Tug of War Between Competing Societal Projects”, in Immigration and Self-government of Minority Nations, ed. Ricard Zapata-Barrero, Diversitas 3 (2009).
36. Will Kymlicka, “Federalism, Nationalism, and Multiculturalism”, dans D. Karmis et W. Norman, Theories of Federalism: a Reader, New York City, Palgrave MacMillan(2010).
37. Hélène Bertheleu , « LA POLITIQUE CANADIENNE DU MULTICULTURALISME : CITOYENNETE, ACCOMMODEMENTS INSTITUTIONNELS ET EQUITE », revu de Sociétés contemporaines 43(2001) .
38. Gagnon, A, “Plaidoyer pour l'Interculturalisme », ( Montréal, Québec Amérique,2000).

## قائمة المراجع

39. Bourque, G. et J. Duchastel, « L'identité fragmentée : nation et citoyenneté dans les débats constitutionnels canadiens » (Montréal, 1999).
40. Gagnon, N., « De l'interculturalisme », *Recherches sociographiques*, vol. 49, 3(2008).
41. Bock-Côté, M, « Le multiculturalisme en débat : retour sur une tentation thérapeutique », *Bulletin d'histoire politique* 18 (2010).
42. Juteau D, « The Citizen Makes an Entrée: Redefining the National Community in Quebec », *Citizenship Studies* 4(2002).
43. Hourri, N, « La panique devant le multiculturalisme », *Cité libre*, vol. 24, 2(1996).
44. Saleé D., « Penser l'aménagement de la diversité ethnoculturelle au Québec : mythes, limites et possibles de l'interculturalisme », *Politique et Sociétés* 29 (2010).
45. Emongo, L., et B. W. White, « L'interculturel au Québec : rencontres historiques et enjeux politiques » (Montréal : Les Presses de l'Université de Montréal, 2014).
46. Rocher F et M. Labelle, 2007. « Le concept d'interculturalisme en contexte québécois : généalogie d'un néologisme, rapport présenté à la Commission de consultation sur les pratiques d'accommodement reliées aux différences culturelles », (Canada : Université d'Ottawa, 2007).

### رابعاً: مقالات بدورية إلكترونية باللغة الأجنبية

Musitelli, « L'invention de la diversité culturelle », *Annuaire français de droit international* 51(2005),

[http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/afdi\\_0066-3085\\_2005\\_num\\_51\\_1\\_3895](http://www.persee.fr/web/revues/home/prescript/article/afdi_0066-3085_2005_num_51_1_3895)

Danic Parenteau, « **Diversité culturelle et mondialisation** », *Journal Politique et Sociétés*, 26 (2007). <https://www.erudit.org/fr/revues/ps/2007-v26-n1-ps1859/016443ar/>

- Ashley Csanady, “‘Barbaric Cultural Practices’ bill to criminalize forced marriage, tackle ‘honour killings’ passes final vote”, *The Globe and Mail* (June 17, 2015), accessed mai 14, 2020

, <http://news.nationalpost.com/news/canada/>

- Aileen Donnelly, “Alan Kurdi’s father blames Canada for death of his family as PM suggests he will expedite refugee applications”, *National Post*, (September 10, 2015), accessed mai 10, 2020,

<http://news.nationalpost.com/>

## قائمة المراجع

Ishaan Tharoor, "How a Muslim veil is dominating Canada's election race", *The Washington Post* (June 5, 2017), accessed May 11, 2020, <https://www.washingtonpost.com/news/worldviews/wp/2015/10/05/how-a-muslimveil->

- Dean Beeby, "Poll ordered by Harper found strong support for niqab ban at citizenship ceremonies", *CBC News* (September 24, 2015), accessed May 11, 2020, <http://www.cbc.ca/news/politics/canada-election-2015-niqab-pollpco->

- Dean Beeby, "Poll ordered by Harper found strong support for niqab ban at citizenship ceremonies", *CBC News* (September 24, 2015), accessed May 11, 2020, <http://www.cbc.ca/news/politics/canada-election-2015-niqab-pollpco-1.3241895>

### خامسا: دراسات باللغة الأجنبية

1. CANADA, « COMMISSION D'ENQUÊTE SUR L'ÉGALITÉ EN MATIÈRE D'EMPLOI »( *Rapport de la Commission d'enquête sur l'égalité en matière d'emploi*, Ottawa, ministre des Approvisionnements et Services, 1984).
2. Peter S. Li, " LA DIVERSITÉ CULTURELLE AU CANADA La construction sociale des différences raciales "( Université de la Saskatchewan, Université de la Saskatchewan, 2000).
3. STATISTIQUE CANADA, « *Recensement du Canada, 1991* »( Origine ethnique : le pays, catalogue 93-315, Ottawa, ministre de l'Industrie, des Sciences et de la Technologie, 1993).
4. STATISTIQUE CANADA ,( *Recensement de 1986, fichier de microdonnées à grande diffusion sur les particuliers : Documentation et Guide de l'utilisateur*, 1998).
5. Gouvernement du Québec, Ministère de l'Éducation, des loisirs et du sport, *Rapport sur la situation du français dans la région de Montréal*, 2005.
6. Jean-C. Bernatchez, *Multiculturalisme, diversité et discrimination : le cas du Canada*( Université du Québec).
7. Bélanger, Alain, et Éric Caron Malenfant. «Diversité ethnoculturelle au Canada perspectives pour 2017 », (Tendances sociales canadiennes, hiver 2005).
8. Christian Joppke and Steven Lukes, "Introduction: Multicultural Questions (Oxford: Oxford University Christian Res, 2002).
9. --Gerard A. Gagnon, « La Diversité et la Place du Québec au Sein de la Fédération Canadienne »( Montréal, Québec Amérique , 2010).

## قائمة المراجع

10. François Rocher, « L'interculturalisme québécois dans le contexte du multiculturalisme canadien » Étude IRPP 49,( Montréal : Institut de recherche en politiques publiques,2014).
11. Labelle M ., « Les fondements théoriques de l'interculturalisme », rapport présenté à la Direction de la gestion de la diversité et de l'intégration sociale, ministère de l'Immigration et des Communautés culturelles,2011, gouvernement du Québec .
- 12.- UNESCO, "Diagnosis and methodology to design cultural indicators in the countries Central Americans ",Working Document, Subregional Seminar on Cultural Indicators in Central America, San José, Costa Rica, 6-8 September 2005. Mexico.

سادسا: الأطروحات باللغة الأجنبية

1. Alejandro Fuentes ,” CULTURAL DIVERSITY AND INDIGENOUS PEOPLES' LAND CLAIMS. ARGUMENTATIVE DYNAMICS AND JURISPRUDENTIAL APPROACH IN THE AMERICAS“(Doctora thesis, University of Trento,2011).
2. Oliveira Lindsey Quan,” ARE THERE SIGNIFICANT DIFFERENCES BETWEEN MULTICULTURALISM AND INTERCULTURALISM?: A STUDY OF THE INTEGRATION OF NEWCOMERS IN TORONTO AND MONTREAL”( A Major Research Paper, in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts in the program of Immigration and Settlement Studies, Presented to Ryerson University, Canada, 2016).

سابعا: المواقع باللغة الأجنبية

1. Britannica Online Encyclopedia, “ Nation-state”, last modified 24/08/2020, <https://www.britannica.com/print/article/404238>
2. Stephen Castles , “Environmental change and forced migration: making sense of the debate”, Refugees Studies Centre ,University of Oxford, Working Paper N°: 70 ,P.3,Accessed:30/06/2020, [http://www3.hants.gov.uk/forced\\_migration.pdf](http://www3.hants.gov.uk/forced_migration.pdf).
3. Stephen Castles , “Environmental change and forced migration: making sense of the debate”, Refugees Studies Centre ,University of Oxford, Working Paper ,Accessed:30/06/2020, [http://www3.hants.gov.uk/forced\\_migration.pdf](http://www3.hants.gov.uk/forced_migration.pdf).
4. Dan Rodríguez-García, « Beyond Assimilation and Multiculturalism: A Critical Review of the Debate on Managing Diversity”, Journal of

## قائمة المراجع

---

- International Migration and Integration(2010):,  
<https://www.researchgate.net/publication/225122650>
5. Statistics Canada. Ethnic Diversity Survey: Portrait of a Multicultural Society. Last modified 12/05/2020 [www.statcan.ca](http://www.statcan.ca)
6. Bouchard, G. « Qu'est ce que l'interculturalisme? », *McGill Law Journal*, 56 (2011), 395. <https://doi.org/10.7202/1002371ar>





فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
16	مقدمة
<b>الفصل الأول: مدخل للتنوع الثقافي والأمن المجتمعي</b>	
26	تمهيد
26	المبحث الأول: التنوع الثقافي في عالم معولم
27	المطلب الأول: الثقافة: في التباسات المفهوم
28	الفرع الأول: التأصيل اللغوي للثقافة
29	الفرع الثاني: تعريف الثقافة
36	الفرع الثالث: الثقافة الهوية الثقافية
39	الفرع الرابع: الثقافة وإشكالية الوحدة والتنوع
40	المطلب الثاني: مفهوم التنوع الثقافي
41	الفرع الأول: مفهوم التنوع
42	الفرع الثاني: الجذور المزدوجة للتنوع الثقافي
45	الفرع الثالث: التنوع الثقافي كمفهوم حمائي
47	الفرع الرابع: التنوع الثقافي كقيمة مجتمعية
49	الفرع الخامس: من حالة التنوع الثقافي إلى ظاهرة التعدد المجتمعي الثقافي
51	المطلب الثالث: التنوع الثقافي في زمن العولمة
52	الفرع الأول: في مفهوم العولمة
57	الفرع الثاني: تداعيات العولمة على التنوع الثقافي
58	الفرع الثالث: التنوع الثقافي وقضية وحدة الثقافة العالمية ( بين التقارب الثقافي والاختلاف الثقافي)
62	الفرع الرابع: التنوع الثقافي والهجرة في زمن العولمة
65	المبحث الثاني: الأمن المجتمعي
65	المطلب الأول: مفهوم الأمن المجتمعي

## فهرس المحتويات

65	الفرع الأول: الأمن لغة
66	الفرع الثاني: الأمن إصطلاحا
73	الفرع الثالث: تعريف الأمن المجتمعي
73	المطلب الثاني: نظريات الأمن المجتمعي
76	الفرع الأول: مدرسة باريس للدراسات الأمنية
78	الفرع الثاني: مدرسة أبريسويث للدراسات الأمنية النقدية
82	الفرع الثالث: مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية
83	المطلب الثالث: علاقة الأمن المجتمعي بصور الأمن الأخرى
87	الفرع الأول: علاقة الأمن المجتمعي بالأمن الإنساني
90	الفرع الثاني: علاقة الأمن المجتمعي بالأمن الإقتصادي
90	الفرع الثالث: علاقة الأمن المجتمعي بالأمن السياسي
<b>الفصل الثاني: الأمن المجتمعي والتنوع الثقافي: مقارنة علائقية</b>	
92	التمهيد:
93	المبحث الأول: المعضلة الأمنية المجتمعية وأزمة بناء الدولة في المجتمعات المتنوعة ثقافيا
94	المطلب الأول: المعضلة الأمنية المجتمعية والتهديدات الجديدة للأمن المجتمع
95	الفرع الأول: مفهوم المعضلة الأمنية المجتمعية
96	الفرع الثاني: تعريف المعضلة الأمنية
98	الفرع الثالث: التحول من المعضلة الأمنية الدولاتية إلى المجتمعية
98	الفرع الرابع: المعضلة الأمنية المجتمعية كعدسة لتحديد التهديدات
103	المطلب الثاني: الدولة الأمة وإشكالية التنوع الثقافي
107	الفرع الأول: الدولة الأمة وعلاقتها بمحيطها الاجتماعي
114	الفرع الثاني: الدولة الأمة والتميز المجتمعي والثقافي

## فهرس المحتويات

127	المطلب الثالث: التهديدات الاقتصادية والبيئية كمصادر تهديد للأمن المجتمعي في زمن التنوع الثقافي
128	الفرع الأول: التنوع الثقافي وأزمة الهوية والانتماء داخل المجتمعات (التهديدات الثقافية)
132	الفرع الثاني: التنوع الثقافي والأزمات البيئية والاقتصادية
139	المبحث الثاني: تحقيق الامن المجتمعي من خلال إدارة التنوع الثقافي
140	المطلب الأول: مفهوم إدارة التنوع الثقافي
141	الفرع الأول: تعريف إدارة التنوع الثقافي
143	الفرع الثاني: المجالات الأساسية لإدارة التنوع الثقافي
146	الفرع الثالث: دور المنظمات الدولية في إدارة التنوع الثقافي
148	الفرع الرابع: معضلة إدارة التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات المتعددة
150	المطلب الثاني: مقاربات إدارة التنوع الثقافي
150	الفرع الأول: تصنيفات نماذج الإدارة التنوع
155	الفرع الثاني: النموذج الإستعابي
157	الفرع الثالث: نموذج التعدد الثقافي
161	الفرع الرابع: نموذج التفاعل الثقافي
161	المطلب الثالث: آليات إدارة التنوع في المجتمعات التعددية
162	الفرع الأول: آليات نموذج التعدد الثقافي لإدارة التنوع في المجتمعات المتعددة
174	الفرع الثاني: آليات إدارة التنوع الثقافي في الدول والمجتمعات التعددية "كيميكا"
<b>الفصل الثالث: التنوع الثقافي والأمن المجتمعي في الحالة الكندية</b>	
180	تمهيد
181	المبحث الأول: واقع التنوع الثقافي في المجتمع الكندي ومناهج إدارته

## فهرس المحتويات

182	المطلب الأول: التركيبة التعددية المعقدة للمجتمع الكندي
183	الفرع الأول: بطاقة الهوية الكندية
189	الفرع الثاني: عامل الهجرة في كندا وتأثيره على التركيبة المجتمعية
192	الفرع الثالث: الإثنيات الظاهرة وتحديات التنوع الثقافي
196	المطلب الثاني: مناهج إدارة التنوع الثقافي في كندا
196	الفرع الأول: التعددية الثقافية والمنهج الفيدرالي لإدارة التنوع الثقافي
206	الفرع الثاني: التفاعلية الثقافية والمنهج الكيبكي لإدارة التنوع الثقافي
213	المبحث الثاني: دراسة مقارنة بين المنهجين الكندي والكيبكي
213	المطلب الأول: مقارنة بين النموذجين التعددية الثقافية والتفاعلية الثقافية
214	الفرع الأول: ممارسة سياسة التعددية الثقافية وحدودها
217	الفرع الثاني: ممارسة سياسة التفاعلية الثقافية وحدودها
222	الفرع الثالث: أوجه التشابه والإختلاف بين النموذجين الكندي والكيبكي
224	المطلب الثاني: تقييم النموذجين التفاعل الثقافي الكيبكي والتعدد الثقافي الكندي
224	الفرع الأول: ممارسة سياسة التعددية الثقافية وحدودها
228	الفرع الثاني: ممارسة سياسة التفاعلية الثقافية وحدودها
242	<b>خاتمة</b>
246	<b>قائمة المراجع</b>
265	<b>فهرس المحتويات</b>